

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

الدلالة اللغوية عند ابن جني
دراسة في ضوء علم اللغة الحديث

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الله بوخلخال

إعداد الطالب

عزيز كعواش

السنة الجامعية: 2011/ 2010

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد.

لم تتفطن أمة عبر تاريخها الطويل إلى قيمة الموروث اللغوي مثلما تفطن الغربيون إلى ذلك. والذين جعلوا منه موروثاً يبعث على حياة اللغة القومية في حاضرها ومستقبلها. ويعد **أبو الفتح ابن جني** اللغوي الشهير في بحوث العربية القديمة أنموذجاً حياً للمعالجة التراثية. فهو شخصية ممتازة ذواقة، بلغ من الذكاء وعمق النظر شأواً بعيداً. فقد قدم دراسات كانت ولا زالت لها فاعليتها في الثقافة العربية والنشاط الفكري، إن على المستوى النظري المنهجي أو على المستوى الإجرائي التطبيقي. ولذلك يعد ابن جني من أعظم العلماء الذين قدموا نموذجاً مشرقاً لمباحث اللغة في التراث العربي المعرفي، فبت اللغة العربية في خصائصه لغة لا تدانيها لغة لما اشتملت عليه من حسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء.

وذهب كثير من المختصين المحدثين في دراسات العربية يصف شموخ **ابن جني** في دراساته للمستويات اللغوية الثلاثة الأولى الصوتية والصرفية والتركيبية، لما قدمه من جهد في استقراء الأصول واستنباط الأحكام من الذخيرة اللغوية المجموعة من الكلام الجاري على ألسنة المتكلمين. لكن هؤلاء الباحثين المختصين لم يدعوا في كشف المجال الرابع عند **ابن جني** أي المستوى الدلالي إلا لماماً، ولم يكشفوا عنه الستار إلا قليلاً. ولعل سبب ذلك وعورة البحث في هذا المسلك اللغوي، وهو في النص التراثي أوعر، لأن أساليب الدراسات الدلالية الحديثة تقوم على شبكة وثيقة من العلوم المختلفة ائتملت جميعاً في إطار واحد متكامل، لتكون بيتاً وثيق الوشائج متين الصلات. وهذا يذكرنا بقول اللغوي **جون لينتر** من أن الارتباط الدلالي بين الألفاظ في سياق النص أشبه ما يكون بشبكة العنكبوت إذ تكون كل عقدة فيه جزءاً من تكوين هذا البيت وبنائه.

وهذه الدراسة قد تعمقت في عرض المظهر الدلالي للنظام الصوتي والصرفي والتركيبية عند **ابن جني**، معززة هذه المعالجات بإيراد نصوص **ابن جني** وشرحها وتحليلها والتعليق عليها ودراساتها في ضوء الإرث اللغوي واللسانيات المعاصرة. فهي مقارنة دلالية بين منابع الفكر اللغوي العربي والدرس اللساني قصد تحقيق التواصل بين الموروث اللساني والروافد اللغوية الحديثة.

ويأتي اهتمام **ابن جني** بالمستوى الدلالي لإدراكه التام بأن مؤدى ما يبغيه المتكلم هو حصول الفهم، ولا يمكن تحصيل هذه الغاية دون ترابط المكونات اللغوية المنضوية تحت إطار نظامي وتعالقها شكلياً ومعنوياً. فأودع **ابن جني** هذه الأفكار القيمة في كتبه وخصوصاً منها الخصائص. وعالج ضمن هذه المؤلفات معالجة دقيقة لكل جوانب الدلالة اللغوية، وبحث في العمق الدلالي والتغيرات التي تعتربه فاعلية ذلك في البناء الخارجي، رابطاً كل ذلك بالمقام والمكونات الثقافية والنفسية والاجتماعية لكل من المتكلم والمتلقي. الأمر الذي جعل كتب **ابن جني** ذات قيمة كبيرة و طراز دراسي

خاص حري بإعادة قراءتها قراءة معاصرة في ضوء التطور الحاصل في الفكر الدلالي الحديث وفي هذا الحقل اللغوي القيم الذي يحتل حيزا مهما في مجال الألسنية.

وقد حاولت مناقشة هذه النصوص مناقشة تحليلية كاشفا في ضوء فهم جديد لقيمة هذه النصوص، ودعمت هذا الفهم بما يلائمه من معطيات بعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة. ولست أرمي من وراء هذا أن أضفي على الدرس اللغوي العربي القديم ثوب الجدة والمعاصرة، أو أسقط عليه بعض الآراء الحديثة وهو لها رافض، فلم أتعسف في ذلك ولم أحمل النص التراثي ما لا يتحمل أو أردته ما لا يريد. بل يجب أن تكون عودة واعية إلى الدرس اللغوي العربي القديم، وتكون محاولة النظر إليه من زوايا مختلفة وإعادة تصنيفه إذا كان ذلك مطلباً ضرورياً وغاية ملحة.

ولأجل دراسة كل جوانب بحوث الدلالة المتناثرة عند ابن جني عنونت موضوع هذه الأطروحة ب: «الدلالة اللغوية عند ابن جني دراسة في ضوء علم اللغة الحديث». وذلك للإجابة عن جزئيات المشكلة العلمية التالية:

. ما هي الأسس النظرية للبحث الدلالي عند ابن جني والتي جعلت دراسة المعنى عنده يقوم على محصلة من تحليل مستويات اللغة المختلفة، في ظل المقاربات الدلالية المعاصرة؟

إن هذه الدراسة بالإضافة إلى أنها ستجيب عن سؤال الإشكالية بدقة، فإنها أيضا تحقق في ذاتها عملا علميا متكاملا حول موضوع من أهم موضوعات علم اللغة الحديث. ثم إن هذا العمل يهدف إلى خلق تراكم معرفي، وسيكون همزة وصل للدارسين بين مجموعتين علميتين حضاريتين يجب التأسيس والتحديث فيهما؛ المجموعة الحديثة الممثلة في علم الدلالة المعاصر، والمجموعة القديمة الممثلة في الموروث اللغوي العربي، والجمع بينهما بما يحقق أغراضا علمية لخدمة البحث الدلالي العربي الحديث.

أسباب اختيار الموضوع

إذا كان البحث العلمي المعاصر اليوم يلزم معالجة الموضوعات على حدا كي تكون النتائج أكثر دقة وأشد تركيزا، فإننا اخترنا جانب المستوى الدلالي بالدرس والتحليل لهذه الغاية. ونأمل في محاولتنا قراءة ودراسة التراث الدلالي العربي على مستوى فكر ابن جني، أننا بينا الضرورة الملحة لمثل هذه البحوث، والحاجة الماسة لنتائج عمليات التأسيس والتحديث لقضايا الدلالة الحديثة.

كما يعود اهتمامي بهذا الموضوع حينما تشرفت منذ أول عهدي بتدريس علم الدلالة بجامعة محمد خيضر بيسكرة لطلبة قسم اللغة والأدب العربي، ومن حينها ترسخ الموضوع في نفسي ورغبت كثيرا في تناوله في أطروحة دكتوراه، أملا أن يكون هذا البحث وسيلة للدخول إلى عالم ابن جني الساحر، وفهم التصورات والمضامين الدلالية عنده. وإنما زاد يقيني بضرورة ولوج هذا الباب والتمكن منه عندما لاحظت في المراحل الأولى من البحث أن جل ما كتب عن ابن جني في اتجاهه الدلالي لا يعد. فيما اطلعت عليه. أن يكون تجميعا لبعض آرائه من كتاب الخصائص، بعيدا عن الدراسات المسحية التي تولي العناية وبعمق بكل ما كتب عن الظواهر الدلالية عند عالم العربية في ضوء علم اللغة الحديث، باستثناء القليل الجاد منها.

وفي مقابل هذه الندرة يردد الباحث العرب كثيرا في مؤلفاتهم اللسانية مدى جهل بعض أعلام الغرب من اللغويين بترائنا اللغوي القديم، أو تجاهل بعضهم لهذا الموروث الحي أثناء تأريخه اللساني.

منهج البحث

والبحث الدلالي العربي كالبحت اللساني، قد سار في أحد اتجاهاته إلى الاهتمام بدراسة التراث واقتراح قراءات متعددة له. منها ما يقف عند شرح المادة الموجودة في هذا التراث وتنظيمها، وأخرى تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر بقصد مساهمته في تاريخ الفكر اللغوي القديم. علما أن هذا العمل يكون ضرورة إذا أبعاد نظرية محدودة وأنه لا بد من احتياطات منهجية على النتائج التي تصل إليها مثل هذه الأبحاث.

ومن هنا يتضح لنا طبيعة الدراسة المزمع إجراؤها، والحيز الذي يضبطها والفلك الذي تدور فيه، وهو ضبط السياق الزمني الذي تنتمي إليه المشكلة في شكلها الاستفهامي. فهل تحقيق ما يطرحه سؤال الإشكالية ينتمي إلى الماضي وبالتالي لا بد من التنقيب في أحداث الماضي باعتماد الأسلوب التاريخي مع أدواته التحليلية؟ أم هل تحقيق هدف الدراسة يتعلق ببحت مشكلة ذات صلة بالحاضر من خلال تسليط الضوء عليها. أي تطبيق الأسلوب الوصفي في إنجاز دراسة وصفية؟. فوجهتنا في البحث إذن وجهة وصفية كما سنرى، وإن كان نموذج الدراسة ينتمي إلى الماضي، لكنه ماض ثابت غير متحرك قابل للوصف الدقيق وفي بيئة زمانية ثابتة. ذلك أن فحصنا مادة التراث العربي قائم على اعتباره كالا لا يتجزأ زمنيا بقدر ما يتجزأ مضمونا وقضايا، فهو بالنسبة لبحثنا مادة مجتمعة مترابطة في لحظة فحصه.

ويخيل إلي أن الدراسات اللغوية الحديثة التي تجعل من اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعية التامة لهذا الوصف أكثر ما تعتمد على الاستقراء، بل لا سبيل إلى دراستها واستخراج قواعدها إلا عن طريق الاستقراء. فليست الدراسات اللغوية من القضايا المجردة التي يصل العقل إلى أحكامها الكلية قبل استقراء الجزئيات. على عكس المنهج الاستنتاجي الذي ينتزل فيها الفكر من الحقيقة العامة إلى الحقائق الخاصة، أو إلى الحقائق الأقل عموما والتي تندرج في الحقيقة الكبرى.

فمنهجي في هذه الدراسة وصفي استقرائي. يقوم على تتبع مصادر المادة الدلالية في تراث ابن جني، ثم ملاحظة المادة المجموعة ثم استقراءها، والانتهاج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم. فالفكر في الحالة الأولى يتبع طريقا صاعدا، وفي الثانية يتبع طريقا هابطا، ويمكن تصوير هذين الاتجاهين بالسلم المزدوج فحن تصعد بالاستقراء ونهبط بالاستنتاج كما يقول علماء المناهج.¹

خطة الدراسة

تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول وخصصته لدراسة علم المعنى في العربية إلى عصر ابن جني، إذ كنت دوما أرد فكرة اللاتراكمية في المعرفة الإنسانية بشتى فروعها. ولذلك ليس لابن جني أن يحقق ذلك التفوق الباهر في مجال الدلالة اللغوية لولا جهود من سبقه وأخذ عنهم من علماء عصره أو من سمع عنهم. لقد مثل فكر ابن جني امتدادا للفكر اللغوي العربي الذي سبقه، كما مثل تقاطعا مع

¹. من كتاب Pedagogie Vecue لمؤلفه Charles Carvien. باريس: 1938. ص 20.

الفكر اللغوي المتزامن معه، ورافدا مهما للفكر الذي تلاه. ومن ناحية أخرى مثلت أفكار *ابن جنبي* التي انعكست على فكره الدلالي بالطبع تقاطعا مع جهود أخرى في مجالات معرفية مختلفة على النحو الذي انعكس في كلام *ابن جنبي* نفسه حين يشير في كتاب **الخصائص**: «هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحِي، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء المتفلسفين والنحاة والكتاب والمؤدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به، ليكون له سهم منه وحصه فيه»¹.

ويشير هذا الاقتباس إلى تداخل الدوائر المعرفية المختلفة إلى حد وجوب مخاطبة هذه الدوائر، وذلك نتيجة لأن فعل الكتابة الذي يقوم به *ابن جنبي* نتاج لهذه الثقافة المتعددة الروافد، وبالتالي لم يكن غريبا أن نجد في كلام *ابن جنبي* طريقة المتكلمين من حيث تصور وجود السائل أو الخصم بمعنى أدق، وبناء بعض القضايا المتخيلة على أساس البناء الحجاجي. وبنفس القدر كان من الطبيعي أن نجد بعض المقولات الاعتزالية في كلامه وخصوصا فيما يتعلق بالمجاز.² ونستطيع أن نقول أيضا إن *ابن جنبي* مثل تقاطعا مع أفكار وردت عند الفلاسفة واستغلها في مواطن مختلفة، ولا عجب أن نجد عنده مصطلحات مثل الحمل، والحمول عليه، والنيقوض، والجوار، والإمساس، وغيرها من المصطلحات التي نجدها بسهولة في مؤلفات الفلاسفة من أمثال *ابن سينا* و**الفارابي** وغيرهما. كما لا نغفل الرافد اللغوي الأساسي الذي أمده به سلسلة من جهود العلماء التي تأدت إليه في النهاية، **فسيبويه** مثلا وإن لم يكن أستاذا مباشرا لـ *ابن جنبي* إلا أن استناده إليه لا يقل عن استناده إلى أستاذه المباشر **الفارسي**. ولذلك جاء هذا الفصل يشير إشارة واضحة إلى كل هذه المعاني التي ذكرت هنا.

والنتيجة أن الفصل الأول من هذه الدراسة يحاط بجوانب ثلاثة من الرؤى التمهيدية لتوطئة فهم عناصر الدلالة الأساسية التي سنقوم بدراستها في الفصول اللاحقة. فأما القسم الأول من هذا الفصل فيعالج جوانب التفكير الدلالي عند العرب بين **النشأة والمسار التاريخي**. حيث شكلت الدلالة اللغوية نقطة تقاطع لجميع المرجعيات اللغوية والدينية والفلسفية، وأنتج هذا التلاقح بين العلوم النظرية واللغوية الفكر الدلالي العربي بقواعده التي تعد اليوم ركائز أساسية لعلم الدلالة. وليس من المبالغة في القول هنا أن الفكر العربي استطاع أن يتوصل في مرحلته المتأخرة إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سبقت الأبحاث المعاصرة.

وأما القسم الثاني من هذا الفصل فتعرضت فيه إلى اتجاهات البحث الدلالي عند العرب. حيث سارت الدراسة اللغوية الدلالية عند قدماء العرب في مسارات واتجاهات مختلفة. فأتخذت مجموعة من المسائل طريقا وانضمت إلى فروع متنوعة من الدراسات اللغوية والأدبية، كما تبعت طائفة أو طوائف أخرى منهجا يختلف أو يتفق - في قليل أو كثير - مع مناهج البحث في الطوائف الأخرى، وهذا أكثر ما يميز جهود المعنى عند اللغويين في تراثنا القديم. ثم انتهت بعد إعمال فكر وترتيب نظر فيما تركه لغويونا من هذا التراث اللغوي الضخم أنه قد سلك مسارات لغوية تكاد تكون ثابتة في مسيرة الدراسة اللغوية العربية، وهي لا تخرج عن اتجاهات أربعة:

الاتجاه الأول: دراسة اللفظ ومشكلاته.

الاتجاه الثاني: دراسة طوائف معينة من الألفاظ لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بكليهما.

الاتجاه الثالث: علم المعاني والدلالة.

¹ - **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر. ج 1 ص 67.

² - انظر على سبيل المثال: **الخصائص** ج 1 ص 128 و ج 2 ص 142، 358، 359.

الاتجاه الرابع: الاشتقاق والدلالة.

أما القسم الأخير من هذا الفصل فكان حول ثمرة الجهود العربية في مسيرتها الدلالية التي تكاد تبلغ الثلاثة قرون من البحث المعمق الجاد، وهي ظهور **أبي الفتح ابن جنبي** على قمة الدراسات اللغوية العربية. فرغم السياق الثري الذي وجد فيه **ابن جنبي**، فإننا نلاحظ وبشدة تميزه الذي ظهر في اتجاهات مختلفة، منه اهتمامه الشديد بالمعنى وبأغراض العرب وبرؤيته الوجه الإبداعي المتمثل في لغتهم. وكان من الطبيعي جدا أن نؤسس لهذا الجهد الدلالي عند **ابن جنبي** بالحديث عن اللفظ والمعنى أولا ثم استنباط أسس البحث الدلالي من دراساته المتناثرة في كتب عدة من تراثه اللغوي. وفي ختام دراسة هذا المبحث يقرر **ابن جنبي** ضمنا أن عناصر المستويات الدلالية (الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والسياقية) يتداخل بعضها مع بعض لتشكيل نسقا واحدا للنظام الدلالي في اللغة. ولذلك كان عنوان هذا القسم الأخير: "**اللغة والمعنى وأسس الدلالة اللسانية عند ابن جنبي**" ليكون الانتقال إلى دراسة مضمون الفصول التالية سلسا مؤسسا.

وفي **الفصل الثاني** بدأت أولا ببحث **الصوت والدلالة عند ابن جنبي** تناولت الأفكار الأساسية التي انعكست فيها علاقة المستوى الصوتي بالدلالة عند **ابن جنبي**، و الدراسات الصوتية عند **ابن جنبي** ركزت على القيمة التعبيرية للأصوات وأهميتها في الإيقاع والموسيقى، لأن الحروف العربية ذات وقع موسيقي مختلف من حرف إلى آخر ومن تركيب إلى آخر، وعند نظم هذه الحروف داخل الكلمة ثم الكلمات في تركيب لغوي معين تنشأ عنها القيمة التعبيرية للغرض بأكمله. ولأجل توضيح ذلك قسمت فكرة هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام أساسية وتمهيد. تناولت في التمهيد بحث الدلالة الصوتية في عموم الدرس اللغوي الحديث. وانتقلت في الأقسام الأخرى إلى دراسة فكرة الاشتقاق الأكبر عند **ابن جنبي** أولا والممتدة من نظام التقلبات الخليلي، و يناقش القسم الثاني تصاقب الألفاظ وعلاقته بتصاقب المعاني. والجزء الثالث تعرضت فيه إلى إمساس الألفاظ أشباه المعاني كما عبر بذلك **ابن جنبي**.

وتناولت في **الفصل الثالث** علاقة **الصرف بالدلالة عند ابن جنبي**، واهتم **ابن جنبي** بالتصريف لأنه أدرك كما أدرك المعاصرون اليوم القيمة الوظيفية لهذا المستوى في التحليل اللغوي. وبما أن **ابن جنبي** يمتلك ناصية التصريف، فقد استطاع أن يدرك الكثير من القيم الصرفية التي تتجاوز مع الكلمة من أجل الأغراض الدلالية. كما نظر إلى الصرف بوصفه ممثلا لقيمة دلالية، سواء في المواضيع النظرية التي خصصها لطرح وجهة نظره، أو في ممارسته التطبيقية في كتبه وخاصة في المنصف. وينقسم الحديث في هذا الفصل إلى أربعة أقسام: يناقش أولا قوة اللفظ لقوة المعنى أي تفاضل الصيغ الصرفية في الدلالة على المعنى. ويمثل القسم الثاني الصيغة بين الشكل والتقدير والاستعمال، أي وجود أشكال مختلفة للصيغ الصرفية يجمعها وجود شكل واحد يدل على أكثر من صيغة صرفية، أو يستعمل بأكثر من صيغة. وأما القسم الثالث فيعالج الإلحاق والوحدة الصرفية، أي مقارنة للزيادة عند **ابن جنبي** من حيث دلالتها على الإلحاق اللفظي الصناعي. وفي القسم الأخير ندرس دلالات الأوزان الصرفية أي الصيغة الصرفية والمعنى الذي تدل عليه.

وأما **الفصل الرابع** فأقوم فيه بدراسة التركيب عند **ابن جنبي** في علاقته بالدلالة من خلال عنصر أساسي يمكن اعتباره محور هذا الفصل، وأعني مصطلح **شجاعة العربية** الذي يشكل معظم أجزاء هذا الفصل. لقد استطاع **ابن جنبي** أن يكشف العلاقات الداخلية بين المفردات التي يتألف منها التركيب، فجعل المعنى أساس صحة التركيب النحوي. كما عد الدلالة النحوية أهم من الدلالتين السابقتين الصوتية والصرفية لأنهما يمثلان جزءا منها. فلنحو عنده أهمية ودور كبير في تحديد المعنى وفهم وتحليل بناء الجملة تحليليا لغويا يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها وترابطها ببعضها لتؤدي معنى مفيدا. وينقسم هذا الفصل إلى ستة أقسام وهي: التقديم والتأخير، الحمل على المعنى، الحذف، الحروف والدلالة، و الاعتراض.

ويقوم الجزء الأخير من هذا الفصل بدراسة الإعراب والدلالة. العلاقة بين الإعراب والمعنى من حيث ما يقتضيه كل مستوى منهم. وذلك من خلال مناقشة الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى وتوضيح ملامح المستويين عند ابن جنبي، والحديث عن التجاذب الذي قد يحدث بين مستوى المعاني ومستوى الإعراب والحل الذي يقترحه ابن جنبي في هذه الحالة، كما أتحدث عن استعمال بعض اللغويين مثل سيبويه لبعض الجمل التي ينبغي أن تفسر على المعنى لا على أن يقصد كلاماً في الصنعة. ومن هنا كانت ضرورة البحث في التقاء النحو والدلالة عند ابن جنبي. غير أنني قصدت منه أمرين: أولهما الكشف عن هذا الجانب المهم في تراثنا، وثانيهما أن يكون هذا البحث مدخلاً مكملاً لدراسة المعنى النحوي الدلالي في بحثنا المعاصر، وحتى يعود للنحو العربي دوره الفعال في فهم النص وكشفه.

والفصل الخامس: عاجلت الدلالة والمعجم ويهتم هذا الفصل بدراسة ما يرتبط بالدلالة المعجمية عند ابن جنبي من خلال طرح رؤيته الأساسية لمعالجة عناصر هذا الموضوع. وهل الدلالة المعجمية عند ابن جنبي تتم بدلالة الكلمة المفردة فقط أم يدخل فيها كل التراكيب الاصطلاحية والقوالب اللفظية التي تشكل وحدة معنوية. كما يبحث هنا في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهذا يعني أن المعنى المعجمي يجمع بين المعنى الأساسي للفظ والمعاني السياقية. ولأجل ذلك ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: يتناول أولها قضية المجاز عند ابن جنبي وكيف كانت رؤيته له. ويتعلق القسم الثاني بقضية الترادف وموقف ابن جنبي منه وطريقة المعالجة. أما القسم الثالث فحول السلب الذي اهتم به أستاذ ابن جنبي **علي الفارسي** كثيراً.

وعقد الفصل السادس لإجراء محاولة للربط بين تصورات ابن جنبي والطروحات والرؤى الدلالية اللسانية الحديثة إيماء إلى قيام آراء ابن جنبي على أسس نظرية دلالية شاملة، وإعلاماً بالأشواط التي قطعها ابن جنبي في الدراسة الدلالية بمنأى عن تناول الجزأ. فبرز من خلال ذلك التقارب بين رؤى ابن جنبي وطروحاته الدلالية ورؤى الألسنيين لإثبات أن عبقرى لغويي العرب كان في ذهنه منطلقات بعض النظريات الدلالية ومبادئها. ولا يخف علينا مدى الفائدة الكبرى التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا الربط والذي سيظهر بلا شك مدى استمرارية الفكر اللغوي عبر الزمان. وقد ركز البحث على ربط الدراسة بالنظريات اللغوية التي شاعت في اللسانيات المعاصرة ذات المضمون الدلالي، وما تركه أعلام اللغويات الحديثة في دراسة المعنى اللغوي بغية إضاءة توجهات ابن جنبي وتحليلاته لوجود جوانب من التشابه بين الآراء اللغوية والدلالية التي طرحها وفحوى هذه النظريات، علاوة على إثبات الأحكام التي تم التوصل إليها معززة بأراء اللغويين المعاصرين، مع الإدلاء بوجهة نظر الباحث تجاه معظم المباحث.

وأما "الدلالة والسياق عند ابن جنبي والدرس الدلالي الحديث" فهو موضوع القسم الثاني من هذا الفصل. فقد ركز ابن جنبي في دراسته لهذا النمط اللغوي باتجاهيه المقامي والمقالي وهي تتعلق في كثير من الأحيان بمستويات اللغة المختلفة التي عاجلناها في الفصول السابقة. والسياق عند ابن جنبي عنصر فاعل في توضيح الكلام، بل في صحته والوصول به إلى درجة القبول في مبناه ومعناه. فالسياق مبدأ مهم في الدرس اللغوي قديمه وحديثه على السواء، وأشرنا إلى أسبقية العرب لفكرة السياق قبل أن يصوغ مفهومها **مالينوفيسكي** بألف سنة، ولكن كتب ابن جنبي والعرب اللغوية لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجد مصطلح **مالينوفيسكي** من تلك الدعاية.

ونختتم هذا الفصل في جزئه الأخير بمناقشة الغاية الأساسية من البحث في التراث اللغوي والدلالي العربي. وذلك من خلال طرح فكرة "المعاصرة وخصوصية التراث الدلالي في العربية"، وما ينتج عن إحياء التراث وإثرائه بالمقولات اللسانية المعاصرة

وتصوراتها التطبيقية، ومحاولة إعادة وصف الفكر اللغوي العربي وما يصحب كل ذلك من إحصاب للمعرفة اللغوية الحديثة نفسها عن طريق ابتعاث المخزون التراثي الأصيل إذا وجد التوازن الحقيقي في المعادلة الصعبة بين الحداثة والتراث.

الدراسات السابقة (حظ الموضوع من الدراسة)

تتمثل مادة هذا البحث في كتب *ابن جنبي* التي وصلتنا وتم تحقيقها وطبعها، ولقد أشرت إلى هذه الكتب في قائمة المصادر والمراجع. و أود أن أشير إلى أن هذه الكتب تتفاوت فيما بينها من أكثر من زاوية: من ناحية تفاوت الحجم، وأيضا من ناحية الموضوع حيث تناولت بعض الكتب موضوعات تتعلق بمجال واحد كالأصوات مثل سر صناعة الإعراب. أو الصرف مثل المنصف، والتصريف الملوكي، والمقتضب. أو النحو مثل اللبِّ اللبِّ ع. أو العروض مثل القافية، ومختصر القوافي. كما اتجهت بعض كتبه إلى معالجة النصوص الشعرية مثل: تفسير أرحوزة *أبي نواس*، والفسر، والتمام. وهناك كتاب عالج القراءات الشاذة وهو المحتسب. وكتاب تناول مسائل متعددة تدخل في أكثر من اتجاه وهو الخاطريات. ويعد كتاب الخصائص من أهم الكتب التي ألفها *ابن جنبي* حيث تنوعت موضوعات هذا الكتاب تنوعا كبيرا وعالج من خلاله أصولا عامة للغة العربية في مستوياتها المختلفة.

أما حظ موضوعنا (**الدلالة اللغوية عند ابن جنبي**) من الدراسة فهو حظ يتقابل فيه ثراء البحث النوعي في العلوم العربية وخصائصها، مع ضآلة المحاولات التأليفية المتخصصة التي تسمح بالنفاد إلى المستوى الدلالي بالدراسة المدققة. والنظر في مجموع الدراسات اللغوية اليوم، يفضي إلى أصناف ونماذج من الدراسات العامة التي تنطوي تحت موضوعنا، وهذه أبرزها:

1- إن أول ما نصادفه من هذه الدراسات، صنف من الأبحاث التي يحاول فيها أصحابها استقصاء تفكير *أبي الفتح بن جنبي*. وتأتي هذه الدراسات عادة على قلتها تطرح ما قد يسمى "بنظرية ابن جنبي اللغوية"، ويغلب على هذه البحوث طابع الشمول لقضايا اللغة بمعناها العام. ومن الأبحاث المركزة في هذه الدراسات حول هذا الرائد اللغوي، كتاب الأستاذ الدكتور وعبد الغفار حامد محمد هلال، **عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جنبي والأستاذ النعيمي، ابن جنبي عالم العربية**.

2- أما **الصنف الثاني** من أصناف الدراسات الراهنة التي تتقاطع وما نحن بصددده. فيتمثل في محاولة قراءة التراث اللغوي عند العرب. ومن بين هذا النمط من الدراسات، ما تركز على بعض أعلام التفكير النحوي واللغوي والبلاغي في الحضارة العربية مجتمعين، **كابن جنبي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن فارس**. حيث عمد هؤلاء الدارسون إلى بعض الفصول، مما يبين طرافة تفكير هؤلاء الأعلام وحدائهم آرائهم سواء في مفهوم المعنى. أو في مفهوم العلامة اللغوية عموما. وتعود هذا الصنف من الأعمال كثير على الساحة البحثية العربية. من مثل أعمال **إبراهيم أنيس، وعبد الواحد وافي، ورمضان عبد التواب، وحلمي خليل**.

3- **والصنف الثالث** من الدراسات التي تتصل بموضوعنا يتركز على البحث المضموني. باعتماد محور معين أو قضية مخصوصة. وقد حظيت محاور علم اللغة الثلاثة؛ **الصوتية والصرفية والنحوية** في قالبها الحديث وفي علم اللسانيات المعاصرة بالدرس الطويل والنظر العميق. إلا أن دراسة المستوى الدلالي في تراثنا عامة وعند *ابن جنبي* خاصة جاءت زهيدة، فلم نعثر إلا على آراء موزعة هنا وهناك في ثنايا تلك الدراسات الحديثة حول مستويات اللغة في الدرس اللغوي القديم، ولم تشكل تلك الآراء صورا واضحة وخطوات عريضة لأصول ومبادئ الجانب الدلالي عند العرب وعند *ابن جنبي* على وجه الخصوص، والذي اكتملت البحوث اللغوية العربية القديمة على يديه بنسبة عالية انتهت تحت رئاسته، ومن مثل هذه المؤلفات:

. دلخوش جار الله حسين دزه ي، **البحث الدلالي في كتاب سيبويه**. دمشق: مكتبة الأسد.

- عبد القادر عبد الجليل، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

- عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي. مصر: مكتبة الإشعاع.
- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب.

وأيضاً ما كتبه بصورة أقل كبار كتابنا من مثل أحمد مختار عمر وتمام حسان وكمال بشر وإبراهيم أنيس قبلهم.

الصعوبات

وأما مسيرة هذا البحث فكانت طويلة وشاقة، كلفتني فنونا من الجهد وصنوفاً من العناء، وتطلبت مني التصبر الطويل. فالاختلاف إلى المكتبات العربية والوطنية، والبحث عن الكتب والأسفار المتعلقة بالموضوع، ثم تصفح عدد كبير من تلك المصادر الأساسية للبحث، والتعب المضي في استخراج مادتها، أورثني مجهوداً جسمياً وذهنياً كبيراً. غير أن أشد ما واجهني تبعض المادة المتعلقة بالجانب التطبيقي للموضوع مما كلفني التركيز الشديد وزمناً ليس بالقصير للتمييز بين ما أراده دارسنا القاسم من سوقه لتلك الأدلة والآراء.

ومما لاشك فيه كذلك أن تناول كتب *ابن جنبي* وسير أغوارها ليس أمراً هيناً ميسوراً، وذلك لتوسع آفاقها الدراسية وبما استودعها صاحبها من طروحات ورؤى وتحليلات وتعليقات خصبة تمتد جذور بعضها إلى أساتذته وشيوخه. ولكونها على ثراء واسع ونفاذ عميق يستلزم تعرف محتوياتها وفك رموزها وهذا يحتم مجهوداً مضميناً. كما أن البحث عن الموضوعات التي تعد فرعاً من فروع علم الدلالة في كتاب الخصائص على وجه الخصوص ليس سهلاً أيضاً، فابن جنبي عندما ألم بمباحث علم الدلالة والنحو والصرف والأصوات لم ييؤمها بحيث يقع كل مبحث في باب مستقل، بل نجد البحث في الموضوع الواحد متفرقاً في عدة أبواب متداخلاً مع غيره من الموضوعات الأخرى، وفي هذا العناء الشديد على الباحث. فضلاً عن أن كتب *ابن جنبي* آخر المؤلفات اللغوية العامة التي تمثل رأس النضج اللغوي في بحوث قدماء العرب، فهي تجمع بين دفتيها رؤى صوتية وصرفية وتركيبية وبلاغية ودلالية، تعمق *ابن جنبي* في ذكر دقائقها وقضاياها بالشكل الذي يصعب معها التسرع في إطلاق الأحكام اللغوية على كثير من جوانبها.

كما أشير في الأخير إلى ندرة الدراسات الدلالية الجارية على كتب *ابن جنبي* الكثيرة، عدا ما تناثر هنا وهناك في نسق غير منظم. ما استغرق من الباحث جهداً ليس بالقليل للخروج بخطة منظمة جامعة لدلالات الفروع اللغوية وموزعة على محاور دراسية تنسجم مع معالجات *ابن جنبي* في صورة دقيقة منظمة ومقاربة لتلك التي وردت في البحث الدلالي الحديث، وهو ليس بالأمر الهين في مثل البحوث الأكاديمية الحديثة.

وختاماً أمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة جادة لمكتبة الدراسات اللغوية التي تعاني من ندرة البحوث التراثية الدلالية في ضوء الدرس الحديث، وأن يجد فيها الدارسون ما يحفزهم على بذل المزيد من الجهد في هذا المجال الهام من بحوثنا الدلالية.

بقي لي من هذا التقديم التعبير عن امتناني الشديد لأصحاب الفضل ممن ساهموا في صنع هذه الأطروحة، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور المشرف على الرسالة **عبد الله بوخلخال**. ولا يفوت الباحث هنا أن يعبر عن شكره للزملاء والأصدقاء وخصوصاً المحبين من أهل الله. كما يعجز القلم عن التعبير عن عظيم امتنان الباحث لشريكة جهاده وأم أبنائه الدكتورة (**أم ضياء**) لإسهامها المتواصل في بناء البحث. كما أهديتها ثمرة هذا العمل وأسوق اعتذاراً لصبرها معي ومساعدتها لي في إنجاز هذا الدراسة.

وإلى أبي وأمي بالطبع وأولاً... وإلى كل من توقدت في فؤاده محبة البحث في وطني .. والوطن العربي والإسلامي . والله
الموفق وهو يهدي سواء السبيل.

أول محرم 1432 هـ الموافق لـ 07 ديسمبر 2010م

عزيز كعواش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

علم المعنى في العربية إلى عصر ابن جني

أولاً: التفكير الدلالي عند العرب بين النشأة والمسار التاريخي.

ثانياً: اتجاهات البحث الدلالي عند اللغويين العرب

ثالثاً: اللغة والمعنى وأسس الدلالة اللسانية عند ابن جني.

أولاً: التفكير الدلالي عند العرب بين النشأة والمسار التاريخي

إن اهتمام العربية بالقضايا الدلالية لا يقل عما ورد عن غيرها في الأمم الأخرى. فالعناية بمباحث الدلالة في التفكير اللغوي العربي القديم حقيقة ثابتة، بلغ معها علماء العرب في بحث مشكلات المعنى وقضايا الدلالة ما لم يبلغه علماء اللغات الأخرى في العصور المتعاقبة،³ بما قدموه من آراء رائدة وجهود جادة عميقة وخصوصية متميزة في الطرح والمعالجة، رغم إجحاف أكثر الدراسات الغربية الحديثة للفكر اللغوي في التراث العربي وعدم التفاتها إليه. ففضل سبق علمائنا راسخ في ثقافتنا العربية المعاصرة، وهم أول من أسس لدراسة هذا العلم وأرسوا قواعده وأثروا بسعة تفكيرهم وعمق تحليلهم ودقتهم علم الدلالة العربي الحديث إثراء عظيماً مع أننا لا نعثر على مصدر مستقل خاص يحمل عنوان **علم الدلالة**.

وعلماء العربية نظروا أول أمرهم في دلالة الألفاظ والتراكيب، وتوسعوا في فهم معاني نصوص القرآن والحديث. ثم ما لبثت أن ارتبطت الدراسات الدلالية الأولى بعلوم الدين المتنامية التي تهدف إلى استنباط الأحكام الفقهية ووضع القواعد الأصولية للفقه. واحتاج ذلك من القدماء وضع أسس نظرية فيها من مبادئ الفلسفة والمنطق الكثير وهي صبغة تلك الحقب في التفكير. ثم توسعت البحوث الدلالية العربية وتوزعت ضمن تخصصات معرفية شتى نمت مع تمكن الحضارة العربية الإسلامية بداية من القرن الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، «وهذا التأريخ المبكر إنما يعني نضجاً أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها»⁴.

وظلت السمة الرئيسية للبحث الدلالي العربي هي التشعب وعدم الانتظام في نسق معرفي واحد، وهي متناثرة في أكثر من مصدر ومبثوثة في أكثر من مجال، باعتبار طبيعة ثقافة العرب الموسوعية التي لا تقوم على التخصص الواحد، وهو ما حال دون بروز نظرية دلالية عربية ضمن منهج موحد. ولذا لا يمكن حصر الأبحاث الدلالية في الفكر العربي التراثي في حقل معين من الإنتاج الفكري، ولم تقتصر دراسة المعنى على اللغويين فحسب، بل هي تتوزع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم، فتعدت «إلى الفقهاء وأهل الكلام وعلماء الشريعة والفلاسفة والمناطق وغيرهم من دارسي الإعجاز والبلاغة والنقد والشرح الأدبي والفني، وأغنوا مؤلفاتهم بالبحوث الدلالية التي لا يجهلها دارس العربية»⁵.

لقد شكلت الدلالة نقطة التقاطع لجميع هذه المرجعيات اللغوية والدينية والفلسفية. فاللغويون من أصحاب المعاجم اهتموا بالدلالة في إطار تحديدهم لدلالة الألفاظ. والبلاغيون شغلوا بقضية الحقيقة والمجاز. والأصوليون شغلوا بقضية الدلالة في

مقدمات كتب علم أصول الفقه في إطار تعريفهم على الدلالة في اللغة وسيلة لفهم واستخراج الأحكام. أما الفلاسفة والمتكلمون فقد عرفوا القضايا التي أثارها أرسطو في الدلالة وناقشوها وأضافوا إليها.⁶

هذا التلاقح بين هذه العلوم النظرية واللغوية هو الذي أنتج الفكر الدلالي العربي بقواعده التي تعد اليوم ركائز أساسية لعلم الدلالة، فلا تجد كبير فرق بين علماء الدلالة في العصر الحديث وبين علماء العرب القدامى الذين ساهموا في تأسيس وعي دلالي هام. وليس من المبالغة في القول أن الفكر العربي استطاع أن يتوصل في مرحلته المتأخرة إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة

³ . انظر محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية. دار الفكر، بيروت، لبنان. ط: بلا. 2005م. ص154.

⁴ . فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. دراسة تاريخية تأصيلية نقدية. دار الفكر، بيروت، سوريا ط: 5. 2006م. ص 6.

⁵ . أحمد عزوز، " نظرية الحقول الدلالية، دراسة في التأسيس والتطبيق ". دكتوراه دولة. جامعة وهران السانانية. 2000. ص4.

⁶ . انظر محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي. دار غريب، القاهرة. ط: بلا. بلا ت. ص20.

يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سبقت الأبحاث المعاصرة.⁷ وإنما نستطيع أن نقرر بعد طول بحث ونظر في الجهود الدلالية عند العرب أنّ علماء العربية كانت لهم معرفة بعلم المعنى إذا أخذنا في الحسبان تلك المواضيع والمسائل الكثيرة المنوعة التي عرضوا لها، والتي يمكن أنّ تندرج تحت هذا العلم وتدخل في ميدانه على ما يرى المحدثون.

1 - الدلالة في بحوث الأصوليين⁸

إن قضية الدال والمدلول والعلاقة بينهما من القضايا التي شغلت حيزا كبيرا من جهود علماء الأصول في وقت مبكر، ويظهر اهتمامهم بدراسة اللغة عامة وقضية المعنى خاصة جليا في مقدمات مؤلفاتهم وذلك للصلة الوثيقة بين اللغة والنصوص الدينية. يقول السيد أحمد خليل: «ورما كان الأصوليون المسلمون في هذه الفترة الباكرة من دراسة اللغة أكثر تنبهاً وأنفذ إدراكا لمشكلة المعنى وأثرها في فهم المضمون وتحديد المستوى الفكري الذي يدل عليه».⁹

وعلم الأصول على وجه الإجمال إنما هو بحث في الدلالة: لفظا وجملة، نصا وسياقا وهذه أمور تشكل موضوع الدرس الدلالي المعاصر ومادة البحث فيه¹⁰ ويعمل العلامة شيخ الأزهر محمد أبو زهرة في كتابه أصول الفقه سبب عناية الأصوليين بدراسة دلالات الألفاظ بأن: «النصوص الإسلامية هي نصوص عربية، فلا بد لفهمها والاستنباط منها أن يكون المستنبط عليما باللسان العربي مدرگا مرامي العبارات فيه وطرق الأداء، من تعبير بالحقيقة أحيانا وتعبير بالجاز أخرى، ومدى الدلالة في كل طريق من طرق الأداء. لأن هذه المعرفة لها مداها في فهم النصوص وتبين الأحكام».¹¹

وللحاجة الملحة إلى مباحث الدلالة لتعلقها بالشرعية والقوانين الدينية اعتنى علماء أصول الفقه بكثير من مسائل الألفاظ ودلالاتها، وأجادوا دراسة جوانب من علم الدلالة لاتصالها بكثير من المسائل الفقهية. مضطرين إلى التعرض لمباحث لغوية ولأبواب شتى للدلالات وإن لم تكن من صميم علم الأصول، كدلالة اللفظ، دلالة المنطوق، دلالة المفهوم، تقسيم اللفظ بحسب لظهور والخفاء، والترادف والاشتراك والخصوص والتخصيص والتقييد¹² ومعاني الحروف والأسماء الشرعية وغيرها من

المباحث التي ذكرت في كتب الأصول تحت قسم خاص بما عرف بـ "المبادئ اللغوية".¹³ فرغم اهتمام الأصوليين باستنباط الأحكام الشرعية من نص الكتاب والسنة النبوية، إلا أن اختلافهم في استنباط هذه الأحكام بني على اختلافهم في مسائل النحو واللغة «لأن استنباط الأحكام من النصوص منوط في كثير من الأحيان بتحديد فهم هذه المسائل اللغوية وتمحيصها وتحليلها

⁷ . انظر عادل الفاخوري. علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. ط: 1. 1985م. ص 5.

⁸ - يمكن العودة إلى موضوع الدلالة عند الأصوليين إلى المراجع التالية:

- محمد حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين. مكتبة عالم الكتب، القاهرة. ط: بلا. 1990م.

- السيد أحمد عبد الغفار، التطور اللغوي عند الأصوليين. : عكاظ للنشر و التوزيع، جدة. ط: بلا. 1981م.

⁹ . دراسات في القرآن. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. ط: بلا. 1969م. ص 47.

¹⁰ - منذر عياش، اللسانيات و الدلالة (الكلمة). مركز الانماء الحضاري، حلب. ط: 2. 1996م. ص 11.

¹¹ - محمد أبو زهرة، أصول الفقه. طبعة دار الفكر، القاهرة. ط: بلا. بلا ت. ص 107

¹² - راجع علم الدلالة. عالم الكتب، القاهرة. ط 5. 1998م.

¹³ - انظر عبد الغفار حامد محمد هلال، عبقرى اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني. دار الفكر العربي، القاهرة. ط: 1. 1426 هـ. 2006م.

«¹⁴ وهذا الاختلاف دفع بهم إلى الاجتهاد وتوسيع الفكر في مباحث علم اللغة والدلالة وقدموا بعض النتائج التي توصل إليها البحث اللساني الحديث مما أسهم - بلا شك- في إثراء علم الدلالة.

بل يرى الدارسون¹⁵ أن الأصوليين قد ذهبوا إلى أكثر من ذلك حين تناولوا في دراساتهم للمعنى كثيرا من الجوانب التي لم يطرقها غيرهم، سواء كان ذلك على مستوى الألفاظ المفردة أو التراكيب، مقطوعة عن السياق أو موصولة به، وهو ما ينبهون عليه دائما. وعنوا في دراساتهم للتراكيب بجوانب لم يعنى بها النحاة أو البلاغيون أنفسهم، حتى قالت طائفة من النحاة حين دراساتهم بعض مسائل الاستثناء أنها بعلم الأصول أليق. لقد لاحظ علماء الأصول أن ثمة ارتباط بين بنية القول صوتا وصيغة وتركيبا وبين دلالة القول. ولاحظوا أن للسياق دوره الفعال في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى. ثم إنهم لم يقفوا عند هذا الحد، فقد حاولوا أن يطوروا نظرية في النص خدمة لأداء المعنى ودراسته. وهذا يعني أنهم قد تجاوزوا المفهوم اللفظي للكلام والمفهوم الجملي، ليستقر عندهم أن المتكلم في تعبيره عن حاجاته لا يتكلم بألفاظ ولا بجمل، ولكن من خلال النص. فاستعت بذلك أمامهم دائرة البحث الدلالي وانتقلوا من البحث في مفردة أو جملة إلى البحث في خطاب يتم فيه تحميل المفردات والجمل بدلالات يقتضيها موضوع الخطاب. ولقد نعلم أن اللسانيات في العصر الحديث قد وقفت على الأمر الأول ورأت تلاهما أكيدا بين البنى الصوتية والتركيبية وبين البنى الدلالية. وهي الآن تحاول أن تدخل إلى عالم النص في آخر تطور لها.

وإذا جئنا إلى تعريف الأصوليين للدلالة فهي عندهم كون اللفظ على درجة عالية من الوضوح، بحيث: «إذا أرسل علم منه المعنى للعلم بوضع ذلك اللفظ لذلك المعنى»¹⁶ فاللفظ هنا يجب أن يكون على درجة عالية من الوضوح بحيث يدرك السامع المعنى الموضوع له ذلك اللفظ. ولعل أقرب تعريف وصلنا عن الأصوليين هو **للشريف الجرجاني في تعريفاته**، فالدلالة عنده «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول»¹⁷ كما عرف **الجرجاني** الدلالة اللغوية بأنها «الدلالة الوضعية . و . هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه. هي المنقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام، لأن اللفظ الدال بالوضع يدل تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلازمه في الدهن بالالتزام»¹⁸.

ويقصد بدلالة المطابقة مطابقة الدال والمدلول وهي الدلالة الكاملة. أما التضمن فهي أن يدل الدال على بعض ما يتضمنه المدلول وذلك نحو دلالة الفرس والإنسان والأسد على معانيها التي هي متضمنة لها كالحويانية والإنسانية.¹⁹ أما دلالة الالتزام فهي دلالة اللفظ على ما هو خارج عن معناه ولكن لازم له ومستتبع له «كالإنسان فانه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن وعلى قابل العلم بالالتزام»²⁰ وتشارك دلالة المطابقة مع دلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء. وتشارك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في إن كل واحد منهما مقتضى دلالة الأصول.

14 - محمد المبارك، **فقه اللغة وخصائص العربية**. ص 159.

15 - راجع طاهر سليمان حمودة، **دراسة المعنى عند الأصوليين**. الدار الجامعية. الإسكندرية. ط: بلا. بلا ت. ص 2.

16 - محمود توفيق محمد سعيد، **دلالة الألفاظ عند الأصوليين**. ص 13.

17 - الجرجاني (علي بن محمد الشريف)، **مؤسسة الحسن، الدار البيضاء**. ط: 1. 1427هـ. 2006م. ص 63.

18 - المرجع نفسه. ص 63.

19 - انظر أحمد مطلوب، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**. مكتبة لبنان ناشرون، لبنان. ط: 2. 1414هـ. 1993م. ص 371.

20 - علي محمد بن الشريف الجرجاني، **التعريفات**. ص 110.

وكان الأصوليون يرون أن دلالة اللفظ على المعنى محصورة في عبارة النص واقتضاء النص. وهذا يعني إن كان الدال لفظا فهي دلالة لفظية، فالدلالة غير اللفظية كدلالة الخطوط والنصب والإشارات، فالخط صورة اللفظ ولذا قالوا القلم أحد الدلالات اللسانية ووظيفته تسجيل الكلام والمحافظة عليه. ولم يكن ما قاله الأصوليون حين قسموا دلالة الألفاظ ضربا من التعقيد اللغوي.

أكثر اهتمام الأصوليين بالمعنى، وجعلوه هو الأساس ولا يهتمون باللفظ إلا من أجل المعاني، يقول الشاطبي: «الاعتناء بالمعاني المشبوهة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة لتحصيل المعنى المراد والمعنى هو المقصود».²¹

والى المفهوم ذاته يذهب الإمام الغزالي الذي يعد من أكثر علماء الأصول تناولا لمباحث الدلالة في كتبه، فالمعنى عنده من يطلب اللفظ وهو مقدم عليه «إن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدير المغرب وهو يطلبه، ومن قرر معاني الألفاظ فقد اهتدى».²² وإنما يريد أن المعنى سابق في نفس المتكلم ثم يختار له الألفاظ المناسبة إذا رغب في الإفصاح عنه، أما أن يختار الإنسان للألفاظ معان فهذا لا يستقيم في عرف اللغة، إذ اللفظ تعبير عن المعنى الذي في الذهن لا في الخارج.

ويربط الأصوليون المعنى بالمتكلم وإرادته، أما في النص الشرعي فمرتبط بإرادة الشارع ويسمونه الدلالة الحقيقية. ويعدون أدلة التخصيص مبينة لإرادة الشارع وكاشفة عن مقصده في قصر العام على بعض أفراده دون البعض الآخر.²³ وهذا كله يدور في فلك السياق العام لفهم النصوص، لذلك نبه إليه دارسوا النص القرآني فيذكر ابن دقيق العيد: «أن بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن، والسيوطي يراه مفيدا في الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال في كتابه لباب العقول عن أسباب النزول».²⁴

لقد تعرض علماء الأصول للسياق أكثر من غيرهم وتحدثوا عما أسماه بـ «قحوى الخطاب» أو مفهوم الموافقة، حيث يفهم من العبارات معان أكثر مما تدل عليها ظواهر ألفاظها. فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾²⁵ يفهم منه النهي عن كافة

أنواع الأذى للوالدين، وليس النهي عن قول "أف" فقط. و الذي بيّن هذا المعنى هو سياق الآيات التي تأمر بالإحسان إلى الوالدين ومخاطبتهما بالرفق والقول الكريم والانتها عن انتهاهما وإيذائهما.²⁶

ويؤكد علماء الأصول على من يتصدى لاستخراج الأحكام من القرآن الكريم مراعاة قواعد المقام لفهم غرض الشارع ومنها مثلا:²⁷

- ألا يغفل عن بعضه في تفسير بعضه.

21 - الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: محمد عبد الله دراز. دار الفكر، بيروت. ط: بلا. بلا ت. ج 2 ص 44 - 45.

22 - المستصفي في علم الأصول. تحقيق: مصطفى أبو العلا. مكتبة الجندي. مصر. ط: بلا. بلا ت. ص 21-22.

23 - انظر طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين. ص 55.

24 - المرجع نفسه. ص 55.

25 - الإسراء: 23.

26 - انظر طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين. ص 224-225.

27 - المرجع نفسه. ص 348.

- ألا يغفل عن السنة النبوية في التفسير.
- أن يعرف أسباب نزول الآيات.
- أن يعرف النظم الاجتماعية عند العرب.

وقد اتفق الأصوليون فيما جاؤوا به مع نتائج الدرس اللغوي الحديث في نظرية السياق، بل إن ما انتهى إليه هؤلاء في دلالات صيغ العموم يشبه إلى حد ما وصل إليه السياقيون من أتباع نظرية فيرث. وإن لم يلتزم الأصوليون في عملهم بما تفرضه النظرية من مراحل التحليل على المستويات اللغوية فينبغي أن نتذكر وصف أولمان للمنهج الذي تطرحه النظرية بأنه: «طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحيان إلا تحقيق جانب واحد منه فقط».²⁸

والمتأمل فيما خلفه علماء الأصول يلاحظ تقسيمات عديدة للدلالة، ووضعوا لكل منها مصطلحا خاصا ليخلصوا إلى استثمار الأحكام الشرعية من النصوص. وتمثل هذه الأشكال الدلالية الجانب الأكبر من دراستهم للدلالة اللغوية.²⁹ فالدلالة عندهم تقسم باعتبار المتكلم المستمع إلى حقيقية وإضافية، وباعتبار كمال المعنى الموضوع له اللفظ إلى مطابقة، تضن، والتزام. وباعتبار شمول اللفظ لأفراده، إلى عام وخاص ومشارك. أما قضية تعدد اللفظ والمعنى فقد درسها علماء الأصول تحت ما يعرف عندهم بـ الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة.³⁰ وقسموا الألفاظ في دلالتها على المعنى إلى ألفاظ مترادفة، وألفاظ متباينة، وألفاظ مشتركة، وألفاظ متضادة.

ولم يكن الأصوليون في دراستهم للمعنى في الأحكام الشرعية على منهج واحد. ويمكننا حصر طرائقهم في مدرستين رئيسيتين؛ مدرسة الشافعية أو المتكلمين ومدرسة الحنفية. وكان لهذا التعدد أثر واضح أيضا في علم الدلالة.

فمن ذلك أن المشترك - وهو اللفظ الدال على معنيين فأكثر دلالة مستوية كالعين لمعانيها المختلفة - قد اختلف العلماء في استعماله مرادا به معناه أو معانيه دفعة واحدة. فقد جوز ذلك مالك والشافعي مستدلين بما ورد في قوله جل ثناؤه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾³¹ قائلين إن السجود قد استعمل معنييه مرة واحدة، إذ السجود من الآدمي يكون بوضع الجبهة على الأرض ومن غيره بالانقياد والخضوع، فقصد المعنيان دفعة واحدة. ومنع ذلك الحنفية مفسرين السجود في الآية بمطلق الخضوع

وهو يتحقق في الإنسان وغيره وإن كانت صور الخضوع متفاوتة. ويرجع فحول العلماء³² وجهة الحنفية قائلين إنها أولى بالقبول في هذا المقام، لأن استعمال المشترك في معنييه مرة واحدة يؤدي إلى الإبهام الذي استند إليه المانعون في وجود هذا الصنف من الألفاظ.

وأما التأليف في أصول الفقه فقد شهد جهودا دلالية واضحة، وإليه يعود الفضل في إثارة الكثير من المسائل والقضايا الدلالية التي غدت علوما مستقلة. ويعد الإمام الشافعي أول من وضع الأبواب لعلم أصول الفقه في كتابه الرسالة، يبين فيه

²⁸ - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة. تحقيق: كمال بشير. دار غريب، القاهرة. ط: 12. بلا ت. ص 56.

²⁹ - المرجع نفسه. ص 12.

³⁰ - أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول. ج 1 ص 31.

³¹ - الحج: 18.

³² - انظر حامد هلال، عبقرى اللغويين. ص 786 - 787.

طريقة الفقيه في استنباط الأحكام، و يذكر مباحث غزيرة في اللسانيات والدلالة.³³ فأشار إلى الألفاظ العامة والخاصة، وطرق تخصيص الدلالة وتعميمها باعتماد قرائن لفظية. وسنده في كل ذلك أن: «رسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عاما يريد به العام، وعماما يريد به الخاص».³⁴

كما تنبه الشافعي إلى أهمية السياق في تحديد دلالة اللفظ، ووضع بابا في كتابه سَمَّاهُ الصَّنْفَ الذي يبين سياقه عن معناه يقول في هذا الموضوع: «وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين آخر لفظها منه عن أوله».³⁵ ويشرح دور السياق اللغوي في تحديد معنى اللفظة والمعنى العام من خلاله. ولم يغفل الشافعي مسألة الحقيقة والجزاز ويرى أن العلم بمعاني اللغة واتساع لسانها من المعرفة اللغوية، وقد أثار أيضا بعضا من قضايا العلاقات الدلالية مثل الترادف في سياق حديثه عن معنى لفظه "شَطْرًا" مثلا وأنها تعني: وجهة، قَصْدًا، تَلْقَاءَ، وكذا المشترك اللفظي ووجوده في لسان العرب.³⁶

ويذهب ابن حزم الأندلسي في مؤلفه الإحكام في أصول الأحكام³⁷ إلى أن: «الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فمنه خصوص يراد به الخصوص كقولك زيد وعمر... وعموم يراد به العموم، ومعنى ذلك حمله على كل ما يقتضيه لفظه... ومنها ما يكون اسما لنوع ما كقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ﴾³⁸ فهذا عموم لجميع الخيل والبغال والحمير». وهذا تمييز دقيق للعام والخاص من الألفاظ جاء تفصيله على طريقة علماء الدلالة المحدثين.

كما يظهر الاهتمام بمباحث الدلالة أيضا عند محمد بن علي الشوكاني في مؤلفه إرشاد الفحول إلى علم الأصول، وخاصة مع ظاهرة العلاقات الدلالية سواء بين الألفاظ أو الجمل. ويقسم معنى اللفظ إلى أقسام عدة يستخرج منها الترادف، المشترك، الحقيقة، الجزاز وغيرها من العلاقات.

يقول الشوكاني:³⁹ اعلم أن اللفظ إذا قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو مركب وإلا فهو مفرد، والمفرد إما واحد أو متعدد وكذلك معناه، فهذه أربعة أقسام:

الأول: الواحد للواحد إن لم يشترك في مفهومه كثيرون لا محقا ولا مقدرًا.

والثاني: اللفظ المتعدد للمعنى المتعدد.

والثالث: اللفظ الواحد للمعنى المتعدد فإن وضع لكل فمشترك، وإلا فإن اشتهر في الثاني فممنقول ينسب إلى ناقله، وإلا فحقيقة وجزاز.

والرابع: اللفظ المتعدد للمعنى الواحد ويسمى المترادف.

وبهذا يميز الشوكاني بين اللفظ المركب والمفرد بدلالته على جزء معناه بجزء منه إذا كان مركبا. أما المفرد فميز فيه بين المترادفات والمشارك والمبتاين، والحقيقة والجزاز. أما عن العلاقة الدلالية بين الجمل وهو من المباحث الحديثة في علم الدلالة اليوم

³³ - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق. ط: بلا. 2001م. ص 94-95.

³⁴ - الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الفكر، بيروت. ط: بلا. 1409 هـ. ص 213.

³⁵ - المرجع نفسه. ص 52.

³⁶ - المرجع نفسه. ص 52.

³⁷ - دار الآفاق، بيروت. ط: 2. 1403 هـ 1983م. المجلد 1 و 4 ص 127-128.

³⁸ - النحل: 8.

³⁹ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. دار الكتب العلمية، بيروت. ط: بلا. بلا. ص 27-28.

فيقول: «ثم دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة، وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام»⁴⁰ ثم يسترسل في تفصيل المسائل المذكورة بدقة متناهية.

2- بحوث الدلالة عند الفلاسفة

شملت الفلسفة حيّزاً واسعاً من التراث اللغوي العربي، كما تعرضت بإسهاب إلى البحث الدلالي وارتبطت به أكثر من ارتباطها بأي علم آخر، حتى إنك: «لا تستطيع أن تقول متى تبدأ الفلسفة وينتهي السيمانتيك وما إذا كان يجب اعتبار الفلسفة، داخل السيمانتيك أو السيمانتيك داخل الفلسفة»⁴¹. مما يعني صعوبة الفصل بينهما قديماً، ولم يتم ذلك إلا في سنوات متأخرة. وقد تجلّى هذا الارتباط بوضوح عند الفلاسفة المسلمين من خلال الدراسات الكثيرة للمعنى في مؤلفات *ابن سينا* و*الفارابي* و*ابن رشد* و*ابن حزم* و*الغزالي* و*القاضي عبد الجبار*، والفلاسفة المعتزلة وغيرهم مما يحتاج تفصيله إلى مؤلف خاص.

وينحصر بحث الدلالة عند الفلاسفة العرب المتقدمين على الدلالة اللفظية حيث ذهبوا مذهب *أرسطو* في تعريفها. ويرون أن الدلالة تتناول اللفظة والأثر النفسي؛ أي ما يسمى الصورة الذهنية والأمر الخارجي. ورأوا أن الكتابة أو الخط دال على الألفاظ، فمفسرو *أرسطو* يقولون أن الخط دال على اللفظة، واللفظة دالة على الصورة الذهنية، والصورة الذهنية دالة على الأمر الخارجي. فكل من اللفظة والصورة الذهنية دال ومدلول في الوقت ذاته، الخط دال غير مدلول عليه، والأمر الخارجي مدلول غير دال. لكن دور الكتابة ليس ضرورياً عند *أبي علي ابن سينا* خلافاً لـ *أرسطو*. وقد شرح ذلك من خلال قوله أن لو كانت لكل لفظة كتابة لأمكننا أن نجعل للأثار النفسية والعواطف من حركة وسكون وانفعال وإثار نفسية أخرى لا نستطيع حتى التعبير عنها. وإن حدث هذا لكان على الإنسان أن يحفظ الدلالات الدالة على النفس ويحفظ لها كتابة معينة.⁴² وكذلك تناول *أبو حامد محمد بن محمد الغزالي* مراحل تصور الشيء حتى انتهى إلى مرحلة الكتابة: «اعلم أن المراتب فيما نقصده أربع، واللفظ في الرتبة الثالثة... فإن للشيء وجود في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة».

فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان»⁴³ فصورة الشيء في الواقع تنطبق على الصورة التي تنطبق في الذهن للشيء. وهذا الرأي يتفق مع ما جاء به *ابن سينا*.

أما عملية التصور الذهني للأشياء فقد استطاع *ابن سينا* أن يتوصل إلى تحديد دلالتها تحديداً دقيقاً حيث يقول: «وأما دلالة ما في النفس عن الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف لا الدال ولا المدلول عليه، كما في الدلالة بين اللفظ والأثر النفساني، فإن المدلول عليه. وإن كان غير مختلف، فإن الدال مختلف، ولا كما في الدلالة بين اللفظ والكتابة فإن الدال والمدلول عليه جميعاً

⁴⁰ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. ص 28.

⁴¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 15.

⁴² - انظر عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة. ص 8.

⁴³ - معيار العلم في فن المنطق. دار الأندلس، بيروت. ط: 4. 1983م. ص 35-36. وحديثاً فقط توصل علماء اللغة إلى هذه النتائج التي سبقهم إليها علماءنا، فـ *دي سوسير* يربط بين اللغة والجانب النفسي، كما أنه يربط بين التصور الذهني والصوت اللفظي الذي يثير الذهن نحو الشيء فيتصوره. ولكن *دي سوسير* أهمل الأعيان ولم يلتفت إلى دراستها. أي تناول جانبين فقط وهما اللفظ الذي يرتبط بالسمع، والمعنى الذي يرتبط بالتصور الذهني والجانب النفسي. ورأى أن هذين العنصرين (التصور الذهني والصورة الأكوستيكية) ملتصقان تماماً شديداً، ويستدعي أحدهما وجود الآخر، ولهذا أطلق على هذه العلاقة اسم "دليل" *Signe*، ولكنها غالباً ما تطلق على الصورة السمعية الأكوستيكية وحدها مثل لفظ شجرة، لأن هذا اللفظ يتضمن تصوراً ذهنياً. (راجع فردينان دي سوسير، *دروس في الألسنة العامة*. ترجمة: صالح الفرماوي وآخرون. الدار العربية للكتاب، بيروت. ط: بلا. 1985م. ص 109 وما بعدها).

يختلفان»⁴⁴ ويريد *ابن سينا* أن الإنسان لديه القدرة على التصور الذهني والتي تمثل قاسماً مشتركاً بين جميع البشر. وهذا التصور يتفق مع الشيء أو يتفق مع ما يوجد في الأعيان. فالأشياء هي الأخرى لا تختلف، ولكن الاختلاف يقع بين الألفاظ التي قد تعبر عن معنى واحد في النفس. كما أن أشكال الكتابة التي ترمز إلى لفظ واحد تختلف، فالصوت أو اللفظ والرسم الكتابي يختلفان، بينما المقصود أو ما يقع في النفس لا يختلف، وكذلك الشيء لا يختلف. وشاطر الإمام *الغزالي ابن سينا* رأيه حيث يذهب إلى أن: «الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم بخلاف الألفاظ والكتابة فإنها دالتان بالوضع والاصطلاح»⁴⁵ وهي الفكرة ذاتها التي توسعت فيها الدراسات الحديثة.

كما أكد *ابن سينا* فكرة سبق الأفكار أو التصورات على وجود اللغة واستخدام الإنسان لها. ويرتب منزلة دلالة الأشياء على النحو التالي: «فإن للشيء وجود في الأعيان ثم في الأزمان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة. فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان». ثم يتناول *ابن سينا* تكوين المعنى في النفس والإشارة إليه بالألفاظ فيقول: «فلأمر وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس، ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرابها إلى المشاركة والمخاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك... فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووقفت عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر. ثم وقع اضطراب ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو في المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم فاحتيج إلى ذلك ضرب آخر من الإعلام غير النطق، فاخترعت الكتابة»⁴⁶.

ثم يتطرق *ابن سينا* إلى العملية اللغوية الدلالية ويقوم بشرحها على نحو يثير التساؤل والاستغراب والتعجب!! ويقدم جهوداً في الدلالة وصل بها إلى سبر أعماق بنية اللغة من خلال ما أوتي من قدرة على التحليل الدقيق، مستعينا بالمنهج المنطقي القائم على الاستدلال والتعليل، فيسوّغ رسم الأصول بأكبر قدر من التفصيل كأنه نظر من وراء الغيب إلى أدق

نظرياتنا اللسانية الدلالية المعاصرة ليحاكيها في التحليل والاستنتاج. لقد خاض *ابن سينا* إلى الأبعاد النفسية في العملية الدلالية، مستخدماً درايته بعلم النفس وبراعته في التحليل العقلي المقتن بالنزعة التشريحية. ويقف في تحليله خاصة على البعد النفسي والذهني اللذين يصاحبان العملية الدلالية عنده، ف: «الإنسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية، وتتأدى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً وإن غاب عن الحس... فلأمر وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس. ولما كانت الطبيعة الإنسانية متاحة إلى المحاورة لاضطرابها إلى المشاركة والمخاورة انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك»⁴⁷.

وبأسلوب أدق يوضح *ابن سينا* العملية الدلالية فيرى أن الإنسان يستودع داخله عدة بنيات دلالية انعكست من العالم الخارجي إلا أنها تختلف عنها بشكل آخر. وهي ذات طابع تجريدي وتسمى الآثار المعاني، كما تحتاج لأنماط تقال فيها للتعبير عن مقاصد النفس وهي أنماط متواضع عليه. ويمكننا ضمن هذا السياق إجمال تصور *ابن سينا* للدلالة كالآتي:⁴⁸

أولاً: ارتسام صور الأمور الخارجية مادية ومعنوية في نفس الإنسان، فتعلق بالذهن وتصبح تلك الأشياء تصوراً ذهنيًا.

44 - العبارة. تحقيق: محمد الحضري، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة. ط: بلا. 1390 هـ. 1970 م. ص 5..

45 - معيار العلم. ص 75-76.

46 - العبارة. ص 2.

47 - العبارة. ص 3

48 - المرجع نفسه. ص 4.

ثانياً: الأشياء إما أن تكون ذات طبيعة مادية أو ذات طبيعة معنوية، وهذه الأشياء تكون آثاراً في النفس أو معاني من خلال تصور الإنسان لها وارتباطها بذهنه.

ثالثاً: يعبر الإنسان عن هذه الآثار أو المعاني بأصوات يصدرها أو يضع رموزاً للآثار النفسية، وهذه الرموز اضطر الإنسان إلى استخدامها ليتواصل بها مع قرنائهم من البشر. فالرمز وجد عند *ابن سينا* في ظل رغبة التواصل الاجتماعي بين الناس. **رابعاً:** استدعى وجود الرمز الصوتي وجود وعاء يحفظه من النسيان وينقله إلى الآخرين قولاً يدركونه سمعاً، فاخترعت أشكال الكتابة. ويفهم من ذلك أن الدلالة ذات بعدين أحدهما نفسي، والآخر اجتماعي، فغاية اللغة إبلاغ مقاصد النفس إلى المحيط الاجتماعي.

خامساً: اللفظ أو الرمز هو الذي يستدعي المعنى في النفس أو اللفظ هو المثير، ويتبين ذلك من تعريف *ابن سينا* دلالة اللفظ: «أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه».⁴⁹

وتلاحظ أن الفكرة أو التصور عند *ابن سينا* أوسع مجالاً من المعنى، فالمعنى جزء من الفكرة أو التصور، لأنها تتضمن كل ما يتعلق بالشيء في الوجود الحسي أو كل ما تستدعيه النفس حول المعنى التجريدي. فمفهوم شجرة في النفس يعطي تصوراً للنوع من النبات على هيئة معينة، ثم يستدعي ذلك الشيء كل ما يعرفه الشخص عنه وعلاقته به. ولكن المعنى لا يأتي من رؤية صورة بل من الكلمة التي تدل عليه، والفكرة يثيرها الشيء بينما المعنى يثيره اللفظ، ولا شك أن ما تراه العين يرتبط

به الذهن أعرف في النفس مما يوحي به اللفظ من معنى.⁵⁰ كما اتفق القدماء على أن المعنى ما يدل عليه اللفظ أو ما يفهم من دلالته، وهذا ما أكده *ابن سينا* أيضاً حين قال: «فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثاراً. والتي تدل على الأمور وهي تسمى معاني أي مقاصد للنفس، كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان».⁵¹

كما ناقش *ابن سينا* ضمن معالجة الدلالية قضية علاقة اللفظ بالمعنى وعلاقة اللفظ والكتابة وذلك على أساس نفسي. فهي عنده ليست علاقة طبيعية، لكنها دلالة ما في النفس على الأمور. أي دلالة التصور الكائن في الذهن يطابق صور الأشياء التي ترمز لها اللغة.⁵² وهو الرأي الذي ذهب إليه *الغزالي* أيضاً كما نص على ذلك *ابن سينا*.⁵³ وسواء كان اللفظ ملهماً أو موحياً به، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به أو محاكاة له، أو قوم اجتمعوا فأصلحوا اصطلاحان. فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بما التعارف بتراض من المتخاطبين أو اتفاق بينهم، وأياً كان مصدر اللفظ أو أصل نشأته، فإنه بحسب المشاركة اصطلاح.⁵⁴

49 - المرجع نفسه. ص 3.

50 - العبارة. ص 3.

51 - المرجع نفسه.

52 - المرجع نفسه. ص 5.

53 - راجع مقياس العلم. ص 56.

54 - العبارة. ص 403.

أما **الفارابي** وهو من فلاسفة الإسلام الكبار فيهتم أيضا بعلوم العربية ويرأها أساسية في البحث المنطقي والفلسفي. ولذلك فمباحث الدلالة نستشفها من مقالاته في المنطق والفلسفة. ومن جملة المسائل الدلالية التي بحث فيها تقسيمه الألفاظ باعتبار دلالتها وتصنيفها لعدة أصناف.⁵⁵ وقد جعل لها علما خاصا بما سَمَّاه **علم الألفاظ** الذي هو من فروع علوم اللسان.⁵⁶

ويذهب **عبد الجليل منقور**⁵⁷ في تحديد الدراسة الدلالية عند **الفارابي** بأنها تتم على مستوى الصيغ الإفرادية، وتقابل اليوم الدراسة المعجمية التي تتناول معاني الألفاظ بمعزل عن السياق اللغوي. يؤكد **الفارابي** ذلك بقوله: «الألفاظ الدالة منها مفردة تدل على معاني مفردة، ومنها مركبة تدل على معاني مفردة... والألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس؛ اسم وكلمة [فعل] وأداة [حرف]. وهذه الأجناس الثلاثة تشترك في أن كل واحد منها دال على معنى مفرد». ⁵⁸ بمعنى أنه يضع للألفاظ تقسيما حسب ما تدل عليه ويجعلها **قسمين**؛ ألفاظ مفردة تدل على المفرد ويمكن تجزئتها. وألفاظ مركبة ذات دلالة مفردة لكنها لا تقبل التجزئة مثل لفظ **عبد المالك**، فهو مركب دال على مفرد إذا أريد به الذات لا الصفة. و**الفارابي** بهذا يهتم بالدلالة الإفرادية للفظ سواء كان مركبا أو مفردا.

كما نجد **الفارابي** في تناوله للدلالة يجعلها دائما محتواة في النفس، ويسمي المعاني والمدلولات بمصطلح **"المعقولات"**.⁵⁹

لأن علم المنطق يفترض وضع قواعد وقوانين تنتظم في إطارها الأفكار، ولذلك حاول **الفارابي** ضبط قواعد لعلاقة الدال بالمدلول وجعلها محتواة في النفس. يقول: «وأما موضوعات المنطق وهي التي تعطي القوانين، فهي المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات. وذلك أن الرأي إنما نُصَحَّحُهُ عند أنفسنا بأن نفكر ونروي ونقسم في أنفسنا أموراً ومعقولات شأنا أن تصحح ذاك الرأي». ⁶⁰

ويمكن إجمال نظرية **الفارابي** الدلالية حسب **عبد الجليل منقور**⁶¹ في أنها لا تخرج عن علاقة الألفاظ بالمعاني ضمن القواعد المنطقية. وهي «الدراسة التي تنظم وتتناول الألفاظ ومدلولاتها وتتبع سنن الخطاب والتعبير لتقنيه وتعقيده».

كما تتمثل كذلك في سياق حديثنا عن الجهود الدلالية لفلاسفة الإسلام بإشارات دلالية عند الإمام **أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي** في كتابه **"الزينة في الكلمات الإسلامية"**⁶²، وهي مجموعة من المفردات غيّر دلالتها الإسلام، فصارت تعمل معاني غير تلك التي كانت في العصر الجاهلي. فقام **الرازي** بدراستها دراسة تطورية تاريخية، وتتبع معانيها من العصر الجاهلي إلى

⁵⁵ - منقور عبد الجليل، **علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي**. منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق. ط: بلا. بلا ت. ص 24.

⁵⁶ - علوم اللسان عند الفارابي سبعة: علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركبة، علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، قوانين الألفاظ عندما تتركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين الشعر. (المرجع نفسه. ص 24).

⁵⁷ - علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث. ص 25 - 26.

⁵⁸ - راجع فايز الداية، **علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق**. دراسة تاريخية تأصيلية نقدية. ص 51-52.

⁵⁹ - انظر عبد القادر عبد الجليل، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**. ص 25.

⁶⁰ - عبد القادر عبد الجليل، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**. ص 25.

⁶¹ - المرجع نفسه. ص 25-26.

⁶² - تحقيق: حسين فيض الله الحمداني. القاهرة، 1957.

العصر الإسلامي، وهو لا يختلف في بنائه عن المعاجم التطورية التاريخية الحديثة التي ترصد لتاريخية معاني اللفظة وتطورها في اللغة الواحدة.

كما تعرض **فخر الدين الرازي** أيضا في كتابه لظاهرة الترادف وحدوده بقوله: «هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد». قال - واحتزنا بالإفراد عن الاسم والحد فليس مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصّارم، فإنهما دلاً على شيء واحد باعتبارين أحدهما على الذات والآخر على الصفة».⁶³ وهذا تعريف ينم على قوة إدراك وتميز دقيق لعلمائنا مكنت الإمام من التمييز بين الذات والصفة، تمييزا يخرج منه كل إمكانية للالتماس بينه وبين حد الأسماء وصفاتها كما ذكر ذلك اللغويون من القائلين بنفي الترادف في اللغة.

ثم يبين **الرازي** الفرق بين الترادف والتوكيد والتابع فيقول: «والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول. والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئا كقولنا عطشان نطشان». ⁶⁴ ونستشف من هذا التحديد الدقيق أن **الرازي** يقر بوجود الترادف ويؤكدده، لكنه يريد الترادف الكامل الواضح من دون خلط بينه وبين التوكيد أو الصفة أو التابع. وعلى مثل هذا المثال كثيرا ما نجد **الرازي** يشارك بمنطق الفيلسوف قضايا علماء اللغة في مباحث الألفاظ والمعاني وخاصة ما له صلة مباشرة بالقضايا الفلسفية، ويكون فيها اللفظ والمعنى هما المدخل لتلك القضايا سواء في كتابه **الزينة** أو من خلال **تفسيره الكبير**⁶⁵ أو ما نقله عنه السيوطي في مؤلفاته.

3 - الدلالة عند البلاغيين والأدباء والنقاد

اهتم المتأدبون وشراح الشعر والنقاد وعلماء الإعجاز بالمسائل الدلالية اهتماما مفرطاً، والتفوا جميعهم حول قضية اللفظ والمعنى والحقيقة والجاز، وتعرضوا للاستعارة والغريب والمأنوس والوحشي، ويميزوا الفرق بين المشترك والأضداد والترادف. ومن هؤلاء في الإعجاز **الباقلائي** و**الروماني**، ومن النقاد **الجاحظ** و**ابن رشيق** الذي يرى أن اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه كارتباط الروح بالجسد، يضعفه ويقوى بقوته.⁶⁶

وعمدت علماء المعاني والبيان والتعرض إلى مسائل دلالية تحدد مسار الألفاظ والكلمات المركبة، كما تحدثوا عن دلالة خروج الكلام عن مقتضى الظاهر. وكذلك تعرضهم إلى تداعي الألفاظ لأن الألفاظ تستمد قوتها من حسن ملائمة معناها بإزاء جارتها. وتطرقوا أيضا إلى دراسة الكثير من الأساليب الإنشائية البلاغية كالأمر والنهي والاستفهام، وهي دراسة دلالية طرف منها استعارته البلاغة من المنطق. كما ساهمت طائفة البلاغيين بكثافة وإسهاب من خلال مباحثهم في علم البيان في إرساء قواعد علم المعنى ورسم معالم دلالية واضحة، فاعتنوا بدلالة الألفاظ حسب السياق، وتعرضوا للعلاقة بين المعنى الأصلي (الحقيقي) والجازي.

⁶³ - جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق: محمد أحمد وعلي محمد الجاوي وآخرون. المكتبة العصرية، بيروت. ط: 1. 1425هـ. 2004م. ص 321.

⁶⁴ - جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. ص 321.

⁶⁵ - يقول **الفخر الرازي** عن اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول في تفسيره الكبير: «المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية». ويذهب إلى أن: «دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية». (**فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**. تحقيق: خليل الميس. بيروت. ط: بلا. بلا ت. ج 1 ص 13).

⁶⁶ - انظر **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت. ط: 1. 1981م. ج 1 ص 124.

كما أنهم تناولوا المعنى الاجتماعي أي الدلالي وإن كان تناولا غير مقصود، غير أنهم قدموا له فكرتين تعدان من أهم ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الدلالي وهما "المقال والمقام". وقد تمّ الربط بينهما بعبارتين صارتا اليوم شعارا لكل ناظر في المعنى، وهما "لكل مقام مقال" و"لكل كلمة مع صاحبها مقام"⁶⁷ وهاتان العبارتان من نتائج المغامرات الفكرية في الغرب المعاصر.

لكن البلاغيين ظلوا في معالجاتهم الدلالية يعتمدون إلى حد كبير على المتوارث من قواعد التوجيه النحوية وبخاصة ما دار منها حول المعنى، من الخبر والإنشاء، والذكر والحذف، والتقسيم والتأخير وغير ذلك.⁶⁸ والحق أنّ البلاغيين العرب لم يكونوا مقتنعين بمعنوية الألفاظ فحسب كما سنرى في مبحث تطبيقي لاحق، وإنما ألقيناهم بواسطة **عبد القاهر** يولدون من معنى اللفظ معنى آخر، فيكون المعنى و"معنى المعنى" كما يقول **الجرجاني**.⁶⁹ فقولهم مثلا "نؤوم الضحى" له معنيان اثنان، قريب أو أول وهو الذي يفهم من ظاهر العبارة التي تدل على أن المرأة كثيرة النوم بالضحى. ومعنى بعيد أو آخر وهو أنّ هذه المرأة ليست في الحقيقة وبالضرورة من نواام الضحى، وإنما هي تنامه لأنها مخدومة غنية وموسرة ثرية.

كما أدرك البلاغيون أن "معنى المعنى" لا يكون في حقيقة اللغة المألوفة، وإنما يكون في التعابير الكنائية والاستعارية، أي في الكلام القائم على الانزياح ويخرج فيه المتكلم عن السنن المألوف فيلتمس الطوائل ويدع في النسج ويجمل في الألفاظ من المعاني دلالات جديدة.

ومن أبرز البلاغيين الذين داعبوا في كتبهم **المعنى** بأقلامهم صاحب "البيان والتبيين". وقد أطلق **أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ** على الدلالة بأنواعها اسم **البيان** أو 'الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي' وغرضه الوصول إلى فهم المعنى وإدراكه إدراكا صحيحا. ولذلك عرف **البيان** بقوله: «اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضى السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو البيان في ذلك الموضوع».⁷⁰ أي يريد بالبيان بتعبير المصطلح العلمي الحديث الإيصال الدلالي العام، وهو يشتمل على الإيصال اللغوي العام وغير اللغوي، أو بتعبير **دو سوسير** الإشارات في مفهومها العام، وتعد اللغة جزءا منها.⁷¹

ووزع **الجاحظ** البيان نحو المعاني التي تؤدي من اللفظ وغير اللفظ، وهي معلومة عنده في خمسة أشياء: «أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر على تلك الدلالات».⁷² ولكل واحد

67 - انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة. ط: 3. 1418 هـ. 1998 م. ص 20-21.

68 - تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية. عالم الكتاب، القاهرة. ط: بلا. 2000 م. ص 307.

69 - عبد القاهر الجرجاني، دلالات الإعجاز في علم المعاني. عناية: علي بن محمد زينو. مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت. ط: 1. 1426 هـ. 2005 م. ص 203-207.

70 - البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجليل، بيروت. ط: بلا. بلا. ج 1 ص 76.

71 - انظر محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام. عالم الكتب، بيروت. ط: 1. 2002 م. ص 27.

72 - ويريد **الجاحظ** بهذه الأصناف من الدلالات ما يلي:

أ - أما اللفظ: هو العلامة اللسانية العرفية، المتواضع عليها في المجتمع اللغوي وهي تتكون من دال (صورة سمعية) ومدلول (المفهوم الذهني) الذي يقترن بتلك الصورة.

ب - الإشارة: وهي جميع الحركات والإبجاءات الدالة بحيث تمثل الإشارات التواصلية.

من هذه الخمسة صورة بائنة من صور صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها. وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصها وعامها، وعن طبقاتها في السار والضار وعمما يكون منها لغوا يجرجا وساقطا مطرحا»⁷³.

وبهذا التقرير لا يفهم المبحث الدلالي عند **الجاحظ** أنه يهتم بالمعنى المفرد وحسب، بل «هو موجه صوب النشاط الكلامي ذي الدلالة الكاملة من أحداث كلامية أو امتدادات نطقية تكون جملا ذات معان تتجدد عن طريق معطيات الجملة ككل وليس الكلمة المفردة»⁷⁴. فلا تتم الدلالة عند **الجاحظ** إلا بتضافر عوامل عديدة، فيزيولوجية وعضوية وتاريخية. وبإكتمالها جميعا تتحقق لنا الدلالة الكاملة.

وحينما يتحدث **الجاحظ** في بيانه عن مناسبة الكلام لمقتضيات المقام، وهي حالة بلاغية، إنما يتحدث عما يحدثه معنى اللفظ عند السامع من فهم لا يتعدى فيه المتكلم حدوده «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين. وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم المعاني

على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»⁷⁵. وهو بهذا يريد أن يتحدث عن الدلالة في أبعادها في مطابقة المقال لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون، أو مطابقة الكلام لمناسبة المقام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدلالة عند **الجاحظ** تسير وفق السياق النظري العام لفكر **الجاحظ** القائم على المنهج العقلاني للمعتزلة، ولذلك يقيم منهجه على التمييز بين الظاهر والباطن، ويجعل من خلالهما أساسا لفهم النصوص يقوم على علمي البلاغة والدلالة فتقوم الدلالة بتحديد المعاني في الباطن، وتتم البلاغة بالألفاظ (الظاهر)، إلا أنه لا تتم مقارنة النصوص بعلم دون الآخر بل يجب إعادة التلاحم بينهما⁷⁶.

كما نجد **أبا هلال العسكري** قد عرض أيضا لقضية اللفظ والمعنى في سياق تفرقة بين الفصاحة والبلاغة، جاعلا الفصاحة ترتبط باللفظ من حيث قيمه الجمالية الشكلية، في حين ترتبط البلاغة بالمعنى من حيث القيم الجمالية في المضمون⁷⁷. وجاء معجمه **التلخيص في معرفة الأشياء** الذي رتبته حسب المعاني عملا دلاليا متميزا له مكانته العلمية. إضافة إلى مؤلفه **الفروق اللغوية** الذي تناول فيه الألفاظ المتقاربة وميز بين المعاني اللصيقة بفروق دقيقة عجيبة. يقول في مقدمة الكتاب: «إني ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب إلا وقد صنف في كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معانٍ تقاربت

ج - **العقد**: هو الحساب بدون اللفظ والخط. وهو الدلالة الرياضية التي تعتمد على العقل والمنطق لاستنباط المعنى، فهو عند الجاحظ دلالة نظرية بحتة منشأها العقل، فإذا قلنا "خذ ثلث النقود" يختلف عن قولنا: خذ ثلاثة نقود. لذا اختار الجاحظ لنفسه تعمد الالتباس باختيار مفهوم العقد.

د - **الخط**: وفعاليته تتعدى الزمان والمكان، فاللسان مقصور على القريب والحاضر، والعلم المطلق على الشاهد والغائب.

ه - **النصيب**: وهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشير بغير اليد وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وفي كل صامت ناطق. فالنصيب إذن هيئة دالة على نفسها من غير وسيلة ودلالاتها مبنية على نظرة تأملية. (انظر أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيب)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا، 1994م. ص 146 وما بعدها. وانظر أيضا محمد الصغير بناني، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة**. دار الحكمة، الجزائر. ط: بلا، 2001م. ص 18).

73 - **البيان والتبيين**. ج 1 ص 76.

74 - عبد الواحد حسن الشيخ، **العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي**. مكتبة الإشعاع، مصر. ط: 1. 1419هـ. 1999م. ص 7.

75 - **البيان والتبيين**. ج 1 ص 76 وما بعدها.

76 - انظر سامي السويدان، **في دلالية القصص وشعرية السرد**. دار الآداب، بيروت. ط: 1. 1991م. ص 33-37.

77 - المرجع نفسه. ص 75-76.

حتى أشكال الفرق بينهما، نحو العلم والمعرفة والفتنة والذكاء»⁷⁸ ويتضح من هذه العبارة أن **العسكري** يحاول الوصول إلى تحليل وظيفي للدلالة واللغوية وتحديد أبعاد كل لفظ في الاستعمال، فكان عملاً لغوياً دلالياً حول الألفاظ. قال **العسكري** أيضاً: «الشاهد على اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني... ولا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على المعنيين؛ فكذلك لا يجوز اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثير اللغة بلا فائدة»⁷⁹.

أما **عبد القاهر الجرجاني** في كتابه **دلائل الإعجاز**. فقد حدد للدلالة عناصرها الثلاثة التي تعد أساسية في مناقشة دلالة اللفظ والمعنى، وهي الغرض الذي يوضع له الكلام، والنظم الذي ينظم مواقع الكلمات، واللفظ الذي يحدد كيفية استعمال الكلمات بعضها مع بعض. أي (المعنى والغرض) و(النظم) ثم أخيراً (الشكل السطحي).

ولا شك في أن ما قدمه **الجرجاني** من تطبيقات في **دلائل الإعجاز** وأسرار **البلاغة** يعدّ كافياً للتدليل على مساهمة البلاغة العربية واهتمامها بالظواهر الدلالية، وهي حقيقة ينبغي الاعتراف بها والانطلاق منها في كل دراسة منصفة وجادة، ولعلنا نتطرق لجهود **الجرجاني** الدلالية بعمق وتركيز شديدين في مبحث لاحق حيث يتناسب ومقام التحليل.

إن هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الدراسات الدلالية العربية عند البلاغيين العرب تعدّ متميّزة جداً في الدرس الدلالي المعاصر وعند معظم اللسانيين العرب المحدثين من أمثال **تمام حسان** وغيره وهي عندهم بمثابة الإطار المرجعي لأي حديث عن المساهمات الدلالية العربية.

4 - المعنى عند اللغويين

درس اللغويون العرب القدامى مسائل كثيرة كان المعنى شغلهم الشاغل فيها، عالجوا العلاقة بين الدال والمدلول، وبحثوا في الحقيقة والمجاز والمهمل والمستعمل والخاص، وكتبوا عن مجاز القرآن ومعاني الغريب فيه، وألفوا في الوجوه والنظائر في القرآن، وحتى ضبطهم القرآن الكريم بالشكل لأن تغيير الحركات الإعرابية يؤدي لتغير في المعنى. كما حققوا في الظواهر الدلالية كالترادف والأضداد والمشارك وألفوا فيها كتاباً وفي المعاجم الموضوعية أيضاً، وغير ذلك من الأمثلة التي تخص المباحث الدلالية. مما يعني أن الدراسة الدلالية هي قيمة الدراسات اللغوية عامة وأجل ما تصبوا إليه، ولذلك فإن تناول مباحث الدلالة كان تتويجاً لدراساتهم جوانب اللغة.

ولم يقتصر العرب على معالجة الأصوات ودلالاتها والألفاظ ومعانيها وعلاقاتها ببعض البعض، بل تجاوزوا هذه المستويات إلى مستوى التراكيب ودلالاتها وعالجوا ذلك ضمن مباحث النحو. واهتم النحاة العرب وعنوا بالدلالة النحوية التي «تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل الجملة منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة»⁸⁰ وتوصلوا أيضاً إلى أن لكل لغة نظاماً نحوياً معيناً يرفض نظم المفردات وتركيب بعضها ببعض إلا على أسس وقواعد تخضع لعرف اللغة، فقاموا بإبراز هذه الأسس في اللغة العربية وهي الإعراب ودوره الأساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته التي

⁷⁸ - كتاب **الفروق**. تقدم وضبط: أحمد سالم الحمصي. دار الآداب، بيروت. ط: 1. 1991م. ص 17.

⁷⁹ - المرجع نفسه.

⁸⁰ - عبد الكريم مجاهد، **علم اللسان العربي فقه اللغة العربي**. دار أسامة للنشر، الأردن. ط: 1. 2005م. ص 360.

تفرق بين كلمة وأخرى والرتبة والقرينة. لذا ظهرت عناية النحاة العرب بدلالة المعنى النحوي في نشاطهم اللغوي، وظهر الترابط بين الوظيفة النحوية والدلالية المعجمية حقيقة ثابتة ودائمة ومستمرة في التجربة اللسانية العربية القديمة.

ونكتفي في هذا السياق التاريخي لاهتمام اللغويين العرب الدائم بالبحث الدلالي بالحديث عن **سيبويه** كنموذج حقيقي للدارس القديم في مجال علم المعنى. فهو أول من تفتن إلى التآلف البنوي والدلالي للأحداث اللغوية بوقوفه عند المستويات اللغوية ودراسته المتمعنة لكل منها على مدار أجزاء كتابه الأربعة، بحيث «كان على وعي وإدراك تامين بأهمية الفونيمات ووظيفتها التشكيلية في بناء الوحدات المورفولوجية، ومدى تأثير تنوعاتها التحويلية في توليد بني متباينة في هيئاتها البنائية والمعنوية. ووظف هذه المعلومات الفونومورفولوجية في متابعة القوالب اللغوية وتحديد أصنافها في التشكيل الاشتقاقي والتصريفي وكيفيات استعمالها داخل النظام التركيبي الذي خص له مجالاً فسيحاً في كتابه».⁸¹

ويعود الفضل إلى **سيبويه** في إرساء القواعد والقوانين النحوية في إطار نظرية تركيبية لغوية، فقد بيّن أسسها وحدد معالمها وأرسى دعائمها اللغوية وأثرها بالدراسة العلمية بصورتها النظرية والتطبيقية التحليلية للنماذج الكلامية والنصوص الأدبية، إلى أن ارتقت هذه الطروحات على يديه إلى مستوى علم يوصف بعلم النحو أو التركيب.

وإننا نقف في الكتاب عند مصطلح **(الدلالي)**⁸² الذي عول عليه **سيبويه** في الإشارة إلى مؤدى الفهم، وهو ما عده بعض الباحثين مقابلاً للمصطلح الفرنسي **(La sémantique)**. فالدلالي (علم الدلالة) يدرس علاقة الدلالة بمرجعها،⁸³ تبياناً لقول **سيبويه**: «وأما الدلالي فإنا يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها».⁸⁴ وهذا الكشف الدلالي التفاتة إلى أهمية المستوى الدلالي في المعالجة اللسانية التي تُسخر طاقات كل مستوياتها في عملية التحلي الدلالي؛ لأن الدلالة هي محور الاهتمام وبؤرة التركيز في أي دراسة لغوية.

لقد ذهب الدارسون⁸⁵ إلى أن **سيبويه** صاحب أقدام نظرة للتعبير عن المقابلة بين اللفظ والمعنى لأنه «يضع الرمز الصوتي وصيغته الصرفية في جهة، ويمثل في الجهة الأخرى مدلوله الجزئي، ذلك أن الكلم ينصرف إلى "اسم وفعل وحرف، جاء ليس باسم ولا فعل" وكل واحد من هذه الأقسام يمكن تسميته "اللفظ"». فجعل من المعنى أساساً للفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة. ومن أكثر مباحث الدلالة وضوحاً عند **سيبويه** ما أورده في الكتاب باب "الاستقامة من الكلام والإحالة". يقول فيه:⁸⁶ «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب». ثم يذهب في تفصيل القول على الشكل التالي:

- . فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً.
- . وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس.
- . وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.

81 - دلخوش جار الله حسين دزه ي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه. مكتبة الأسد، دمشق. ط: بلا. 1424هـ. 2003م. ص 27.

82 - تحقيق: عبد السلام هارون. دار الجليل. بيروت. ط: 1. بلا ت. ج 4 ص 41.

83 - دلخوش جار الله حسين دزه ي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه. ص 24.

84 - الكتاب. ج 4 ص 41. ويقول ابن منظور في اللسان: «قال سيبويه: والدليل علمه بالدلالة ورسوخه فيها». دار صادر، بيروت. ط: 3. 1414هـ. 1994م. ص 248.

85 - راجع فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. دراسة تاريخية تأصيلية نقدية. ص 32-33.

86 - الكتاب. ص 24.

. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيد يأتيك، وأشباه هذا.
. وأما المحال الكذب فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس".

إن أساس هذا التقسيم يقوم على مراعاة الجانب الدلالي مربوطا بالمستوى النحوي، فأعطى عدة صور ولم يقبل منها إلا صورة واحدة تم فيها مراعاة الشكل (النحو) والمعنى (الدلالة) هي "المستقيم الحسن". وهذا يدل على قدرة سيوييه في ربط الدلالة بالوظائف التركيبية. « فالجملة التي تمثل المستقيم الحسن نحو "أتيتك أمس" واضح أن مصدر الصحة فيها من ناحيتين، التركيب والدلالة معا⁸⁷. أما الجمل التي رفضها سيوييه فذلك لأنه اختل فيها أحد شرطي التركيب: السلامة النحوية أو الدلالية من مثل "سوف أشرب ماء البحر"، فرغم سلامتها نحويا رفضها لأنها غير مقبولة دلاليا ومنطقيا.

ويرى الدكتور الجابري⁸⁸ أن تحليل سيوييه في النص المذكور لم يكن تحليلا نحويا محضا، وإنما كان مركبا من جهات عقلية منطقية تخص المعنى وجهات لغوية نحوية تخص تركيب الكلام، فيتألف من هذه الجهات البعد الدلالي العام للجملة في التمييز بين "ما يصح" من الكلام و"ما لا يصح" وبين "ما يجوز" و"ما لا يجوز" وهو يستعين بمصطلحات المنطق في قواعد اللغة وقوانينها.

ويحاول الجابري من هذا النص الكشف عن مكونات الدلالة النحوية والعقلية الظاهرة والمضمرة إذ يقول: « فالكلام "المستقيم الحسن مثل "أتيتك أمس" مستقيم اللفظ (جهة نحوية) حسن المعنى (جهة عقلية). والكلام "المستقيم المحال" مثل "أتيتك غدا" مستقيم اللفظ (جهة نحوية) ومحال المعنى (جهة عقلية) هو محال لأنه يجمع بين متناقضين الماضي والمستقبل. أما الكلام "المستقيم الكذب" مثل "حملت الجبل" فهو مستقيم اللفظ (جهة نحوية) ولكنه كذب من حيث المعنى (جهة عقلية) »⁸⁹.

ويخرج الجابري من تحليله العقلاني إلى أن سيوييه لم يكن الوحيد الذي اتجه بالدرس النحوي العربي الاتجاه الذي يتداخل فيه المنطق واللغة، وإنما كان عمله جمعا وتنظيما وبلورة للمناقشات النحوية واللغوية والبلاغية والمنطقية التي شغلت جيله والجيل السابق له.⁹⁰

كما تناول سيوييه في كتابه وجهها آخر من وجوه النشاط الدلالي. وتحدث عن العلاقات الدلالية بالتفريق بينها، يقول: « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفق اللفظين واختلاف المعنيين⁹¹. « ويبدو من خلال هذا التركيز في الاستنباط الدلالي لظاهرة العلاقات الدلالية بين الكلمات أن سيوييه كان مدركا للفرق بين الترادف والمشارك والتضاد، عالما بأحوالها منذ زمن بعيد جدا، بنفس الكيفية التي يعالجها بها علم الدلالة الحديث.

87 - حليمة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة. دار وائل، عمان. ط: 1. 2006م. ص 211.

88 - انظر بنية العقل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ط: بلا. 1987م. ص 47.

89 - بنية العقل العربي. ص 48.

90 - المرجع نفسه.

91 - الكتاب. ص 24.

لكننا في الأخير نقول إن النظر في مسيرة تطور الدراسات العربية حول دراسة المعنى أن المعالجة العربية لدلالة التركيب قد وصلت إلى منتهاها في بيعة البلاغيين وبخاصة عند **عبد القاهر الجرجاني** مع نظرية النظم التي عرضها في كتابه **دلائل الإعجاز**. فقد أوضح أن دلالات الألفاظ لا تظهر إلا من خلال المعنى والتركيب لأن: «إن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفظها، وأن نظمها توحى معاني النحو فيها».⁹² وهذا ما ناقشه اللغويون الغربيون من المذهب البنيوي في العصر الحديث، أمثال **دو سوسير** و**تشومسكي**، وخاصة ما أقر به **تشومسكي** حول البنية السطحية والبنية العميقة، ودورها في توليد الجمل.⁹³

وخلاصة القول في جهود اللغويين حول المعنى وبحوث الدلالة ما بين فترة **سيويه** وظهور **ابن جنى** و**الجرجاني** أن البحث في دلالة الألفاظ ومعناها لم ينل من اللغويين الاهتمام الذي يتناسب ومنزلتها في البحث اللغوي، لأنهم نظروا بصورة خاصة في شروط الصيغ ومقيسها ومسموعها وقعدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يبرون به عرضاً.⁹⁴ لذلك نراهم « يمارسون التفكير في حقل معرفي تقوم عملية إنتاج المعرفة فيه على استثمار النص. ولكنهم لم يتوصلوا إلى توضيح أولوية التفكير على التعبير، وأسقية المعنى على اللفظ. وذلك لأن اهتمامهم بالنص جعلهم يفكرون بالعلاقة التي تتجه من اللفظ إلى اللغة 'الفكر' ومن النص إلى 'معقول النص' ». ⁹⁵ بل ذهب **الجابري** وغيره ⁹⁶ إلى أن المشكل الرئيسي في النحو العربي هو 'الشكل' أو 'الضبط'، أي وضع الحركات التي هي علامات تحدد المعنى المقصود على الكلمات. وبناء على ذلك فوظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديدته أكثر مما هي تنظيم وضبط للمعنى، وذلك لارتباطهما بمنطق اللغة وقواعدها في بدء تكوينها.

وقد أدى هذا المنهج إلى أن تكون دراسة النحو تحليلية لا تركيبية تعني بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، فكان النحو يرتبط في دراسته بحد أدنى يتمثل في الصوت المفرد، وحدا أعلى يتمثل في الجملة أو ما هو في حكم الجملة، ولا يتعدى النحوي هذا المستوى من الدراسة من حيث الاهتمام بالتركيب الكلي بالأسلوب ولا الأفكار.⁹⁷

ويعزو الأستاذ الدكتور **محمد حسين آل ياسين** ذلك إلى الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية عند العرب، فكانت العامل الرئيس في تحديد نهج هذه الدراسات في كونها خدمة للغة لقرآن أولاً، وفي صون العربية من الدروس والضياع ثانياً.⁹⁸ لذلك عمدوا إلى ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحقين من الخطأ فيها، إذ فرض هذا النهج أن تكون الدراسة معيارية لا وصفية بعد أن اتخذت مكمناً الوصف واستقراء قواعدها الثابتة.

كما أن المتقدمين من النحاة قد ميزوا بين مستويين من الدراسة النحوية، المستوى الأول يتمثل في رصد الصواب والخطأ في الأداء، أما المستوى الثاني فيتجاوز هذا المجال إلى التغير المعنوي الذي يتمثل في علاقة المبنى بالمعنى. وأدركوا أن صناعة البحث عن المعنى ومفردات اللغة أمران متلازمان، كما أدركوا أهمية التمييز بين الأغراض التي تعيش داخل النظام اللغوي.⁹⁹ ولكن هذا لا

92 - **دلائل الإعجاز**. ص 52.

93 - انظر تفصيل ذلك بداية من الصفحة 40 من هذا البحث.

94 - انظر **معاني البنية في العربية**. ص 5.

95 - مشكور كاظم العوادي، **البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات**. مؤسسة البلاغ، بيروت لبنان. ط: بلا. 1421هـ. 2000م. ص 45.

96 - انظر **الجابري**، **بنية العقل العربي**. ص 43-44. ومحمد حسين آل ياسين، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**. دار مكتبة الحاج، لبنان. ط: بلا. 1980م. ص 480.

97 - مشكور كاظم العوادي، **البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات**. ص 46.

98 - انظر **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**. ص 499.

99 - انظر حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 1996م. ص 9.

يعني أن البنية وتحليلها كان هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربي كما ذهب إلى ذلك **حلمي خليل** لرؤيته عناصر بنيوية واضحة في كتاب سيبويه،¹⁰⁰ بقدر ما كان للمنهج - كما ذكرت - من طابع سارت عليه الدراسات اللغوية والنحوية. وما جاء أو تمثل في العلاقات التركيبية المختلفة داخل الجملة أو بين الجمل هو من سبيل التنظير في الاستقامة الأسلوبية ومطابقة قواعد اللغة وقوانينها على أساس نحوي سليم، لا على أساس المعنى الذي تحتويه. علاوةً على أن الدراسة القواعدية لا تكتمل بالنحو بمنأى عن المعنى. لذا فإن «الفلسفة اللغوية إنما نشأت في ظلال البحث عن الصواب والخطأ في الأداء، ثم نمت تلك المباحث بشكل مقتضب أحياناً، وبشكل موسع أحياناً أخرى محاولة إعطاء دراسة بنية التركيب في اللغة أهميته الخاصة». ¹⁰¹ وهذا الاتجاه لم يتضح بصورة ملموسة إلا مع نهاية القرن الرابع الهجري عند **ابن جني** من علماء اللغة و**عبد القاهر الجرجاني** من علماء البلاغة.¹⁰²

ثانياً: اتجاهات البحث الدلالي عند اللغويين العرب

لا يستطيع منصف أنّ ينكر ما للغويين العرب في القديم من إدراك ووعي بقضية المعنى على مستوى المفردات أو التراكيب. كما لا يستطيع إنكار جهودهم الواضحة في هذه السبيل المتمثلة في غزارتها وتنوعها وكثرة أمطاطها وصنوفها. ولقد عرض اللغويون لكثير من المشكلات والقضايا اللغوية التي تندرج تحت اسم علم المعنى بالمفهوم الحديث والتي تنظمها أعمال الدارسين المحدثين، وإن كان هذا التناول يختلف بصورة أو بأخرى بين الدارسين في مواضع كثيرة. وقد كانت هذه المواضع من الكثرة بحيث يحق لنا أنّ نقرر أنّ علماء العربية قد أسهموا بدورهم في نمو هذا العلم وتفرعيه.

وسارت الدراسة اللغوية الدلالية عند قدماء العرب في مسارات واتجاهات مختلفة، فأتخذت مجموعة من المسائل طريقاً وانضمت إلى فروع متنوعة من الدراسات اللغوية والأدبية. كما تبعت طائفة أو طوائف أخرى منهاجاً يختلف أو يتفق - في قليل أو كثير - مع مناهج البحث في الطوائف الأخرى، وهذا أكثر ما يميز جهود المعنى عند اللغويين في تراثنا القديم.

¹⁰⁰ - انظر العربية وعلم اللغة البنيوي. ص 9.

¹⁰¹ - مشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات. ص 47. وراجع في هذا السياق محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي. ص 43 - 48.

¹⁰² - راجع: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي. ص 10. ومشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات. ص 47.

وبإجرائي لما يشبه المسح الدلالي فيما خلفه اللغويون العرب، انتهيت إلى أن مسارات البحث الدلالي عند القدماء انحصرت في أربع اتجاهات أساسية وهي:

الاتجاه الأول: دراسة اللفظ ومشكلاته.

الاتجاه الثاني: دراسة طوائف معينة من الألفاظ لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بكليهما.

الاتجاه الثالث: علم المعاني والدلالة.

الاتجاه الرابع: الاشتقاق والدلالة.

الاتجاه الأول: دراسة اللفظ ومشكلاته

يبدو أنّ الدراسة في ميدان المعنى اتجهت أول ما اتجهت نحو الألفاظ ومشكلاتها، كما يبدو أيضاً أن الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب كانت من مباحث علم الدلالة، من مثل الحديث عن مشكل القرآن ومجازه، والتأليف في الوجه والنظائر والغريب في القرآن الكريم والحديث الشريف.¹⁰³ ثم ما لبث أن توزع البحث الدلالي إلى عدة فروع جميعها تقوم على اللفظ والمعنى كالمشترك اللفظي والترادف والأضداد والقراءات القرآنية والاشتقاق والمعرب والدخيل والمولد والنحت في اللغة وغير ذلك من أقسام المعنى. وحتى ضبط المصحف بالشكل في هذه المرحلة يعد في حقيقته عملاً دلالياً،¹⁰⁴ لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وضيفة الكلمة وبالتالي إلى تغيير المعنى. وتعدّ هذه الجهود وغيرها مجتمعة عملاً دلالياً مهماً ساهم في إرساء خطوط عريضة لنظرية المعنى في التراث العربي.

كما نشأت في القرن الثاني الهجري حركة للتأليف المعجمي الموضوعي، وتنبه نفر غير قليل من أسلافنا إلى أهمية هذا البحث. فحرص الناس على التقاط الألفاظ أو مجموعات منها ومحاولة تصنيفها وبيان معانيها بصورة أو بأخرى، على نحو ما جرى في تلك الرسائل الدلالية الصغيرة والمصنفات التي كانت تعني بجمع الألفاظ الخاصة بالموضوع الواحد، من مثل المفردات التي تتعلق

¹⁰³ - مثل: تفسير غريب القرآن لأبي عبد الله مالك بن أنس (ت 179هـ)، وغريب الحديث لقطرب محمد بن المستنير (ت 206هـ)، وغريب الحديث للفراء

(ت 207هـ). و غيرها كثير في مصادرنا العربية القديمة.

¹⁰⁴ - انظر أحمد عمر مختار، علم الدلالة. ص 20.

بالنخل أو النخل أو الإنسان أو المطر أو الإبل وغيرها.¹⁰⁵ أو حتى الرسائل التي عمدت التصنيف الصربي كرسائل الحمز والأبنية كفعلت وأفعلت وغيرها.¹⁰⁶

وبعد حين أجهت هذه الجهود نحو كتابة ما يعرف بمعاجم الموضوعات التي تضم مجالات دلالية مختلفة في عدة حقول، وهي تصنف اليوم في دائرة الدرس الدلالي في أدق جوانبه وأحدثها ولاسيما في مجال الحقول الدلالية. ومن هذه المعاجم الألفاظ الكتابية **للهمداني**، وأدب الكاتب **لابن قتيبة**، وفقه اللغة وسر العربية **لأبي منصور الثعالبي**، والمخصص **لابن سيده** بعد ذلك الذي يعد أوفى وأضحى معجم في المعاني وضعه صاحبه وفق قواعد المجالات الدلالية الحديثة بتبويبه الكلمات وفق مجموعات تتصل ببعضها دلاليا.¹⁰⁷

ثم توسع مجال دراسة الألفاظ بتطور مناهجها، وتوجت بظهور أصحاب المدارس القاموسية بمعجماتهم اللغوية الجامعة التي تهدف إلى جمع الثروة اللفظية وحفظها. ثم لم يلبث الأمر حتى اتسعت هذه الحركة وظهرت أخرى قامت بالغرض الأصلي من الحركة المعجمية، فأضافت إلى العمل المعجمي اهتمام بقضايا تتعلق بالألفاظ واستعمالها ومعانيها المختلفة مع توضيح كل ذلك بالمثل والشاهد. ويظهر هذا المنهج بوجه خاص في الموسوعة العربية المسماة **لسان العرب**.

ويمكن أن يلحق بهذا الجهد - من حيث المنهج لا التاريخ - ما قام به علماء الأصول ورجال التفسير فيما يعد من التوجيه نحو مصطلحات إسلامية معينة وردت في القرآن والحديث، والعمل على شرحها وتفسيرها بصورة قد تتحد أو تتعدد وفقا لوجهة النظر الخاصة التي يتبناها هذا الفريق أو ذلك من رجال الأصول والتفسير.

وربما كان هذا المنهج الأصولي أو التفسيري مقدمة لعناية العرب بالألفاظ فيما يتعلق بمجال استعمالها من حيث تعميم المعنى أو تخصيصه أو توسيعه وتضييقه أو مجرد تحويل المعنى إلى معنى آخر بسبب الاستعمال والعرف. وقد حفلت كتب فقه

اللغة بالأمثلة الكثيرة لهذا النوع من البحث كما بدا ذلك واضحا في الصحاحي في فقه اللغة **لابن فارس** و **المزهر** بعد ذلك **للسيوطي**.

¹⁰⁵ - وهذه الجهود يمكن توزيعها إلى نوعين من أشكال التصنيف الدلالي:

الأول - جهود اقتصرت على مجال دلالي واحد كالرسائل اللغوية الصغيرة، ومن أوائل من ألف فيها **أبو مالك عمرو بن كركرة** وله: خلق الإنسان والحيل. **وأبو خيرة الأعرابي** ألف الحشرات والسلاح. **والنظر بن شميل** وله: النحل والإبل والحيل وخلق الإنسان. **والأبي زيد الأنصاري** الإنسان والزرع. وألف كذلك **أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء** رسائل في الأيام والليالي والشهور، والمنقوص والممدود، والمؤنث والمذكر وغير ذلك.

الثاني - جهود اشتملت على أكثر من مجال دلالي ومنها كتب الصفات التي تتناول صفات الإنسان الحلقية والحلقية وكتب الغريب وكتب الألفاظ. ومن الذين ألفوا فيها **النظر بن شميل** الذي ألف "الصفات"، **وأبو عبيد القاسم بن سلام** مؤلف "الغريب المصنف"، **وابن دريد** صاحب "السرغ والثام" و "المطر والسحاب". (أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**. دار المعارف، مصر. ط: بلا. 1971م. ص 203-204).

¹⁰⁶ - أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**. دار الفكر، بيروت، دمشق. ط: 1. 1416هـ. 1996م. ص 306.

¹⁰⁷ - انظر الهادي نحر، **الأساس في فقه اللغة**. دار الفكر. عمان. ط: بلا. 1423هـ. 2002م. ص 267.

وبوجه من الوجوه ألحق الدارسون إلى محور اللفظ ومشكلاته معالجة القدمات للتغير الدلالي الذي يلحق العربية في مسيرتها اللفظية. ويعد هذا الاتجاه الدلالي من المباحث الهامة التي عالجها قداماؤنا مقيدين له بشرطين أساسيين:¹⁰⁸

الأول: يتمثل في حرصهم على تحديد الزمان والمكان الذي ينتهي عندهم قبول الاستعمال الجديد الذي سموه مولدا. وكل تغير للمعنى خارج الضابطين الزماني والمكاني يعد عندهم لحنا؛ كالألفاظ التي جدت نتيجة تطور الحياة الجديدة، أو الألفاظ التي تطورت دلالتها مع ظهور الإسلام من مثل الصلاة، الزكاة، المنافق، الفسوق، الكافر، الصيام وغيرها. في حين يرى آخرون من علماء اللغة أن هذه الألفاظ وغيرها أصول قديمة. حيث أكد **الزجاجي** بأن: «كل هذه الأسماء مشتقة في الإسلام موضوعة على أصول متقدمة لها، و قد عرفها من خوطب بها».¹⁰⁹

الثاني: أهم عدوا كل تغيير يوافق الاستعمال العربي داخل الحدود الزمانية والمكانية يعد من باب المجاز.

وعلى هذا المنوال تعددت اهتمامات العرب بعد ذلك، فغضت بالبحث جوانب كثيرة من الدلالة وكثرت البحوث في المعنى وامتألت بها كتب مثل: المقاييس **لابن فارس**، الصحابي في فقه اللغة له أيضا، والخصائص **لابن جني**، ومدونات **الجرجاني**، وكثير مما نقل عنهم **السيوطي** في المزهري بعد ذلك.

وهكذا نجد أن الاتجاه الأول ذاته ينتظم ثلاثة أساليب من دراسة اللفظ ومشكلاته: أسلوب يتمثل في المعجمات وما إليها من رسائل ومصنفات خاصة بمواضيع معينة. وأسلوب ثان يمكن أن نطلق عليه **دراسة المصطلحات** الشرعية والدينية منها بوجه خاص. أما الأسلوب الثالث فالأحرى به أن يدخل في إطار الدراسات الخاصة **بتطور المعنى**، ونعني بذلك اختلاف وجوه الاستعمال من حيث التعميم و التخصيص أو التحويل المعنى بسبب التطور أو التعبير الذي يلحق مدلولات الألفاظ. وإن كان الأولى عند بعض دارسنا¹¹⁰ إخضاعها جميعا لأسلوب واحد أو منهج واحد في الدرس والتحليل حتى تكتمل الصورة ويصبح العمل بناء مكتملا!! ولكن نقول أن التفكير اللساني والدلالي العربي في تلك الحقبة من الدهر لم يكن ليستصيح طريقة تفكيرنا بهذا المنهج المتقدم، لأنه يكون قد قفز على مراحل من البحث اللساني التراكمي ما كان ما ليصل إلى ما نقرره اليوم من دون أن يكون قد قطعها فعلا وهذا ضرب من المجال.

"اللفظ والمعنى" نموذج الدراسة عن الاتجاه الأول

تعد قضية اللفظ والمعنى أولى قضايا البحث اللغوي في الدراسات اللغوية عامة، وهي أكبر الإشكالات التراثية والحداثية في الدرس اللغوي العربي، ومن القضايا المهمة التي شغلت الفكر الإنساني لما لها من صلة وطيدة بوظيفة اللغة في الاتصال الإنساني. ولذلك دار حولها نقاش طويل بين علمائنا العرب منذ محاولتهم بحث فكرة إعجاز القرآن الكريم وبلاغة نظمه، ثم في جمالية النص الأدبي والشعري منه خاصة.

وشاع بين علمائنا كثير من المصطلحات التراثية الدلالية التي ما زال استخدامها قائما إلى اليوم من مثل: اللفظ، المعنى، المشار إليه، التصور، الدال، المدلول، الفكرة، الأشياء (الأمور) وغيرها.¹¹¹ ولا تعني هذه الألفاظ دلالة واحدة في كل السياقات، فقد تأتي بدلالات مختلفة أحيانا، ولهذا نجد اختلافاً في معانيها عند علماء الاصطلاح. وقد أشار القدمات إلى هذه المصطلحات

¹⁰⁸ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، مصر. ط: بلا. 1976م. ص 154.

¹⁰⁹ - صبيح التميمي، دراسات لغوية في تراثنا القديم. دار مجدلاوي، عمان، ط: 1. 2003م. ص 150.

¹¹⁰ - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ط: بلا. بلا ت. ص 356. 367.

¹¹¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 14.

أثناء معالجتهم لقضية اللفظ والمعنى، وحظيت بقسط كبير من الانشغالات اللغوية العربية، وتعددت الآراء في طبيعة الصلة بين اللفظ والمعنى أو ما يعرف حديثاً بالبدال والمدلول.

أما مصطلح **اللفظ** عند علماء العربية فقد استخدموه بمعنى اللفظ، وعبروا عنه بـ: الكلمة والقول والمقول والمفردة والكلام والتركيب والمركب والمفوض.¹¹² كما أن النحاة يفرقون بين اللفظ والقول؛ فاللفظ عندهم كل ما يخرج من الفم أو ما يلفظه الفم من أصوات، سواء أكانت ذات معنى أم لا تدل على معنى. بينما القول ما أفاد دلالة أو ما تحققت به فائدة أو هو اللفظ المستعمل.

يقول **ابن هشام**¹¹³ في مصطلح **"القول"**: «أنه اللفظ المستعمل، وذلك كزيد ورجل وقام وهل. بخلاف نحو ديزر، ورفع مقلوبي: زيد، وجعفر، فلا يسميان "قولاً" لأنهما غير مستعملين، ويسميان "لفظاً"، لأن اللفظ هو الطرح... وقد ظهر أن كل لفظ قول ولا يعكس».

وأما القول والكلام فقد ساق **ابن جنبي** في خصائصه فصلاً يقول فيه: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه. فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام».¹¹⁴

وعن القول يذكر **ابن جنبي** «أما القول فأصله أنه كل لفظ مدل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها منه نحو: صه، وإيه. والناقص ما كان ضد ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحديثة... فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً، هذا أصله».¹¹⁵ ويستدل بقول **سيبويه**: «و اعلم أن في قول

العرب إنما وقعت على أن يحكى بها و إنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً».¹¹⁶ ثم يذكر أن الناس تجمع بقولها أن القرآن كلام الله وليس قول الله لأن القول أضيق من الكلام.

وأما **المعنى** فنجد له عند الدارسين مرادفات أخرى وهي: المدلول والمحتوى والصورة الذهنية. واختلف العلماء في تحديد المقصود به، فقالوا: «المعنى هو ما تحمله النفس من الدلالة على أشياء حسية أو معنوية، و تظهر هذه المعاني خارج النفس في

¹¹² - وهي جميعاً ترتبط بدلالة لفظ الكلمة، قد تستخدم بدلالات مختلفة في القليل النادر، كما أن بينها فروقاً في الدلالة وإن استخدمت جميعاً في حقل الدلالة اللغوية. وقد تستخدم الكلمة والقول واللفظ المفردة مترادفات في بعض السياقات. أما التركيب فيقصد به مجموع أصوات الكلمة أحياناً، ولكنه غالباً يطلق على الجملة. والقول قد يطلق على الكلمة المفردة وقد يطلق على جملة أو نص. والعبرة في تحديد دلالة هذه الألفاظ تكمن في سياقتها الدلالية وقصد المتكلم ونوع المجال الذي تستخدم فيه.

¹¹³ - **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. بلا ت. المكتبة العصرية. ص12.

¹¹⁴ . **الخصائص**. ج 1 ص17.

¹¹⁵ - المرجع نفسه.

¹¹⁶ - المرجع نفسه. ج 1 ص17.

صورة الرمز، و رموز صوتية أو كتابية أو حركات تعبيرية وصور رمزية»¹¹⁷. بينما نجد بعضهم يعرف المعنى بأنه ما تضمنه اللفظ، وبعضهم يعرف المعنى بأنه الصورة الذهنية.¹¹⁸ والرأي الأول هو الأرجح، فالمعنى يرتبط بدلالة اللفظ، بينما الصورة الذهنية ترتبط بالشيء الذي يرمز إليه بلفظ أو غيره. واللغة تبحث معنى الرمز ولا تبحث الشيء أو الموضوع الذي تتعلق به اللغة، فليس من اختصاص اللغوي بحث الأشياء التي في الطبيعة من حولنا والتي نرزم إليها برموز مثل: شجرة، بحر، جبل.

وذهب **أبو هلال العسكري** إلى أن: «المعنى هو القصد الذي يقع به القول على الوجه دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد... قال **أبو علي** رحمه الله عليه: "إن المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول" فجعل المعنى القصد لأنه مصدر. وكقولهم عنيت بكلامي زيدا كقولك أردته بكلامي. والمعنى مقصود على القول دون ما يقصد، ألا ترى أنك تقول معنى قولك كذا، ولا تقول معنى حركتك كذا. ثم توسع فيه فقبل ليس لدخولك إلى فلان معنى، والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول»¹¹⁹.

أما **الفكرة**¹²⁰ فهي الصورة الذهنية لأمر ما أو شيء سواء معنوي أو حسي مدرك، وهي مجموع المعلومات والأفكار والصور التي ترتسم في الذهن. والشيء المعنوي تستشعره النفس وتضعه في بؤرة الشعور، فإن آثاره مثير حرك تلك المشاعر فتتداعى الأفكار التي ترتبط به والتي أحصاها الإنسان من إدراكه الشيء أو إحساسه به، وقد يتخيل الإنسان المعنوي في صور حسية. وقد يدرك الإنسان الشيء المعنوي من خلال المعلومات التي تقدم إليه، مثل شعوره بمعنى الموت والفكرة التي تتكون لديه من خلال مشاهدة شخص يموت.

أما الأشياء الحسية، فالأفكار تتكون حولها من خلال المعاينة والتي تجسد صورة الشيء كما هي في الطبيعة بكل ما ترتبط به، والمعلومات التي يعرفها الشخص عن الشيء. وقد يتعرف على الشيء من خلال المعلومات التي تقدم إليه في شكل جمل أو صور أو تشبيهات، فترتسم صورته في الذهن.

والمعنى والفكرة لا يتطابقان تماماً، وليس أحدهما بمعنى الآخر، وإن كان أحدهما وهو **المعنى** يعد جزءاً من الآخر (**الفكرة**). فالمعنى يستدعيه الرمز الذي يرمز إليه الشيء، بينما الفكرة يستدعيها الشيء نفسه. فنحن عندما نقول **شجرة** لا نقول معناها كذا، ولكن نسترجع معلومات ذهنية أو أفكارا تتعلق بنوعها وثمرها وزراعتها ومكانها وطولها وهيئتها وكل ما

يتعلق بها. ولكن الرمز أو لفظ **شجرة** يستدعي جزءاً يسيراً من تلك المعلومات لا يتخطى تعريفها نبات. ولمزيد من المعرفة عنها نستخدم ألقاباً أخرى تمنحنا أفكاراً جديدة فنقول: شجرة البرتقال لنحدد المراد أو نتعرف عليها من خلال الرسم أو

117 - ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك**. ص 21.

118 - قال أبو حيان التوحيدي: سمعت من النحويين من يقول: المعاني هي الحاجسة في النفوس المتصلة بالخواطر، والألفاظ ترجمة للمعاني. وكل ما صح اللفظ به وما بطل معناه، بطل اللفظ به. (التوحيدي، **البصائر والذخائر**. ج 1 ص 207).

119 - **الفروق اللغوية**. ص 22. والمعنى يختلف عن الغرض، فالمعنى القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل، والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد. مثال قولنا: **محمد رسول الله**، نقصد رجالاً اسمه محمد، كان ذلك باطلاً، ولو أردنا **محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم** كان حقاً.

120 - لقد تناول **أوجدان وريتشارد** الفكرة ورأيا الرابط بين الرموز والأشياء. فالرموز لا تحل محل الأشياء إلا من خلال عملية ترجمتها إلى أفكار، والأفكار لا تمثل طبيعة الشيء كما هي بل تنحرف عنها أو تحور من حقيقة الشيء. والفكرة عند **أفلاطون**: النموذج العقلي للأشياء الحسية، فهو الوجود الحقيقي، والفكرة أو المعنى عند أنصار المذهب الحسي: هي الصورة الذهنية المستمدة من العالم الخارجي.

الصورة. كما أن المعنى لا يتطلب ذكر كل المعلومات، لأننا نرجع إلى معرفتنا عنها وتصورنا لها أو نستخبر عنها لتتأكد معرفتنا بها، والمعرفة والتصور جزء من الفكر.

مصطلح "الدلالة و المعنى" في عرف اللغويين

لا بد في هذا المدخل النظري لموضوع بحثنا من التفريق بين مصطلحي 'الدلالة' و 'المعنى' في الدرس اللغوي القديم، ولاسيما أن هذه التفرقة مثمرة في استيعاب مكان النص وعلاقة ذلك بوصف الحقائق اللغوية أو تعقيد القواعد تبعاً لها. كما سنلاحظ ذلك أثناء الحديث عن مباحث المعنى في الدرس اللغوي القديم.

يذهب **الراغب**¹²¹ إلى أن: «الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات بالرموز والكتابة، والعقود في الحساب. وسواء كان ذلك لقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن يقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي. قال الله تعالى: ﴿ مَا ذَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾¹²² فالدلالة موضوعها دراسة كل ما يدل على شيء ويتوصل به إلى معناه. وتعد الألفاظ هي أكثر الرموز اللغوية دلالة على المعنى وأكثرها انتشاراً وأدقها تعبيراً وأسرعها فهماً. أما **الجرجاني** في التعريفات¹²³ فيقول: «الدلالة اللفظية الوضعية، وهي يكون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه». فاللفظية الوضعية مثل دلالة الألفاظ الموضوعية على مدلولاتها¹²⁴ والألفاظ توضع لتعيين الأشياء أو جعلت بإزائها لتدل عليها كلما أطلق اللفظ علم منه المعنى للعلم بوضع ذلك اللفظ لهذا المعنى.

و"الدلالة" مصطلح قديم لم يقتصر استعماله عند اللغويين فقط، بل وجدناه في مصطلحات الفلاسفة والمناطق والمتكلمين والبلاغيين كما رأينا. ولم يستخدم اللغويون مصطلح الدلالة إلا للقرينة اللفظية أو المعنوية التي تتمثل في السياق، فمن ذلك مثلاً جعلها علة من العلة الأربع والعشرين عند النحاة،¹²⁵ وهي بمعنى القرينة كقولنا: «ألا ترى أنك تقول: زيد اضربه، وزيد تضربه فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا وأنت لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ما هو»¹²⁶.

ووجدنا التفريق بين مصطلحي 'الدلالة' و 'المعنى' جلياً عند **ابن فارس** وهو يقف عند دراسة المعاني اللغوية في التعبير عن الماهيات المعرفية. ولذا عقد باباً في كتابه **الصاحبي في فقه اللغة بعنوان "معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء"**. قال فيه: «ومرجعها إلى ثلاثة وهي المعنى والتفسير والتأويل، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة»¹²⁷. ويوافق في هذا غير واحد من اللغويين والبلاغيين¹²⁸ أي: «أن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في

¹²¹ - الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن. القاهرة: مكتبة الأملو المصرية. ط: بلا. بلا ت. ص 246-247.

¹²² - سبأ: 14.

¹²³ - الصفحة. 111.

¹²⁴ - انظر أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، مصر. ط: 2. 1419 هـ. 1992 م. ص 440.

¹²⁵ - انظر مشكور كاظم العوادى، البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات. ص 36. 38.

¹²⁶ - ابن السراج، الأصول في النحو. ج 1 ص 80.

¹²⁷ - الصاحبي في فقه اللغة وستن العرب في كلامها. تحقيق: الشورحي. المكتبة اللغوية العربية. القاهرة ط: بلا. بلا ت. ص 312. وانظر أيضاً الكليات. ص 338-339. وانظر محمد علي الفاروقى التهاونى، كشاف اصطلاحات الفنون. تحقيق: لطفي عبد البديع. الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة. ط: بلا. 1969 م. ص 5 و 1084.

¹²⁸ - انظر أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزخشرى، أساس البلاغة. دار المعرفة، بيروت لبنان. ط: بلا. 1402 هـ. 1982 م. ص 315. وجاء في اللسان: و'المعنى والتفسير والتأويل واحد، وعنيت بالقول كذا: أردت ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته: مقصده'.

اللغة ما تعلق به القصد». ¹²⁹ يقول ابن فارس: «فأما المعنى فهو القصد والمراد. يقال: عَنَيْتُ بالكلام كذا أي قصدتُ وعمدْتُ. وأما التفسير فإنه التفصيل. أما التأويل فأخر الأمر وعاقبته». ¹³⁰

وقد جرى مصطلح 'المعنى' على ألسنة جمهور النحاة - وهم يهتمون بالتركيب - للتعبير عن مفهوم 'الوظيفة'. ولا شك أن دلالة هذا اللفظ معجميا هي التي كانت مصدر اختلافهم في مفهوم 'الوظيفة'، على أن جمعا من النحاة القدامى كادوا يحيطون بخصائص الوظيفة النحوية مضمونا لا مصطلحا وذلك من خلال لفظ المعنى. ¹³¹ ونلاحظ هذا في تقسيم النحويين للدلالة في دراستهم للجملة العربية وطبيعة دلالتها على المعنى وذلك من جهتين: الدلالة القطعية والاحتمالية أولاً والدلالة الظاهرة والباطنة ثانياً.

فالدلالة القطعية تمثل تعبيراً نصياً أو قطعياً يدل على معنى واحد فقط. أما الدلالة الاحتمالية فتمثل تعبيراً احتمالياً يدل على أكثر من معنى. وهذا خط واضح في طبيعة دلالة الجملة العربية يبرز للمستقرئ بصورة جلية. كما يبرز ورود مصطلح 'الدلالة' من حيث الوظيفة النحوية لا غير فمن ذلك قول الأشموني: «النصب في نحو "ذَنوب ماءً" و"حِب عسلاً" أولى من الجر لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك». ¹³²

ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى وبالذلالة الباطنة معنى المعنى. ¹³³ كل هذا يدل على أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ من جهة القصد، والمواضعة. أو بمعنى أن الدلالة على معنى تتم بمقتضى تواضع متكلمي اللغة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول في العلامة اللغوية أديا اللغوي أن يجدد معنى اللفظ بالرجوع إلى الإفادة والاستعمال والوقوف عندهما في الاستنباط والاستدلال. ¹³⁴

العلاقة بين اللفظ والمعنى

راح القدماء يبحثون أصل هذه الصلة، ولعلمهم ورثوا ذلك عن فلاسفة اليونان، واختلافهم في شأن هذه الصلة: هل هي توقيفية طبيعية أم اصطلاحية عرفية؟ ¹³⁵ وتوصل علماء المسلمين إلى أبعاد الدلالة الثلاثة وهي: الدال أو الرمز، والمدلول وهو المعنى أو التصور، والمشار إليه وهو الشيء أو الموضوع. وقد بحثوا العلاقة بينها فأروا أن العلاقة بين اللفظ والمعنى اصطلاحية، والعلاقة بين

129 - أبو هلال العسكري، كتاب الفروق. ص 22.

130 - الصاحبي في فقه اللغة. ص 314. وانظر الفروق اللغوية، مادة التأويل والتفسير. ص 43.

131 - انظر مشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات. ص 47.

132 - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة. ص 263.

133 - انظر دلائل الإعجاز. 173.

134 - وذهب بعض الدارسين إلى أن مصطلح 'الدلالة' يتسم بالاتساع والشمول، لأن دلالة الكلمة مبهمة إلى حد كبير، إذ تحتوي الكلمة أحيانا على معانٍ متعددة، فالدلالة إذن هي مجموعة المعاني اللغوية التي تتضمنها الكلمة فتكون المفردة الكلامية مكونة من مجموعة المعاني، التي تقترب بها في المعجم والتمثيل الدلالي العائد إلى معانيها. أما مصطلح 'المعنى'، فيشير إلى دلالة معينة من ضمن الدلالات التي تقترب بالكلمة. (انظر مشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات. ص 37). كما ذهب آخرون إلى أن المعنى لدى اللغويين ينصرف إلى الظل المعنوي الذي يمنحه أي لفظ في أدنى تصرفاته، على حين أن الدلالة قد تنصرف إلى ما هو أعلى شأنًا وأبعد غورًا؛ فتنصرف إلى التركيب المعنوي المتعلق بجملة أو بأكثر.

135 - انظر محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. دار غريب، القاهرة. ط: بلا. 2001م. ص 181.

التصور أو المفهوم وبين الشيء الذي نرزم إليه بالرمز علاقة طبيعية لا تختلف، والعلاقة بين اللفظ المشار إليه أو الشيء علاقة اعتبارية لا تقوم على صلة معنوية أو حسية.

وتعد أقدم صور التعبير عن العلاقة بين اللفظ والمعنى لدى صاحب الكتاب **سيبويه** في تصنيفه حينما « يضع الرمز الصوتي وصيغته الصوتية في جملة، ويمثل في هذه الجهة الأخرى مدلوله الجزئي، ذلك أن الكلم ينصرف إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ».¹³⁶

ومال عدد ليس بالقليل من اللغويين القدماء إلى القول بالصلة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله خاصة في العربية، فهي تمتاز بخصائص لم تتوفر في لغات أخرى مما دفع حبهما لها وحرصهم على كشف أسرارها إلى تلمس معاني أصواتها المجردة، وتأويل ما عجزت قوانينهم عن تفسيره. ويقف **ابن دريد** في كتابه **الاشتقاق** يفسر تسمية العرب لأبنائها من خلال هذا السحر الطبيعي، يقول: « واعلم إن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سموه تافؤلاً على أجدانهم نحو: غالب، غلاب وظالم... ومنها ما سمي بالسباع ترهيباً لأجدانهم، نحو: أسد وليث ».¹³⁷ وحاول **ابن فارس** وغيره في معجمه مقاييس اللغة إيجاد صلات بين الألفاظ ودلالاتها على نحو تسمية **ابن جنى** لذلك بالاشتقاق الأكبر، حيث يرجع كل مادة بتقليبها الستة إلى معنى أو معنيين أو ثلاث. ورغم أن رأي اللغويين العرب القدامى قد استقر على أنه لا وجود لصلة طبيعية ذاتية بين اللفظ والمعنى، لكنهم يرون أن المناسبة بينهما من نوع آخر وهو ما جعل السيوطي يقول: « كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني ».¹³⁸

وذهبت طائفة من علماء العربية أن العلاقة بين اللفظ ومعناه اصطلاحية ولا يرون وجود صلة طبيعية ذاتية بين اللفظ ومدلوله.¹³⁹ فلبشر جميعهم القدرة على إدراك المعاني ولكنهم يختلفون في التعبير عنها، وليست علاقة طبيعية إلا فيما يسميه العلماء بالكلمات ذات الجرس المعبر كالصلصلة وخرير المياه والفرع والقعقة وغيرها من الأصوات، يقول **تمام حسان**: « إنهما في الأغلب علاقة اعتبارية لا تخضع للمنطق العقلي، وهي عرفية والعرف يختلف باختلاف المجتمعات واختلاف الأزمنة »¹⁴⁰ الذي يمنحه أي لفظ في أدنى تصاريفه، على حين أنّ الدلالة قد تنصرف إلى ما هو أعلى شأنًا وأبعد غورًا؛ فتتنصرف إلى التركيب المعنوي المتعلق بجملة أو بأكثر. ولذلك استقر لدى علماء العرب اجتماعية الدلالة اللغوية و عرفيتها، أي اكتسابها حركتها وفعاليتها بفضل الاصطلاح بين أبناء المجتمع اللغوي. يقول **ابن سينا**: « والدلالة بالألفاظ إنما هي بحسب المشاركة الاصطلاحية ».¹⁴¹ ويشير أبو **حاتم الرازي**¹⁴² إلى هذه السمة الاجتماعية والقيمة الاصطلاحية: « وربما دعي الشيء لا يعرف اشتقاقه من أي اسم هو، بل يكون مصطلحاً عليه، قد خفي على الناس ما أريد به، ولأي شيء سمي بذلك الاسم كقولك الفرس والحمار والجمل وأشباه ذلك ».

والفكرة نفسها التي وجدناها عند علماء أصول الفقه، فالصلة بين اللفظ والمعنى عرفية اعتبارية ذلك أن « الواضع في ابتداء الوضع، لو وضع لفظ الوجود على العدم والعدم على الوجود، واسم كل ضد على مقابلة لما كان ممتنعاً ».¹⁴³ ويتضح موقف

136 - الكتاب. ص 9 .

137 - ابن دريد، **الاشتقاق**. تحقيق: عبد السلام هارون. مطبعة جوتنجن، القاهرة. ط: بلا. 1958م. ص 5.

138 - انظر طاهر سليمان حمود، **المعنى عند الأصوليين**. ص 180.

139 - المرجع نفسه. ص 177.

140 - **اللغة بين المعيارية والوصفية**. علم الكتاب، القاهرة. ط: 4. 2004م ص 108 .

141 - **العبارة**: ص 4.

142 - **الزينة**. ج 1 ص 132.

143 - طاهر سليمان حمود، **دراسة المعنى عند الأصوليين**. ص 175.

الأصوليين أكثر من ثبوت الأسماء بالقياس، أي بالفعل دون النقل عن العرب (أهل العرف). حيث استقر رأي المحققين من الأصوليين على أن اللغة لا تثبت قياسا ولا يرى القياس فيها.¹⁴⁴ أي أننا لا نستطيع معرفة معنى الشيء إلا إذا عدنا إلى العرف الذي وضعه أهل اللغة لوجود معنى مشترك بين الالسميين، كإطلاق مثلا اسم الخمر على النبيذ لأن الخمر سميت بذلك لأنها تخمر العقل، فاسم الخمر ثابت للنبيذ بتوقيفهم. إن جمهور الأصوليين يرى أن المناسبة بين اللفظ والمعنى صلة عرفية ليست مناسبة طبيعية ذاتية، سواء كان نشأة اللغة توقيفا ووحيا أو مواضعة واصطلاحا.

وحسم الجرجاني اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول قبل **دي سوسير** بأكثر من سبعة قرون. حيث يقول: « إن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في تلك رسما في العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد »¹⁴⁵.

النقاد القدامى بين أفضلية اللفظ أو المعنى

شاع بين المحدثين وقوع جدال عنيف بين نقادنا القدامى حول أفضلية اللفظ أو المعنى، وانقسموا إلى فريقين؛ الأول مع اللفظ والثاني يناصر المعنى. ولكن أغلب اللغويين أولوا عنايتهم للفظ وجودته لأجل أدائه المعنى على أحسن صورته. ولكن ما شاع بين الدارسين قد جانب الصواب، لأنه زعم غداة المستشرقون كما يذهب الأستاذ العقاد.¹⁴⁶ وحاولوا إيهامنا بأكثر مما تتحاذبه آراء النقاد. فاهتمام القدماء باللفظ وجزالته، ووضعهم له مقاييس مثل بُعد الألفاظ عن التنافر وتجنب الغرابة، واشتراطهم جريانه على عرف العرب، جعل المتأدبون ينقسمون إلى فريقين؛ الأول مع اللفظ والثاني يناصر المعنى. ولكن الحقيقة أن عناية البلغاء باللفظ وجودته كانت لأجل أدائه المعنى على أفضل صورة. لأن من العوامل المحركة للمتلقى جودة التركيب وجمال اللفظ، لذلك فان العناية باللفظ غاية لخدمة المعنى.

والجاحظ أحد علمائنا الذين حكم عليهم بأنه زكى شرارة المعركة بين اللفظ والمعنى، تعلقا منه بمذهب الصيغة وتعصبا للفظ، سواء بآرائه وقوله المشهور: « المعاني مطروحة في الطريق »¹⁴⁷ إذ ذهب يضع للفظ مقاييس الجودة، أو بما أورده في كتابه **البيان والتبيين** من أقوال علماء آخرين مال فيها للفظ.

والحقيقة أن عبارة **الجاحظ** قد ضللت كثيرا من العلماء وجعلتهم في كفة الانتصار للفظ. **فالجاحظ** اهتم باللفظ أكثر من المعنى في المواضع التي يتعرض فيها للشعر خاصة « الذي يراه ضربا من الصناعة اللفظية، يراعى فيها اختيار اللفظ وحسن

¹⁴⁴ - المرجع نفسه. ص 176.

¹⁴⁵ - دلائل الإعجاز في علم المعاني. ص 42.

¹⁴⁶ - انظر اللغة الشاعرة. القاهرة: مطبعة مخيمر، الاستقلال، ط: بلا. 1960م. ص 48 - 49. وهذا رأي ضل فيه المحدثون ويؤيده في هذا كمال بشر وسامي سويدان وآخرون.

¹⁴⁷ - الحيوان. دار الكتاب العربي، بيروت. ط: 3. 1388هـ. 1969م. ج 3 ص 131-132.

السبك. فالشعر له نظام خاص يتفرد به عن كلام الخطباء والكتاب والمتكلمين، والتقصير في هذا النظام الخاص يخرججه عن كونه شعرا إلى كلام منشور».¹⁴⁸

كما يشيد **الجاحظ** باللفظ كذلك عند حديثه عن أساليب التعبير المختلفة لدور اللفظ في توضيح المعنى، وأنه ما اهتم به إلا خدمة للمعنى: «وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه. وكأن الله عز وجل ألبسه من الجلالة و غشاه من نور الحكمة على حسب نية صاحبه، وتقوى قائله، فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع بعيدا عن الاستكراه، و منزها عن الاختلال مصونا عن التكليف، صنع في القلوب صنع الغيث في التربة الكريمة».¹⁴⁹

فلا يتحدث **الجاحظ** في هذا المقام عن الشعر، بل على أساليب التعبير بعامة. ولذلك فإن تصنيفه من أنصار اللفظ المدافعين عنه يعد مجانبة للصواب، كما أن القول بميل علماء العربية جميعا نحو العناية باللفظ وزخرفته على حساب المعنى لا حقيقة له، وهذا ما انبرى له **أبو الفتح عثمان ابن جني** وتكفل بالرد عليه وخصص له بابا سماه "باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني"¹⁵⁰. ومثله **ابن قتيبة** الذي يجعل اللفظ والمعنى معا مقياسا للبلاغة وميزانا للجودة الفنية،¹⁵¹ فلا مزية عنده للفظ على معنى ولا معنى على لفظ، ولا استئثار لأحدهما على الآخر لأنهما معرضان للجودة والقبح إلا أن أحسن الشعر ما كان من "حسن اللفظ وجيد المعنى". يقول **ابن رشيق القيرواني** هنا: «اللفظ جسم روحه المعنى وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم يضعف بضعفه ويقوى بقوته».¹⁵² وأن لا مزية لأحدهما على الآخر: «فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق».¹⁵³

أما **عبد القاهر الجرجاني** وقد أتى بعد هؤلاء جميعا في القرن الرابع الهجري يضع حلا لما دار كثيرا على ألسنة النقاد، ويهذب المفاهيم التي أساءت للفظ على حساب المعنى أو المعنى على حساب اللفظ، ويؤكد على تلازمهما. فاللفظ والمعنى بما لهما من خصائص ومميزات يساهمان في كشف الصورة وإبراز القيمة الفنية ولا يمكن الفصل بينهما، يقول **الجرجاني**: «وهل

كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرفة على حكمها؟ أو ليست هي سمات لها».¹⁵⁴ ذلك لأنه محال أن يكون اللفظ قد نصب دليلا على شيء ثم لا يحصل فيه العلم بذلك الشيء، إذ لا معنى لكونه دليلا إلا إفادته إيّاك.¹⁵⁵ وهذا ما ترجمه **الجرجاني** في نظرية النظم. فالمعاني لا تجلّ إجماعها ما لم يقصد إليها من خلال الألفاظ، والألفاظ لا يفهم مؤداها ما لم تضبط صياغة وتركيبا وإعرابا.

148 - محمود عكاشة، الدلالة اللفظية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ط: بلا. 2000م. ص 38.

149 - المرجع نفسه. ص 40.

150 - الخصائص. ج 1 ص 216.

151 - ينظر محمود عكاشة، الدلالة اللفظية. ص 40.

152 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ج 1 ص 124.

153 - المرجع نفسه. ج 1 ص 124.

154 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني. ص 316.

155 - المرجع نفسه.

الاتجاه الثاني: دراسة طوائف معينة من الألفاظ لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بكليهما.

وجه علماء العربية اهتمامهم نحو طوائف معينة من الألفاظ لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بمجديين الجانبين كليهما. فنظروا في الترادف والمشارك اللفظي والتضاد والمجاز ووسعوا الدراسة في هذه الأبواب نتيجة مقابلتهم اللفظ بالمعنى. فبرز لدى لغويينا القدماء نشاط دلالي مهم وترصدوا معه هذه الظواهر بدءا بتنظيرات **سيبويه** النصية في العلاقة بين الدال والمدلول واختلافهما في الصوغ الدلالي. فأفرد **سيبويه** بابا لذلك سماه ' هذا باب اللفظ لمعاني ' يقول فيه: « أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين». ¹⁵⁶ **فسيبويه** أولى بنية الكلمة عناية كبيرة تمكنه من التمييز بين أصناف الكلمات الدلالية المترادفة والمشاركة في تحليله الدلالي. فالمعنى عنده له أهمية كبرى في اختبار خصائص النص اللغوي ونحويته كما كان للنحو أهمية كبرى في إظهار المعنى وأسلوبيته.

كما أعقب **المبرد** **سيبويه** التأليف في العلاقات الدلالية بين الكلمات، وكتب "ما تفق لفظه واختلف معناه" وعرض لأمثلة من هذه الطوائف الدلالية التي ينص عليها اللفظ وصفها بطريقته الخاصة في مقدمة كتابه، يقول: « من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ». وهذا وعي ثاقب من القدماء لمباحث الترادف والمشارك والتضاد وإدراك لقيمتها. فتعدد التأليف في هذا المجال وتنوع الآراء وكثرت حتى عمت كتب اللغويين والنحاة والبلاغيين والنقاد.

وقسم علماء العربية دلالة الألفاظ على معانيها في الكلام من ناحية الاتفاق والافتراق أنواع لغوية نجملها فيما يلي: ¹⁵⁷

- 1 . اختلاف اللفظ والمعنى، وهو الأكثر والأشهر مثل: ذهب وجاء، قام وقعد. ويشكل هذا النوع معظم اللغة وعليه قامت الدراسات المعجمية التي تبحث معاني الكلمات دون بحث علاقتها ببعضها.
- 2 . اختلاف اللفظ واتفاق المعنى مثل: سيف وعضب، ليث وأسد، ظن وحسب، قعد وجلس، ذهب ومضى، ذراع وساعد، الذئب والسيد. وهذا ما يدخل ضمن الترادف.
- 3 . اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، مثل: عين، فهي تطلق على عين الماء، وعضو البصر، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان، والعين بمعنى الجاسوس، وغيرها. وهذا النوع يعرف بين علماء اللغة والأصوليين بالمشارك اللفظي والأشباه والنظائر أو الوجوه والنظائر، أو ما اتفق لفظه واختلف معناه.
- 4 . اتفاق اللفظين وتضاد المعنى، مثل: جليل للكبير والصغير، والجون للأبيض والأسود، والقوى للقوي والضعيف، والناهل للعطشان وللذي شرب حتى الروي. وهذا النوع يدخل ضمن ما يعرف بالأضداد، وأيضا ضمن المشترك اللفظي أو الأشباه والنظائر لأنه يقوم على دراسة المعنى المتفق أو المتباين أو أضداد المعنى.

156 - الكتاب. ج1 ص7.

157 - ارجع إلى رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن عمر بن محسن الصاغاني، كتاب الأضداد. تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. ط: بلا. 1409هـ- 1989م. ص 46.

5 . تقارب اللفظين والمعنيين، مثل: الحزم والحزن، فالحزم من الأرض أرفع من الحزن. والخضم والقضم، فالخضم بالقضم كله والقضم بأطراف الأسنان.

6 . اختلاف اللفظين وتقارب المعنيين، مثل: مدحه إذا كان حيا، وأبنه إذا كان ميتا.

7 . تقارب اللفظين واختلاف المعنيين، مثل: حرج إذا وقع في الحرج، وتخرج إذا تباعد عن الحرج. وكذلك فرع إذا أتاه الفرع، وفرع عن قلبه إذا نحى عنه الفرع.

ونحب هنا التعرّيج على أهم هذه الأجناس ويعبر عنها بالمصطلح الحديث: علاقات المعنى¹⁵⁸ وهي العلاقات بين الكلمات، وهي الترادف والمشارك والتضاد والمجاز، لما لهذه الظواهر اللغوية من وجود في الواقع اللغوي القديم واحتكاكها الشديد بمجالات كثيرة من البحث الدلالي العربي. ولأهميتها في تحديد الدلالة وتوجيهها فقد تناولها اللغويون والبلاغيون والأدباء والنقاد والمفسرون والأصوليون وحتى الفلاسفة أيضا.

1 - الترادف والدلالة

الترادف من عوامل التوسع اللغوي ويساهم في تنمية الثروة اللغوية ويكسب المعنى ثراء وحملات. وهو أحد المباحث التي تناولت دراسة معاني الكلمات وأنواعها وتطورها ورصد العلاقات بينها. وهي مباحث تشكل قمة الدراسات اللغوية المعاصرة بفروع متشعبة وجوانب متعددة ومناهج متنوعة، وقد شغلت ظاهرة الترادف كثيرا من الدارسين وتعرضوا لها من وجهة نظر القدماء « لكن قلّ من تناولها من وجهة النظر اللغوية الحديثة ».¹⁵⁹

والترادف ظاهرة معروفة في كل اللغات، بل هي من السمات الأساسية التي تشترك فيها الأمم والمجتمعات المختلفة من حيث استخدامها للدوال وفهمها للمدلولات. غير أن هذه الظاهرة كما يبدو في اللغة العربية أكثر منها في غيرها، ولذلك عدت من أبرز خصائصها.¹⁶⁰ لذلك ترصد لغويونا لهذه الظاهرة وألفوا فيها الكثير كالأصمعي في "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"، والروماني في "الألفاظ المتقاربة المعنى"، وابن مالك في "الألفاظ المترادفة في المعاني المؤتلفة"، والفيروزآبادي في "الروض

المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف". كما عقد ابن جنّي في الخصائص بابا سماه "باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني". ولأهمية هذه الظاهرة من الوجهة الدلالية وأثرها الشديد في واقع اللغة، اضطرت آراء علمائنا القدماء حولها ووقعوا في مناقشات غائرة وانقسم جدلهم فأثري جانب المعنى كثيرا وبرزت معها قدرة أسلافنا في استنباط أحكام وقواعد دلالة اللفظ في تفوق مشهود.

158 - كلورد جرمان، رمون لبلون، علم الدلالة. ترجمة: نور الهدى لوشن. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ط: بلا. بلا ت. ص 60.

159 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 215.

160 - انظر علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة. دار النهضة، مصر. ط: 7. 1973م. ص 168 وما بعدها.

أما الفريق الأول فقد أثبتته، ويرى أنه يجعل العربية أوسع اللغات ثروة وأغناها دلالة. وقد نقل *ابن فارس* قولهم: «لو كان لكل لفظ معنى غير الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك لأننا نقول في: لا ريب فيه، لا شك فيه. فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة خطأ».¹⁶¹

أما الفريق الثاني فيقر بوقوع الترادف لكن ليس مطلقا، بل هو ترادف غير تام لأنه في حقيقته تقارب في المعنى، ومن القائلين بهذا *الفخر الرازي* إذ يقول: «ومن الناس من أنكروه ورغم أن كل ما يضمن من المترادفات فهو من المتباينات إما لأن أحدهما اسم الذات والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة. والكلام معهم إما في الجواز ولا شك فيه، أو في الوقوع إما في لغتين وهو أيضا معلوم بالضرورة، أو من لغة واحدة كالخنطة والبر والقمح».¹⁶² إلا أنه يقيد بشروط حيث يقصره على تطابق المعنيين فقط دون تقارب بينهما وذلك كالسيف والصارم لا يعد من المترادف لأن في الثاني زيادة عن الأول.

وينكر الفريق الثالث وجود الترادف إنكارا مطلقا وقال بعدم وقوعه في اللغة،¹⁶³ ويأتي في مقدمتهم *أحمد بن يحيى* *ثعلب* و*أبو علي الفارسي*، و*الفاروق*، و*ابن الأعرابي*، و*الثعالبي* و*أبو عبيدة*، و*ابن يعيش*، و*السبكي*، و*ابن درسيوه*، و*أبو هلال العسكري* في الفروق اللغوية وغيرهم.

وهذا الفريق أنكر وجود الترادف محتجا بأن هناك فروقا دلالية بين المترادفات، ومن ذلك أن في "قعد" معنى ليس في "جلس"؛ لأنهم يقولون: قام ثم قعد، ويقولون: كان مضطجعا فجلس. لذلك فالمعنى يختلف إذ يكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس. كما أنكر *أبو علي الفارسي* على *ابن خالويه* إدعائه بوجوده الترادف في مناظرة شهيرة بينهما أمام سيف الدولة وبحضور جماعة من أهل اللغة، حيث قال *ابن خالويه*: «أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف. قال *ابن خالويه*: فأين المهند والصارم وكذا وذا. فقال أبو علي: هذه صفات».¹⁶⁴ فما يضمن الناس أنه مترادف هو في الحقيقة متباين بالصفة، وبالتالي فإن القول بجواز التعبير عن الشيء بشيء آخر أمر لا يستقيم في علم الدلالة. يقول *ابن الأعرابي* أن: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما معنى ليس في

صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله، وقال الأسماء كلها لعله خصت العرب ما خصت منها. من العلل ما نعلمه ومنها ما نجهله».¹⁶⁵

¹⁶¹ - نور الهدى لوشن، *مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*. المكتبة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 2001م. ص 236-237.

¹⁶² - أحمد مختار عصر، *علم الدلالة*. ص 217.

¹⁶³ - ومن أنكروا وجود الترادف من المحدثين: تمام حسان، وعائشة عبد الرحمن، وأحمد مختار عمر، فاضل صالح السامرائي، محمد مبارك، السيد أحمد خليل، وغيرهم. أما بالنسبة للغريين نجد: جودمان (Coodman)، وبلومفيلد (Bloomfield)، وفيرث (Firth)، و (F.H George)، و (Lebier) و (Stork) و (Collinson)، وبالمر (Palmer).

¹⁶⁴ - كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في اللسانيات الحديثة*. المطبعة اللغوية، القاهرة. ط: 3. 1421هـ. 2000م. ص 290.

¹⁶⁵ - عبد المعطي أبو العيّن، *الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق*. دار المعارف، الإسكندرية. ط: بلا. 2003م. ص 39.

وكم أمتعنا أبو هلال العسكري على مدار ثلاثين بابا في كتابه الفروق اللغوية وأبداع وأجاد حينما تولى البحث في هذه الفروق الدلالية بين الألفاظ التي يظنها الاستعمال اللغوي الحديث أنها على معنى واحد. يقول في مقدمة الكتاب: «إني ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينهما نحو: العالم والمعرفة، والفطنة والذكاء».¹⁶⁶ ويعرض العسكري جوهر فكرة الفروق قائلا: «إن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، إن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف بالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد. فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صوابا. وهذا يدل على أن كل اسمين يجران على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن لكل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر».¹⁶⁷ ويستدل على رأيه بقول للمبرد: «وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء واليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾»¹⁶⁸ قال فعطفا شرعه على منهاج لأن الشريعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه».¹⁶⁹ وسوف نذكر للاستئناس نماذج من كتاب الفروق للعسكري:

الفرق بين الاستهزاء والسخرية:¹⁷⁰

إن الإنسان يهزأ به من غير أن يسبق منه فعل يستهزأ به من أجله، والسخر يدل على فعل يسبق من المسخور منه. والعبارة من اللفظين تدل على صحة ما قلناه ، وذلك أنك تقول استهزأت به فاهتدى.

الفرق بين الخدع والكيد:

الخدع إظهار ما يبطن خلفه، أراد اجتلاب نفع أو دفع ضرر، ولا يقتضي أن يكون بعد تدبير ونظر وفكر، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر، ولهذا قال أهل العربية: الكيد التدبير على العدو وإرادة إهلاكه، وسميت الحيل التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكاييد. ويجيء الكيد بمعنى الإرادة، وهو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾.¹⁷¹

الفرق بين الاستهزاء والسخرية:

تقول سخرت منه فيقتضي ذلك من وقع السخر من أجله، كما تقول تعجبت منه من أجله. ويجوز أن يقال أصل سخرت منه التسخير وهو تدليل الشيء جعلك إياه منقاد ، فكأنك إذا سخرت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب جعلته

كالمنقاد لك. أما قوله تعالى: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾¹⁷² فإنما هو بعث الشيء المستخر ولو وضع موضع المصدر جاز. والهزء يجري مجرى العبث، ولهذا جاز هزئت مثل عبثت فلا يقتضي معنى التسخير، فالفرق بينهما بين.

الفرق بين الوهن والضعف:¹⁷³

¹⁶⁶ - الفروق اللغوية. ص 17.

¹⁶⁷ - المرجع نفسه. ص 39.

¹⁶⁸ - المائدة: 48.

¹⁶⁹ - الفروق اللغوية. ص 39-44.

¹⁷⁰ - الصفحة: 289.

¹⁷¹ - يوسف: 76.

¹⁷² - الزخرف: 32.

¹⁷³ - الصفحة: 124 - 125.

الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى، كما أن القوة من فعل الله، تقول خلقه الله ضعيفا أو خلقه قويا، وفي القرآن: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾.¹⁷⁴ والوهن هو أن يفعل الإنسان فعل الضعيف، تقول وهن في الأمر يهن وهنا وهو واهن إذا أخذ فيه أخذ الضعيف، ومنه قول تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾¹⁷⁵ أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء وأنتم أقوىاء على ما تطلبونه بتدليل الله إياه لكم، ويدل على صحة ما قلنا أنه لا يقال خلقه الله واهنا كما يقال خلقه الله ضعيفا.

وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازا في مثل قوله تعالى: ﴿مَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾،¹⁷⁶ أي لم يفعلوا فعل الضعيف، ويجوز أن يقال إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه، والضعف نقصان القوة. وأما الاستكانة فقليل هي إظهار الضعف، قال الله تعالى: ﴿مَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾¹⁷⁷ أي لم يضعفوا بنقصان القوة ولا استكانوا بإظهار الضعف عند المقاومة. قال الخليل: «إن الوهن الضعف في العمل والأمر وكذلك في العظم ونحوه، يقال وهن العظم يهن وهنا، وأوهنه موهنة، ورجل واهن في الأمر والعمل، وموهون في العظم والبدن».

الفرق بين القسم والحلف:¹⁷⁸

القسم أبلغ من الحلف لأننا نعني بقولنا " أقسم بالله " أنه صار ذا قسم بالله، والقسم النصيب والمراد أن الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله. والحلف من قولك لسبب حليف أي قاطع ماض. فإذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع المخاصمة بالله. فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم، ففيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحدا وهو قطع المخاصمة فقط.

2 - المشترك اللفظي والدلالة

وهو اشتغال اللفظ على أكثر من معنى، أو هو تعدد في المعاني للفظ الواحدة، يقول السيوطي: «المشترك حدده أهل الأصول بأنه اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة».¹⁷⁹

وتناول علماء اللغة العرب هذه الظاهرة بالدراسة وخاصة في القرآن الكريم والحديث الشريف تحت عناوين كثيرة كالوجوه والنظائر، أو الأشباه والنظائر.

ومن الذين ألفوا في هذا النوع الدلالي مقاتل بن سليمان البلخي في كتابه "الوجوه والنظائر في القرآن الكريم" يقول الزركشي في البرهان: «وقد صنف فيه قديما مقاتل ابن سليمان؛ فالوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان كللف الهدى له سبعة عشر معنى في القرآن».¹⁸⁰ وللميرد أيضا كتاب في المشترك هو "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن

174 - النساء : 28 .

175 - آل عمران : 139 .

176 - آل عمران : 146 .

177 - آل عمران : 146 .

178 - الصفحة : 60 - 61 .

179 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها. ج 1 ص 369.

180 - نقله جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق: علي محمد بجاوي. دار الفكر العربي، بيروت. ط: بلا. بلا

ت. ج 1 ص 514.

المجيد"، وكذلك ألف كراع النمل أبو الحسن الهانئ فيه "المنجد في اللغة"، ولأبي عبد القاسم بن سلام كتاب خصه في الحديث النبوي الشريف سماه "كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشبهه في اللفظ واختلف في المعنى".

ويكاد المشترك في اللغة العربية يكون محل إجماع علمائنا حول وقوعه، وأثبتوا ذلك بعدة شواهد لغوية. فعلماء الأصول عامة اتفقوا على حصوله في اللغة لأنه « لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة - مع أن المسميات غير متناهية والأسماء متناهية لضرورة تركيبها من الحروف المتناهية - لحت أكثر المسميات عن الألفاظ الدالة عليها مع دعوة الحاجة إليها ». ¹⁸¹ ويقول الغزالي: « وأما المشتركة فهي الأسماء التي تنطبق على مسميات مختلفة، لا تشترك في الحد والحقيقة البتة، كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء وهي العين الفوارة، وللذهب وللشمس ». ¹⁸² ونجد في "الكتاب" لسيبويه تناولا للظواهر اللغوية ومنها المشترك كما مر بنا يقول: « اعلم أن من كلامهم ... اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ». ¹⁸³ كما نقل السيوطي في المزهري عن بعض الأعلام أدلة إثباته، منها ما أخذه عن "الجمهرة" « العم أخو الأب، والعم: الجمع الكثير. قال الراجز:

يَا عَامَرَ ابْنَ مَالِكِ يَا عَمًّا . . . أَفْنَيْتَ عَمًّا وَجَبَرْتَ عَمًّا

فالعم الأول أراد به يا عماه، والعم الثاني أراد به أفنيت قوما وجبرت آخرين ». ¹⁸⁴

ولم ينكر وجوده ظاهرة المشترك اللفظي إلا ابن درستويه إذ يقول: « لا يكون فعل وأفعال بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين. فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ». ¹⁸⁵ بل هو عنده من الجاز لأنه لو وجد في الحقيقة لصار تعمية وتغطية تؤدي لإبهام المعنى المراد.

كما نجد للمعتزلة الموقف ذاته، حيث أنكروا وقوع المشترك في القرآن الكريم لأنه يناهض فكرة الحسن والقبح والذاتي والعقلي عندهم، فالمشترك « إن كان المقصود منه الإفهام، فإن وجد معه البيان فهو تطويل من غير فائدة، وإن لم يوجد فقد فات المقصود، وإن لم يكن المقصود منه الإفهام فهو عبث وهو قبيح ووجب صيانة كلام الله عنه ». ¹⁸⁶

3 - الأضداد والدلالة

ويعني مصطلح التضاد تضاد المعنى، أي استخدام لفظ واحد بمعنيين مضادين، وهو اللفظ الدال على معنيين متقابلين. يعرف أبو الطيب اللغوي التضاد قائلاً: « الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نفاه نحو البياض والسواد وليس كل ما خالف

181 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 157.

182 - المستصفي من علم الأصول. ص 76.

183 - الكتاب. ج: 1. ص: 24.

184 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها. ص 297.

185 - المرجع نفسه. ص 307.

186 - طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين. ص 84.

الشيء ضدا له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليس بضدين».¹⁸⁷ ومن أمثلته: **القشيب** للخلق والجديد، **الجلل** للعظيم والحقير، **الصارخ** للمغيث والمستغيث.¹⁸⁸ وأثار علماء اللغة العرب مباحث التضاد واهتموا به كثيرا، وخاصة المفسرين وذلك لوروده كثيرا في القرآن الكريم، فنجد **لأبي عبيدة** اهتمام خاص به في كتابه **مجاز القرآن**، وكان الدافع الخوف على لغة القرآن الكريم الذي وردت فيه ألفاظ الأضداد بكثرة، فخاف **أبو عبيدة** من مغبة فهم معانيه بصورة خاطئة، مما يفتح الباب أمام المناوئين من الشعوبيين وغيرهم الذين يزدرون بالعربية ورموها بالنقص.

ولابن قتيبة كذلك اهتمام خاص بهذه الظاهرة اللغوية، فأثارها بقوة في كتابه **تأويل مشكل القرآن**، إذ يرى أن عدم الوقوف على حقيقة معنى الكلمة وطريقة استعمالها قد يقود إلى فهم خاطئ لدلالاتها.¹⁸⁹

وقد ألف في الأضداد جماعة من أئمة اللغة أشهرهم **ابن الأنباري**، ويقول **أبو حاتم السجستاني** في مؤلف يحمل عنوان **كتاب الأضداد**: «حملنا على تأليفه أنا وجدنا من الأضداد في كلامهم والمقلوب شيئا كثيرا فأوضحنا ما حضر منه، إذ كان يجيء في القرآن الضن يقينا وشكًا، والرجاء خوفا وطمعا، وهو مشهور في كلام العرب. فأردنا أن يكون لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حيث قال: ﴿إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾».¹⁹⁰ يريد مدح الشاكين في لقاء ربهم.¹⁹¹

ويرى المناصرون للتضاد أنه نوع من الاشتراك اللفظي وينشأ من بعض علله، فكل تضاد مشترك لفظي وليس كل مشترك لفظي تضاد،¹⁹² ولهذا السبب اختلف علماء اللغة فيه مثلما اختلفوا في المشترك.

وعرفت قضية **التضاد** عند الدارسين العرب الخلاف نفسه الذي وقع مع الترادف، فأما القائلون بإنكار وقوعه **ابن درستويه** الذي يعد من أشد المعارضين لوجود الأضداد، والقول به عنده يجعل اللغة مبهمة غير واضحة. ولذلك ألف كتابا ينكر فيه ذلك سماه **"إبطال الأضداد"** يذهب فيه إلى بطلان حجج من ادعى وقوعه في اللغة: «وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية».¹⁹³ ويورد **السيوطي** كذلك عن **ابن درستويه** قوله في **"شرح الفصيح"**: «النوء الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب قد ناء إذا طلع

... وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا، في **إبطال الأضداد**».¹⁹⁴

187 - انظر محمود عكاشة، **الدلالة اللفظية** ص 72.

188 - محمد علي عبد الكريم الرديني، **فصول في علم اللغة العام** ص 247.

189 - انظر عبد الواحد حسين الشيخ، **العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي** ص 75.

190 - البقرة: 45.

191 - أحمد مختار عمر، **علم الدلالة** ص 199.

192 - انظر محمد أسعد النادري، **فقه اللغة مناهله وسائله**. المكتبة العصرية، بيروت. ط: 1. 2005م. ص 309.

193 - محمود عكاشة، **الدلالة اللفظية** ص 73.

194 - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ص 315.

وأما المثبتون فيمثلهم كثير من اللغويين العرب مثل **ابن الأنباري** الذي يقول: « هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين، ويظن أهل البدع والزيغ والازدراء بالعرب أن ذلك كان منهم لتقصان حكمتهم وقلة بلاغتهم ». ¹⁹⁵ ويقصد بأهل البدع والزيغ الشعوب الذين رموا لغة العرب بالنقص. أما السند اللغوي الذي استند إليه **ابن الأنباري** فقوله: « كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فأجازوا وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنها يتقدمها ويأتي بعدهما ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد ». ¹⁹⁶ **ولأبي عبيد في الغريب المصنف** باب في الأضداد يدافع فيه عن الأضداد ويؤكد وقوعه في اللغة العربية، يقول: « الناهل في كلام العرب العطشان، والناهل الذي قد شرب حتى روى، والسدفة في لغة تميم الظلمة، والشرفة في لغة قيس الضوء يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة ». ¹⁹⁷

كما يتولى كذلك **ابن فارس** الدفاع عن الأضداد في كتابه **الصاحبي في فقه اللغة** حيث يدحض آراء المنكرين ليثبت العكس بمحتين: ¹⁹⁸

الأولى: أن من سنن العرب تسميه المتضادين باسم واحد نحو الجؤن: للأسود والأبيض. **والثانية:** ما دنا قد اعترفنا بوجود المشترك ووروده عن العرب فلم لا نعترف بوجود الأضداد لأن الذين رَوَوْا وجود المشترك هم الذين قالوا: أن العرب تسمي المتضادين باسم واحد.

4 - المجاز والدلالة

وبقي لنا ضمن هذا الاتجاه في دراسة المعنى عند العرب، اهتمامهم بطائفة من الألفاظ لأسباب تتعلق بالمعنى ونريد بها قضية **الحقيقة والمجاز**، وهي من أهم الجهود التي أثرت بشكل واضح في التأصيل لعلم الدلالة. وقد كثر الحديث فيها عند القدماء وفي بحوث البلاغة باعتبارها مفتاح « فهمهم لقضية الدلالة وتغيرها ». ¹⁹⁹ ومعلوم أن الحقيقة هي الدلالة الأصلية للفظ من الألفاظ، ²⁰⁰ أي المعنى الحقيقي الذي ظل على أصله في اللغة وهو المعنى القديم الصحيح. أما المجاز فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، ²⁰¹ أي المعنى الجديد للفظ له معناه الحقيقي. وقد نشأت بحوث عديدة في الحقيقة والمجاز على يد طائفة من العلماء **كقطرب والفراء الجاحظ** وأمثالهم إدراكاً منهم بأهمية معنى الدلالات الجديدة من أجل فهم تأويل الكتاب ومقاصد الشريعة. ²⁰² وسوف لانقف مع هذا العنصر هنا طويلاً حيث سنتحدث حوله بصورة دقيقة مع دراسة **ابن جنبي** له في فصل لاحق تجنباً للتكرار.

وخلاصة القول في هذا الاتجاه من وجوه البحث الدلالي عند العرب أنّ هذه الطوائف من الألفاظ قد خضعت كما لاحظنا لمناهج من البحث مختلفة، ووزعت دراستها بعضها على أكثر من فرع من فروع التفكير اللغوي والدلالي. فبينما تحتفل

195 - كتاب الأضداد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. 1411هـ. 1991م. ص 1.

196 - كتاب الأضداد، ص 1. وانظر السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**. ص 317.

197 - جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**. ص 211.

198 - انظر عد الواحد حسن الشيخ، **العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي**. ص 81.

199 - محمود فهمي حجازي، **البحث اللغوي**. ص 21.

200 - انظر إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**. ص 126.

201 - المرجع نفسه.

202 - صبيح التميمي، **دراسات لغوية في تراثنا القديم**. ص 144.

كتب فقه اللغة بالترادف والمشارك والتضاد، سنرى للمجاز موضعا أو مواضع في علوم البلاغة وفي فقه اللغة كذلك. كما تعرض كتب البيان العربي لهذين الموضوعين أو بعضها على وجه من الوجوه على نحو ما جاء في **البيان والتبيين للجاحظ**. وأما النظر العلمي الدقيق اليوم فيضم هذه الموضوعات بعضها إلى بعض وينسبها جميعا إلى فرع لغوي معين هو **علم المعنى**. كما يوجب مناقشتها تحت هذا العنوان. وإنما كانت هذه الوحدة في منهج المناقشة لاشتراك هذه الموضوعات في سمة عامة واحدة هي التعدد، وقد يكون التعدد في الألفاظ فقط كما في الترادف أو في الألفاظ والمعنى كما في المشارك والتضاد أو في المعنى فقط كما في المجاز.

الاتجاه الثالث: علم المعاني والدلالة

تحتل دراسة البلاغيين اليوم قدرا كبيرا من الاهتمام من المنشغلين بعلم الدلالة، ويمثل علم المعاني فيها ركنا أساسيا في علم المعنى بمعناه الحديث. بل إنَّ من الدارسين من خصص لهذه الدراسة مستوى معيناً من هذا العلم سماه **علم المعنى النحوي** في مقابل **علم المعنى المعجمي** الخاص بدراسة المعنى على مستوى الكلمة المفردة. لأنَّ دراسة الدلالة علة مستوى الجملة أو التراكيب على نحو ما فعل العرب في هذا العلم وخصوصاً ما ساقه **عبد القاهر الجرجاني** عند مناقشته لفكرة النظم، فكان رائداً في مجال علم الدلالة حتى إننا لنستطيع ربط عمله بما يجري في الدرس اللغوي الحديث في هذا الحقل.

وليس يفوتنا في هذا المقام قبل الحديث عن فكرة النظم عند **الجرجاني** أنَّ نشير إلى أنَّ علماء البلاغة العربية على وجه الخصوص تناولوا نقطتين أخريين لهما ارتباط بعلم المعنى، أولاهما: قضية التنافر والتلاؤم في الحروف المكونة للكلمة وأنساق هذا التأليف مع المعنى حسنا وقبيحا. الثانية: محاولة العمل على ربط أصوات الكلمات بمعانيها أو ما يعرف حديثا بمحاكاة الأصوات، أي تأليف الكلمات من الأصوات توحى معانيها أو تعبر عن الأحداث المشار إليها بهذه الكلمات. وهذه النقطة الثانية تكون موضوعا دراسيا ذا أهمية خاصة عند بعض الدارسين في علم المعنى والنقد الأدبي على سواء كما سنرى ذلك لاحقا مع **ابن جني**.²⁰³

وليس يغيب عن بالنا أيضا أن البحث في هذا العلم العربي قد اتسم بسمتين لا يأخذ بهما البحث المعاصر في هذا الميدان:

السمة الأولى: تبدو فيما سار عليه علماء البلاغة العربية، باستثناء **الجرجاني** ومن لف لفه، من تصنيف أنماط التراكيب على أسس منطقية وقواعد عقلية تنجح إلى الصعوبة والتعقيد، حتى لتجد نفسك في حاجة إلى بليغ أديب من المناطق يفسر لك أعمالهم وأفكارهم. وذلك لأنَّ غالبية البلاغيين العرب انصرفوا في معظم أعمالهم التطبيقية إلى المناقشات اللفظية التي تتعلق بأنماط الجمل وصنوفها، مهملين بذلك الهدف الاسمي وهو محاولة الكشف عن المعاني المختلفة التي يصير إليها الأمر نتيجة اختلاف قواعد النحو وأحكامه من تقديم وتأخير أو زيادة أو نقص في الجملة أو العبارة.

أما السمة الثانية: وتتمثل في أنّ دراسة علم المعاني عندهم كانت ذات هدف خاص يسعون نحو تحقيقه، ونعني بهذا الهدف الجري وراء الكشف عن تلك القوانين التي تضمن الجودة والسمو والتعبير والارتفاع بالكلام عن مستوى كلام العامة أو مستوى الصحة المطلقة التي تخلو- في نظرهم - من المزية والفضل. أمّا علم الدلالة الحديث فيعني بالتراكيب وما تتضمنه من مشكلات لغوية خاصة بالنظم وقواعده دون التفريق بين مستوى وآخر، ودون قصر الدراسة على نمط من الأسلوب أو التعبير أو الاكتفاء به، فوظيفة علم الدلالة الحديث وظيفة عامة تعنى بالكلام الإنساني على اختلاف ضروبه ومستوياته.

على أنّ هذه السمات في دراسات المعنى عند العرب يمكن قبولها إذا أخذنا في الحسبان غزارة المادة التي أتوا بها في هذا الباب، وتنوع المسائل والقضايا التي حفلت بها آثارهم وأعمالهم الجليلة، كما يحمدهم اهتمامهم بالجيد من الكلام في إطار مقامه وظروف حاله.

نظرية النظم²⁰⁴ وعلم المعنى النحوي:

أثر القرآن الكريم بنظمه وتأليفه العجيب وروائع التناسق بين آياته في توجيه الحس البلاغي لدى العرب، وبدأ معه الاهتمام بمخارج الحروف والألفاظ وعلاقتها بالمعنى وما تنتظمه من جمال معجز. كما نمت الحوار وكثرت الخصومات حول وجوه إعجاز القرآن البلاغية ومعانيه الدلالية وخاصة حول علاقة اللفظ بالمعنى وموطن الدلالة وقيمتها في النظم القرآني. وقد تمخض عن هذه المساءلات بعد ذلك فكرة النظم التي أقبل على دراسة وكشف ملامحها عدد من المنشغلين بفروع علم اللغة وعلى رأسهم **عبد القاهر الجرجاني**. كما نجد أيضاً **سيبويه** قد تعرض إلى هذه النظرية بالنظر إلى المعاني الدلالية والبلاغية ولكنه لم يشير إلى مصطلح النظم. **والجاحظ** أيضاً أشار إلى جانب من جوانب النظم في حديثه عن "حق البلاغة في إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام وحسن النظم".

وتقف الدراسات الدلالية الحديثة اليوم على نتائج في علم المعنى نالت استحسان المعاصرين اللسانيين لما أظهرته من قطبية النظم في معنى الجملة ودوره في السياق الدلالي. وإذا ما عدنا إلى تراثنا العربي وأمعنا النظر في الجهود الدلالية لعلماء العرب من النحويين والبلاغيين واللغويين عامة لانتهينا إلى كثير من الآراء والنظريات التي تتفق مع معطيات المنهج الدلالي الحديث، ولاسيما ما نادى به نظرية **تشومسكي** التوليدية التحويلية التي تقترب من نتائج جهودنا العربية في المعنى كثيراً، حتى قيل إن نظرية **تشومسكي** صورة نموذجية للنحو العربي، خاصة وأنه درس الأخرومية والنحو العربي؟.

خذ مثلاً **الجملة الأصولية** في كتاب **سيبويه** والتي سبق وأن ناقشنا جانباً منها. ففي باب **الاستقامة من الكلام والإحالة** جاء: «فالكلام منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب». ²⁰⁵ يشير **سيبويه** بذلك إلى

²⁰⁴ - ويسمى الجمع والضم والنظام والربط والتأليف، والذي يرادفه ضم الكلمات المتغيرة على الوجه الذي يقتضيه المنطق، وهو التأليف ونظمه ينظمه ونظاماً ونظماً ونظمه فانظم. (انظر: ابن منظور، **لسان العرب**. مادة: ن ظ م).

²⁰⁵ - سيبويه، **الكتاب**. ج 1 ص 25-26.

أنواع الجمل لكنه لا يقبل منها سوى واحدة هي الجملة الأصولية التي تكون صحيحة نحويًا ودلاليًا، لأنه « يفكر ضمناً في التعليق الإسنادي الذي من شأنه أن ينتج جملة أصولية ». ²⁰⁶ والمنهج الذي اعتمده سيبويه لتوضيح ذلك دقيق وشامل استنفذ من خلاله كل الاحتمالات الممكنة مع الجمل ليقبل الأصح منها شكلاً ومعنى، ممثلاً في الجملة الأصولية التي تقابل عنده الكلام المستقيم الحسن، وأنه « الكلام العربي السليم الصحيح الذي يراعي في تركيبه الأصول العربية، أي الكلام العربي الجيد والمستقيم ». ²⁰⁷

أما باقي الجمل: كالمستقيم الكذب فحتى وإن كان صحيحاً نحويًا إلا أنه دلاليًا لا يمثل معنى صحيحاً ليقابل بذلك الجملة غير الأصولية عند تشومسكي. ونفس الشيء مع المستقيم القبيح والمحال الكذب وكذلك المحال، كلها جمل غير أصولية. وهذا يؤكد لنا مرة أخرى على أن ضرورة الربط بين النحو والدلالة فكرة عربية قديمة اهتم بها نحائنا وبلاغيونا قبل أن تنادي بها النظرية التوليدية التحويلية بزمن كبير.

كما يشير سيبويه كذلك إلى دور حدس متكلم اللغة العربي الموثوق به، في قبول جملة ما أو رفضها. فإذا قبلها صارت جزءاً من المدونة اللغوية ونسقا من أنساق التركيب العربي السليم مما يساهم في اتساع اللغة ²⁰⁸. ويقودنا هذا إلى أن حدس متكلم اللغة أو المستمع المثالي كما يقول تشومسكي، يقابله في التراث العربي ما عبر عنه سيبويه "بحدس العربي الموثوق به"، والذي يمكنه تمييز استقامة الكلام أو عدمها. ويعرف ميشال زكرياء عبارة سيبويه "العربي الموثوق بحدسه" بالعربي الذي ينتمي إلى محيطه اللغوي ولم تتأخر لغته بسبب الاختلاط بغير العرب ويتكلم السليقة العربية. ²⁰⁹ هذه السليقة التي رأى فيها تشومسكي أنها تجعل الطفل يكسب اللغة من والديه وكل الأفراد المحيطين به تلقائياً دون تمارين متخصصة. ²¹⁰ وهذا يلتقي مع تصور ابن جني « في صدور ابن اللغة في سليقة طبيعية بمعنى أنه عفوي في تأليف الكلام و في فهمه ». ²¹¹ فكل ذلك يؤكد مدى تقاطع أحدث النظريات الدلالية مع تراث علمائنا القدماء.

ومن منظور تخصصي أكثر نال النظم بعد سيبويه خطوة كبيرة من الدرس والاهتمام في مؤلفات الجاحظ ورسائله دون من سبقه من اللغويين والنقاد، فقد جعل الجاحظ النظم مدار الإعجاز في القرآن الكريم، وميز بين نظم القرآن ونظم الكلام، وتحدث عن اللفظة المفردة واشترط لها عدم تنافر الحروف وأن تكون جارية على ألسنة العرب وأن يطابق اللفظ المعنى. وقد تبعه في ذلك من ابن قتيبة وأبو هلال العسكري، والمبرد وغيرهم كثير .

فالبيان عند الجاحظ ومنه تشكلت خيوط فكرة النظم هو الفصاحة والوضوح وحسن الدلالة وبسط المعاني وتغييرها بتغيير الدلالة، إضافة إلى التبليغ والتوصيل وإجلاء الحقيقة. يقول الجاحظ: « الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه ويدعو إليه ويحث عليه، وبذلك نطق القرآن وبذلك تفاعرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم ». ²¹² وأما الشعر فيرى الجاحظ أن صياغته ضرب من التصور. فالمعنى الأصلي الذي يعبر عنه الشاعر كالمادة في يد

206 - المرجع نفسه. ص 211.

207 - ميشال زكرياء، بحوث السنة العربية. المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت. ط: 1. 1412 هـ. 1999 م. ص 44.

208 - المرجع نفسه. ص 41.

209 - المرجع نفسه. ص 42.

210 - انظر حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء. ص 206.

211 - المرجع نفسه.

212 - البيان والتبيين. ج 1 ص 76.

الفنان يغير من شكلها حيث شاء، والمعاني عنده مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتغيير اللفظ وسهولة المخرج.²¹³ فالنظم عند الجاحظ إذن تأليف وسبك ولا بد له من شرطين أساسيين:²¹⁴

أ. جودة السبك: و هو حسن توظيف الكلام وترتيب المعاني على نسق خاص.

ب. التصوير والصياغة: وهو الجنس الذي يهتم بالمعاني. وهو ترصد ورصف خاص وتعقد على كلم متعاقبه ومتآلفه تعاقده بعضها البعض.

ولم تبلغ مباحث الدلالة في التراث العربي بعد الجاحظ شأوا مهما إلا مع دلائل الإعجاز، والذي ينطلق فيه الجرجاني من البحث في إعجاز القرآن الكريم إلى صياغة نظرية شاملة للإعجاز ذات أبعاد دلالية واضحة قوامها النظم. وتحول معها عبد القاهر إلى صاحب مدرسة النظم العربية والمؤسس لها ورئيس لها بلا منازع في القرن الرابع الهجري.

لقد استطاع الجرجاني في نظريته استثمار الأصول النحوية لصالح البحث البلاغي، فعمل على توسيع النحو من خلال فنون القول « بحيث أصبح النحو وسيلة فاعلة لنقل المعنى من المتكلم أو المبدع إلى السامع أو المتلقي في العمل الإبداعي ».²¹⁵ كما استهدف بيان دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ورد كل ذلك وحصره في فكرة النظم. وساعدته ثقافته النحوية والمنحى الشعري لديه في التحكم في أدق المعاني التي يحدثها تغيير الحركات.

إن نظرية النظم الدلالية التي تطورت فكرتها كثيرا واكتملت وأحكمت أطرافها مع الجرجاني تعد أكبر جهد عربي تقدم لإدخال النحو العربي في حقل الدراسة الدلالية، ومن ثم أصبح المعنى في مفهوم البلاغيين يتشكل من مكونات أساسية ثلاثة؛ علم البيان ورواية الشعر وعلم النحو:²¹⁶

المكون الأول: يصل الجرجاني إلى أن البلاغة تكمن في نظم المعاني، ولذلك بنى نظريته الدلالية على فكرة مركزية مفادها « أن أحسن البيان أو البلاغة النصوص أو مزية الكلام أو فصاحته التي يشكل القرآن أرقها الأرقى، لكونه نصا إعجازيا لا يمكن اكتناهاها في ألفاظ الكلم بل في معانيها ». ²¹⁷ أي أن الألفاظ إذا اتسمت فيما بينها واثلتفت فذلك لأداء معنى وضعت من أجله، والكلام عن البلاغة والفصاحة لا يتم إلا من خلال وصف الكلام بحسن الدلالة وتماها. ²¹⁸ فالجرجاني بهذا يتكئ على المعنى في تحديد مفاهيمه الدلالية، وهو ما لا يتم إلا بالتركيب والتنظيم الحسن. ويلخص هذا المستوى الأول في قضيتين متداخلتين: الأولى أن البلاغة تكمن في المعاني دون الألفاظ، والثانية أن هذه المعاني يقصد بها معاني التركيب أو نسق الكلام لا المعاني المفردة. ²¹⁹ وتركيز الجرجاني على هاتين القضيتين كان لتكوين نظم يربط بينهما هو مدار إعجاز القرآن.

أما الثاني يعني به المقياس الدلالي للشعرية عند الجرجاني، تكون فيه مزية لفظ على آخر بدلالته بمعنى فيه على آخر، وهو المقصود بـ "معنى المعنى". فالجرجاني يميز في الكلام نوعين: كلام يؤدي الغرض مباشرة، ليكون معناه الأول هو المقصود

²¹³ - البيان والتبيين. ج 1 ص 67.

²¹⁴ - الحيوان. ج 3 ص 131-132.

²¹⁵ - محمود درابسة، التلقي والإبداع قراءة في النقد العربي القديم. مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن. ط: بلا. 2003م. ص 101.

²¹⁶ - انظر سامي سويدان، في دلالية القصص وشعرية السرد. ص 45.

²¹⁷ - المرجع نفسه. ص 46.

²¹⁸ - المرجع نفسه.

²¹⁹ - سامي سويدان، في دلالية القصص وشعرية السرد. ص 48.

حقيقة، وكلام لا يؤدي مباشرة بل يتحول معناه الأولي إلى دال على معنى آخر هو المعنى المقصود، فالكلام الأول دلالة بسيطة، والثاني دلالة عميقة، وهو الكلام الذي تتحقق فيه المزية شعريا وبلاغيا.²²⁰ وبهذا المفهوم يتجاوز **الجرجاني** كل من سبقه من نقاد وبلاغيين ولغويين، يقول في تحديده معنى المعنى: «فهاهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر». ²²¹ وهذا المفهوم نفسه الذي أتى به العالمان **ريتشاردز** و**أوغدن** في كتابيهما "معنى المعنى" واللذان أحدثا به حركة علمية كبيرة في علم الدلالة الحديث.

وفي **المكون الثالث**: يركز على قاعدة أن النظم يكمن في توشي معاني النحو وأحكامه. ويشترط فيه **الجرجاني** حسن التأليف بين الأجزاء وفقا لمعاني النحو وضوابطه. فدور النحو مهم في بناء النظم، لأنه يمكن السامع من إدراك المعنى الصحيح والعميق، وانعدامه يجعل المعنى مغلقا غامضا. ويؤكد ذلك **الجرجاني** بقوله: «إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها».²²²

وعلى هذا الأساس الثالث أقام **الجرجاني** نظريته في النظم، يقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله».²²³ فالنظم يعني توشي معاني النحو بجعل المتكلم يحدث صيغا تجري في الأذهان حتى تؤدي الكلام على النحو الذي تستخدمه الجماعة اللغوية. ويتحقق ذلك بمجموعة من العناصر عقد لها **الجرجاني** أبوابا في **الدلائل**، تحقق للنظم غرضه في الشعر أو النثر ومنها: التقديم والتأخير، الفصل والوصل، الحذف، الإضافة، وهي ما يمثل في نظرية **تشومسكي** القواعد المساعدة للتحويل من مستوى البنية العميقة لمستوى البنية السطحية.

يقول **الجرجاني** في التقديم والتأخير: «هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة».²²⁴ فهو يساهم في نقل المعنى بطرائق مختلفة أنيقة راقية وبلغية ومن أغراضه الاختصاص والاهتمام بالمقدم، وله وجهان: - تقديم على نية التأخير، كتقديم خبر المبتدأ: منطلق زيد.

²²⁰ - المرجع نفسه، ص 58.

²²¹ - محمود درابسة، **التلقي والإبداع قراءة في النقد العربي القديم**، ص 96.

²²² - سامي سويدان، **في دلالية القصص وشعرية السرد**، ص 58. ولا تغفل في هذا المقام ما قام به **السكاكي** (ت 626هـ) من علماء القرن السابع في "مفتاح العلوم" الذي يعد بابا لكثير من مباحث هذه النظرية، ويجعله عدد من الباحثين تحديدا وتحسينا لعمل **الجرجاني**. و**السكاكي** يميز في الدلالة بين مكونات ثلاثة: **الأولى** علم النحو وقواعده وأصوله باعتباره شرطا ضروريا لعلم الدلالة، **الثانية** علم الاستدلال لكونه من عناصر الدلالة. وهو مكمل لعلم المعنى **المكون الثالث** علم الصرف و يدرجه **السكاكي** في العملية الدلالية، فيجعله وعلم النحو يوظفان المعاني؛ وذلك لأن خواص تراكيب الكلام من اختصاص علم المعاني، وهي موقوفة على التعرض لهذه التراكيب، وهذا من مهمة علم النحو، وهذه التراكيب تتألف من المفردات هي من اختصاص علم الصرف. (انظر سامي السويدان، **في دلالية القص وشعرية السرد**، ص 75-78).

²²³ - **دلائل الإعجاز**، ص 12.

²²⁴ - **دلائل الإعجاز**، ص 94.

- تقديم لا على نية التأخير، كأن « تجيء الاسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ أو يكون الآخر خبراً له: ضربت زيداً، وزيداً ضربته ». ²²⁵ فزيد هنا لا يُقدم ويبقى مفعولاً به كما هو في الأصل في الجملة الأولى، بل يقدم على أساس أن نرفعه ويكون الفعل خبراً له.

ويقول **الجرجاني** في الحذف: « هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر. فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ». ²²⁶ ويطلق عليها **تشوموسكي** أنواع التحويل وقواعده.

كما فطن **عبد القاهر الجرجاني** إلى أن الأبنية الصرفية والكلمات لا دور لها أو معنى ما لم يتم تعليقها ونظمها بحيث معنوي يربط هذه الكلمات المفردة ببعضها البعض، وهو ما يعرف في نظرية **تشوموسكي** بالمكون الفونولوجي والمكون التحويلي. والتحويلي منه يبحث في العلاقات بين مكونات الجملة ويقود تدريجياً لتحديد الجملة الأصولية من عدمها من خلال قواعد اللغة التي « تكون جهاز لتوليد جميع الجمل الصحيحة ». ²²⁷ وبالتالي يضع **تشوموسكي** مثل **الجرجاني** الجملة أساساً مهما يمثل وحدة اللغة الأساسية وأهم شيء يحلله اللساني.

إن مفهوم النظم عند **الجرجاني** ينسجم مع ما توصلت إليه النظريات اللغوية الحديثة القائمة على العامل النحوي في السيطرة على النص. وتتجسد معالم النظرية التوليدية التحويلية أكثر في التراث العربي من خلال التماثل الكبير بين نظرة **تشوموسكي** للغة وجمالها المكونة من شكلين؛ بنية سطحية وبنية عميقة، ونظرة **الجرجاني** لعلاقة اللغة بالفكرة من خلال المعاني الموجودة في النفس والمعاني الظاهرة، فعبد **القاهر الجرجاني** أدرك قبلاً العلاقة بين شكلي الجمل: السطحي والباطني وأهمية الباطن على الظاهر. فإذا كان **تشوموسكي** يرى أن الكشف عن البنية العميقة في ذهن المتكلم أمر ضروري فقد أدرك ذلك **عبد القاهر الجرجاني** قبله بقرون، إذ يقول: « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني و ترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس ». ²²⁸

ويريد بالمعاني الموجودة في النفس البنية العميقة، والكلام الناتج عن نظم الكلم يعنى البنية السطحية. ويؤكد **الجرجاني** على أهمية البنية العميقة و دورها في إعطاء النفس الدلالي والمعنى الكلي للبنية السطحية بقوله: « لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها، لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين

في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه، لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ». ²²⁹ فاختلاف الناس في بيان حسن التراكيب و جمالها دليل على أن الفضل و المزية تكون بحسب ترتيب هذه التراكيب و الحمل في النفس.

²²⁵ - صالح بلعيد، نظرية النظم. دار هومة، الجزائر. ط: بلا. 2002م. ص 136.

²²⁶ - دلائل الإعجاز. ص 120.

²²⁷ - حليلة احمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء. ص 211.

²²⁸ - دلائل الإعجاز. ص 54.

²²⁹ - المرجع نفسه. ص 55.

وإن كان **الجرجاني** يبين في هذا الموضوع أنّ التركيز الحقيقي ينبغي أنّ يتمثل في الوصول إلى البنية العميقة وأن يراعي المتكلم قواعد صحتها المتمثلة في القدرة الكاملة في أذهان أصحابها، إلاّ أنه يؤكد أهمية قدرة المتكلم على صياغة البنية السطحية وفقا لقواعد الكفاءة في البنية العميقة. فهو إذن يولي اهتماما جليا بما يطلق عليه في النظرية التوليدية التحويلية بالحدس اللغوي، الذي يعد الموجه الأول للتفسير الدلالي من حيث اتصاله بجوهر التركيب والإمكانات التفسيرية المتصلة بالصورة التجريدية.²³⁰ ويذكر **عبد القاهر** في هذا المقام قوله: «وأوضح من هذا كله، وهو أنّ هذا **النظم** الذي يتواضعه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله صنعة يستعان عليها بالفكر لا محالة إذا كانت مما يستعان عليها بالفكر ويستخرج بالرؤية، فينبغي أن ينظر في الفكر بماذا نتلبس بالمعاني أو بالألفاظ؟ فأى شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمتك وتصويرك». ²³¹

لقد حسم **عبد القاهر** قضية ربط النحو بالدلالة وضرورة اعتماد المكون التركيبي على المكون الدلالي، تلك العلاقة التي تأخرت النظرية التوليدية التحويلية في إدراكها ومعرفة أهميتها إلى ظهور كتاب **تشومسكي** الثاني "مظاهر النظرية النحوية" والذي ظهر بعد كتابه الأول بعشر سنوات. حيث أدرك **تشومسكي** ضرورة إدخال المكون الدلالي باعتباره مكونا تفسيريا، من أجل إلقاء الضوء على قواعدها المألوفة، وصورها البنائية المألوفة من أمثلة التركيب المجازية على شتى أنواعها، والتركيب الملبسة التي تجعل أكثر من مدلول واحد في بنيتها السطحية. لقد حسم **عبد القاهر** هذه المسألة بضرورة الربط بين النحو والدلالة، حيث نجده يثير تساؤلا يقول فيه: «فإن قيل: النظم موجود في الألفاظ على كل حال، ولا سبيل إلى أنّ يعقل الترتيب الذي تدعمه في المعاني ما لم تنظم الألفاظ ولم ترتبها على الوجه الخاص». ²³²

ويقدم **عبد القاهر الجرجاني** رأي القائلين بأهمية التركيب دون الدلالة كما يقدم رأي القائلين بأهمية الدلالة دون التركيب: «قيل أن هذا هو الذي يعيد هذه الشبهة جذعه أبدا، (جديدا) والذي يحلها، أنّ تنظر: أنتصور أنّ تكون معتبرا مفكرا في حال اللفظ حتى تضعه بجانبه أو قبله. وإن تقول هذه اللفظة إنما صلحت لكونها على صفحة كذا، أم لا يعقل أنّ تقول "صلحت هاهنا لأن معناها كذا ولدلالاتها على كذا، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا ولأن معنى ما قبلها يقتضي معناها؟». ²³³

وهو يعلق على الرأيين، مؤكدا ضرورة الاهتمام بالأمرين معا قائلا: «فإن تصورت الأول فقل ما شئت"، واعلم أنّ كل ما ذكرناه باطلا. وإن نتصور إلاّ الثاني فلا تخدعن نفسك بالأضاليل ودع النظر إلى ظواهر الأمور واعلم ما ترى، لأنه لا بد منه من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص، ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة،

من حيث أنّ الألفاظ أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها. فإذا وجب المعنى أنّ يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال أنّ يكون مثله أولا في النطق، فأما أنّ نتصور في الألفاظ أنّ تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وان يكون الفكر في النظم إلى ما يتواعاه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ وان تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ

²³⁰ - حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية. مكتبة

الثقافة الدينية، القاهرة. ط: بلا. 1414هـ. 1994م. ص 7. 2.

²³¹ - دلائل الإعجاز. 51.

²³² - المرجع نفسه. 51.

²³³ - المرجع نفسه. ص 52.

على نسقها فالباطل من الظن ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه، وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أنّ حقها أنّ تنظم على وجه كذا».²³⁴

ولذلك يقدم **الجرجاني** نقده للفظين ويؤكد أن الألفاظ تبع للمعاني، يقول: «وذلك أنهم لما جهلوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساسا وبنو على قاعدة: فقالوه أنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث». فالثالث الذي ذكره **عبد القاهر الجرجاني** هو العلاقة بين اللفظ والمعنى الذي يحققه النظم أو بين الرمز والصورة الذهنية، وهذا ما استقر عليه الفهم للدلالة في علم اللغة الحديث من أن الدلالة هي العلاقة بين الرمز والصورة الذهنية.²³⁵

ثمّ يخلص **عبد القاهر** من ذلك بأنه: «لا يتصور أنّ تعرف للفظ موضعا من غير أنّ تعرف معناه، ولا تتوخى في الألفاظ من حيث هي الألفاظ ترتيبا ونظما، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ، وقفوت بها آثارها، وأنتك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أنّ يستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها ترتيب لك بحكم أمّا خدم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق».²³⁶

ونستطيع في الأخير أنّ نقرر²³⁷ بأن **عبد القاهر** قد أولى الجانب الدلالي الأهمية التي أولاها للتركيب النحوي. وأن كليهما في الميزان راجحان ولا ينبغي أنّ ننسب الواحد منهما فضلا أو تمييزا على الآخر، فهما يتضافران من أجل الوصول إلى النظم البليغ. ومن ثمّ فإن إدراك عبد القاهر لأهمية الجانب الدلالي لم يكن إدراكا بأهمية التفسيرية باعتبارها مكونا تفسيريا فحسب كما يذكر ذلك **تشومسكي** بل إدراك بأهميته باعتباره نداءً مماثلا للتركيب النحوي، «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذا السبب من تلك».²³⁸

الاتجاه الرابع: الاشتقاق والدلالة

²³⁴ - دلائل الإعجاز. ص 52-53.

²³⁵ - المرجع نفسه. ص 84.

²³⁶ - المرجع نفسه. ص 51.

²³⁷ - انظر حسام البهناوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات الباحث اللغوي الحديث. ص 2. 7.

²³⁸ - دلائل الإعجاز. ص 55.

عرض علماء العربية لعلم الدلالة بوجه من الوجوه أو بصورة من الصور عند مناقشتهم لموضوع مشهور في بحوثهم هو الاشتقاق. والاشتقاق عندهم ذو صور مختلفة وأنماط متنوعة، اختلفوا في تحديد كل صورة ونمط منها بسبب اختلافهم في المصطلحات التي أطلقوها على هذه الصورة والأنماط وبسبب الخلط بين صورة وأخرى. ويعد الاشتقاق من القضايا الدلالية التي اهتم بها العرب، وهو من السمات المميزة للغة العربية، وهو أفضل وسيلة لتوليد الكلمات. لذا فقد لقي صدا كبيرا من طرف القدماء من اللغويين، واهتم به علماء العرب في القديم وألفوا فيه كتباً ومنهم: ²³⁹ قطرب، الحسن الأخفش، المبرد، الزجاج، ابن السراج النحاس ابن دريد، الروماني، وابن جنبي وغيرهم.

وجاء تعريف الاشتقاق بطرق مختلفة نذكر منها: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية»²⁴⁰، وهذا ليدل باللفظة الثانية على معنى الأصل. ولقد تضمن هذا العريف الحدود التالية:
افتراض وجود لفظ مأخوذ منه وهو الأصل، وفرع مأخوذ.
اشتراط اتفاق اللفظين في قدر مشترك من المعنى.
اشتراك أن يكون في اللفظ المأخوذ زيادة معنى على المأخوذ منه، وهي التي كان الاشتقاق من أجلها وبغيرها لا ضرورة له.²⁴¹

وأما أشهر أنواع الاشتقاق على الإطلاق فـضربان رئيسان:

الضرب الأول: الاشتقاق الصغير أو الأصغر وهو المألوف في أيدي الناس، وهو الذي ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها، مثل كلمة "سلم" يشتق منها: سالم، سلمان، سلمى، سليم، سلامة.²⁴² وعرف صاحب التسهيل هذا النوع من الاشتقاق بأنه: «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفتا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب وحدّر من حذر».²⁴³ ويشترط في هذا الضرب من الاشتقاق الصغير أن لا يختلف المشتق والمشتق منه في ترتيب الأحرف الأصلية. وفصائل الكلمات الناتجة منه عشرة وهي: الفعل الماضي أو المضارع أو فعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.²⁴⁴

وقد يلحق بهذا الضرب من الاشتقاق نوعان فرعيان:²⁴⁵

²³⁹ - انظر محمد الأنطائي، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة الشرق، بيروت. ط: 2. بلا ت. ص 420.

²⁴⁰ - فايز الداية، علم الدلالة العربي. ص 233.

²⁴¹ - عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 233.

²⁴² - محمود عكاشة، الدلالة اللفظية. ص 82.

²⁴³ - علي ما جاء في المزهر. ج 1 ص 346.

²⁴⁴ - انظر محمد الأنطائي، الوجيز في فقه اللغة. ص 421.

²⁴⁵ - انظر كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 356 - 357.

أ - يتمثل في قرابة صيغة وتصاريفها من المادة الواحدة لصيغة أخرى وتصاريفها من المادة ذاتها وهذا النوع كثير منه ورواه **السيوطي**²⁴⁶ عن **أبي بكر الزبيدي** في **طبقات النحويين** قال: «سئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل فلم يعرف، فمر أبي عمر محرم فأراد السائل سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دعني فإنني ألطف بسؤاله واعرف، فسأله فقال الأعرابي: استفاد الاسم من فعل السير. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك فقال: ذلك إلى الخيلاء التي الخيل والعجب، ألا تراها تمشي العرَضنة، خيلاء وتكبرا؟». ومنه كذلك قولهم²⁴⁷: «شجرت فلانا بالرمح تأويله جعلته فيه كالغصن في الشجرة. وقولهم للحلق وما يتصل شجر، لأنه مع ما يتصل به كالأغصان الشجرة. وتشاجر القوم إنما تأويله اختلفوا كالاختلاف أغصان الشجرة. وكل ما تفرع من هذا الباب فأصله الشجرة».

وهذا النوع الفرعي يبدو أنه يدخل في باب ما سماه ابن جني الاشتقاق الصغير أو الأصغر وهو باب مشهور كثير الأمثلة في كتبهم. ويقترح الأستاذ **عبد السلام هارون** في مقدمة كتاب **الاشتقاق لابن دريد** تسميته بالاشتقاق الكبير، وقد ألفت فيه كتب مستقلة منها "كتاب الاشتقاق لابن دريد"، ولنا أن نعد منها كذلك "مقاييس اللغة لابن فارس".

ب - وهذا الفرع الثاني وقصد به: «انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المتغيرة. وذلك نحو: جثا وجذا، وعثر وبحثر، ومكان شأس وشأو».²⁴⁸ وهذا النوع ضمنه **ابن جني** بابا واسعا سماه "تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني" وهو على ضرب عنده، منها هذا النوع ويقصد به **ابن جني** أن «تتقارب الحروف لتقارب المعاني» ويمثل ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوْرُثُهُمْ أَرَاَ﴾²⁴⁹ أي تعجزهم وتقلقهم، يقول في معنى تَهْرَمَ هَرًا: «والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء. وهذا المعنى في النفوس من الهز لأنك قد تهز ما لا بال له كالجدع وساق الشجرة ونحو ذلك».²⁵⁰ وقد سمي بعضهم هذا النوع بالاشتقاق الكبير منهم الأستاذ **عبد الله أمين** في كتابه **الاشتقاق**.

الضرب الرئيس الثاني للاشتقاق: هو ما سماه **ابن جني** بالاشتقاق الكبير أو الأكبر،²⁵¹ وقد عرفه بقوله: «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاث فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة لزوماً يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه».²⁵² ويمثل لذلك بأمثلة كثيرة منها: «ك ل م - ك م ل - م ك ل - م ل ك - ل ك م - ل م ك»، وعقد هذه التراكيب الستة على معنى **القوة والشدة**. كما أدرك **ابن جني** أن ماجاء به لا تكون في كل لفظ أو في كل أصل. وأدرك أيضا أن ما ينقاد منه قد تمس الحاجة فيه وبالتالي إلى إمعان النظر والتفكير

²⁴⁶ - في المزهري. ج 1 ص 353.

²⁴⁷ - المزهري. ج 1 ص 351.

²⁴⁸ - الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب "الاشتقاق" لابن دريد ص 28.

²⁴⁹ - مريم: 83

²⁵⁰ - الخصائص. ج 2 ص 146.

²⁵¹ - انظر تفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

²⁵² - الخصائص. ص 134 - 135.

ومحاولة الكشف عن الدلالات الجامعة بين مفردات الأصل الواحد.²⁵³ وهذا الضرب الثاني من الاشتقاق برع فيه *ابن جني* براعة فائقة، وادعى أنه من ابتكاره قال: « هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به وخلد إليه، ... لكنه مع هذا لم يسمه وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستريح إليه ويتعلل به إنما هذا التقلب لنا نحن ». ²⁵⁴ يقول نقادنا من أصحاب الدرس اللغوي الحديث في اضطراب توزيع القدماء للاشتقاق في عدة مباحث،²⁵⁵ أنّ الاشتقاق عندهم موضوع متشعب الأطراف، موزعة مباحثه بين علوم لغوية مختلفة أهمها: الصرف وفقه بالمعنى التقليدي. كما نرى أنه درس لأغراض مختلفة ومناهج متباينة.

ووجه الحق في الموضوع أنّ الضرب الرئيسي الأول من الاشتقاق موضعه الصرف كما فعلوا هم أو فعل أكثرهم. أما الفرعان المنبثقان عن هذا الضرب نفسه وكذا الضرب الرئيسي الثاني (الاشتقاق الكبير أو الأكبر) فمكأنها جميعا علم المعنى أو الدلالة، عل أساس أنها دراسة في تصاريف الكلمة وما ينشأ عن ذلك من معان جزئية، أو محاولة الربط هذه التعاريف كلها بمعنى واحد. والأولى بهذا النوع من البحث أنّ ينظر إليه في إطار علم الدلالة التاريخي، إذ المفروض هنا أنّ يقوم الباحث بتتبع الصيغ على فترات الزمن المختلفة ليقف على ما أصابها أو أصاب بعضها ممن تطور أو تغير في مدلولها. ولكن هذه النظرة التاريخية لم يتنبه لها علماء العربية وركزوا جهودهم على فكرة التصريف والتقاليب اللفظية مع افتراض وجود الأصل دلالي لها جميعا دون الالتفات إلى ما قد يكون هناك معان جزئية تختلف فيها هذه الصيغ بعامل الزمن والتطور الطبيعي للغة.

نقد الجهد الدلالي عند العرب في مساره التاريخي إلى عصر ابن جني

ثمة سؤال يجد بعض المحدثين أنفسهم اليوم مضطرين إلى طرحه.²⁵⁶ هل يمكن لمجموع الدراسات التي قدمها العرب في هذا الميدان. إذا استثنينا جهود *ابن جني* الدلالية التي خصصنا الفصول التالية للحديث عنها. أن تدخل في حقل الدراسات الدلالية، وأن تنطبق عليها شروط البحث العلمي المطلوبة فيه؟ أو بتعبير آخر: هل يمكن أن نعد الدراسات الدلالية عند العرب حديرة أن يطلق عليها اسم 'علم'؟.

ذهب الدكتور *كمال بشر*²⁵⁷ إلى أن لعلماء العربية معرفة مؤكدة بعلم المعنى، وإن كانت هذه المعرفة تتركز أساسا على جوانب معينة من الدراسة ولم تأخذ في الحسبان جوانب أخرى درج الدارسون في الحديث على إتباعها وتناولها تناولاً علمياً دقيقاً. ولكنهم من جانب آخر لم يلتفتوا التفاتاً كافياً إلى جوانب أخرى من الدرس، هي من ضمن صميم البحث في هذا العلم، وتمثل هذه الجوانب عند الأستاذ في نقطتين ذات أهمية خاصة من وجهة النظر العلمية مثلما يعبر عن ذلك.

أما **النقطة الأولى**: فإنّ قدماء العرب لم يبينوا العلاقة بين كثير من المسائل التي تناولوها وحاولوا دراستها، ولم يفتنوا إلى الرابطة التي تربطها بعضها ببعض، بحيث يمكن جمعها وتصنيفها وتخصيص فرع معين من الدراسات اللغوية يتولى أمرها

253 - حسام سعيد النعيمي، *ابن جني عالم العربية*. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ط: 1. 1990م. ص 83.

254 - الخصائص. ج 2 ص 123.

255 - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 356 - 357.

256 - راجع منذر عياش، اللسانيات والدلالة (الكلمة). ص 7. و أيضا ما طرحه الدكتور كمال بشر في كتابه التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 367. 356.

257 - التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 356.

ويكسر جهده ومبادئه للنظر فيها على وجه علمي. إنهم - بدلا من ذلك - وزعوا هذه المسائل والقضايا على فروع متنوعة وألحقوا بهذه الفروع بصورة توحى بعدم إدراك واضح لموضوعها الحقيقي وميدانها الذي تنسب إليه. لقد درسوا بعض المسائل في باب المعجمات وما إليها من رسائل ومصنفات تعني بجمع الألفاظ، وتناولوا مجموعة منها في ذلك الميدان المشهور عندهم باسم "فقه اللغة" وعرضوا لمجموعة ثالثة في علوم البلاغة وهكذا.

لقد كان الأولى بهؤلاء القوم يقول الدكتور أن يلتفتوا إلى ما بين هذه الجزئيات والعناصر من ارتباط أو تشابه في الخواص الكلية وضمها بعضها إلى بعض في صورة تأسيس علم أو مستوى لغوي له كيانه وموقعه الخاص في حقل الدراسات اللغوية، كما صنعوا بالفعل مع مستويات أخرى كالصرف والنحو والبلاغة بحيث يخضعونها جميعا لإطار تفكيري واحد يكسبها صفة التكامل والانتماء إلى ميدان معين. وينتهي الدكتور في هذه النقطة من نقده، أنّ معرفة هؤلاء القوم بهذا العلم كانت معرفة غير شاملة، وذلك لعدم الاهتمام بالخواص المشتركة التي تربط هذه المسائل بعضها ببعض بحيث يخصصون لها جميعا فرعاً لغوياً مستقلاً كما فعلوا في الأصوات والصرف والنحو.

النقطة الثانية: وكانت النتيجة والحال هذه أن حرّموا وحدة المنهج في تناول ما أتوا به من مادة، وقد كانت هذه نتيجة مباشرة للنقطة الأولى. أي أنّ عدم إدراك العلاقات بين الجزئيات قد حال دون الوصول إلى القواعد العامة أو وجوه الشبه المشتركة التي تسوغ أفراد فرع لغوي قائم بذاته يضم شتاها ويعتمد على منهج ذي أطراف متكاملة يعني بدراساتها.

ومما تقدم من نقد قد نلاحظ أن أستاذنا ينح منحاً غربياً في نقده لجهد قدماء العرب الدلالي. فيقيس حال المعرفة القديمة بمكيال حديث، ويجري مقارنات بين القديم والحديث من منظور معاصر، وقد غاب عن ذهنه طبيعة العلوم التراكمية التي تأبى المفاضلة أو حتى المقارنة اللامنتطقية. وحديثه الأستاذ رغم بديهته في عرف النشاط الفكري إلا أنه ما كان ليتلوه لولا تطور المناهج اللغوية وتقدمها؟ وما زالت اللسانيات المعاصرة متعثرة في قضايا كثيرة لم يجد لها المحدثون طرقاً لقصور الذهن والمنهج في الوصول لحقائقها، فهل يلام البحث اللغوي المعاصر لأجل ذلك؟ فما كان النقاد أنفسهم ليتنبهوا إلى مثل ما طرح من مقارنات وموازنات بين القديم والحديث لو لم يكونوا من أبناء الدرس اللغوي الحديث.

إنني دوماً أعتقد أنه ينبغي النظر إلى ما جاد به الفكر اللغوي عند العرب من زاوية الحضارة التي أسست لهذا الجهد اللغوي في لحظة ما من تاريخ الفكر اللساني. فلا شك في أن عمل أجدادنا اللغويين يختلف عن مثيله لدى الأوروبيين في هذا العصر لأسباب أهمها توسع آفاق الدرس وعمق تقنياته، وليس في هذا ضير يلحق بأجدادنا، إذ كانوا في عصرهم سابقين مبتكرين، وما زال في آثارهم الكثير من الأفكار الرائدة.

ورغم ذلك لا يجب أن لا نعطي لما تفضل به كبار دارسينا من ملاحظات ظهورنا يدافع الحماسة، بل إننا في الواقع أي في الوقت الحالي لتطور الدرس الدلالي الحديث لا نملك إجابة نهائية. ومع ذلك فإن دراسة جهود أسلافنا اللغوية ضمن تلك الحضارة التي شهد لها التاريخ بالتفوق والتميز في سائر أنماط المعرفة الإنسانية سيدفع بنا لا محالة وبشكل علمي إلى الوصول إلى مقدار أهمية البحث الدلالي قديماً عند العرب.

ثالثاً: اللغة والمعنى وأسس الدلالة اللسانية عند ابن جنى.

يصف ابن جنى اللغة العربية بالحبيبة على نفسه والشريفة، ويؤكد أن هناك فرقا كبيرا بينهما وبين لغة العجم، ولو عرف العجم قيمة العربية وما فيها من رقة ولطف لما ذكروا لغتهم. يقول ابن جنى: «المروي عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه. فإن قلت: فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ولها مؤثرون ولأن يدخلها شيء من العربي كارهون، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ من العربي عيب به وطعن لأجل ذلك عليه... قيل: لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والركة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها... فإن قيل لا بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها وسدد تصرفها وعذوبة طرائقها لم تعبأ بلغتها ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها... نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي، وقد تدرب بلغته قبل استعراجه عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما بل يكاد يقبل السؤال عن ذلك لبعده في نفسه وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه».²⁵⁸

ويضيف متمما المحاورة في لطف وإعجاب: «فإن العجم العلماء بلغة العرب، وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها، لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميتها إلى الغاية الجامعة لمعانيها. ولم نر أحد من أشياخنا فيها كأبي حاتم وأبي علي وفلان وفلان يسوون بينهما ولا يقربون بين حالتهما، وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال لوضوحه عند الكفاة».²⁵⁹

ويبدو لنا صواب رأي ابن جنى ودقته من خلال ما عبر عن قوة العربية وشرفها وبما أوضحه في كتابه الخصائص وغيره ، فقد كشف عن سر من أسرار العربية وأيده بالبراهين القاطعة الواقعية، فصيغ العربية والمعاني التي تؤديها والتي تنتقل إليها عن طريق المجاز وغيره، وعلاقات الكلمات بعضها ببعض، وطرائق الشعراء في التعبير عن أغراضهم، ذلك وأشباها - بالملاحظة - يرينا قيمة المعنى في لغتنا. وأن الأديب لم يكن ليأخذ صنعة الألفاظ مجردة عن النظر إلى المعاني، بل يضع ما يختاره من اللفظ الجزل، والرقيق أو الخشن، والمفرح أو المحزن، والأسلوب المملوء بالأنفة والتصميم، أو اللين والضعف في مكانه وزمانه المناسبين، فاللغة لم تكن إلا للتعبير عن الأفكار والمعاني، والعرب أرباب البلاغة، وهي معجزتهم الخالدة التي نزل بها القرآن أعلى مثل بلاغي.²⁶⁰

إن اللغة العربية في طبيعة اللغات المعبرة بين لغات العالم الشرقية أو الغربية، فلا يعرف علماء اللغة لغة قوم تتراعى لنا صفاتهم وصفات أوطانهم من كلماتهم وألفاظهم، كما تتراعى لنا أطوار المجتمع العربي من مادة ألفاظه ومفرداته، في أسلوب

258 - الخصائص. ج 1 ص 242-243.

259 - المرجع نفسه.

260 - انظر عبد الغفار حامد هلال، عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جنى. ص 801.

الواقع وأسلوب الجاز.²⁶¹ وذكر العقاد أن الكتابة والشكل والرسم البلاغة والفصاحة والدلالة نفسها كلمات مستعارة من حياة أقوام رعاة، وقبائل مترحلة. فالكتابة والشكل بمعنى القيد، والرسم أثر خطو الإبل على الرمل في رسمها أو سيرها على العموم، والبلاغة من الوصول إلى غاية المسير، والفصاحة من اللبن الفصيح الذي زال رغو، والدلالة للقافلة كالدلالة في الكلام.²⁶² ولفظ الصديق في العربية من الصدق، والعدو من العدوان. في حين أن كلمة ami = صديق في الفرنسية مشتقة من لفظ يفيد معنى الحبة و ennemi = عدو لفظ مركب يفسد نفي الحبة أي بمعنى البغض. فمفهوم الصداقة عند العرب مبني على فكرة الصدق، والعداوة على العدوان بخلاف مفهوم الفرنسيين في بنائها على أساس الحب والبغض. ولفظ عقل بالعربية مأخوذ من العقل بمعنى الربط والتقييد وبدل ذلك على أن في معنى العقل عند العرب مفهوما خلقيا بالإضافة إلى العنصر الفكري، فهو يعقل عن المنكر والشر ولا يدل لفظ raison الفرنسي على مثل ذلك، فإن أصل معناه العد والإحصاء.²⁶³ ومن هذا يتضح أن العربي تظهر صفات مجتمعه على ألفاظه ومعانيه، ومعرفة دلالة الألفاظ وتطورها يفهمنا عقلية الشعب المتكلم بهذه اللغة.²⁶⁴

واللغة العربية لغة في أصلها لغة المعنى، وأن الصور المحسوسة فيها ترتفع إلى حدود المعاني المجردة. فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل فيها إلى المقصود من معناه، فالقمر عنده بماء، والزهرة نضارة، والغصن اعتدال ورشاقة، والطور وقار وسكينة.²⁶⁵ ومن هذا نستنبط أن اللغة العربية قد انتقلت من الصور المحسوسة التي هي من صميم البيئة العربية إلى المعاني المجردة بعد ارتقاء العرب وحضارتهم.²⁶⁶

ويؤكد الدكتور عثمان أمين رأي ابن جنى في كتابه فلسفة اللغة العربية²⁶⁷ بقوله: «والحق فيما قال ابن جنى؛ فاللغة العربية من أكثر لغات الأرض دلالة معنوية، بل إن الكثير من ألفاظ العربية قد فقدت الدلالة الحسية. فالفعل قضى معناه حكم والأصل فيه القطع الحسي، والفعل عقل معناه فهم وهو مأخوذ من عقل الناقة أي ربطها، والفعل أدرك الأصل فيه البلوغ الحسي، فيقال فلان أدرك القطار أي لحقه. والحركة في اللغة العربية تدل على معان وصفات وأحوال مثل فعلان كهيمان وفعلان كعطشان فُعال كصراح وفعيل وفعلة في الأصوات مثل سهيل وقعقة».

وكتب عثمان أمين فصلا كاملا من كتابه يؤكد فيه أن العربية تؤمن بالمعنى وتختار له اللفظ المناسب، وعلى حد تعبيره تؤثر الجوانية على البرانية، والتفكير الواعي يتصوره العرب صادرا عن هذه الجوانية؛ ألسنا نراهم يعبرون عنه بألفاظ القلب واللب والنهى أكثر مما يعبرون عنه بألفاظ المخ والدماغ والرأس، ويفرقون بين القرابة والقربى وإحداهما لحمة الدم والأخرى رابطة الروح. وتلك خصيصة تفضل بها اللغات الأخرى. يقول المستشرق الفرنسي لوي ماسينيون: إنه في حين أن اللغات الهندوأوروبية جعلت للتعبير عن نظام العالم الخارجي، نجد اللغة العربية وكأنها هي لغة التأمل الداخلي. ففيها- بفضل تركيبها الداخلي وطراز الخلوة الذي توحى به- قدرة خاصة على التجريد والنزوع إلى الكلية والشمول، ومن هنا كان للعرب

261 - عباس العقاد، اللغة الشاعرة. ص 6-61.

262 - عباس العقاد، اللغة الشاعرة. ص 42.

263 - محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية. ص 138.

264 - المرجع نفسه. 137.

265 - عباس العقاد، اللغة الشاعرة. ص 37.

266 - المرجع نفسه. 42.

267 - الدار القومية للتأليف والترجمة، 1965م. الصفحة 44 و 48.

الفضل في استكشاف رموز الجبر وصيغ الكيمياء والمسلسلات الحسابية.²⁶⁸ ومما ذكره المستشرق الفرنسي **كارادوفو** تفرقة العربية بين الكبر الداخلي والكبر الخارجي، فالداخلي هو استعداد في النفس والخارجي ناتج عن أفعال الجوارح. واللفظ الفرنسي الذي يدل على معنى الكبر هو **orgueil** أما التكبر فأولى أن يكون مرادفه الفرنسي **superbe**. ولاحظ **كارادوفو** أن هذه الفروق المعنوية الدقيقة التي تحملها ألفاظ اللغة العربية ليس من الميسور نقلها في لفظ واحد إلى اللغات الأخرى، وخلص من هذه الملاحظة إلى التنويه بما تنطوي عليه العربية من قدرة ذاتية على التحليل الفلسفي العميق ما دام أن إحداث تغيير طفيف في بنية اللفظ العربي يسمح لتلك اللغة بأن تميز بين الحالة النفسية وبين العادة البدنية التي تطابقها.²⁶⁹

وابن جنى فارس الحلبة وقد حاز قصب السبق في هذا البحث، فكل ما أتى به المحدثون وحتى الأستاذ **العقاد** نفسه²⁷⁰ من أدلة على تفوق اللغة العربية واتجاهها إلى المعنى كل ذلك تكلم فيه **ابن جنى** منذ ألف عام. وإن كتابه **الخصائص** ليحوي كثيرا من دلائل وأسرار عناية العرب بالمعنى. و في كل ما ذكرنا يؤكد **ابن جنى** أن المعنى السامي يحتاج إلى لفظ جيد للتعبير عنه، فإن العبارة الرديئة تؤدي إلى هجنة المعنى السامي والغض من شأنه. خذ مثلا البيتين المشهورين:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ . . . وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا . . . وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ

ذكر **ابن جنى** أن قول الشاعر: (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرقعة وذووا الأهواء والمقّة ما لا يفيد غيرهم من التشاكي والتخلي والتلاقي إلى غير ذلك، وأوماً إلى هذا بقوله: (ومسح بالأركان من هو ماسح). وفي قوله: (أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا) عجب أي عجب، فهناك فرق بين هذا وبين أخذنا في أحاديثنا على ما نعرف من أحاديث المحبين... فشاعرنا يريد بأطراف الأحاديث الرمز الحلو الذي يتعاطاه المحبون من التعريض والتلويح والإيماء، وذلك أدمث وأغزل وأرق نسيباً من المصارحة والمشافهة، فمعنى البيتين على هذا أوقع في النفوس من لفظهما. وفي قوله (وسالت بأعناق المطي الأباطح) ما فيه من الفصاحة والبلاغة فزخرفة الألفاظ هي لأجل المعاني.²⁷¹

وفي كتاب **الخصائص** - وهو أشهر سفر في علم العربية على الإطلاق - تحدث **ابن جنى** عن العربية وخصائصها ومشتقاتها وتصارفها، ذكرا لغات العرب الفصيحة والشاذة وغيرها، نافذاً إلى الحديث عن اللغات وأصولها. ولا غرابة أن يأتي الخصائص على هذا الوجه من العمق والشمول والدقة والبراعة، وقد أتمه **ابن جنى** تحت رعاية أستاذه **أبي علي الفارسي**. فأفاد من آرائه وأضاف إليها كثيرا من ملاحظاته واستقصاءاته، يساعده على ذلك حس مرهف ونظر ثاقب ومعرفة واسعة.²⁷²

وفي كتاب **الخصائص** يعالج **ابن جنى** وبإسهاب كبير قضية دلالة العربية في كثير من الأبواب والمسائل، موزعة حسب الموضوعات على طريقة القدماء في التصنيف. وفي هذه الأبواب على دقتها ورفقتها في كلام العرب يناقش **ابن جنى** بفكر الفيلسوف المتمكن آراء سابقيه في المعنى وصنوفه كالخليل بن أحمد وسيبويه، وأساتذته ومعارضيه من علماء عصره، والمناوئين

268 - عثمان أمين، **فلسفة اللغة العربية**. ص 8.

269 - المرجع نفسه. ص 46-47.

270 - في كتابه **اللغة الشاعرة**.

271 - **الخصائص**. ج 1 ص 221.

272 - انظر حسام البهناوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات الابحث اللغوي الحديث**. ص 77.

له من الأدباء والشعراء والنقاد الذين ينتصرون أكثر لجزالة اللفظ وجمال الصياغة. فيناقش هؤلاء وأولئك بنبرة حادة يحق الحق ويدحض الخطأ وإن كان الرأي لأستاذه **أبي علي الفارسي** أجل الناس عنده.

وموضوعات المعنى وتطبيقاته في كتاب الخصائص وغيره توزعت أيضا بانتظام بين أبواب مؤلفات **ابن جني** وفصولها، وانتشرت بين قضايا العربية ومسائلها ومعالجاتها المتشعبة. ولكنك لا تلبث بعد النظر فيها والتنقل بين أجزائها وأقسامها أن يشدك محور ثابت متين صممه **ابن جني** هناك في كتابه الخصائص، لا تخرج قضايا المعنى وصنوف الدلالة في كل معالجات المؤلف عن الدوران حوله. وهذا المحور ضم أربعة أبواب يدور حولها المعنى وتحوم الدلالة حيشما اقتربت من الخصائص أو ابتعدت عنه، وهذه الأبواب هي:

- باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.

- باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

- باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني.

- باب الاشتقاق الأكبر.

وبهذا شق **ابن جني** الطريق نحو التنظير لعلم الدلالة في مواطن كثيرة من مؤلفاته، فلا جدال في أنه من أوائل علمائنا الذين فصحوا عن هذا العلم وحدوده، وكشفوا النقاب عن معلمه، وحددوا خطورته وأهميته، وأبانوا أن الجهل به شنيع وأنه لا غنى عنه للباحث الأصولي و اللغوي على السواء.²⁷³

بل كان **أبو الفتح** الأفضل في استكناه أو تمثيل المصطلح اللغوي والتعامل مع البنى اللغوية للمفردة الكلامية. فقد تناول مصطلح "**المعنى**" في الباب الذي عقده بعنوان " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"²⁷⁴ معتمداً في ذلك على اللفظة المفردة، ودلالاتها، وعلى الأخص الدلالة الإيحائية؛ كالتقديم والتأخير في الأصل الواحد أو تقارب الأصلين أو تقارب الحروف لتقارب المعاني. واستخدم **ابن جني** مصطلح "**المعنى**" أيضا في باب عرضه لأسماء العلم وأكد في هذا الباب ارتباط هذه الأسماء بالماديات في معظم الحالات، والقليل منها ترتبط فيه الأعلام بالمجردات الذهنية، يقول في ذلك: « اعلم أن الأعلام أكثر وقوعا في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني، والأعيان هي الأشخاص ... نحو زيد وجعفر وأبي محمد ... والوجيه ولاحق ... والعراق ... والثريا، وكما جاءت الأعلام في الأعيان جاءت في المعاني نحو قوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ . . . سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَةِ الْفَاخِرِ²⁷⁵

ف "سبحان" اسم علم لمعنى " البراءة والتنزيه" بمنزلة عثمان وجران». ²⁷⁶

273 - انظر عبد الغفار حامد، عقري اللغويون أبو الفتح عثمان ابن جني. ص78.

274 - انظر الخصائص. ج2 ص 145-146 و152-164.

275 - البيت للأعشى.

276 - المرجع نفسه. ج 2 ص197.

أسس البحث الدلالي عند ابن جني

إن الدارس المستقرئ لمواضع الدلالة ومباحث المعنى في كتاب الخصائص وغيره يمكنه أن يقع على أبرز ملامح هذا العلم في التفكير الدلالي عند ابن جني. وقد رأيت أنها ارتكزت حول قطبين أساسيين من عناصر دراسة ابن جني للدلالة في مفهومه الحديث، وحوهلهما التفت محاور المعنى الكثيرة التي أثارها صاحب الخصائص، وهذان الأساسان هما: الأول اللفظ والمعنى (الدال والمدلول)، وثانيهما دراسته للمعنى كانت محصلة تحليله للمستويات اللغوية. وانفرد ابن جني باللمح الثاني دون علماء عصره ومن سبقه في الكشف مبكراً عن قواعد علم السيماتيك في التراث العربي.

277 الأساس الأول: اللفظ والمعنى (الدال و المدلول) ومشكلاتهما عند ابن جني

يذكر ابن جني اهتمام العرب وعنايتها بالألفاظ وتبيان أغراضها قوله: « وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد ». ²⁷⁸ أما علة هذا الاهتمام الذي تحدوه المبالغة فواضح: « ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعاً لذسماعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله. ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به ولا أنقت لمستعمه، وإذا كان كذلك لم تحفظه ولم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجيء به من أجله ». ²⁷⁹

وأما التأنيق في اللفظ عند العرب حسبه، إنما وضع لأجل الحفاظ على المعنى: « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا لألفاظهم وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أن العناية إذ ذاك غنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم ... ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه وتركيبته وتقديسه، وإنما المبغي بذبك منه الاحتياط للموعى عليه، وجواره بما يعطر بشره، ولا يعر جوهره، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظه وسوء العبارة عنه ». ²⁸⁰ ويقول أيضاً: « أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التقدم، وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوه في تصورهم إلا بتقدم دليله وتأخر دليل نقيضه، لكان مغنياً من غيره كافياً ». ²⁸¹

وعلى هذا فإن المعاني عند ابن جني هي الغاية المنشودة، وتأتي الألفاظ للوصف وخدمة هذه الغاية، ولذلك صارت مقولته "قوة اللفظ لقوة المعنى" ²⁸² مضرب المثل بين البلغاء. وفي الخصائص عقد أبو الفتح باباً يرد على من ادعى أن العرب تعتنى بالألفاظ وتغفل الدلالة والمعنى. يقول: « اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأزهرها، وإذا تأملت عرفته منه وبه ما يؤنقك ... وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتحذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر

277 - تجاوزت الحديث عن نشأة اللغة عند ابن جني ضمن هذا العنصر من الدراسة اللفظية رغم إسهاب علماء اللغة المحدثين في البحث فيه وحديثهم في تقديم العلل الراجعة لذلك بهدف تأسيس رؤية موضوعية تأخذ الظواهر اللغوية النموذجية (مثلاً القرآن الكريم - الأحاديث الشريفة - كلام العرب الفصيح) كمعطى لوضع معايير مطردة تتناول اللغة في بعدها الشامل وفي جميع مستوياتها المعجمية والتركيبية. وإن ذلك من شأنه أن ينقل البحث في أصل اللغة - الذي عدّه بعض اللغويين بحثاً ميتافيزيقياً - إلى البحث في آلياتها التي تشرف على ضبط الدلالات المختلفة، خاصة إذا علمنا أن الدلالة قد ولجت كل مجالات المعرفة والثقافة في العصر الحديث بل وكل ميادين الحياة

278 - الخصائص. ج 1 ص 216.

279 - المرجع نفسه. ج 1 ص 215 - 216، 225.

280 - المرجع نفسه. ج 1 ص 217.

281 - نفسه. ج 1 ص 225.

282 - نفسه. ج 3 ص 264 - 270.

تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تتكلفها وتلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها». ²⁸³

وما الألفاظ عند *ابن جنى* إلا دليل المعاني. يقول: «فإنها - الألفاظ - لما كانت عنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها وترتبوها وبالغوا في تحييرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد». ²⁸⁴ ويذكر في موضع من الخصائص: «اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بما فأولتها قدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها». ²⁸⁵

ولشدة عناية صاحب الخصائص بجانب المعاني في العربية رفض القول بالزيادة في اللفظ، وهذا محال عنده. يقول معترضاً على رأي أستاذه *أبي علي الفارسي* في زيادة "اللام" في قول: **إني لأسر بالرجل مثلك**: «واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي لما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال. وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها». ²⁸⁶

العلاقة بين اللفظ والمعنى

تناول *ابن جنى* في كتابه الخصائص عرض ثلاث علائق متصلة وهي: العلاقة بين اللفظ والمعنى، والعلاقة بين اللفظ واللفظ، ²⁸⁷ ثم العلاقة بين الحروف ببعضها. ²⁸⁸ وعالج ذلك في أربعة أبواب من كتابه **الخصائص**. أوضح فيها كثيراً من الصلات بين الألفاظ ودلالاتها، فتحدث في فصل عن (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول و المباني)، وفي فصل آخر عن الاشتقاق الأكبر الذي وإنه مفردة إذا قلبتها فإنما تحوى معنى مشترك عام. وفي فصل ثالث عن (تصاقب الألفاظ لتعاقب المعاني) وفيه أن مجرد الاشتراك في بعض الحروف يكفي أحيانا للاشتراك في الدلالة. وكتب في فصل رابع عن (إساس الألفاظ أشباه المعاني)؛ وذلك أن الألفاظ وضعت على شكل يناسب معناها.

وكان *ابن جنى* يلاحظ بحسه اللغوي المرهف في العلاقة بين اللفظ والمعنى تلك المناسبة الطبيعية بين الصيغة المعجمية ودلالاتها فيما يخص أصوات الطبيعة. وهي مسألة لم تكن محل خلاف بين العلماء في عصره، إذ يورد إشارات تدل على أن إدراك هذه الصلة تعود إلى القرن الثاني الهجري. ²⁸⁹ ويقدم تعليلاً بديعاً للخليل *ابن أحمد وسيبويه* يفسران العلاقة الطبيعية بين الصوت ودلالته. يقول في "باب إساس الألفاظ أشباه المعاني": «هذا موضع شريف لطيف نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الباز تقطيعاً فقالوا صرصر. وقال سيبويه في

283 - الخصائص. ج 1 ص 215.

284 - المرجع نفسه. ج 1 ص 216.

285 - المرجع نفسه. ج 1 ص 312.

286 - المرجع نفسه ج 3 ص 100.

287 - ويراد بهذا الترادف. انظر تفصيل ذلك في فصل المعجم والدلالة من هذه الأطروحة.

288 - انظر فصل الصوت والدلالة.

289 - عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**. دار النهضة العربية، بيروت. ط: بلا. 1972م. ص 66.

المصادر التي جاءت على وزن الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو الففزان والغليان والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال
توالي حركات الأفعال». ²⁹⁰

وأما ما يراه *ابن جنبي* نفسه عن طبيعة هذه الصلة فيقول: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها، فباب عظيم واسع،
ونهج متلعب عند عارفيه مأموم، وذلك أنه كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها». ²⁹¹

وبذات *صنيع الخليل* قام *ابن جنبي* في باب الاشتقاق وخاصة في تلك التقلبات المورفولوجية الستة التي تنتج عن الصيغة
المعجمية الثلاثية بتوجيه الصورة اللفظية نحو دلالتها الطبيعية، إذ التأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله.
إلا أنه بعد محاولة ربط تلك الصيغ دلاليا بالصيغة الأم، وجد صيغاً مهملة لا واقع لغوي لها. وفي بعض الأحيان كان يلحق الأمثلة
قسراً بالقاعدة، وتلك ملاحظة أخذها عنه علماء الدرس اللغوي الحديث. بل هو نفسه أقر بصعوبة المسلك في إجراء التقلبات
الستة وربطها كلها بدلالة الأصل الثلاثي، فذلك صعب تطبيقه على كل عناصر النظام اللغوي، وهو: «أعوص مذهباً وأحزن
مضطرباً». ²⁹² إلا أن هذا المسلك في التوجيه اللفظي يبقى طرحاً جريئاً من قبل *ابن جنبي*، له قيمته العلمية وسبقه المعرفي. وهي
محاولات كانت تنتظر من يعطيها طابع النظرية الشاملة من طرف تلامذته، ولكن ليس *كابين سيده* صاحب "المحكم" الذي انتحل
لنفسه مذهب *ابن جنبي*. ²⁹³

وإذا ما نظرنا من جانب آخر في نواحي اللغة، فإنها تحاكي أصوات الطبيعة في جهة الأصوات فقط لا في المعنويات وأسماء
الأعيان. وجاءت هذه المحاكاة على نحو ضيق لا نستطيع تعميمها. كما أن ألفاظ المحاكاة خضعت لقواعد التصريف ولم تعد
كلمات جامدة، وليست المحاكاة الصوتية على نحو دقيق بل هي مجرد تمثيل الصوت الإنساني لتلك الأصوات. وهذه المحاكاة
الصوتية تتباين في اللغات مثلها مثل بقية ألفاظ اللغة، ونحن نطلق عليها في اللغة ألفاظاً لا أصواتاً، مثل قولنا: خرير وصهيل
ونقيق. كما أن ما نسميه محاكاة قد يكون اعتباطياً لكننا توهمنا من تشابه الصوت الصادر عن الشيء بالأصوات التي تتألف منها
الكلمة أن هذه الكلمة تحاكي هذا الصوت، مثل التوهم الحادث من تشابه أصوات كلمتين في لغتين مختلفتين ليس بينهما نسب
حدث عنه ذلك، فوقع الظن أن الكلمتين لأصل واحد، ولا نسب بينهما. ²⁹⁴

ولقد ذكر *ابن جنبي* الأصوات المسموعات في سياق حديثه عن نشأة اللغة فقال: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات
إنما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح وطنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب
الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل». ²⁹⁵ وقد نلاحظ هنا تعبير *ابن جنبي*
بلفظة "الأصوات" ثم وصفها بالمسموعات. وهذا الوصف إنما هو تحديد لهذه الأصوات. وكل ذلك يدل على أن هذه
الأصوات المسموعات محدودة في اللغة، وليس كل الألفاظ أصواتاً مسموعات، بعكس قوله عندما ذكر كلمة إنسان

290 - الخصائص، ج 2 ص 152. وانظر الكتاب لسبويه، ج 4 ص 14.

291 - المرجع نفسه.

292 - المرجع نفسه. ج 2 ص 134-135. راجع تفصيل ذلك في فصل الصرف والدلالة.

293 - محمد علي النجار، مقدمة محقق الخصائص. ج 1 ص 29.

294 - انظر محمود عكاشة، الدلالة اللفظية. ص 35-36.

295 - الخصائص. ج 1 ص 46-47.

أو يد أو عين أو رأس أو قدم مما لا تدل أصواتها على مدلولاتها، فقد قال: « وهلم جرا فيما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف ». ²⁹⁶ فعمم مما يدل على أن القاعدة عنده ألا تدل الأصوات على المدلولات أو على المسميات.

وهذه الألفاظ التي أطلق عليها *ابن جنّي* الأصوات المسموعات يطلق عليها اللغويين المحدثون *Onomatopoeis* ويطلقون لفظي (Bow- Wow) على النظرية التي تقول إن أصل اللغات إنما هي هذه الأصوات المسموعات، « أي أن النشأة الأولى للألفاظ لا تعد أن تكون تقليدا للأصوات الطبيعية التي سمعها الإنسان الأول، واتخذ منها أسماء لمصدر هذه الأصوات ». ²⁹⁷

ثم ينتقل *ابن جنّي* إلى مجال آخر للمماثلة بين أصوات بعض الألفاظ وبين الأفعال المعبر بهذه الألفاظ عنها: « فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلثب عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بما عنها، فيعدلونها بما ويجتذونها عليها. وذلك أكثر ما ن قدره وأضعاف ما نستشعره ». ²⁹⁸ وعرض أمثلة كثيرة على ذلك منها قول العرب: « خضم على أكل الرطب كالبطيخ والقثاء ونحوهما، وقضم لأكل الصلب واليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حدوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ». ²⁹⁹ فصوت الخاء وهو صوت حنكي مهموس مفخم يماثل الصوت الناتج عن أكل الرطب، وأن صوت القاف وهو صوت شديد مهموس يماثل الصوت الناتج أثناء أكل اليابس والصلب كما ذهب *ابن جنّي*.

ومن الأمثلة التي أوردها *ابن جنّي* في هذا المجرى أيضا: « القد طولا والقط عرضا. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المماثلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً ». ³⁰⁰ ويعلق *أحمد سليمان ياقوت* ³⁰¹ على التفاتة *ابن جنّي* المتميزة: « ولعمري إنه لنص يدل دلالة قاطعة على عبقرية *ابن جنّي* في إدراكه العلاقة بين الصوت والحدث الدال عليه هذا الصوت، فالدال والطاء كلاهما شديد إلا أن الأول مجهور، فيحتاج إلى وقت أطول "مماثلة" مما يحتاجه الثاني المهموس. لذلك استعمل الأول في قطع ما طال من الأثر، واستعمل الثاني فيما قرب وأسرع في قطعه وهو العرض. وهنا تحضرنى الآية الكريمة ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ﴾، ³⁰² فاستعمل القرآن في هذه الآية وفي الآيتين التاليتين لهذا الفعل " قَدَّ "، ولم يستعمل الفعل قَطَّ، لأن امرأة العزيز كانت تجري وراء يوسف ثم أنها هوت بيدها على قميصه فأمسكت به من الخلف ثم جذبته إلى أسفل بطبيعة الحال، لذلك كان القطع طولاً ويناسبه "الدال" من "قَدَّ" ».

296 - الخصائص. ج ص 44.

297 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. ص 20.

298 - الخصائص. ج 2 ص 157.

299 - المرجع نفسه. ج 2 ص 185.

300 - المرجع نفسه. ج 2 ص 152.

301 - أبحاث في اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 1994م. ص 22.

302 - يوسف: 25.

وفي الخصائص لا نرى دوما علاقة طبيعية وصلة محتمة بين كل لفظ ومدلوله. ويمكننا أن نلاحظ ذلك في النص التالي:»
وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمة أو لفظا.
إذا ذكر عرف به مسماه ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين. فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلفة
إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله. بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه، كالفاني وحال
اجتماع الضدين على المحل الواحد أكيد يكون ذلك لو جاز». ³⁰³

ثم يفسر أبو الفتح ذلك أكثر بقوله: « فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم. فأوموا إليه وقالوا: إنسان إنسان إنسان.
فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق. وإن أراد سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا: يد، رأس،
قدم، أو نحو ذلك، فمتى سمعت هذه اللفظة عرف مغنيها وهلم جرا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف». ³⁰⁴ فليس
هناك إذن علاقة محتمة أو صلة طبيعية بين لفظ (إنسان) ومفهوم (إنسان) من حيث هو كائن حي له صفاته المعينة وأعضاؤه
المعروفة. والسامع لهذا اللفظ ما كان ليعرف مدلوله لو لم يكن ذا علم به من قبل، لذلك فإنه - في المرة الأولى - لا بد أن يشار إلى
بني آدم، ثم يقال إنسان إنسان إنسان. وانظر إلى تكرار اللفظ إنسان إنسان إنسان، فتدرك أن ابن جنبي يؤكد ألا علاقة بين
اللفظ ومدلوله أو بين (الكلمة) و (الشيء المدلول عليه بها). ولو كان اللفظ متصلا اتصالا طبيعيا بمدلوله ما كان الاحتياج إلى
الإشارة. ³⁰⁵ وقل مثل ذلك في باقي الألفاظ التي ذكرها ابن جنبي مثل: يد، عين، رأس وقدم.

ويلفت النظر أن معيار التواضع هنا هو التمييز واقتصاد الجهد والتواصل، وكل هذا لا يشير إلى وجوب علاقة بين الدال
والمدلول تستلزم دالا معيناً للمدلول معين أو العكس إلا الاتفاق والموضوعة التي تتحول بعد ذلك إلى إلزام، حيث يعبر ابن جنبي في
هذا المقام بقوله: «ألا ترى أنهم لو استعملوا "الجمع" مكان "نجمع"، لقام مقامه وأغنى مغناه». ³⁰⁶

وفي نص آخر لابن جنبي فيه إقرار بألا علاقة بين الاسم والمسمى، يقول: « هذا موقع كان يعتاده أبو علي (يقصد أبا
علي الفارسي) رحمه الله كثيرا، ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله، وفيه دليل نحوي يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو
المسمى». ³⁰⁷ ثم يوضح ابن جنبي رأيه بأن الاسم لو كان هو المسمى لم تجز إضافة واحدة منهما إلى صاحبه، لأن الشيء لا
يضاف إلى نفسه. وأنت تقول: مررت بزيد نفسه، فأضفت النفس إلى الهاء والاثنتان يعودان إلى زيد، فدل ذلك على أن نفس زيد
ليست هي زيدا، فالنفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته، وأمثال هذا كثير جدا، وجميع هذا يدل على أن نفس الشيء عندهم
غير الشيء. ³⁰⁸ أو بتعبير آخر فإن مفهوم زيد أو حقيقته أو مرجعه أو ماهيته لا علاقة لها بلفظ زيد المكون من الزاي والياء
والدال.

وفي حديثه عن علة مخاطبة الملوك بضمير الغيبة يقول ابن جنبي في الخصائص « وعلة ذلك عندي أنه إنما لم تخاطب
الملوك بأسمائها إعظاما لها، إذ كان الاسم دليل المعنى وجاريا في أكثر الاستعمال مجراه، حتى دعا ذلك قوما إلى أن زعموا أن

³⁰³ - الخصائص. ج 1 ص 44.

³⁰⁴ - المرجع نفسه.

³⁰⁵ - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 17.

³⁰⁶ - الخصائص. ج 1 ص 65.

³⁰⁷ - المرجع نفسه. ج 2 ص 24.

³⁰⁸ - المرجع نفسه. ج 3 ص 24 - 25.

الاسم هو المسمى. فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تحافوا وتجانفوا عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم إلى الكتابة بلفظ الغيبة». ³⁰⁹ فانظر إلى قوله: "حتى دعا ذلك قوما إلى أن زعموا" تجد أنه يقرر أن الاسم دليل المعنى ولكنه ينكر مبالغة بعض الناس في ذلك حتى إنهم يزعمون أن الاسم هو المسمى. ³¹⁰

ومما سبق يتضح لنا أن *ابن جنبي* يقترّب من معيار التواضع رغم أنه لا ينكر ظاهرة محاكاة الأصوات بل إنه لا ينكر أن يكون أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، وهو عنده وجه صالح ومذهب متقبل. ³¹¹ حيث يبدو هذا التقبل تقبلاً محدوداً لتفسير بعض ما يمكن أن يحاكي صوتياً، ولكن إشارته الواضحة إلى أن العرب لو استعملوا "الجمع" مكان "نجع" لقام مقامه، تجعل رؤيته أقرب إلى إنكار التلازم بين الدال والمدلول إلا بعد التواضع والاتفاق. بل نستطيع أن نقول إن تقاطع دوائر الفكر أو الأنساق المعرفية التي زخر بها القرن الرابع الهجري كانت مانعة من أن يذهب *ابن جنبي* إلى القول بالتواضع فحسب، نتيجة حضور رؤية قوية تقول بالتوقيف، وتحظى بتأييد علماء سبقوا *ابن جنبي* واحترم ما ذهبوا إليه بنفس القدر الذي احترم به «
وارد الأخبار المأثورة» ³¹²

وقد توهم الكثير من الدارسين بأن *ابن جنبي* من أنصار العلاقة الطبيعية لأنه "بحث في دلالة بعض المفردات أو الألفاظ وربط بين بنيتها الصوتية ودلالاتها" ³¹³ ولا ينفي هذا أن كل لغة من اللغات الحالية تحتوي على عدد معين من الألفاظ التي تحاكي أصواتها المدلول أو الشيء المعبر عنه بهذه الألفاظ كما أشار *كمال بشر*. ³¹⁴ وهذا العدد المعين شغل صفحات كثيرة من خصائص *ابن جنبي* بسبب ولوعه الشديد بقضية اتصال الصوت بالمعنى. ³¹⁵ وإنما «هو المسحور بالعربية المأخوذ بأسرارها العجيبة المعجزة ود لو يخصها بمزية في نشأتها، تجعلها آية البيان بين لغات الإنسان! فلم يعارض المذهب القائل "باصطلاحية" اللغات، وإنما أحاط نشأة العربية خاصة بشيء يسمو على الفكر ويعلو عن السحر، ويكاد يلحقها بالمعجزات». ³¹⁶

إن إعجاب *ابن جنبي* بالعربية وافتتانه بها، هو الذي جعله يبحث فيها عما يميزها بما عن باقي اللغات والكشف عن أسرارها، ومثله حاول بعض اللغويين الغربيين المحدثين اليوم إثبات نفس الظاهرة مثل *جسبرسن* الذي يعرض مقالا *لهاميلت* يرى فيه أن الصلة بين اللفظ والمعنى طبيعية فـ«اللغات تؤثر التعبير عن الأشياء بواسطة ألفاظ أثرها في الأذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان». ³¹⁷

309 - الخصائص. ج 2 ص 188.

310 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 18.

311 - الخصائص. ج 1 ص 46. وج 2 ص 165.

312 - المرجع نفسه. ج 1 ص 47.

313 - عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 48.

314 - استيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة. تعليق: كمال بشر. ص 77.

315 - نظر فايز الداية، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق. ص 48.

316 - صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة. ط: 8. بيروت: دار العلم للملايين، 1980م. ص 172.

317 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. ص 68.

التغير الدلالي عند ابن جني

تعرض أنظمة اللغة للتطور والتغيير بنسب متفاوتة، ولكن من أنظمتها التي تقبل حركة التغيير بشكل مستمر هو النظام الدلالي. ويعد ابن جني من علماء العربية الذين توسعوا في الحديث بشكل واضح عن أسباب هذا التغيير، وخاصة التطور الحاصل في اللغة. وهو يعارض أحيانا ويتفق مرات أخرى مع سابقيه ومعاصريه ممن تكلموا وألفوا في هذا المجال الدلالي. وقد قامت تحليلات ابن جني ومناقشاته لهذه الظاهرة على نقاط عدة اعتبرها أساسية في دراسته للمعنى، حيث خصص في كتابه الخصائص عنواناً "باب في تدريج اللغة" يقول في بدايته³¹⁸: «وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على الأول ثم يرقى منه إلى غيره... فإن الأصل في دلالة هذا الحرف "أو" هو للاختيار بين شيئين، ولكنه استعمل دلالة على الجمع بينهما، كما في قولك "جالس الحسن أوسيرين". وقد اكتسبت "أو" هذه الدلالة لا لشيء يرجع إلى نفس "أو" بل لقرينة أنظمت من جهة المعنى إلى "أو"؛ وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما مجالسته في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً. وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِمًا أَوْ كَفُورًا﴾³¹⁹، وكأنه - والله أعلم - قال: لا تطع هذا الضرب من الناس. ثم إنه لما رأى "أو" في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو، تدرج من ذلك إلى غيره فأجراها جري الواو في موضع عار من هذه القرينة التي سوغته استعمال "أ" في معنى الواو، ألا تراه كيف قال:

وَكَانَ سَيِّانَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا . . . أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَغَبَّرَتْ السُّوْحُ

ويطالعنا ابن جني بمثال آخر وهو من باب الصرف: «ذلك أنهم قبلوا الواو ياء لانكسار ما قبلها أي الصاد في صبيان وصبية. ثم إنهم تدرجوا من ذلك إلى قلب الواو ياء دون أن تكون هناك علة، أي دون أن يكون قبلها حرف مكسور مثل صبيان وصبية. ثم يمضي في إعطاء أمثلة أخرى صرفية ونحوية»³²⁰.

لقد أشار أبو الفتح إلى عوامل تغير الدلالة أو التطور في المعنى واستحداث كلمات جديدة، فيرى أن اللغة: «لم توضع كلها في وقت واحد، بل إنحأ على حسب تعبير "تلاحق منها بفارط". ولا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج، فيما بعد، إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه. فزيد فيه شيئاً فشيئاً، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتأليفه وإعرابه المبين من معانيه. فالفروط والقوق في اللغة يتبعه زيادة في الألفاظ وزيادة في المدلولات حسب الحاجة إلى هذه الزيادة»³²¹. وينكر ابن جني أن تكون هذه الألفاظ قد تصورتها العرب قبل وضعها، كما أن عامل الزمن مهم جدا عند ابن جني، فنراه يتعرض لكلمات ماتت ولم تعد مستخدمة غير أن دلالتها بقيت كما هي بعد أن انتقلت إلى ألفاظ أخرى، ومن ذلك استغناؤهم بترك عن "ودع" و "وذر".³²²

318 - الخصائص. ج.1. ص 348.

319 - الإنسان: 24.

320 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. أبحاث في اللغة. ص 42.

321 - الخصائص. ج.2. ص 31.

322 - المرجع نفسه. ج.1. ص 266.

ولقد رأى إبراهيم أنيس أن سوء الفهم من عوامل التطور في الدلالة: «وتلك تجربة قد يمر بها كل منا حين يسمع اللفظ للمرة الأولى فيسرع فهمه ويوحي إلى ذهنه دلالة غريبة لا تكاد تمت إلى ما في ذهن المتكلم بأية صلة، ثم قد لا تتاح لهذا السامع فرص أخرى لتصحيح خطئه ويبقى اللفظ في ذهنه مرتبطاً بتلك الدلالة الجديدة».³²³ ثم تتعمم هذه الظاهرة بين الكثير من الأفراد: «وليس من غير الشائع أن تتم هذه الظاهرة في عدد من الأفراد، كلهم سيستوعبون فهم الدلالة بطريقة واحدة ويتجهون في فهمها اتجاهها واحداً مما يساعد على تطور اللفظ تطوراً مفاجئاً يرثه الجيل الناشئ ويركن إليه».³²⁴

وهذا يشبه بما نطلق عليه "التصحيف" وهو سبب في تطور الدلالة. وقد أشار إليه ابن جنبي وقدم لنا أمثلة على ذلك: «حكى أن الفراء صحف فقال: "الحزُّ أصل للجيل يريد الحواصل الجبل. فقرأ الفراء الجراصل، على أنها كلمتان: "الجر" و"أصل". على أني رجعت إلى اللسان فوجدت صاحبه قد نص على أن الجر أصل الجبل أي صفح والجمع جرار».³²⁵

ويتناول أولمان هذا الموضوع غير أنه يربطه بلغتين متباينتين، ويرجع سوء الفهم نتيجة النقل من لغة إلى أخرى مثلما حدث في اللغة الإنجليزية Country Dance "الرقص الريفي" فلقد أساء الفرنسيون فهمه إذ اعتقدوا أن المفردة الأولى Contre بمعنى ضد أو مقابل.³²⁶

وأدرك ابن جنبي في العربية أيضاً هذا التأثير والتأثير بين اللغات، والتي تعد من أهم الأسباب المؤيدة في تغيير المعنى، وذلك في انتقال العلامات الأجنبية إلى العربية. ويتجسد هذا المظهر في تعريف الكلمة وذلك بإضافة اللام والألف وإعرابها على النسق العربي، مع ما يمكن أن يحدث في الكلمة من تغيير عند النقل. وهذا عند ابن جنبي أكيد وأن: «ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرحون في العلم أجز، وابريسم، وفرند، وجميع ما تدخله لام التعريب».³²⁷

كما أشار ابن جنبي كذلك إلى الأغلط الشائعة التي مردها ضلال الطريق إلى معرفة أصل اللفظ أو مرده. فمن ذلك قول من قال: مالك موت، فأتى باسم فاعل من "ملك" على وزن "فَعَلْ" والصواب أن ملك من ملك الموت. وأصلها ملأك على وزن مفعول، ثم حذف الهمزة التي هي عين الكلمة للتخفيف فصارت ملك على وزن "مفل". فأصل تركيبه إذن "ل أ ك" وليس "م ل ك"، بل إن ابن جنبي يعقد بابا في سقطات العلماء وقد بنيت معظم أمثله على الخطأ في الرجوع إلى أصل الكلمات مما يساعد على تبدل الدلالة لهذه المفردات على مر الزمن.³²⁸

ومن التطور الدلالي التوسع في المعنى ومن أمثله عند ابن جنبي: «وأما القول فأصله أنه كان لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان بضد ذلك، نحو زيد ومحمد وإن وكان أخوك، إذا كانت الزمنية لا الحديثة. فكل كلام قول و ليس كل قول كلاما، هذا أصله ثم يتسع فيه فيوضع القول على الاعتقادات والآراء، وذلك نحو قولك فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك ونحو ذلك؛ أي يعتقد ما كان يريانه ويقولان به، لا لأنه يعطي لفظهما عينه من غير تغيير شيء من حروفه».³²⁹

323 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. ص 135.

324 - المرجع نفسه. ص 136.

325 - خصائص. ج 2. ص 283.

326 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 45.

327 - الخصائص. ج 1. ص 325.

328 - انظر أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت. ص 45 - 46.

وثمة ظاهرة من ظواهر التطور اللغوي تسمى "شاهد الحال". وهي من الظواهر اللغوية الحديثة التي يستعين بها الباحثون في إلقاء الضوء على حقيقة حدث لغوي وكشف غموضه. وذلك بالرجوع إلى مسرحه اللغوي الأول الذي اقترن به، لتتبين إلى أي مدى اختلفت الدلالة أو اتفقت أو تطورت مع الحدث الحقيقي لها.³³⁰

لقد ألمح ابن جنبي إلى هذه الظاهرة وذكر أهميتها، وفضل العلماء العرب الأوائل الذين عايشوا الأحداث وتعرفوا مسارحها اللغوية، فنقلوها لنا وكشفوا اللثام عن غموض يحول بيننا وبين فهم الدلالة المقصودة، قد يؤدي إلى تفسير خاطئ وفهم بعيد عن جادة الصواب. يقول ابن جنبي: «فالعائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجودها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها، من استخفافها شيئاً أو استثقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال المشاهدة بالمقصود، بل الخالفة على ما في النفوس، ألا ترى إلى قوله: (الطويل)³³¹

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا . . . أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعَسِ!³³²

فلو كان حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت معجبة منكورة، لكنه لما حكا الحال فقال: وصكت وجهها، علم بذلك قوة إنكارها وتعظيم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بما أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين... وليست كل حكاية تروى له ولا كل خبر ينقل إلينا».³³³

ويقول أيضاً: «الاعتقاد يخفي فلا يعرف إلا بالقول، أو ربما يقوم مقام القول من شاهد الحال».³³⁴ ويوضح ابن جنبي ذلك في قوله: «وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفي علينا لبعدها الزماني عنا، ألا ترى إلى قول سيبويه³³⁵ لو أن الأول وصل إليه، علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن فيه من مشاهدة الأحوال الأوائل».³³⁶ ويذكر ابن جنبي ما توقف عليه ابن السراج مما أسرع إليه أبو إسحاق الزجاج من ارتكاب ريق الاشتقاق، واحتجاج ابن السراج بأننا لو ذهبنا نشق لقولهم: (ع ق ر) من معنى الصوت، لبعد الأمر جدا. وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي: رجله المعقورة، قال ابن السراج، فقال أبو إسحاق الزجاج: لست أدفع هذا!!».³³⁷

الأساس الثاني: علم المعنى محصلة تحليل المستويات اللغوية في دراسة ابن جنبي

³²⁹ - الخصائص. ج 1 ص 17 - 18.

³³⁰ . حسام البهنساوي، التراث اللغوي العربي. ص 88 - 90.

³³¹ - البيت للأعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم، يكنى بأبي محلم، انظر: الخصائص. ج 1 ص 245. وانظر أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب. دار النهضة، القاهرة. ط: بلا. بلا ت. ج 1 ص 38.

³³² - أبو محلم السعدي .

³³³ - الخصائص. ج 1 ص 245 - 236.

³³⁴ - الكتاب. ج 1 ص 19.

³³⁵ - المرجع نفسه. ج 1 ص 168.

³³⁶ - الخصائص. ج 1 ص 66 و 1 ص 248.

³³⁷ - المرجع نفسه ج 1 ص 248.

إن تعدد معاني الألفاظ والدوال اللغوية يدعوننا كثيرا في دراستنا الحديثة للمعنى إلى النظر والتأمل في طبيعة الكلمة وفي تراكيب الجملة النحوية وبنيتها الدلالية المتعددة. وقد سبق *ابن جنبي* الدرس الدلالي الحديث في تصنيف دلالة اللغة في حذق قل نظيره مما يومية إلى تطور الدرس الدلالي العربي القديم وتقدمه لولا عزوف الناس عن منهج *ابن جنبي* الوصفي اللغوي بعد القرن الرابع الهجري. لقد ميز *ابن جنبي* بين ثلاثة أصناف من الدلالة: لفظية وصناعية ومعنوية. وهي تتداخل في مستوى العلاقة بين الدال والمدلول. إذ يؤدي هذا التداخل إلى تفاوتها واختلاف ترتيبها من حيث القوة والضعف. وقد أفرد *ابن جنبي* لهذا التنظير العقلي اللغوي للدلالات بابا سماه "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية".³³⁸ يقول فيه: «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتمد مراعي مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية.³³⁹

فابن جنبي لا يسوي بين الدلالات ولا يجعلها في منزلة واحدة، فهو يصنفها من خلال موقعها ضمن النظام اللغوي و الجملة الكلامية إلى مستويات دلالية متباينة جاءت على النحو التالي:

المستوى الأول: الدلالة اللفظية وهي مقدمة عنده ويجعلها على رأس الدلالات الثلاثة من حيث القوة، وهذا لأنها لفظ محسوس.

المستوى الثاني: الدلالات الصناعية، ويقصد بها دلالة البناء أو الصيغة الصرفية على المعنى، وهي تلي الدلالة اللفظية. يقول ابن جنبي: «وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل إنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمد بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا في باب المعلوم بالمشاهدة». ³⁴⁰ فالدلالة الصناعية تستمد قوتها من الدلالة اللفظية وكأنها إطار للفظ أو القالب الذي تصب فيه الألفاظ وتبنى على صورته ومنواله.

المستوى الثالث: الدلالة المعنوية، وهي أقرب ما تكون إلى العلاقة النحوية بين الفعل والفاعل، فهي عبارة عن حاجة الفعل الضرورية إلى الفاعل أو كما يقول *ابن جنبي* "دلالة الفعل على فاعله"³⁴¹ أي الاستدلال على الفاعل من الفعل، ولا يمكن إدراكها عن طريق الحواس وإنما الفكر هو الذي يوصل إلى هذه الدلالة.

يقول *ابن جنبي*: «ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاثة دلائل على لفظه وصيغته ومعناه»³⁴².

343 فالفعل (قام) ساقه *ابن جنبي* ليوضح تقسيمات الدلالة التي أقرها، وهو يمثل المستويات الثلاثة التي نص عليها:

338 - الخصائص، ج 1. ص 38.

339 - المرجع نفسه، ج 3. ص 98.

340 - المرجع نفسه.

341 - المرجع نفسه.

342 - المرجع نفسه.

343 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة، ص 35.

1- **دلالة لفظية:** وهي المصدر أو الحدث Action وهو القيام، وإنما تستقى هذه الدلالة من اللفظ نفسه، لذلك كانت أقوى الدلالات.

2- **دلالة صناعية:** وهي مستقاة من تصريف الفعل، فهي دلالة مؤقتة، ونراها هنا زمنا ماضيا، ونراها في يقوم زمننا مضارعا، وسميت صناعية، لأن التصريف من صنع المتكلم. وهي تشترك في القوة مع الدلالة اللفظية لأنها صورة (صيغة) يحملها اللفظ، ولكنها ليست في قوتها.

3- **دلالة معنوية:** وذلك أن (قام) فعل، والفعل لا يحدث ذاتيا، بل بد له من فاعل، ومن ثم فإننا عندما نقول (قام) فإنما ندل بذلك على أن هناك فاعلا قام بهذا الفعل. وهذه الدلالة ضعيفة، لأنها غير ملفوظة، أي غير مشاهدة بل هي مستدل عليها.

ولم يكتب ابن جني بالحديث عن الدلالات الثلاث في الفعل، حيث ذكر العديد من الأمثلة التي أراد أن يبين من خلالها كيفية وجود هذه الدلالات في أنماط أخرى من اللغة، بل إنه توسع في المفهوم الذي طرحه لهذه الدلالات ليتجاوز ثلاثية شكلية تتمثل في: مصدر/ زمان/ فاعل إلى أبعاد أرحب تتمثل في العديد من المعاني التي يمكن استنباطها من دلالة اللفظ ودلالة البناء ودلالة المعنى، فقد تناول ابن جني ستة أمثلة لأنماط مختلفة بخلاف الفعل على النحو التالي:³⁴⁴

- إني لأمر بالرجل مثلك.
- قوهم للسلم: مرقاة (بالكسر)، وللدرج مرقاة (بالفتح)
- الضرب والقتل
- اسم الفاعل نحو قائم وقاعد
- قطع وكسر (مع الشدة)
- ضارب (بفتح الراء)

وإذا قابلنا التعبير بالمصطلح الدلالي الحديث عما صنفه **ابن جني** من أنواع الدلالة بمستوياتها، فإننا نقرر جازمين بناء على ما سيأتي من تفصيل أن مراده بالدلالة اللفظية هي الدلالة الصوتية أو (مستوى الدلالة والصوت)، ويريد بالدلالة الصناعية هي الدلالة الصرفية أو (مستوى الدلالة والصرف)، أما الدلالة المعنوية فهي الدلالة التركيبية النحوية أو (مستوى الدلالة والتركيب).

إذن يمكننا القول بأن **ابن جني** بدأ حديثه عن الدلالات الثلاث الأساسية مطبقا كلامه على الفعل بوصفه « القطب الرئيسي في العملية الإبداعية، إذ إنه النواة الدافعة للحركة المتجددة المتوخاة من الأحداث المحققة في الواقع اللغوي »³⁴⁵ ثم عرض في تحليله للأمثلة المختلفة التي تمثل أنماطا مختلفة من الواقع اللغوي لدلالات إضافية أو فرعية.

وخلاصة الحديث في هذا العنصر الثاني، ومن خلال تصنيف **ابن جني** لهذه الدلالات المذكورة، وما استقرأناه ضمنا من دراسته لقضايا الدلالة وصورها في مؤلفاته اللغوية المتعددة، يمكننا الإقدام على إعادة تصنيف أنواع الدلالات اللغوية في التفكير

³⁴⁴ - انظر تفصيل ذلك في الخصائص. ج 3 ص 100 وما بعدها.

³⁴⁵ - المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي. ص 33.

الدلالي عند /ابن جني من المنظور اللساني المعاصر إلى خمسة أنواع رئيسية وهي: الدلالة الصوتية والصرفية والتركيبية النحوية ونظيف المعجمية والسياقية.

كما نخلص في هذا القسم من دراسة أسس البحث الدلالي عند ابن جني إلى أن دراسة /ابن جني للمعنى تقوم على محصلة من تحليل مستويات اللغة المختلفة، صوتية، صرفية، نحوية، معجمية وسياقية ضمن محور اللفظ وعلاقة الدال بالمدلول الإفرادية والتركيبية. ومن هنا فرض مسار الدراسة على الباحث قهرا أن يجعل دراسة لكل صنف من الدلالة اللسانية اللغوية عند /ابن جني فصلا مستقلا لغزارة المادة الدلالية ودقتها وابتكارها، مستأنسين بنماذج تطبيقية على قدر حاجة الإقناع، ومستوضحين من /ابن جني الأسس النظرية للبحث الدلالي عند اللغويين العرب والتي انتهت تحت رئاسته في القرن الرابع الهجري.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

الصوت والدلالة عند ابن جني.

أولاً: أو الاشتقاق الأكبر والدلالة

ثانياً: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (تقارب الحروف لتقارب المعاني)

ثالثاً: إمساس الألفاظ أشباه المعاني (تقارب المعاني لتقارب الأصوات)

درست الألسنية الحديثة علاقة الصوت بالدلالة والارتباط القائم بين أصوات معينة ودلالات معينة. وهو رأي **بلومفيلد** في لزومية العلاقة بين الصوت والدلالة، ثم تبنته البحوث اللغوية بصورة عامة.³⁴⁶ لأن المعنى والصوت كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً لا يقبل التفرقة.³⁴⁷ وفي هذا يقول **جسبرسن** ويشترك مع رأيه **براغ** أيضاً أن كل لغة تحتوي على شكل خارجي فونتيكي وتركيبى وعلى شكل ذاتي دلالي، ولا بد للدراسة الألسنية أن تفرق بين هذين الشكلين.³⁴⁸

والدلالة الصوتية في الدرس الصوتي الحديث تنقسم إلى قسمين:

1- **الدلالة الصوتية الطبيعية**: وهذه الدلالة مرتبطة بإحدى نظريات أصل اللغة، وهي وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومعناه. أي مقابلة أصوات الألفاظ أو بعض حروفها أو صورتها اللفظية بما يشاكل معناها و« ما تفرزه طبيعة الأصوات من إيقاع حيث تُضمُّ إلى بعضها على وفق نسق تركيبى لإنتاج بيان لغوي معين ». ³⁴⁹ وتمثل هذه الدلالة في اللغة العربية في الكلمات الموضوعية حكاية لأصواتها، مثل فقههه حكاية لصوت الضحك، و **غاق** حكاية لصوت الغراب. قال **إبراهيم أنيس**: « الدلالة الصوتية هي التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات ». ³⁵⁰ وسمها **ابن جنى** الدلالة اللفظية ومثل لها بالحدث المقترن بزمن ودلالته على مصدره. فالفعل (قام) بوحداته الصوتية يدل على معنى (القيام)، وكل واحد منها يدل على حدث مغاير للآخر تبعاً لاختلاف أبنيتها الصوتية.³⁵¹ كما تعرض الغربيون لهذه الدلالة ولم يزدوا عما قاله العرب، وسموها نظرية " The bow-wow theory تقليد الأصوات".

وأما تحليل **سوسير** للعلامة اللغوية بوصفها مركباً من الدال والمدلول، وهو التحليل الذي كان موضع انتقاد لبعض الوقت ثم أصبح مؤخراً موضع دفاع ومزيد من الصقل من خلال علم الدلالة النبوي.³⁵² فيأبى هذا التحليل الاعتراف بالدلالة الطبيعية، وبالتالي فالعلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية لا تخضع لأي منطق عقلي أو نظام مقرر مطرد، رغم إقرار **سوسير** وأصحابه بتلك الصلة في الألفاظ التي تعد صدى الأصوات الطبيعية، وهي عندهم قليلة جداً ومتباينة في اللغات الإنسانية وتختلف من لغة إلى أخرى. ويعلل **سوسير** وأتباعه عدم وجود تلك المناسبة بين الكلمة وأصواتها وبين معناها بما يلي:

- 1- الكلمة الواحدة قد تعبر عن عدة معاني.
- 2- المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات.
- 3- إن الأصوات والمعاني تخضع لناموس التطور المستمر، (بحيث قد تتطور الأصوات وتبقى المعاني سائدة، أو تتغير

المعاني وتظل الأصوات على حالها.³⁵³

³⁴⁶ - انظر ميشال زكريا، **الألسنية المبادئ والإعلام**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط: 1. 1400 هـ. 1980 م. ص 232.

³⁴⁷ - انظر عبد القادر عبد الجليل، **اللسانيات الحديثة**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان. ط: 1. 1422 هـ. 2002 م. ص 525.

³⁴⁸ - المرجع نفسه. ص 277.

³⁴⁹ - المرجع نفسه. ص 524.

³⁵⁰ - **دلالة الألفاظ**. ص 46.

³⁵¹ - انظر **الخصائص** ج 2 ص 98.

³⁵² - استيفن أولمان، **الأسلوبية وعلم الدلالة**. ترجمة: محي الدين محسن. دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر. ط: بلا. بلا ت. ص 24.

³⁵³ - استيفن أولمان، **الأسلوبية وعلم الدلالة**. ص 24.

2- الدلالة الصوتية التحليلية: وهي التي ترتبط بتغيير الوحدات الصوتية في اللفظ. ويعرفها عبد الواحد حسن الشيخ

بقوله: «الدلالة الصوتية التي تستمد من طبيعة الصوت في العبارة المسموعة، فبمجرد تغير صوت الحرف أو نبره أو تنغيمه يتبعه غالباً تغير في الدلالة ويخالف الدلالة التي كان عليها قبل حدوث تلك الأشياء»³⁵⁴. فالدلالة الصوتية التحليلية إذن تتحقق في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة، وتسمى بالعناصر الصوتية الرئيسية والتي يرمز إليها بالحروف الأبجدية: أ، ب، ت، ويشكل منها مجموع حروف الكلمة التي ترمز إلى معنى معجمي، وتتحقق كذلك من مجموع تأليف كلمات الجملة وطريقة أدائها الصوتي، ومظاهر هذا الأداء، وتسمى بالعناصر الصوتية الثانوية.³⁵⁵ بمعنى أن هناك حروفاً معينة إذا اجتمعت مع بعضها أدت معنى معين تكسبه الكلمة التي احتوت عليها، كدلالة الجيم، الباء، والراء على معاني الشدة والقسوة والصلابة. مثلما في الكلمات: جبر، حبس، جبل. كما أن طريقة الأداء تلعب دوراً في تحديد المعنى من خلال النبر والتنغيم اللذان يعدان من العناصر الثانوية، إلا أنها أكثر إسهاماً في الدلالة من العناصر الصوتية المصاحبة للكلمة المفردة.

ويراد بالعناصر المصاحبة للكلمة المفردة الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة، أي ما يعرف بـ «الصوت المقطعي الأول أو الصوت التركيبي وهو أصغر وحدة صوتية، ويضمون هذا القسم قسماً آخر سموه بالصوت فوق التركيبي. وهو ما يطلق عليه الصوت الثانوي»³⁵⁶. وهو عبارة عن ملامح صوتية تمييزية غير تركيبية والتي تعني النبر، التنغيم، الوقف. وهذا يعني أن الدلالة الصوتية عند علماء الأصوات المحدثين لا تقتصر على العناصر الصوتية الأساسية والتركيبية في الكلمة المفردة من حروف وحركات، بل تتعدى ذلك إلى عناصر صوتية ثانوية، لكنها تلعب دوراً مهماً في توضيح الدلالة. وتسمى المظاهر التطريزية أو البروسودات Prosodies.³⁵⁷ كما يمكن تسميتها بالمصاحبات اللغوية أو السمات شبه اللغوية المصاحبة للأداء الكلامي. إن الدلالة الصوتية وإن أسهم الحرف بشكل واسع في محتوياتها إلا أن التسابع الصوتي وتنوعاته داخل تيار الكلام يوجهان بنيتها وهي تخضع لما يمنحها المتكلم من قدرة وديناميكية حركية داخل التركيب.³⁵⁸

وبذلك يمكن الاعتماد في تحديد المعنى وتوضيحه على خواص صوتية معينة، سواء كانت على مستوى المعجم أو الدلالة بملاحظتها التمييزية مما يقودنا للوصول للمعنى الوظيفي، وهو غاية ما يستفاد من الدلالة الصوتية. وأما الهدف من المعنى الوظيفي فهو «التمييز بين الكلمات، حيث أن كل تغير صوتي يتبعه تغير دلالي، فمثلاً لفظة (قال) حين تعيّر الوحدة الصوتية

"Phonème"، "ق" بوحدة صوتية أخرى "ن" تصبح الكلمة (نال)، والفرق واضح بين معنى الكلمتين على مستوى المعجم³⁵⁹. وهذا ما يعرف بالتغيير المباشر، أي أن الكلمة يتغير معناها مباشرة بتغيير إحدى وحداتها الصوتية.

354 - العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي. ص 9.

355 - محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية. دار النشر للجامعات، القاهرة. ط: 1. 1426هـ. 2005م. ص 17-18.

356 - المرجع نفسه. ص 18.

357 - التطريز الصوتي (السمات التعبيرية الصوتية): وهي التي تصاحب الكلام أو الخطاب المنطوق وتمثل في النبر، التنغيم، الوقفات والسكات الكلامية أو الفواصل، معدل الأداء الكلامي، درجة الصوت وصفته وقوته. (انظر للاستزادة: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 165).

358 - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 525.

359 - محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 183.

وقد يساهم التغيير الصوتي في التغيير الدلالي كذلك بصورة غير مباشرة من خلال تأثير الوحدات الصوتية في الوحدات الصرفية مما يغير المعنى. مثال ذلك تحويل "الهمزة" في الفعل اللازم إلى فعل متعدي، مثل: سجد أسجد، فهم أفهم، وهنا تغيرت الصيغة الصرفية مما أدى إلى تغيير في الدلالة.³⁶⁰ ويعرف هذا القسم أيضا بالتغيير غير المباشر. حيث أن التغيير بإضافة وحدة صوتية للكلمة لا يتغير معناها الأساس ولكن معناها الأول يتحول، فتتغير صيغتها الصرفية وبالتالي يتغير معناها. فكلمة (كتب) هي جذر، لكن بإضافة وحدة صوتية لها يتغير معناها الأول عن الآخر وهكذا دواليك بمعنى (كتب ≠ كاتب ≠ مكتوب ≠ مكتب ≠ كتب ≠ اكتب، وهكذا).

والمعنى الوظيفي للكلمة أو الجملة في الدلالة الصوتية لا يتم من خلال مراعاة دلالة الأصوات فقط، بل يراعى فيه كذلك السمات التمييزية من نبر وتنغيم داخل السياق كما أسلفنا، إذ الصوت لا قيمة له مستقلاً عن السياق. ويمكن توضيح مساهمة بعض العناصر الصوتية ومشاركتها في بيان الدلالة سواء كانت عناصر أساسية مثل الصوت والحركة، أم ثانوية مثل النبر والتنغيم.³⁶¹ وهي تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: يضم العناصر التي ترتبط بدلالة الكلمة، عدا النبر فإنه يقع في الكلمة والجملة أيضا، وهذه العناصر هي: الصوت (الفونيم)، الحركات، المقطع، النبر.

النوع الثاني: ويضم العناصر التي ترتبط بدلالة الجملة وأدائها الصوتي كذا السياق المقالي والحالي، عدا الوقفة أو الفاصل فإنها تكون في الكلمة والجملة أيضا، وهذه العناصر هي: التنغيم، نوع الصوت، الوقفة، شدة الصوت، طبقة الصوت.³⁶² وفيما يلي عرضٌ لدلالة بعض هذه العناصر:

1 - دلالة الصوت (الفونيم): تتشكل الكلمات في اللغة من الأصوات، وهذه الأصوات تنتظم ضمن أسرة في لغة معينة متشابهة الخصائص وموظفة بشكل لا يسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في السياق الصوتي نفسه الذي يقع فيه الآخر. وليس لها دلالة في ذاتها وإنما دلالتها تظهر في تغيير المعنى، فالصوت يؤثر في دلالة الكلمة. ومثال ذلك: «الأصوات الأوائل في: ناب، تاب، عاب، غاب. إن اختلاف الصوت الأول في هذه الكلمات المتشابهة في بناء المقاطع أدى إلى اختلاف الدلالة».³⁶³ فتغير صوت واحد في الكلمة أدى إلى التمييز بين عدة معان حسب اختلاف صوت الحرف فيها.

2 - دلالة الحركة: تعد الحركة سواء كانت مصاحبة لأصوات الكلمة أو تقع على أواخر الكلم جزءاً من الوحدات الصوتية التي تشارك في الدلالة، «فأما التي تصاحب أصوات الكلمة فتسمى حركة البناء أو الشكل ويصبح الكلام بها مشكولاً.

360 - محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 183.

361 - يرى عبد الكريم مجاهد أن النبر والتنغيم يدخلان كذلك ضمن وحدات التركيب الصوتية Phonème، وليست ظواهر تطريزية أو ثانوية. (علم اللسان العربي ص 350).

362 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء الدلالة. ص 29.

363 - المرجع نفسه. ص 30.

والحركة التي تقع في آخر الكلمة تسمى حركة الإعراب».³⁶⁴ وتساهم هذه الحركة في تبيان وظيفة الكلمة في التركيب، ومثال ذلك: المَعْتَسِلُ؛ بالفتح تدل على الموضع الذي غسل، وبالكسر تدل على من قام بفعل الغسل.

3 - دلالة المقطع: هو «تتابع من الأصوات في تيار الكلام له حد أعلى، أو قمة أسمع تقع بين حدين أدنيين من السماع».³⁶⁵ وهو يعني في أبسط صورته نطق الصوت بمصاحبة حركته مثل: "فاز" تنقسم إلى مقطعين: الأول "فا" تتكون من الصوت "ف" + حركة المد الطويلة، والثاني المقطع "ز" يتكون من الصوت "ز" + حركة الفتح القصيرة. ويؤدي اختلاف المقطع وتنوعه إلى دلالات متعددة، حيث يؤثر طول المقطع وقصره في معاني الكلمات مثل: فَاتِحٌ وَفَتْحٌ. فنلاحظ طول المقطع في "فاتح" دل على اسم الفاعل، فميز بين دلالة الاسم ودلالة الفعل.

4 - دلالة التوقف (الفاصل): يقصد به سكتة خفيفة بين الكلمات في الحدث الكلامي، ويساهم بشكل فعال في تحديد الدلالة من خلال تبيان مكان انتهاء اللفظ أو المقطع وبداية مقطع آخر. كما نجد في تراثنا القلم اهتماما واضحا بدلالة الوقف وأهميته في استقامة المعنى، ويتجلى ذلك في كتب التفسير حتى لا يخالف القارئ وجوه اللغة وسبل أدائها. مثلما نجد في الآية التالية من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.³⁶⁶ يقول **الفخر الرازي** في تفسير الآية: «الوقف على (لا ريب فيه + هدى للمتقين) هو المشهور، ووقف نافع وعاصم على قوله تعالى (لا ريب + فيه هدى للمتقين) ومن ذلك قول العرب: لا بأس، ولا ضير، ولا بد للواقف هنا أن ينوي خيرا، - ثم يستطرد قائلا - اعلم أن القراءة الأولى أولى، لأن على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه هدى، وفي القراءة الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى، بل يكون فيه هدى. والأولى لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى».³⁶⁷

كما يتجلى أثر الوقفات الداخلية في الدلالة في شعر الشعراء مثل قول الشاعر:³⁶⁸

ضَرَبْتُ الْبَابَ حَتَّى كَلَّ مَثْنِي . . فلما + كَلَّ مَثْنِي كَلَّمْتَنِي
فَقَالَتْ لِي: يَا إِسْمَاعِيلُ صَبْرِي . . فقلت لها أيا أَسْمًا + عَمِيلُ صَبْرِي.

يبدو جليا أن لا فرق في الناحية الأدبية بين كلمتي "كل" + مثني" و"كلمتني" من حيث السماع رغم اختلافهما من حيث الدلالة، ولا يتضح هذا الفرق إلا بمراعاة الوقف أثناء الأداء إذ الأولى تعني الضعف والثانية تعني الحديث، ونفس الأمر كلمة "إسماعيل" حيث تدل في المرة الأولى على اسم علم لشخص وتدل الثانية على كلمتين الأولى "أسماء" التي يخاطبها الشاعر + عميل بمعنى تعب وكل.³⁶⁹

³⁶⁴ - المرجع نفسه. ص 34.

³⁶⁵ - عبد القادر الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 348.

³⁶⁶ - البقرة: 2.

³⁶⁷ - الفخر الرازي، تفسير القرآن العظيم. ج 1 ص 6.

³⁶⁸ - البيتان للشاعر إسماعيل صبري.

³⁶⁹ - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 52.

5 - دلالة النبر والتنغيم: النبر هو الضغط على مقطع معين لتمييز في النطق عن غيره، كما يعرف بأنه «ازدياد وضوح

جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها». ³⁷⁰ ويساهم النبر في التفرقة بين دلالة الكلمات وكذا دلالة الجمل. فأما دلالة الكلمات فمثل: (أسد، أسد)، فكلمة "أسد" من السداد، وكلمة "أسد" تعني الحيوان المعروف وما فرق بينهما هو موضع النبر. وأما دلالة الجملة من خلال النبر فتعني مشاركة النبر في دلالة الجملة من خلال السياق، مثل التفرقة بين معنى الجملة ونقيضه نحو:

هذا ما علمته	الجملة منفية.
هذا ما علمته	الجملة مثبتة.

نلاحظ أن النبر وقع على "ما" في الجملة الأولى فأبرز دلالتها في التركيب لتعطي معنى النفي، وعكس الجملة الثانية التي وقع فيها النبر على "قلته" فدل على أن "ما" اسم موصول بمعنى الذي.

ويقول ابن سينا «حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير». ³⁷¹ وقد أشار ابن سينا إلى الهمز الذي استعمله العرب لمدلول واحد و معرفة الفرق الموجود بينه وبين النبر، وهذا صحيح لأن الهمز يعني الضغط والنبر يعني كذلك الارتكاز والضغط. ومن هنا يتضح لنا أن النبر يوافق معنى الهمز عند العرب، وأن كلاهما يتطلب نشاطا متكاملًا من أعضاء جهاز النطق من الرئتين، عضلات الصدر، أقصى الحنك، الشفتان، اللسان، مما ينتج تعاضم مساحة كبيرة السعة في الذبذبات الصوتية.

فالهمز بعد كل هذا هو «صوت حنجري وقفي يتطلب إنتاجه جهدا عضليا من أعضاء النطق، وضغطا في النص؛ لأن فيه ضغط الكلام... وعلى هذا يمكننا أن نقول أن الهمز نوع من أنواع النبر، ويخضع ذلك إلى رغبات المتكلمين واستشعارهم الصوتي الذي يقع قبلها على الصامت. وإذا صح هذا الاستنتاج فإن ذلك من مهام الضغط والهمز المكافئات من حيث الدلالة للنبر» ³⁷²

إذن لقد عرفت العربية النبر و عبرت عنه بخصائص مختلفة: كالهمز، العلو، الرفع، مظل الحركات، الارتكاز والإشباع، المد، التضعيف... وكل هذه المصطلحات تدل على معنى واحد بوظائف متباينة تبعا للسياق ولظهور القيم الاستدلالية في نص لغوي معين. ³⁷³

وأما التنغيم فله دور مهم في تحديد الدلالة عند نطق الجملة، من ذلك تحديده الفرق بين صيغ الاستفهام، التعجب، الأمر، الإنكار. ³⁷⁴ وقد اهتم اللسانيون المحدثون أيضا اهتمام بدراسة التنغيم والتأكيد على دوره كقيمة صوتية في التباين الدلالي، ومثال ذلك أن الإنسان إذا سئل مثلا: أنت مسلم؟ فيجيب نعم دلالة على الموافقة، وقد يطلب منه: أريد حافظة نقودك. فيجب نعم! دلالة على التهكم والسخرية والاستنكار، فالإجابة واحدة هي "نعم" لكن الفرق في الدلالة يتضح من خلال التنغيم. وقد نجد اختلافا بين العربية والإنجليزية في نمط التنغيم، فبينما تستعمل العربية النغمة الصاعدة في الاستفهام في مثل قولك: أليس كذلك، ستعمل الإنجليزية النغمة الهابطة.

370 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 170.

371 - عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية. ص 108.

372 - المرجع نفسه. ص 118.

373 - راجع عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية. ص 108 وما بعدها.

374 - انظر هادي نمر، الأساس في فقه اللغة العربية. ص 239.

وهناك من يرى أن التنغيم هو «المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة الجهر في الكلام. وهذا التغير في الدرجة يرجع إلى التغير في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين، هذه الذبذبة التي تحدث نغمة موسيقية. ولذلك فالتنغيم يدل على العنصر الموسيقي في الكلام ويدل على لحن الكلام. ولكل لغة عاداتها التنغيمية أو لحنها، ونحن عندما نتعلم لغة أجنبية نفرض عاداتها التنغيمية على اللغة الجديدة»³⁷⁵

وإذا كان اللسانيون المحدثون قد اهتموا بدراسة التنغيم ودوره كقيمة صوتية في التباين الدلالي على المستويين التركيبي والصرفي، فإننا نجد ابن جنبي قد فطن إلى دور التنغيم في تحديد الدلالة. ونجده في عدة مناسبات يشير على ظاهرة التنغيم ودورها الهام في تحديد معاني الكلام. يقول في كتابه الخصائص تحت عنوان "باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها"³⁷⁶: «من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا. وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل و لست مستفهما. وكذلك مررت برجل أيما رجل، لأن ما زائدة، وإنما كان ذلك لأن أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية».

و لم يستعمل ابن جنبي هنا مصطلح التنغيم إلا أن كلامه يتضمن مفهومه، لأن تضام الاستفهام والتعجب لا يتحقق إلا بالتنغيم الذي نراه في قول أحدهم متسائلا متعجبا: كيف يرسب مثل هذا الطالب؟. إن المتكلم هنا لا يريد الإجابة على سؤاله من السامع، ولكنه يفكر ويتعجب لرسوب هذا الطالب المتفوق أو المجتهد.³⁷⁷ وهذا يوافق قول ابن جنبي مررت برجل أي رجل!.

ونقف على نص آخر لابن جنبي يؤكد أنه كان على وعي بظاهرة التنغيم في العربية ودورها الهام في تحديد دلالات الكلام، يقول فيه «وقد حذفت فيه الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب، ومن قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في الكلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت ذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، تقول: كان والله رجلا! فتريد في قوة اللفظ (والله) هذه الكلمة، تتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إذا ذمته و وصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا وتزوي وجهك وتقطبه فيخفى ذلك عن قولك: إنسانا ليما أو لحزا أو مبخلا ونحو ذلك»³⁷⁸.

فالمصطلحات التي استعملها ابن جنبي من مثل التطويح، التطريح والتمطيط تشير إلى رفع درجة الصوت بالتنغيم، كما نجده يفتن أيضا إلى أهمية التعبير الجسمي إلى جانب التعبير الصوتي بقوله: وتزوي وجهك وتقطبه. أما المعاصرون فيشربون إلى أن القدماء لم يهتموا بظاهرة "التنغيم الصوتي"، ولعل الذي دفع إلى هذا القول هو عدم تعييد القدماء لظاهرة التنغيم في بحوثهم اللغوية.

375 - محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي دار الفكر العربي، القاهرة ط: 2. 1420 هـ. 1999 م. ص 133.

376 - الخصائص. ج 3 ص 269.

377 - انظر كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 165.

378 - الخصائص. ج 3 ص 269.

وأما *النبر* فلم يذكره *ابن جنبي* بحروفه ولكنه ذكره بمفهومه الحديث، فمعنى كلمة التطريح كما في اللسان مادة " طرح " من طرح الشيء إذا طرحه ورفع وأعلا. والتطريح من طوح به ذهب هنا وهناك كما جاء في مادة طوح. والتفخيم هو ضد الإمالة، وهو « ظاهرة صوتية ناتجة عن حركات عضوية تغير من شكل حركات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخمة ». ³⁷⁹ وإذا فابن جنبي من خلال معاني الكلمات التي استعملها يلتقي مع النبر أو يضع يده عليه. واستطاع *ابن جنبي* أن يوظف النبر في الدلالة، فهذا التمطيط وهذه الإطالة ومن قبلها زيادة قوة النطق تغنيانا عن التصريح بصفات المذكور في مدحه، وهي أبلغ في الدلالة من التصريح بالأوصاف، لأنها تطلق العنان حين نسمعها لتتصور أن الممدوح قد بلغ النهاية في شجاعته أو جوده أو سماحته.

يقول *ابن جنبي* « ونقل الغراء عنهم . عن العرب . أكلت لحما الشاة، أراد لحم الشاة، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفا» وذكر أيضا أن الحركات « الحركات عند التذكير يُمطَلَن، وذلك كقولهم عند التذكير مع الفتحة في قمت قمتا ومع الكسرة: أنتي أنت، ومع الضمة قُمتو في قمت » ³⁸⁰

لقد ركزت الدراسات الصوتية عند صاحب الخصائص على القيمة التعبيرية للأصوات وأهميتها في الإيقاع والموسيقى، لأن الحروف العربية ذات وقع موسيقي مختلف من حرف إلى آخر ومن تركيب إلى آخر، وعند نظم هذه الحروف داخل الكلمة ثم الكلمات في تركيب لغوي معين تنشأ عنها القيمة التعبيرية للغرض بأكمله. ³⁸¹

والدلالة الصوتية نجدها عند *ابن جنبي* تحت اسم الدلالة اللفظية وهي أقوى الدلالات، حيث يقول في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية من كتابه الخصائص « اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعي مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية ». ³⁸² ثم يتابع قائلا: « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ». ³⁸³ أي أن " قام " بحروفها أو وحداتها الصوتية تدل على القيام، بمعنى أننا قد وقفنا على الحدث من خلال لفظ الفعل، وهكذا كل فعل بأصواته يؤدي معنى الحدث « فالضرب والقتل نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما » ³⁸⁴ أي أن كل واحد منهما يدل على حدث مغاير للآخر تبعاً لاختلاف لفظيهما أي أصواتهما « وكذلك قطع وكسر فنفس اللفظ ههنا يفيد معنى الحدث ... كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث ». ³⁸⁵

وفي هذا الفصل سنقوم بمعالجة الصوت في علاقته بالدلالة عند *ابن جنبي* من خلال تناول المواضيع المختلفة التي وردت في كتبه التي نظر فيها إلى الصوت بوصفه ممثلاً لقيمة دلالية، سواء في المواضيع النظرية التي خصصها لطرح وجهة نظره خصوصاً في الخصائص، أو في ممارسته التطبيقية في كتبه المختلفة، مثل: **المحتسب، والخاطريات، والمنهج، وسر صناعة، الإعراب**. سواء لإثبات وجهة نظره فحسب، أو لحل مشكلات عملية واجهته في أثناء تحليله للنصوص.

379 - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة. دار الثقافة، الدار البيضاء. ط: بلا. 1407هـ. 1986م. ص 90.

380 - الخصائص. ج 3 ص 269

381 - انظر أحمد عزوز، نظرية الحقول الدلالية دراسة في التأسيس والتطبيق. ص 6 - 8.

382 - الخصائص. ج 3 ص 98.

383 - المرجع نفسه.

384 - المرجع نفسه. ص 101.

385 - المرجع نفسه. ج 2 ص 161.

وينقسم الحديث في هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام نتناول أولها الاشتقاق الأكبر والدلالة على حد تسمية ابن جنبي له. ويتناول القسم الثاني تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني عند ابن جنبي أي تقارب الحروف لتقارب المعاني. وناقش في القسم الثالث ظاهرة إمساس الألفاظ أشباه المعاني.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولاً: الاشتقاق الأكبر والدلالة

فتح *ابن جنبي* أبوابا بديعة في العربية لا عهد للناس بما قبله كوضعه لأصول الاشتقاق بأقسامه. وكانت له صولات في هذا الميدان، ولم تكن أبحاثه تقليدا لغيره. وقد أشار *ابن جنبي* إلى أن مصطلح الاشتقاق الأكبر له،³⁸⁶ غير أن مفهومه كان موجودا قبله عند أستاذه *أبي علي الفارسي*؛ حيث كان يستعين به إذا أعوزه الاشتقاق الأصغر، قال *ابن جنبي*: «فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها وشاهدته غير مرة إذا أشكل عليه حرف الفاء أو العين أو اللام استعان على عمله ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي الحرف فيه». ³⁸⁷ فالمصطلح أو التقليب على حد قول *ابن جنبي*³⁸⁸ من إنشائه، فهو من ابتدع هذه التسمية لهذا الفرع مع عدم إنكاره لدور الخليل في استخدام التقاليد في معجمه العين. جاء في كتاب الخصائص: «هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه مع إغواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يمسه وإنما كان يتعداه عند الضرورة ويستروح إليه ويتحلل به، وإنما هذا التقلب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب متحسن». ³⁸⁹

كما يرى *ابن جنبي* أن كل من الاشتقاق والتصريف والنحو يكمل أحدهما الآخر. وهذا ما جاء في كتابه المنصف: «وينبغي إن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى. مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبني منه (ضرب)، ومثل (ظرف) (ضرب)، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: ضرب، ثم تشتق منه المضارع فتقول: يضرب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب، وما أشبه هذه الكلمة: ألا ترى إلى قول ضرورية في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة. وتشتق في الباطل منها المشتق وهذا كقولك تتصرف في الباطل أي تأخذ في ضرورية وأفانيه، ضمن هاهنا تقاربا واشتباكا، إلا أن التصريف وسيطة في النحو واللغة يتجاوزانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق بذلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو - إلا التصريف في آخره والاشتقاق». ³⁹⁰

ولا نجد *ابن جنبي* يقف كثيرا - على مستوى التنظير - عند الاشتقاق الأصغر، حيث يقول: «الصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقره فتجمع بين معانيه وإن اختلف صيغته ومبانيه ... كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة. والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاقولا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته. وبقية الأصول غيره؛ (ض.ر.ب) و (ج ل س) و (ذ ب ل) على ما في أيدي

الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر... وقد قدم أبو بكر - رحمه الله - رسالته بما أعني عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا وإحكاما وصنعة، وتأنيسا». ³⁹¹ في إشارة إلى الاكتفاء بجهد ابن السراج في الاشتقاق في كتاب الاشتقاق الذي لم يكمله. ³⁹² وهذا الاشتقاق هو المقصود دائما في الدراسات اللغوية ومعلوم به وهو ما يعرف حديثا بالاشتقاق العام.

386 - إلا أن غيره من علماء اللغة يسميه الاشتقاق الكبير، ويؤيد الأستاذ محمد المبارك تسمية *ابن جنبي* ويعدها أصح وأولى ولكنه يقول: «إننا نؤثر السير على

مصطلح اللغويين ... معنا للالتباس. (فقه اللغة وخصائص العربية. ص 91).

387 - الخصائص. ج 2 ص 11-12.

388 - المرجع نفسه. ج 2 ص 133.

389 - المرجع نفسه. ص 123.

390 - المرجع نفسه. ص 4.

391 - الخصائص. ج 2 ص 134.

بعد ذلك يشرح *ابن جنبي* في تحديد معنى الاشتقاق الأكبر، وهو يعتقد أن تقلبيات اللفظ الواحد تؤدي إلى معانٍ متقاربة اعتماداً على ما قرره من وجود علاقة بين اللفظ والمعنى.³⁹³ يقول *أبو الفتح*: «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجمع التراكيب الستة وما ينصرف من كل واحد منها عليه».³⁹⁴ ويدرك *ابن جنبي* صعوبة هذا النهج ابتداءً فيحاول تجنب ما قد يقع من مشكلات بسلاح التأويل ولطف الصنعة لرد ما يتباعد من التقاليد إلى المعنى الواحد الجامع، وحجته في هذا أن الاشتقاقيين يفعلون ذلك في التركيب الواحد أو الجذر الواحد. وقد تميز *أبو الفتح* بهذا النوع من الاشتقاق عن غيره من اللغويين حتى *الخليل* نفسه الذي أتى بنظام التقاليبات في معجمه العين، *فالخليل* كان غرضه من الاشتقاق إحصاء وحصر جذور اللغة العربية المستعمل منها والمهملة، أما *ابن جنبي* فهو ينصرف إلى المعنى ومحاولته وضع أثر دلالي ترجع إليه تقاليد الكلمة الواحدة وهو عنده الاشتقاق الكبير.

لقد أورد *ابن جنبي* أمثلة قليلة في الاشتقاق الأكبر منها ما ورد في الخصائص ومنها ما ورد في المنصف، وتفسير أرجوزة أبي نواس، وكذلك في المحتسب. أشار *ابن جنبي* في أول الخصائص إلى المثالين (ق و ل)، و(ك ل م)، ثم ساق المثال الأول عن تقليب مادة (ق و ل) فقال: "إن (ق و ل) كيف وقعت وإنما هي للخفوف والحركة"، وضرب *ابن جنبي* أمثلة للتقليب الستة ل (ق و ل) وهي: (ق و ل)، و(ق ل و)، و(ق و ل)، و(ق و ل)، و(ق و ل)، و(ق و ل). وخلص إلى الخفوف والحركة في كل التقاليد؛ فالأول (ق و ل) لأن الفم واللسان يخفان للقول ويقلقان، والثاني (ق ل و) منه القول وهو حمار الوحش وذلك لخفته وإسراع، والثالث (و ق ل) منه الوقيل للوعل وذلك لحركته، وقالوا: توقل في الجبل: إذا صعد فيه، والرابع (و ل ق) قالوا: ولق يلق: إذا أسرع، والخامس (ل و ق) منه اللوقة للزبدة، وذلك لخفتها وإسراع حركتها، والسادس (ل ق و) منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها. وبينها *ابن جنبي* مرة أخرى إلى أن القول بعدم اطراد الاشتقاق الأكبر وارد، وهذا طبعي لأنه يرد في الاشتقاق الأصغر، فما بالناس إذا ما قلبنا الأصول حيث يقول: «إذا جاز أن تخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله: فإوة، وعينه ولامه، أسهل والمعدرة فيه أوضح». لكنه في نفس الوقت يجد أننا إذا أمعنا النظر ولاطفناه لم نكد نعدم قرب بعض من بعض.

وأما المثال الثاني الذي بدأ به الخصائص فهو مادة (ك ل م) وأشار إلى أن المهملة أصل واحد هو (ل م و)، والمستعمل منه خمسة أصول الباقية وهي: (ك ل م)، و(ك م ل)، و(ل ك م)، و(م ك ل)، و(م ل ك)، و(و). ويشرح *ابن جنبي* في الحديث عن كل أصل من الأصول المستعملة ورغم أنه عقد هذا الباب على القول على الفصل بين الكلام والقول فإنه حين تحدث عن الأصل (ك ل م) لم يتحدث أولاً عن الكلام وإنما عن كلم بمعنى جرح، والكلام الذي غلظ من الأرض. وبعد ذلك تحدث عن الكلام بمعنى التكلم، وأشار إلى القوة والشدة فيه تكمن في أنه سبب لكل شر، وأورد حديثاً وقولاً لابن السراج

وشواهد من الشعر تشير إلى الشدائد التي تنتج عن الكلام، والملاحظ هنا عدم إيمان *ابن جنبي* - من خلال ما سبق - بسلاسة الكلام إلى المعنى الذي عده جامعا ل (ك ل م) بأصوله الخمسة المستعملة، بينما استطاع بسلاسة أن يجد هذا المعنى في (ل ك م)، وبتأويل بسيط في (ك م ل)؛ حيث وصل من الاكتمال إلى الشدة والقوة والتأويل أيضاً في (م ل ك)؛ حيث وصل من الامتلاك إلى دلالة القوة والشدة، لكنه احتاج أيضاً إلى أن يفسر علاقة (م ك ل) والذي منه بئر مكول - إذا قل ماؤها - بالقوة

³⁹² - انظر تعليق محمد على النجار في الخصائص. ج 2 ص 134.

³⁹³ - عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 144.

³⁹⁴ - الخصائص. ج 1 ص 134.

والشدة فذهب يقول أن الأصل في البئر امتلاؤها بالماء فإذا قل ماؤها كره موردها وجفا جانبها وتلك شدة ظاهرة، فهنا يلجأ ابن جنبي إلى الشدة المعنوية وليس الشدة المادية ليفسر هذه العلاقة.

كما أن هناك ثلاثة أمثلة أخرى أوردتها ابن جنبي في باب الاشتقاق الأكبر وهي: (ج ب ر) ، و(ق س و) ، و(س م ل). وبدأ ابن جنبي بالحديث عن (ج ب ر) فأشار إلى وجود التقاليد الستة في الاستعمال من خلال الأمثلة التي أوردتها، ونراه يلحظ المعنى الجامع بينهما هو القوة والشدة مثلما كان الحال في (ك ل م)؛ ف (ج ب ر) فيها جبر العظم، وجبر الفقير، والجبر الملك، وكلها فيها معاني التقوية و(ج ر ب) منها المجرب الذي اشتدت شكيمته، والجراب الذي يحمي ما بداخله ويحفظ ملفيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوى، و(ب ج ر) الأجر والبجرة القوى السرة، و(ب ر ج) يشير إلى البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه به، البرج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها وقوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف ومنها رجبت الرجل إذا عظمت وقويت أمره ومنه رجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كرمت النخلة وهي مقوية لها، الرجابي وهو الرجل يفخر بأثر من فعله قال: وتلقاه رباحيا فخورا: تاويله انه يعظم نفسه ويقوي أمره.³⁹⁵ ولا يخفى علينا هنا أيضا أنه يتأول المعنى المعنوي للشدة والقوة إذا أعوزه المعنى الحسي.

وفي مادة (ق س و) جعل ابن جنبي المعنى الجامع للتقاليد هو القوة الاجتماع وأشار إلى أن (وس ق) ، و(س و ق)، فالأول منه القسوة وهي شدة القلب واجتماعه والثاني منه القوس لشدها واجتماع طرفيها والثالث منه القوس لابتداء الحرب وذلك لأنه يجمع الجلد ويقحله والرابع منه الوسق للحمل لاجتماعه وشده، والخامس منه السوق لأنه استحثاث وجمع.

أما المعنى الجامع ل (س م ل) فهو الإصحاب والملاينة؛ ف (س م ل) منها السمل وهو الخلق لسهولة ملمسه على اليد، و(السمل) الماء القليل كأنه أخلق، و(س ل م) منها السليم الذي ليس فيه عيب تقف النفس عليه، و(م س ل) منها المسئل؛ لأن الماء يجري فيه بسلاسة، و(م ل س) منها الأملس، و(ل م س) منها لمس وسهولة حركة اليد على الملموس، و(ل س م) مهمل.

وساق ابن جنبي تقاليد جذر (ح ج ر) الست في كتابه المحتسب عند حديثه عن الآية ﴿ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ وَحَجْرٌ لَّا يَطْعُمُهَا ﴾³⁹⁶ في تبيين وجه قراءة: (حرت حجر) واختلافها عن قراءة الناس: (حجر) يقول: «يقال: ح ج ر، ح ج ر ح، ح ر ج، ر ج ح، ج ح ر، وأما رح ج فمهل فيها علمنا، فالتقاء معانيها كلها إلى الشدة والضيق والاجتماع من ذلك الحجر وما تصرف منه نحو: الحجر، واستحجر الطين، والحجر وبقيته، وكله إلى التماسك في الضيق ومنه الحرج: الضيق والحرج مثله، والحرجة: ما التف من الشجر فلم يمكن دخوله ومنه الحجر وبابه لضيقه ومنه الحرج لمخالطة الحديد وتلاجه

عليه، ومنه رُجِع الميزان، لأنه مال أحد شقيه نحو الأرض، فحرب منها، وضاق ما كان واسعاً بينه وبينها، فإن قلت: فإنه إذا مال أحدهما إلى الأرض فقد بعد الآخر منها، قيل: كلامنا على الراجح والراجح هو الداني إلى الأرض، فأما الآخر فلا يقال له:

³⁹⁵ - الخصائص. ج 2 ص 135 - 136.

³⁹⁶ - الأنعام: 138.

راجح فيلزم ما ألزمته، إذا ثبت لك- وقد ثبت- فذلك قوله تعالى: (حرث جرّج) في معنى حج، منعناه عندهم أنها ممنوعة محجورة أن يطعمها إلا من يشاءون أن يطعموه إياها بزعمهم».³⁹⁷

لقد عول *ابن جنّي* على الاشتقاق الأكبر والمعنى الجامع للتقاليب ليحل مشكلته العملية كالمشكلات التي كانت تواجه أستاذة *أبا علي الفارسي*، وذلك من خلال ملاحظته أن الفرق بين هذه القراءة وقراءة الناس يمكن توضيحه في الاشتقاق الأكبر. ولكن تظل الملاحظة قائمة وهي التأويل وأحيانا التأويل المفرط من طرف *ابن جنّي* في بعض التقاليب لكي يصل بها إلى المعنى الجامع المفترض والذي هو بالاتساع الكافي لكي يستوعب أي مشكلة قد تواجهه.

وفي *الخاطريات* في المسألة الخامسة والستين يعرض *ابن جنّي* لمسألة من الاشتقاق الأكبر وهي تراكيب (ن د ف) الستة، ويرى أن جميع التقاليب تؤول إلى معنى الضعف والقلّة: من ذلك نفذ الشيء إذا فنى وهو علة القلة والضعف. ومنه ندف القطن ونحوه وذلك [يؤدي] إصغاره وإضعافه وتفريق أجزائه. ومنه فنّدت الرجل إذا أضعفت رأيه. وأما الفدن، للقصر، فكأنه مسلوب هذا الأصل كأشكيت الرجل إذا أقلعت له هما يشكوه وأعجمت الكتاب أي سلبته استعجابه وكذلك الفدن والقصر، لأنه بتمامه ووفوره منع القلة وسلب الضعف، فأما الفدان فمن أصل الباب، وذلك لأن الغرض فيه إنما هو تشقيق الأرض وتفريق أجزائها وذلك إلى الضعف لا محالة، ومنه الدنّف لأنه الضعف عينه وجميع بابه من الدنف وأذنفه، ومنه الدّفن لأن المدفون مستضعف، أفلا ترى إلى آثار حكمه الله سبحانه في أسرار هذه اللغة الكريمة الشريفة، النابذة اللطيفة.³⁹⁸

ومن هذا النموذج الذي عرضه *ابن جنّي* لنلاحظ أنه لم يكتف بالتأويل الحسي والمعنوي فقط، بل لجأ إلى مفهوم السلب لكي يحل المشكلة التي واجهته في العلاقة بين فدن وبقية تراكيب (ن د ف)، وضرب مثلا صرفيا ليقيس عليه، غير أن الفرق الأساسي بين المثال والممثل له هو وجود علامة في المثال تشير إلى السلب وهي الهمزة بينما لا توجد أي علامة في الممثل له تبرر سلب المعنى. كما أن لجوء *ابن جنّي* في تحليله ل (فدان) إلى أن الضعف فيه واضح في تشقيق الأرض، وهذا التشقيق أحد الأشياء التي تحدث في الفدان بينما- من زاوية أخرى- يمكننا أن نلاحظ أنه علامة على سعة الأرض وقوة صاحبها.

وفي *المبهبج* في تفسير اسم سالم بن وابصة يقول *ابن جنّي* «ووبيص كل شيء: بريقه، قال: وقد قالوا: ما في الرماد بصوة، أي ما فيه شررة ولا حمرة، وكأنه من هذا الأصل وإن لم يكن منه، على حد ما تقول في وثفت وتفوت والأفعى والفوعة، وكان أبو علي كثيرا ما يستأنس بهذا النحو في الاستقراء».³⁹⁹

وبعد دراسة نماذج أمثلة *ابن جنّي* في الاشتقاق الأكبر علينا أن لا نغفل قول القائلين أن هذا المسلك الذي سلكه *ابن جنّي* فيه الكثير من التكلف لأن كل المواد ليست مستعملة. فقد أهمل أبو الفتح المهمل الذي نجده مستعمل بكثرة عند الخليل

في معجمه العين، وكما أن المستعمل لا يستطيع ربطه بمعنى جامع عام. لقد تكلف *ابن جنّي* في رأي هؤلاء عند معالجة بعض الأصول التي اختارها؛ كمحاولة تطبيق المعنى الجامع على كافة التقاليب.

³⁹⁷ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شليبي. طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة. ط: بلا. 1415 هـ. 1994 م. ج 1 ص 232.

³⁹⁸ - انظر *الخاطريات*. تحقيق وتعليق: علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط: 1. 1408 هـ. 1988 م. ص 80 - 81.

³⁹⁹ - *المبهبج* في تفسير أسماء شعراء الحماسة. تقديم وتحقيق: حسن هندواوي. دار القلم، دار المنارة، دمشق، بيروت. ط: 1. 1407 هـ. 1987 م.

كما أشار ابن عصفور إشارة واضحة إلى فساد هذا الضرب من الاشتقاق وقال: «والصحيح أن هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به لعدم أطراده ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه».⁴⁰⁰ وصرح السيوطي «بأن هذا الاشتقاق ليس معتمدا في اللغة ولا يصح أن يستنبط منه اشتقاق في لغة العرب ... وهذا إلى أن الحروف قليلة وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي، فلو خصوا كل معنى بحروف معينة فلم يدلوا مثلا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلام والقرب لمنافاتها لما لضاقت الأمر ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها».⁴⁰¹ وقد أنكر الدكتور أنيس الاشتقاق الكبير أيضا فقال: «فإذا كان ابن جني قد استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بعض مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفا، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفا، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير».⁴⁰²

ولكننا نود أن نتوقف عند إشارات ابن جني الصريحة إلى أن الاشتقاق الأكبر ظاهرة لافتة وليس قاعدة مطردة. فهو لا يدعي أن ظاهرة الاشتقاق عامة في اللغة ومستمرة فيها، ولكنها ظاهرة تستحق أن يتمعن فيها دارس اللغة.⁴⁰³ ويؤكد ذلك: «فاعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة كما أنا لا ندعي الاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة السدس أو خمسه متعدرا صعبا، كان تطبيق هذا وإحاطة أصعب مذهبا وأعز متلمسا، بل لو صح من هذا النحو، وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاربه إلى المدى الأبعد، وقد رسمت لك منه رسما فاحتده، وتقبله تحظ به وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله، نعم، وتسترقده في بعض للحاجة إليه فيعينك ويأخذ بيدك».⁴⁰⁴ فما لفت نظر ابن جني إذن هو أن وجود الاشتقاق الأكبر يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر رغم توقع مشكلات كثيرة نتيجة التقادم والتأخير الذي ينتاب الأصوات في الأصل الواحد في الاشتقاق الأكبر.

وعلى هذه الفكرة بالذات يؤكد أبو الفتح على أن: «هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليد شيء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله فاؤه وعينه ولامه، أهل والعذرة فيه أوضح، وعلى أنك إذا أمعنت النظر ولاطفته وتركت الضجر وتجاهمته لم تكدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله».⁴⁰⁵ وعلى كل حال فإن محاولة فقهاء اللغة قديما تفكيك الكلمة وحلها إلى أجزائها الصوتية التي هي الحروف فكرة بارعة ثابتة، يدل على سر من أسرار العربية.⁴⁰⁶

ويبدو - كما قال الأستاذ العلايلي - تحقق هذه الظاهرة في الكلام العربي، بحيث تعد طبيعة عربية لا تكلف فيها فقد جعل العربي القلب محور الوضع ثم اجتهد في تنظيم قاعدة المقاليب والوضع على أساسها ولقد أتى له استخلاص قاعدة وزونة جدا».⁴⁰⁷

400 - الممتع في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. دار القلم العربي، حلب. ط: 2. 1973 م. ج 1 ص 40.

401 - المزهر. ج 1 ص 164، 165.

402 - من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ط: 6. 1978 م. ص 52.

403 - انظر حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية. ص 82.

404 - الخصائص. ج 2 ص 138-139.

405 - المرجع نفسه. ج 2 ص 13.

406 - محمد المبارك، فقه اللغة. ص 88.

407 - عبد الغفار حامد هلال، عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني. ص 745.

ولعل مثل هذه الدراسات الاشتقاقية على وعورتها وتكلفتها أن تغني المعجم العربي، فتحل أزمة طغيان المعاني على الألفاظ من حيث أن الألفاظ محدودة والمعاني تزيد بتطور الفكر وتنوع صنوف المعرفة.

ويمكن أن يستفاد من قاعدة التقاليد ما يأتي:⁴⁰⁸

- 1 - تصحيح المعاجم بتحقيق الوحدات بين مختلف المواد.
- 2 - الوقوف على الممات والدخيل.
- 3 - اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثي كاعتمادها بين كل مادة.
- 4 - أن تأخذ بالوضع الجديد على مقتضاها لنسد نقص اللغة ونكفي حاجاته.

فالموضوع بهذا له أهمية علمية، و**ابن جنبي** لم يدع أنه لا يتخلف في مادة واحدة « فلا يجب أن يستنكر ولا يستبعد»⁴⁰⁹ وعلى حد تعبير الدكتور **المبارك** ضرورة ولوج هذا الباب، واستشراف آفاق العربية البعيدة من هذا المرتفع.⁴¹⁰

كما يبدو أيضا أن الأمر يتعلق بقضية كبيرة وهي المعنى أو الدلالة، ومن ثم علاقة اللفظ بمعناه أو بدلالته، ولما كان اللغويون الذين سبقوا **ابن جنبي** قد أكثروا الحديث عن الألفاظ وأصولها، وما يتعلق بذلك من فصاحتها وغرابتها أو انتمائها إلى اللغة العربية أو غيرها، فرأى منهم الشطط أو التكلف في موضوع الاشتقاق الصغير والأصغر باعتبار الأصل والعمد في إثبات عروبة الألفاظ، فرما أراد **ابن جنبي** أن يضيف إلى ذلك كله دراسات في الألفاظ باستخراج معانيها من خلال أصواتها وأبنيتها، ثم من خلال دوران حروفها وتغيير ترتيب هذه الحروف كما في الاشتقاق الأكبر.⁴¹¹

يضاف إلى هذا أن **ابن جنبي** قد رأى في معجم العين وفي نظام التقليلات المتبع فيه ما جعله يعمل فكره في ربط معاني الألفاظ ذات الأصول الواحدة والتراكيب المختلفة كما علل بذلك **إبراهيم أنيس**.⁴¹²

ومع كل ما قيل عن الاشتقاق الأكبر يبقى **ابن جنبي** العبقري الذي أزال الحجب عن قانون الاشتقاق وآفاقه العربية البعيدة، فما كان المنشغلون باللغة ليعرفوا شيئا ذا بال عن المواد العربية التي تتلاقى في إطار واحد، وتتجانس وتتشاكل إلى حد يمكن منه معرفة الشقيق والقريب والدخيل، ويمكن منه معرفة نشوء اللغة وكيف تطورت معالم ألفاظها ومعانيها

وارتباطها بعضها ببعض. وهذا الاكتشاف العجيب كان من مبتكرات **ابن جنبي** وتفصيلات بحوثه، فاللغة العربية وإن اتسمت بهذه السمة التي لم تتوفر لغيرها من اللغات لم تجد من يوضح تلك الحقائق فيما يمثل ما حظيت بلقاء **ابن جنبي** وبحوثه. وقد أدرك هذا العالم الكبير ميزة الاشتقاق في العربية، باستعراضه المواد اللغوية والتطبيق العملي عليها، فاستطاع أن يصل إلى نتائج لها أهميتها العلمية في القلم والحديث.

408 - المرجع نفسه. ص 847.

409 - ابن جنبي، الخصائص. ج 1 ص 11.

410 - فقه اللغة وخصائص العربية. ص 88.

411 - محمود جفال، « شذرات معجمية في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ». مجلة أبحاث اليومك. المجلد: 9. العدد: 1. 1411 هـ. 1991 م.

ص 192.

412 - من أسرار اللغة. ص 66.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانياً: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (تقارب الحروف لتقارب المعاني)

لقد أبدى عدد من القدماء اللغويين كالخليل وسيبويه وأبي علي الفارسي وابن جنبي ملاحظات كثيرة حول هذا الموضوع. وكان ابن جنبي أبينهم وأوسعهم نظرا وأوضحهم بحثا. ولكن لم يكن يعرف هذا الاسم (الاشتقاق الأكبر) الذي تناول مضمونه بالبحث والدراسة بل خص هذا الاسم بالاشتقاق الكبير، وجعل حديثه عنه تحت عنوان " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" وإسساس الألفاظ أشباه المعاني"

وقد تناول الموضوع أيضا معاصره ابن فارس ولم يسمه بذلك بل جعل بحثه خاصا ببيان دوران المواد الثلاثية حول معنى واحد وأكثر يتنوع تبعا للحرف الثالث. ومن المعاصرين لهما الحاتمي الذي أطلق عليه اسم الاشتقاق الأكبر.⁴¹³ ولكن يرجع الفضل في إيضاحه وكشف اللثام عن حقائقه إلى عالمنا ابن جنبي الذي قال: إن « هذا غور في العربية لا ينتصف معه، ولا يكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلا مسهوا عنه». ⁴¹⁴ وأنه « موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته». ⁴¹⁵ ولكن السكاكي ينسب هذا الفضل إلى شيخه الحاتمي « فهو لم ير أحدا من مهرة هذا الفن حام حوله على وجهه إلا هو». ⁴¹⁶

وعلى المستوى النظري تحدث ابن جنبي في كتابه الخصائص عن التقارب بين الألفاظ والمعاني في بابين: "باب في التصاقب الألفاظ المعاني" و"باب في إسساس الألفاظ أشباه المعاني"، فخصص الباب الأول للحديث عن التقارب بين الألفاظ من ناحية والتقارب بين المعاني التي أدت إلى التقارب بين الألفاظ من ناحية أخرى، وذلك دون أن يتحدث عن علاقة هذه الألفاظ بهذه المعاني. بينما حصر في الباب الحديث عن أشباه المعاني فنجد تركيزه الأساسي ينتصب على العلاقة بين اللفظ والمعنى ولا تعينه المقارنة بين لفظين من ناحية وبين معانيها من ناحية أخرى، ولماذا تقاربا، بل نجده يتحدث عن صيغ وعن تسمية الأشياء بصوتها. كما نجد أيضا أمثلة تشمل لفظين ومعانيهما ولكن يكون التركيز هنا على علاقة الصوت بمعنى الكلمة الموجودة بما أكثر من مجرد الإشارة إلى التصاقب، ولقد أشار ابن جنبي إلى اختلاف الجهتين حين قال: « وقالوا: قرت الدم عليه أي جمد، والتاء أخت الدال كما ترى، فأما لم خص هذا المعنى بهذا الحرف فسنذكره في باب يلي هذا بعون الله تعالى». ⁴¹⁷ وسوف أتناول هذا التصاقب عند ابن جنبي مرجعا الحديث عن الإسساس للقسم التالي.

ومما يشد انتباهنا في هذا السياق جعل ابن جنبي الاشتقاق الأكبر ضربا من تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني حيث يقول ابن جنبي في أضرب التصاقب: « ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في قلب الأصول؛ نحو (ك ل م) و (ك م ل) و(م ك ل) ونحو ذلك. وهذا كله والحروف واحدة غير متجاوزة لكن من وراء هذا الضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني وهذا باب واسع». ⁴¹⁸ فالإشارة واضحة في بداية الاستشهاد على دخول الاشتقاق الأكبر في

⁴¹³ - راجع السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم. ومعه كتاب السيوطي إتمام الدراية لقراء النقاية. طبعة التقدم، القاهرة. ط: بلا. 1348هـ.

⁴¹⁴ - الخصائص. ج 2 ص 145.

⁴¹⁵ - المرجع نفسه. ج 2 ص 152.

⁴¹⁶ - مفتاح العلوم. ص 7.

⁴¹⁷ - الخصائص. ج 2 ص 148.

⁴¹⁸ - الخصائص. ج 2 ص 146.

التصاقب، أما في نهاية الاستشهاد فنجد تركيزاً على أن ما يقصده بالباب تقارب الحروف لتقارب المعاني، وليس فقط اختلاف ترتيب الحروف من حيث التقديم والتأخير، وهذا يعني أن *ابن جني* قدم للتصاقب الاصطلاحي الذي عقد له الباب بصور من التقارب - إذا جاز التعبير - بين الألفاظ يقابلها تقارب بين المعاني لكنها تغاير التصاقب الاصطلاحي الذي نص عليه بقوله: «لكن من وراء هذا الضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني».⁴¹⁹

فللتصاقب بالمعنى الاصطلاحي شقان: تقارب الحروف، تقارب المعنى، والشق الثاني سبب في الشق الأول عنده.⁴²⁰ ومن خلال استقراء الأمثلة التي تحقق فيها التصاقب يتبين لنا أن الاستعمالات التي بها تصاقب مشتقة من جذور متفارقة، ومن ثم فإنه لا يدخل في مفهوم التصاقب بحيث وجه التقارب الدلالي بين استعمالين مشتقين من نفس الجذر اللغوي. كما يتبين لنا أن معيار التناظر في مواقع الأصوات المكونة لهذه الاستعمالات، فضلاً عن تقاربها في المخارج معيار أساسي في ظاهرة التصاقب وهو ما لم يتوفر في الاشتقاق الأكبر؛ لذا ذهب البعض إلى إخراج الاشتقاق الأكبر من باب التصاقب وأرجع المعنى الجامع بين الأصول المتفقة في الحروف، المختلفة في النظم إلى نوع من الاشتقاق كان قد استعمل نتيجة قرب المعنى ثم بعد شيئاً بشيئاً، حيث دخله تقديم وتأخير في الحروف، أو نتيجة الموافقة المحصنة وليس الأمر من باب التصاقب.⁴²¹

ويعد *ابن جني* الأول الذي استعمل التصاقب⁴²² والأول من عرف وساق ووظف هذا المصطلح، وقد جعل له باباً كما أشرت من قبل. ولم يشر *ابن جني* مباشرة إلى تعريف للتصاقب في أول باب، وإنما قال إن هذا التصاقب على ضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثين، وأشار إلى أنه تحدث عنه قبل ذلك، ومنها اقتراب الأصلين ثلاثياً أحدهما ورباعياً صاحبه، أو رباعياً إحداها وخماسياً صاحبه، وأشار أيضاً إلى أنه تحدث عن ذلك من قبل، ومنها التقديم والتأخير وعنى به الاشتقاق الأكبر ثم قال: «لكن من وراء هذا الضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع».⁴²³

يظهر من الكلام السابق *ابن جني* يعني بتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني تقارب الحروف لتقارب المعاني، أي أن مخارج حروف اللفظ تقترب من مخارج حروف لفظ آخر، هما متقاربان دلالياً لتقاربهما فونولوجياً وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية. وهذه الملاحظة تنم عن دقة وعمق رؤية *ابن جني* لنظام اللغة. ويبدو من هذا الكلام أن الحديث عن تقارب

419 - المرجع نفسه.

420 - انظر عبد الكريم محمد حسن جبل، تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، دراسة تحليلية استقرائية للجذور الثلاثية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ط: 1. 1999م. ص 16.

421 - انظر حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنين. دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد. ط: 1. 1980م. ص

280.

422 - تدل استعمالات الجذر (ص ق ب) على القرب؛ فمن هذا قولهم: «مكان قصب أي قريب و" أصقبت دراهم " أي دنت، وقولهم: " أصقبتك الصيد

فارمه " أي دنا منك وأمكنتك رميه، وقولهم: " لقيته مصابقة " أي مواجهاة. ولم يرد المصدر (تصاقب) ولا الفعل تصاقب». انظر لسان العرب. مادة (ص ق ب).

423 - الخصائص. ج 2 ص 146.

الأصليين والمعنى واحد، وكذلك الحديث عن الاشتقاق الأكبر ليسا هم *ابن جنبي* فيه؛ ليس فقط لأنه تحدث عنهما في غير هذا الباب وإنما أيضا لأن ما اهتم به من هنا هو تقارب الحروف لتقارب المعاني فلم يكن يعنيه الحروف واختلافهما في الترتيب مع اتحاد المعنى الجامع لها كما هي الحال في الاشتقاق الأكبر، بنفس القدر الذي لم يكن يعنيه تقارب الأصليين ووجود معنى واحد يجمع بينهما سواء أكان الأصلان ثلاثين، أم إحداهما ثلاثي والآخر رباعي، أن إحداهما رباعي والآخر خماسي، وهذا يدفعنا إلى ملاحظته أن التصاقب هذا جانبيين: الجانب الأول تقارب الحروف والجانب الثاني تقارب المعاني الذي أدى إلى تقارب الحروف في رأي *ابن جنبي*.

جاء في *المحتسب*: «واعلم أن العرب تقارب بين الألفاظ والمعاني إذ كانت عليها أدلة وبها محيطه، فمن ذلك ما نحن عليه وهو: نحت ينحت وقد قالوا: نخط وينحط إذا زفر في بكائه، فكان ذلك الضغط الذي يصحب الصوت ينال من آلة النفس ويحثها ويسفنها فيكون كالنحت لما ينحت له منه»⁴²⁴ وقريب من هذا تعريف الدكتور *عبد الواحد وافي* بأنه «ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا غير مقيد بنفس الأصوات، بل بنوعها العام وترتيبها فحسب، سواء أبقيت الأصوات ذاتها أم استبدل بها أو ببعضها أصوات أخرى متفقة معها في النوع. والمراد بالاتفاق في النوع أن يتقارب الوتران في المخرج، أو يتحدا في جميع الصفات ما عدا الإطباق. ومن أمثلة التقارب في المخرج امتنع لونه وانتفع وأسود حالك وحنالك، وهديل الحمام وهديره، ومن أمثلة الاتفاق في الصفات ما عدا الإطباق ساطع وصاطع، وسقر، وصق، وغيرهما مما تتبادل فيه السين والصاد»⁴²⁵.

وقد أفاض *ابن جنبي* في شرحه للاشتقاق الأكبر، ورتب عليه نتائج هامة من دوران المادة حول معنى واحد عام، واختلافها بتنوع الحروف المتبادلة، ومناسبتها لمعانيها الموضوعية لها، وسماه تقارب الحروف لتقارب المعاني - كما ذكرنا آنفا - وقد فصل هذا التقارب، فجعله يحدث في حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة تتناول كل أصول الكلمات الفاء، والعين واللام.

وجوه التصاقب عند *ابن جنبي*

إن النظر والتمعن في الأصوات التي درس *ابن جنبي* التصاقب بينهما يتبين لنا أنها متقاربة في المخرج أو حتى متحدة فيه كما سيتضح من تحليل الأمثلة التي نسوقها عن وجوه التصاقب وأحواله في فكر *ابن جنبي* الدلالي، واضعين في الاعتبار الشرطين اللذين يسمان التصاقب من حيث اختلاف الجذر بين اللفظين، وتقارب المخرجين للصوتين أو الأصوات المتناظرة - على الأقل - في الجذور المدروسة، لنرى تقارب المعنى الذي أشار إليه صاحب الخصائص.

الوجه الأول: التصاقب في حرف واحد فقط بين الأصليين

424 - المحتسب. ج 2 ص 6.

425 - فقه اللغة وخصائص العربية. ص 178 و 179.

أكثر ابن جنبي في ثانيا كتبه العديد من الأمثلة للتصاقب في صوت أو حرف واحد، سواء كان فاء الكلمة أو عينها أو لامها. وفي الخصائص أورد ابن جنبي بعض هذه الأمثلة في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وهو الباب الذي خصصه ليتحدث فيه بالتفصيل عن هذا الموضوع. كما أورد بعض الأمثلة في كتبه الأخرى في مواضيع شتى من: الخاطريات والفسر والتمام والمحتسب وسر صناعة الإعراب.⁴²⁶ وسأعرض بالدرس لصور من المعالجة لهذه الفكرة مراعيًا التمثيل للمواضيع المختلفة التي حدث فيها التصاقب: الفاء، والعين، واللام؛ للوصول إلى الفكرة الأساسية التي هدف إليها ابن جنبي من وراء هذه الأمثلة.

1- التصاقب في فاء الكلمة:

من أشهر الأمثلة وأكثرها شيوعاً⁴²⁷ ما أورده ابن جنبي للتصاقب في فاء الكلمة: (أَزَّ) و (هَزَّ) حيث يقول: « من ذلك قول الله سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُوهُمْ أَزًّا ﴾⁴²⁸ أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا من معنى تزههم هزاً، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأتمم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تَهز ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك ».⁴²⁹

وهنا نلاحظ تحليل ابن جنبي الواضح وإشارته إلى أن معنى (أَزَّ) يتفق - ولا يقترب فحسب - مع معنى (هَزَّ)، كما أن الهمزة عنده أخت الهاء، وبالطبع فإنه يعني هنا ذلك التقارب في المخرج الصوتي لكل من الهمزة والهاء، وبالتالي يتحقق هنا جانباً التصاقب اللذان أشرنا إليهما سالفاً من حيث تقارب الحروف متناظرة الموقع في الجذر وتقارب المعنيين. والشيء الثالث الذي يلفت ابن جنبي انتباهنا إليه تركيزه على أن تقارب اللفظين نتيجة لتقارب المعنيين، فالأساس هنا هو تقارب المعنيين، والذي أدى بدوره إلى تقارب اللفظين. والملاحظة الأخيرة عقده مقارنة بين المعنى الذي أدى إليه وجود الهمزة والمعنى الذي أدى إليه وجود الهاء وأن قوة الهمزة عن الهاء - نسبياً - أدى إلى قوة معنى اللفظ الموجود فيه عن اللفظ الموجود فيه الهاء ومحاولة ضرب لهذا الرأي.

2- التصاقب في عين الكلمة:

يقول ابن جنبي في هذا الصنف⁴³⁰ من وجوه التصاقب عنده حين مثل بمادة (حمس وحبس): « ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا: حسبت الشيء وحمس الشر إذا اشتد، والتقاؤهما أن الشيعيين إذا حبس إحداهما صاحبه تمانعا

وتعازاء، فكان ذلك كالشر يقع بينهما». ⁴³¹ ونجد هنا أن ابن جنبي اكتفى بالمثلين، ولم يشر كعادته إلى أن الميم أخت التاء، اكتفاء بما قدمه من أمثلة ولتركيزه على إيضاح العلاقة المعنوية بين حمس وحبس؛ حيث أنه لم يكتف بالإشارة إلى قرب المعنى هنا،

⁴²⁶ - انظر على سبيل المثال: الخصائص. ج 2 ص 146. والخطريات. ص 48 - 49. والمحتسب. ج 2 ص 67.

والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. تحقيق: أحمد ناجي القيسي، أحمد مطلوب، وآخرون. مطبعة العاني، بغداد. ط: 1.

1381 هـ. 1962 م. ص 101 و 183 و 189.

وسر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هندراوي. دار القلم، دمشق. ط: 1. 1405 هـ. 1985 م. ج 1 ص 189.

والفسر، شرح ديوان المتنبي (الشرح الكبير). حقق منه صفاء خلوصي جزءين حتى الآن، طبع الجزء الأول منه سنة 1389 هـ. 1969 م، وطبع

الجزء الثاني سنة 1978 م. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ص 87 - 88.

⁴²⁷ - وانظر أيضا (عسف) و(أسف). (الخصائص. ج 2 ص 146).

⁴²⁸ - مریم: 83.

⁴²⁹ - الخصائص. ج 2 ص 147.

⁴³⁰ - وانظر أيضا (جرف وجلف وجنف). (الخصائص. ج 2 ص 147).

⁴³¹ - الخصائص ج 2 ص 147.

والذي بدأ أن الإشارة إليه ليست كافية وهذا واضح من استخدام *ابن جنى* لكلمة (التقاؤهما) بدلا من " قرب المعنى " أو "وقريب منه " وكأنه اكتفى هنا بمجرد الالتقاء أو التقاطع فيما بين المعنيين دون الإشارة إلى القرب. وهذا بالإضافة إلى استخدامه لدلالة الحبس وما يعنيه من جهة، وتشبيه ذلك بالشر الذي يقع والذي يرتبط بكلمة *حس*، فواضح مدى التأويل الذي يلجأ إليه *ابن جنى* لكي تظل الفكرة مستقرة، والسؤال هنا: أيكفي مثال واحد - أو حتى أمثلة قليلة- لكسر وجود ظاهرة التصاقب التي أشار إليها *ابن جنى* مقارنة بالأمثلة الكثيرة التي ذكرها تأييدا لوجهة نظره أن محاولة تأصيل هذه الفكرة - كغيرها من الأفكار عنده - دفعته إلى التأويل المفرط في بعض الأحيان لكي يرد أي شاردة قد تضر بالبناء العام للفكرة التي يقوم بترسيخها.

3 - التصاقب في لام الكلمة

ومثال ذلك في الخصائص (غرب، غرف). يقول *ابن جنى*:⁴³² ومنه الغرب الدلو العظيمة، (وذلك لأنها يغرف من الماء بها) فذلك من (غ ر ب) وهذا من (غ ر ف) أنشد *أبو زيد*:

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَانُونِي . . . غَرَبَانِ فِي جَدُولٍ مَنَجُونِ .

وابن جنى هنا استغنى بالإشارة إلى المثال دون توضيح الفكرة اكتفاء بما ذكره من توضيح في أمثلة سابقة (ج ب ل) ، (و ج ب ن)، و (ج ب ر). يقول *ابن جنى*: « واستعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها في موضع واحد، هو الالتئام والتماسك، ومنه الجبل لشدته وقوته، وحين إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه حيرت العظم ونحوه أي قوته ». ⁴³³ وفي *المحتسب* يقول عن المادة نفسها: « ومنه تركيب (ج ب ر)، و (ج ب ن)، المعاني الجامع لها اجتماع الأجزاء وتراجعها. من ذلك حيرت العظم، أي: وصلت ما تفرق من أجزائه ومنه الجبل لاجتماع أجزائه ومنه جبن الإنسان، أي تراجع بعضه إلى بعض واجتمع ». ⁴³⁴

ويشدنا في هذا المثال ⁴³⁵ ما نلاحظه من القرب في معنى الجذور الثلاثة وتصاقبها في اللفظ، كما يتضح أن تناول المثال في *المحتسب* كان أوضح من تناوله في الخصائص وأدق، وربما لتعليل ذلك أن تأليف *ابن جنى* للمحتسب كان تاليا لتأليفه للخصائص؛ فقد حدد في *المحتسب* بدقة المعنى الجامع للجذور الثلاثة وهو اجتماع الأجزاء وتراجعها وارتباطه بكل جذر فيها على حده. وكان تناوله في *المحتسب* أوضح لأنه وإن اكتفى بذكر المعنى الجامع للجذور الثلاثة ولم يشير إلى التقارب الصوتي بينهما اكتفاء بوضوح ذلك، فإنه أشار إلى أن الأساس الذي جعل التقارب الصوتي حدثا أساس معنوي، بينما في الخصائص جعل التقارب الصوتي بين الجذور الثلاثة سببا لاستخدامها في موضع واحد أو - على وجه التحديد - موضع معنوي واحد

هو الالتئام والتماسك، وهذا التناول يتعارض مع فكرة *ابن جنى* الأساسية في هذا الباب وهي أن التصاقب المعنوي أساس للتصاقب اللفظي.

الوجه الثاني: التصاقب في حرفين أصليين سواء أكان هذان الحرفان فاء وعينا أم عينا ولا ما أم فاء ولا ما.

⁴³² - المرجع نفسه. ج 2 ص 149.

⁴³³ - المرجع نفسه. ج 2 ص 149.

⁴³⁴ - *المحتسب*. ج 2 ص 6.

⁴³⁵ - وانظر أيضا (زلق) و (زلف). (الخصائص. ج 2 ص 149).

نعين في العديد من كتبه *ابن جنبي* العديد من الأمثلة التي يكون فيها التصاقب في حرفين سواء أكان هذان الحرفان فاء وعينا أم عينا ولاما أم فاء ولاما. وسأعرض لعينة ممثلة لهذه الأمثلة مع تحليلها:

1 - التصاقب في الفاء والعين: وذلك في مثل:

- (س ح ل)، و(ص ه ل): يقول *ابن جنبي*: «وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين؛ نحو قولهم: السحيل والصهيل، قال:

كَأَنَّ سَحِيلَةً فِي كُلِّ فَجْرٍ . عَلَى أَحْسَاءَ يَمْوُودُ دَعَاءٌ⁴³⁶

وذلك أن (س ح ل) وهذا من (ص ه ل) والصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الخاء». ⁴³⁷ استخدم *ابن جنبي* هنا المضارعة ليعبر عن التصاقب، وقد اكتفى بالمثل الذي استعمل فيه الشاعر (سحيلة) ليعبر عما قصده من تقارب معنوي (ص ه ل) و (س ح ل)، وأشار إلى التقارب الصوتي بين كل حرفين متناظرين في الموقع؛ فأشار إلى أن الصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الخاء ليشير إلى اقتراب مخارج الحروف متناظرة الموقع في كل من الجذرين.

- (وصل)، و(رسل): يقول *ابن جنبي*: «ونحوه (الوصيلة) لقوتها و(الرسيلة) لأنها دونها في العلاج والممارسة». ⁴³⁸ هذا المثال ثان ورد *ابن جنبي* في الخاطريات وتتداخل في المثال رؤية *ابن جنبي* في باب التصاقب مع رؤيته في باب "في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، وبالطبع هذا إشارة في اقتراب الكلمتين في المعنى، وكل الاختلاف في أن إحداها دون الأخرى في العلاج والممارسة. كما أشار *ابن جنبي* وبالنسبة للتقارب الصوتي قالوا تقترب في مخرجها من الراء - نسيبا - والصاد تقترب في مخرجها من السين.

2. التصاقب في العين واللام

وذلك في مثل قول *ابن جنبي* ⁴³⁹ عن (ل ت ح - ل ط خ) و (جلف - جرم).

- أما (ل ت ح)، و(ل ط خ) فيقول *ابن جنبي*: «مسألة قالوا لتحه بالهجاء أي ألصقه به، فالتاء دون الطاء والحاء ألطف من الخاء، فاستعمل (ل ت ح) في الكلام للطفه، واستعمل (ل ط خ) في الجوهر لأنه أعلى من العرض، وذلك قولهم لطحته بالطوخ ونحوه. فإن قلت: فقد قالوا: لطحته بهجاء ولطحه بشر، فإنما ذلك على المبالغة وتشبيه المعنى بالعين كقولهم قد غمره بشره وجلله بمعرفه وقد اشتملت عليه أثواب نعمائه، ونحو ذلك مما يطلق فيه لفظ العين والمراد به المعنى». ⁴⁴⁰

هنا يعود *ابن جنبي* للصورة المثالية للتصاقب مرة أخرى حيث يقف عند التقارب ولا يتعداه إلى الترادف؛ حيث يجعل لتح للعرض ولطح للجوهر وهذا هو الفرق الدقيق الذي يقف حائلا أن يتطابق لتح مع لطح، حتى وإن استعمل لطح في العرض؛ حيث يحمل *ابن جنبي* هذا الاستعمال على التوسع أو الاتساع أو المبالغة كما ذكر، كما يعود لجعل التقارب الصوتي هو المحرك أو

⁴³⁶ البيت لزهير بن أبي سلمى.

⁴³⁷ - الخصائص. ج 2 ص 149.

⁴³⁸ - الخاطريات. ص 102.

⁴³⁹ - وانظر أيضا (زلق) و (زلف). (التمام: ص 151).

⁴⁴⁰ - الخاطريات. ص 81.

المحور الأساسي - إن جاز التعبير - الذي يؤدي إلى التقارب في المعنى وهو ما يخالف فكرته الأساسية التي جعل فيها المحور للمعنى دون اللفظ.

- وأما (جلف)، و(جرم) فيقول: «وقالوا (جلف وجرم) فهذا للقشر، وهذا للقطع، وهما متقاربان معنى، متقاربان لفظاً، لأن ذلك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م)». ⁴⁴¹ وهنا إشارة واضحة من ابن جنبي إلى التقارب المعنوي بين (جلف) و(جرم) وبالتالي التقارب اللفظي بينهما؛ حيث يشتركان في فاء الفعل ويختلفان في العين واللام، ولكن عين (جلف) وهي اللام يقترب مخرجها من مخرج عين (ج ر م) وهي الراء، وكذلك لام (ج ل ف) وهي الفاء يقترب مخرجها من مخرج لام (ج ر م) وهي الميم.

3 - التصاقب في الفاء واللام:

المثال الأول: (ج د ل)، و(ش د ن): يقول ابن جنبي في المحتسب بعد أن فرغ من الحديث عن مادة (ج د ل): «ونحو منه لفظاً قولهم: ظبي شادن: أي قد قوى واشتد والشين أخت الجيم، والنون أخت اللام ... وهذا باب من اللغة لعله لو تقرت لأتى على أكثرها، وقد أتيت على كثير منه في كتاب الخصائص. ولولا أن القراء لا يتبسطن في هذه الطريق لنبهت على الكثير منه». ⁴⁴²

لقد ذهب ابن جنبي إلى أن أصل (ج د ل) في الكلام: القوة، وقال: «منه قولهم: علام جادل: إذا ترعرع وقوى» ⁴⁴³ وبين في النص السابق إلى أن الظبي الشادن هو الذي قوى واشتد أي في معنى الجذرين قريب جداً، كما أن الأصوات أو الحروف المتناظرة في كل من الجذرين قريبة من بعضها صوتياً؛ فالشين أخت الجيم والنون أخت اللام، وهناك تعليل في النص السابق لعدم إفراط ابن جنبي في التعليل الظاهرة التصاقب أو استقرار هذه الظاهرة في اللغة، فإن ابن جنبي لم يلجأ لذلك نتيجة لأن القراء لا ينسطن في هذه الطريق كما قال، بل إن المتخصصين لا تطوع طباعهم لهذا الضرب حيث تجده يقول: «لا، بل إذا كان منتحلوا هذا العلم والمترسمون به قلما تطوع طباعهم لهذا الضرب منه، وإن اضطروا إلى فهم شيء من جملته أظهروا التجاهل به، ولم يشكروا الله عز وجل على ما لاح لهم وأعرض من طريقه جرياً على عادة مستوخمة، وإخلاداً إلى خليقة كرهة مستوبلة». ⁴⁴⁴ وربما العادة المستوخمة التي لم يفصح عنها هنا ابن جنبي هي استقرار نوع ما من فهم اعتبارية العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول إلى عصره. أما المثال الثاني فيقول ابن جنبي في الخصائص عن (صال)، و(سار): «وقالوا: صال يصول؛ كما قالوا سار يسور». ⁴⁴⁵ وهنا يكتفي بالمثال دون أن يشرح التقارب المعنوي والتقارب اللفظي بين الكلمتين، اعتماداً على فهم القارئ نتيجة لما ذكره من توضيح في أسئلة كثيرة سابقة.

الوجه الثالث: التصاقب في الأحرف الثلاثة بين الأصليين

ذكر ابن جنبي العديد من الأمثلة في التصاقب في الأحرف الثلاثة، والتي يزيد عددها عن أمثله في القسمين الآخرين مجتمعة في هذا الباب الذي عقده للتصاقب في الخصائص، بينما لا تجد أمثلة لهذا القسم في كتبه الأخرى. وربما عمد ابن جنبي إلى ذكر أمثلة كثيرة لهذا القسم نظراً لأن التصاقب فيه الحروف الثلاثة فلا يوجد حرف واحد مشترك بين الجذرين المتصاقبين، فأراد

⁴⁴¹ - الخصائص. ج 2 ص 149.

⁴⁴² - المحتسب. ج 1 ص 322.

⁴⁴³ - المرجع نفسه. ج 1 ص 321.

⁴⁴⁴ - المرجع نفسه. ج 1 ص 322.

⁴⁴⁵ - المرجع نفسه. ج 2 ص 150.

بكثره أمثله في التنظير لهذه الظاهرة أن يؤكد على وجود التصاقب بقوة حتى حين يختلف الجذران في حروفهما، انظر مثلا حديثه عن مادتي: (عصر) (أزل) و (قفز)(كبس):

- أما (عصر) و(أزل) فيقول ابن جنى: «نعم، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة، الفاء والعين واللام، فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله، إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أ ز ل) والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام»⁴⁴⁶ ويشير هذا بالمضارعة إلى التصاقب، وقد أشار ابن جنى إلى تقارب معنيي الجذرين، وإلى تقارب المخرجين الصوتيين لكل حرفين متصاقبين في الجذرين، وقد بدأ بالشق المعنوي الذي يؤدي إلى الشق اللفظي.

- ويقول في المادة الثانية (قفز) و(كبس): «وقالوا: قفز؛ كما قالوا: كبس، وذلك أن القافز إذا استقر على الأرض كبسها»⁴⁴⁷ وبالعكس المثال السابق نجد هنا لا يركز كثيرا على التقارب الصوتي بين مخارج الحروف المتناظرة بين الكلمتين، وهذا التقارب واضح بالطبع، بينما شغله هنا بيان التقارب المعنوي بين قفز وكبس. وأعتقد أن ما ذكره ابن جنى لا يشير إلى تقارب معنوي فيما بين الجذرين بنص كلام ابن جنى؛ فهو يقول: «القافز إذا استقر على الأرض كبسها»، فرمما نأخذ كبس الأرض هنا من الاستقرار عليها بعد القفز، وهو معنى تال للقفز وليس كامنا فيه، هذا إذا افترضنا أصلا أن الاستقرار بعد القفز يستتبع مفهوم الكبس للأرض، فالقفز - حركيا - يكاد يكون ضد الكبس، وطبقا لما فعله ابن جنى سابقا كان يمكن أن يسير التأويل في الطريق أن أحد الجذرين يسلب المعنى الموجود في الجذر الآخر، والأهم هنا هو أيضا أبيضير ابن جنى شيء في ألا يكون هناك تصاقب أصلا فيما بين الجذرين؟ ويبدو أن الإجابة لا، ولكن اهتمامه الأساسي بإقرار وجهة نظره جعله لا يلجأ إلى نفي التصاقب بين أي جذرين وإن بدا بعيدا.

ثالثا: إمساس الألفاظ أشباه المعاني (تقارب المعاني لتقارب الأصوات)

446 - الخصائص ج 2 ص 150.

447 - المرجع نفسه.

لقد جعل *ابن جنى* للإمساس بابا في خصائصه عقب بابه في التصاقب، وهو أول من استعمل مصطلح *الإمساس*⁴⁴⁸، ولم يشر *ابن جنى* مباشرة إلى تعريف الإمساس. كما حدث في التصاقب. وإنما دخل مباشرة في الموضوع مشيراً إلى ان *الخليل* و*سيبويه* نبها عليه وتلقته الجماعة بالقبول، والاعتراف بصحته، وأشار *ابن جنى* من خلال *الخليل* و*سيبويه* ثم من خلال أمثله هو على امساس الصيغ الصرفية او المثل لمعانيها بما يعني إن اللفظ هنا قد ينطبق على الصيغة الصرفية، كما ينطبق على الوحدة المعجمية.

وفي تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني يجعل *ابن جنى* الأساس أو السبب الأول في تقارب الألفاظ هو أن تقارب الحروف في معانيها قد جعلها تتقرب في مخارجها، ولكن في إمساس الألفاظ أشباه المعاني يكون السبب في تقارب المعاني هو تقارب أصوات الكلمات أي أن المعاني تتقارب وتتشابه نتيجة لتقارب جرس الحروف.⁴⁴⁹

ويبدو للناظر أن وجهة نظر *ابن جنى* في الإمساس أنه زاوية أخرى في النظر إلى ظاهرة التصاقب، ويتبدى هذا في أكثر من جانب:

الأول: إشارته الواضحة في التصاقب، والتي يقول فيها: «أما لم خص هذا المعنى بذا الحرف فسنذكره في باب يلي هذا بعون الله تعالى». ⁴⁵⁰ *فابن جنى* اكتفى في باب التصاقب بالاتكاء على تقارب معني جذرين من ناحية، وعلى التقارب بين الحروف الذي نتج عن التقارب معني الجذرين من ناحية أخرى، وترك مسألة مس اللفظ شبه المعنى لهذا الباب، رغم أنه على المستوى التطبيقي سواء في أمثله في الخصائص أو في أمثله في كتبه الأخرى تعرض عند عرضه لظاهرة التصاقب للحديث عن الإمساس.

وهذا هو الجانب الثاني الذي يدفنا إلى أن نقول أن التصاقب يعد وجهة نظر أو زاوية رؤية في النظر إلى التقارب بين الألفاظ والمعاني، ونكملها زاوية أخرى في النظر تتمثل في الإمساس.

الجانب الثالث: ورود بعض الأمثلة التي مثل بها لظاهرة التصاقب في ثنايا كتبه بوصفها أمثلة لإمساس الألفاظ أشباه المعاني.

ونصادف عند حديثه عن الإمساس أثناء تعرضه للتصاقب النص الذي سبقت الإشارة إليه في التصاقب؛ فعقب قوله « من ذلك قول الله سبحانه ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُذُهُمْ أُرَا ﴾ أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تزعجهم هزا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان تقارب المعنيين ». ⁴⁵¹ ثم ينتهي *ابن جنى* إلى القول: « وكأهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز لأنك قد تهمز مالا بال له؛ كالجدع وساق الشجرة ونحو ذلك

448 - الإمساس في اللغة: تدل استعمالات الجذر (م س س) على القرب الشديد او الملازمة؛ فمن هذا قولهم: (رحم ماسة ومساسة أي قرابة قريبة)، والمناء المسوس: الذي تناوله الأيدي، ومس المرأة وماسها: أتاها. والمصدر التي وردت ل (مس) ماسة، ومساسا، ومسا ومسيسا ولم يرد (إمساسا). انظر لسان العرب. مادة (م س س).

449 - انظر عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 375.

450 - المرجع نفسه. ج 2 ص 148.

451 - الخصائص. ج 2 ص 146.

«⁴⁵² فرغم أن كلام *ابن جنبي* هنا ينصب على المقارنة، فالمعنى القريب بين الجذرين (هنز) و (أز) لدرجة بعيدة جدا، والإشارة إلى قوة معنى (أز) عن (هنز) نتيجة وجود بها الهمزة وبالتالي استخدام الهمزة في المعنى الأقوى من المعنى الذي تؤديه الكلمة التي توجد بها الهاء هو صلب رؤيته في الإمساس.

وقد اتبع *ابن جنبي* النماذج نفسها للتمثيل لظاهرة الإمساس تلك التي مثل بها لظاهرة التصاقب من قبل، فجدده على سبيل المثال يقول في كتابه **التمام**: «وقد نعلم أن السين أخت الصاد، فالوسيلة قريبة من لفظ الوصلة ومن معناها، وهذا مما قدمت لك ذكره من تقارب الألفاظ لتقارب المعاني نحو: النضح والنضح، والنفث والنفذ، والحظ والحذ، وعليه قولهم: مت ومد ومط، حتى أنهم قالوا في هذه الأحرف الثلاثة أن معناها واحد وأنشدوا **المعجاج** (من الرجز):

" شَاطِئُ بِمِطِّ الرَّسَنِ الْمَحْمَلِجَا "

ولو شئت لقلت أن أكثر اللغة كذلك «⁴⁵³ ونجد *ابن جنبي* يقول في الخصائص في الباب الذي جعله لظاهرة إمساس الألفاظ أشباه المعاني: «ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضح أقوى من النضح؛ قال الله سبحانه: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾⁴⁵⁴ فجعلوا الحاء - لرقتها - للماء الضعيف، والحاء لغلضها لما هو أقوى منه»⁴⁵⁵.

وجاء في الخصائص كذلك في الباب نفسه: «ومن ذلك قولهم: الوسيلة والوصيلة، والصاد. كما ترى. أقوى صوتا من السين؛ لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليست له عصمة الوصل والصلة: بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضا له، كاتصال الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف يصغر أن يكون المتوسل جزءا أو كالجزم من التوسل إليه، وهذا واضح فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف»⁴⁵⁶.

إذن النماذج نفسها التي طرحها *ابن جنبي* للتصاقب ولالإمساس، وواضح أن النص الأول به ثلاثة أصول قالوا إن معناها واحد نتيجة لقربها الشديد، وكذلك تتضح في هذه النصوص رؤيته التي حكمت نظرتة لكل من التصاقب والإمساس - بعد إقراره لمسألة القرب - يركز على الاختلاف بين دلالاتي اللفظين المقارنين ليؤدي هذا الاختلاف - الطفيف بطبيعة الحال -

اختلاف لفظي - طفيف أيضا - بين اللفظين ليبين أن هذا الاختلاف نتج عن مس كل لفظ لمعناه أو شبه معناه - بتعبير *ابن جنبي* - المختلف جزئيا عن المعنى الآخر، وهذا واضح في معالجته ل (وسيلة) و (الوصيلة) في كل من التصاقب والإمساس.

ولوح *ابن جنبي* في هذا الباب إلى سبق **الخليل وسيبويه** لهذا المسلك بقوله: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته»⁴⁵⁷. ثم ذكر *ابن جنبي* أوزانا صرفية ربط **سيبويه** بينهما

452 - المرجع نفسه.

453 - **التمام**. ص 151.

454 - الرحمان 66.

455 - **الخصائص**. ج 2 ص 158.

456 - المرجع نفسه. ج 2 ص 160.

457 - **الخصائص**. ج 2 ص 156.

وبين معناها، بعد أن ذكر مثالا للخليل يشير إلى علاقة (صر) و(صرصر) بالصوتين الناتجين عن الجندب والبازي على الترتيب، وهذا يبين لنا قصد ابن جني بالألفاظ هنا يتعدى الألفاظ المفردة أو الكلمات إلى أوزانها الصرفية.

كما نبه ابن جني إلى ما ذكره سيبويه عن أن المصادر التي جاءت على الفعلان أتت للدلالة على الاضطراب والحركة، ثم أشار إلى أنه . ابن جني . وجد أشياء كثيرة على سمت ما حده الخليل وسيبويه، ومن ذلك أن المصادر الرباعية المضغفة تأتي للتكرير، وأن (الفعل) في المصادر والصفات تأتي للسرعة، وأن (استفعل) التي تأتي في أكثر الأمر للطلب جاءت فيها: «الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: للفاء والعين واللام، فهذا اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن طلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة»⁴⁵⁸ وأن تكرير العين في المثال دليل على تكرير الفعل. ووضح ابن جني لماذا العين؟ وأن اللام تبعت العين من باب المبالغة وذلك إذا كررت العين معها ثم أورد ابن جني قائلا: فهذا طريق المثل واحتياطاتهم فيها بالصنعة، ودلائلهم (منها) على الإرادة والبعية⁴⁵⁹ وسأركز على تناول هذا وغيره في الفصل التالي الذي يتناول الصرف والدلالة.

لقد فتح ابن جني بابيه بالحديث عن الأوزان وعلاقتها بالمعنى، مما أخذه من إشارتا الخليل وسيبويه ثم تنقل إلى الحديث عن الإمساس بين الكلمات ومعانيها على المستوى الصوتي الذي يرتبط بالمعنى المراد، فقال: فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلب عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بما ويحتدونها عليها. وذلك أكثر مما تقدره، وأضعاف ما نستشعره.⁴⁶⁰

أشكال الإمساس في تطبيقاته عند جني اللغوية

نلخص الأشكال الأساسية التي طرحها ابن جني للإمساس فيما يلي:

أولا: إمساس الألفاظ أو مقابلتها بما يشاكل أصواتها من الأحداث:

جعل ابن جني الأحداث أو المعاني المعبر عنها الركيزة الأساسية التي تؤثر في مقابلة الألفاظ لها، وإن وجد اختلاف يتم التعديل للفظ حتى يحتذي المعنى المقصود، وهي كثيرة الوجود و تفوق هذه الظاهرة إدراكنا نتيجة أبعاد العهد، وهذا يتفق مع وجهة النظر التي طرحها في التصاقب نظريا ويتفق تطبيقيا . في الأغلب الأعم . مع نفس أوجهة، يقول ابن جني: فأما

مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بما ويحتدونها عليها، وذلك أكثر مما تقدره، وأضعاف ما نستشعره⁴⁶¹ وسنعرض لبعض الأمثلة التي أوردها ابن جني في هذا الجانب على منوال ما حدث في التصاقب.

458 - المرجع نفسه. ج 2 ص 154.

459 - المرجع نفسه. ج 2 ص 157.

460 - المرجع نفسه .

461 - الخصائص. ج 2 ص 157.

1 - الاختلاف في حرف واحد:

أ - الاختلاف في فاء الكلمة: يقول ابن جنبي: «من ذلك قولهم: خضم وقضم. فالخضم لأكل الرطب، كالطبخ والقضاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليباس؛ نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر: "قد يدرك الخضم بالقضم" أي قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشطف: وعليه قول أبي الدرداء: (يخضمون ونقضم والموعد الله) فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليباس؛ حذوا مسموع الأصوات على محسوس الأحداث⁴⁶². حيث يقارن هنا بين فعلين اختلفا في صوت واحد فقط هو فاء الفعل، وهذا الاختلاف اختلاف في المخرج، ورغم هذا فمخرجا الصوتين قريبان من بعضهما، وهذا نتيجة للقرب الشديد في المعنى بين الفعلين؛ فكلاهما يعني الأكل والاختلاف بين المعنيين جزئي؛ حيث إن أحدهما يعني أكل الرطب، والآخر يعني أكل اليباس. ويشير ابن جنبي إلى القصد في استعمال الخاء - لرخاوتها - مع أكل الرطب، والقصد استعمال القاف - لصلابتها - مع أكل اليباس، وذلك اعتبارا للمعنى الذي تم قياس مسموع الأصوات عليه. وهذا يتفق مع رؤيته التي تجعل المحور المعنى الذي يؤثر في اختيار هذا الصوت في الدلالة على هذا المعنى وذلك الصوت للدلالة على ذلك المعنى.

ب - الاختلاف في عين الكلمة: ومثال ذلك الوسيلة والوصيلة، والقسم والقصم، والجذرين (ق ط ر) و (ق ت ر) و بنفس المنطق اعتمد ابن جنبي على قوة المعنى في اختيارهم الصوت الأقوى، وضعف المعنى في اختيارهم الصوت الأضعف؛ فالتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءا أو كالجزة من التوسل إليه، بينما الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له وكرته في أكثر الأحوال بعضا له، كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، ونحو ذلك. وكذلك القضم أقوى فعلا من القسم؛ لأن القضم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشينين فلا يفكأ أحدهما⁴⁶³. فلذلك خص الأقوى بالصاد، والأضعف بالسين، وبنفس الأمر يقال في قوة القطر، والضعف الشديد في القتر، والوسيطية في القدر والذي أدى إلى استخدام كل من الطاء والذال والتاء كل في موضعه.

ج - الاختلاف في لام الكلمة: ذكر ابن جنبي أربعة أمثلة للاختلاف في لام الكلمة: النضح والنضح، وقرت وقرط، والخذأ والخذأ، وجفا وجفأ، وبنفس الطريقة تكون الحاء لرقتها الماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه، وكذلك التاء لأنها أخفت الثلاثة استعملوها في الدم إذا جف، وقرت استعملوها في القرد وهو التباك في الأرض فهو أثقل، وجعلوا الطاء وهي أعلى ثلاثة صوتا للقرط الذي يسمع، وكذلك الواو في خذا دون الهمزة صوتا فجعلوها لاسترخاء الأذن، وهو ليس من العيوب التي يسب بها ولا يتناهى في استباحها، بينما الهمزة جعلت في الخذا أي الذل؛ لأنه من أقبح العيوب، وفي جفا وجفأ كلاهما بمعنى الجفاء إلا أن جفا استعملت مع الوادي؛ حيث يقال: جفا الوادي بغائة لما هناك من حفزه، وقوة دفعه.

2 - الاختلاف في حرفين:

خص ابن جنبي لهذا الاختلاف مثلا واحدا، وكان الاختلاف فيه بين العين واللام في كل من الكلمتين وهو قد وقط؛ حيث يقول: «ومن ذلك القد طولاً، والقط عرضاً، وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الذال. اجعلوا الطاء

⁴⁶² - المرجع نفسه. ج 2 ص 15-158.

⁴⁶³ - المرجع نفسه. ج 2 ص 161.

المتاجرة لقطع العرض؛ لقرينه وسرعته، والبدال المماثلة لما طال من الأثر، وهو قطعة طولاً⁴⁶⁴. والمعنى هنا واحد والاختلاف جزئي بين معنى الكلمتين، فهناك نوعان من القطع دل عليهما الصوتان الطاء، والبدال من خلال صفاهما الصوتية التي تمس كل نوع من القطع على حدة. ولم يذكر ابن جنبي أمثلة للامساس تمثل الاختلاف في الأحرف الثلاثة بين الجذرين.

ثانياً: ترتيب الأصوات بما يضاهاى وقوع الحدث:

ذكر ابن جنبي بعد حديثه عن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث: «نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع. وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بما ترتيباً وتقديم ما يضاهاى أول الحدث، وتأخير ما يضاهاى آخره، وتوسيط ما يضاهاى أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب»⁴⁶⁵.

إن ما ناقشه ابن جنبي يقف عند حد تشبيه الأصوات بالأحداث المعبر عنها من خلال مقارنة صوتين متناظرين أو أكثر في كلمتين أو أكثر، لكن الجديد الذي يضيفه هو الترتيب للأصوات في كلمة واحدة وعلاقة بما يحدث فعلاً في المعنى، بعض النظر عن المقارنة: فنراه يأخذ لفظاً واحداً ويقارن بين أصواته حال ترتيبها وبين ترتيب وقوع الحدث الذي تعبر عنه؛ بحيث إن هذا الترتيب يصبح ذا دلالة؛ فالصوت الأول يمس ما يحدث أولاً عند وقوع الحدث والثاني له علاقة بما يحدث تالياً والثالث كذلك.

وخص ابن جنبي لهذا الترتيب أمثلة ثلاثة وهي: (بحث)، و(شد)، و(جر). وحاول أن يربط بين صفات الأصوات في هذه الكلمات وبين كيفية وقوع الحدث الذي تعنيه. مع التأكيد على أهمية وضع الأصوات في هذا الترتيب بالذات، لعلاقته بترتيب مراحل وقوع الحدث عنده فنراه يقول مثلاً: «وذلك قولهم بحث فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصلحها تشبه مخالبا الأسد وبرائن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والباء للتراب. وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً، فأى شبهة تبقى بعده، أم أي شك يعرض على مثله»⁴⁶⁶. ويجادل ابن جنبي في هذا السياق التقييدي أن يثبت فكرته (ترتيب الأصوات بما يضاهاى وقوع الحدث) من خلال الفعل (بحث)، ويركز على المعنى الحسي للفعل المستعمل مقارنة بين تتالي أصوات الفعل وتتالي مراحل وقوع الحدث. وينبغي التركيز هنا على أنه يركز على أن المسألة تكمن في علاقة التشابه وليس التطابق، وبالتالي لا نجدده يسلك طريقاً عكسياً، بل يقف عند حد الوصف ولا يتعداه إلى اللزوم، وأنه لا بد من اختيار هذه الأصوات للدلالة على هذا الحدث وإلا للزم ذلك في كل إنسان، وهو أمر يرفضه ابن جنبي. حيث نستطيع أن نقول هنا إنه يلجأ إلى تأويل جاء نتيجة للتفكير في معنى (بحث) أبان وصفه لأصواته.

والأمر نفسه يقوم به ابن جنبي عند الحديث عن (شد) و(جر) فيقول في شد: «ومن ذلك قولهم: شد الحبل ونحوه. فالشدين بما فيهما من التنفسي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يشبه إحكام الشد والجدب، وتأريب العقد، فيعبر عنه بالبدال التي من أقوى من الشدين، لاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذي أريد بها. ويقال شد وهو يشد، فأما الشدة في الأمر فإنها مستعارة من شد الحبل ونحوه، لضرب من الاتساع والمبالغة؛ على حد ما تقول

464 - الخصائص. ج 2 ص 158.

465 - المرجع نفسه. ج 2 ص 162.

466 - المرجع نفسه. ج 2 ص 163.

فيما يشبهه بغيره لتقوية أمره المراد به ⁴⁶⁷. ونلاحظ تركيزه على تناول المعنى الحسي للفعل عند مقارنة صفاته بأصواته بمراحل حدثه، ولا يعنيه المعاني الأخرى التي قد يعيها الفعل اتساعا، وقريب من هذا تداوله للفعل (جر). ⁴⁶⁸

يمكننا حتى هذا الحد فهم ما يقوله *ابن جنبي* من خلال الوصف لبعض الأمثلة في إطار قرب تتالي صفات أصواتها من تتالي مراحل حدوث الحدث التي تدل عليه، دون أن نفهم محاولة لوضع إطار عام مجرد ينسحب على كل الأفعال، وتظهر المشكلة عند محاولة تجريد قانون عام لا يخرج عنه شيء حين يقول: «فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقع بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا ونقصر أسبابها دوننا كما قال سيبويه: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر». ⁴⁶⁹

ولقد انتهى *ابن جنبي* إلى درجة عالية من اليقين في تقبل إمساس كل الألفاظ لشبه معناها، وأنه إذا لم يتضح ذلك الإمساس فلن يعني ذلك مطلقا عدم وجوده، وإنما سيعني أحد شيئين لا ينفيان الإمساس: أحدهما: عدم وجود نظرة مدققة عند الدارس، وثانيا: وجود هذه النظرة وعدم القدرة على هذا الربط بين اللفظ ومعناه نتيجة لسبب ما كان واضحا أيام التسمية ولم يصل إلى الدارس نتيجة تقادم العهد. وتظل المشكلة في رفض ما مال إليه *ابن جنبي* سابقا من أن: ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع مكان نجح لقام مقامه، وأغنى مغناه، وخاصة حين ينح ناحية التجريد لكل الألفاظ، الأمر الذي دفعه إلى مقولته تكاد تخلف التوجه الذي طرحه حتى الآن: «فإن قلت: فهلا أجزت أيضا أن يكون ما أوردته في هذا الموضوع شيئا انفق، وأما وقع في صورة المقصود من غير أن يعتقد أو ما الفرق. قيل: في هذا حكم بإبطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشيد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل. فما ورد على وجه يقبله القياس، وتقتاد إليه دواعي النظر والإتصاف، حمل عليها، ونسيت الصنعة فيه إليها. وما تجاوز ذلك فخفى لم توأس النفس منه، ووكل إلى مصادقة النظر فيه، وكان الأخرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخف إلى ادعاء النقص فيما قد ثبت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه». ⁴⁷⁰

وما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب لا يكفي دليلا على اعتقاد القصد وأنه ليس محض اتفاق وقع في صورة المقصود، وليس من الطبيعي أن تكون القاعدة مسقطه. نتيجة بعض الأمثلة. على كل اللغة، وأنه ينبغي على الناظر أن يتهم نفسه. وليست مصادفة أن يهاجم *ابن جنبي* من يسرع بنقض ما قد ثبت الله أطنابه، فالرؤية التي حكمتها هنا اقتربت بشكل كبير من التوقيف وتجاوزت التوفيق أو حتى التسمية بالصوت إلى مرحلة بعيدة.

ثالثا: تسمية الأشياء بأصواتها:

467 - الخصائص. ج 2 ص 163.

468 - المرجع نفسه.

469 - المرجع نفسه. ج 1 ص 65.

470 - المرجع نفسه ج 2 ص 16 - 164.

لم يقل *ابن جنبي* بصورة مطلقة عن أصل اللغات كلها أنها من الأصوات المسموعات: كدوي الرياح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشجيج الجمار... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد.⁴⁷¹ وأن هذا عنده وجه صالح، ومذهب متقبل. ولا يجب أن نفهم من هذه الإشارة أكثر من إقرار *ابن جنبي* لظاهرة المحاكاة الصوتية، أو التسمية بالصوت، وأن ذلك ربما يكون بداية لتولد اللغات، فكلمة (أصل) نفهم هذا المعنى البداية، وليس هذا الأصل مستمرا في جميع اللغة بدليل إشارة *ابن جنبي* إلى تولد اللغات. وليس اللغة. عن ذلك فيما بعد، ودليل نص *ابن جنبي* في تعريفه اللغة على أن: «حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم». ⁴⁷² فللكل قوم رؤية في تعبير أصواتهم عن معانيهم، وهذه الرؤية قد يحكمها في بعض كلماتهم الأولى المحاكاة الصوتية أو التسمية بالصوت.

لكن *ابن جنبي* يصطنع مشكلة عند حديثه عن هذه الظاهرة في باب الإمساس حين يلح على اعتقاد العربي لمس اللفظ لشبه المعنى حين التسمية؛ حيث يجعل *ابن جنبي* من التسمية بالصوت دليلا قويا على هذا المس في جميع اللغة، حين أراد أن يجرّد ذلك قانونا عاما ينسحب على كل اللغة، حيث نجده يشير إلى أن البعض لم ينتبه إلا لهذه الظاهرة لوضوحها فيقول: ولو لم ينتبه (على ذلك) إلا بما جاء عنهم من تسمية الأشياء بأصواتها، كالحاز باز لصوته، والبط لصوته... ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت: جاء، وعاء، وهاء: وقولهم: بسلمت، وهيلت، وحولت؛ كل ذلك (وأشباهه) إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات كان حتى هذه اللحظة مجرد ظاهرة لا تشكل قانونا أساسيا يؤدي بنا إلى توقع ذلك في كل لفظ بل إن حتى التسمية بالصوت اختلفت من لغة إلى لغة رغم توفر نفس الصوت فما بالنّا بغير ذلك فالمشكلة الأساسية كما أشرنا تظهر حين يريد *ابن جنبي* تجريد قانون عام يدفعه إلى أن يتجاوز رصد التسمية بالصوت كالظاهرة إلى عدها جذرا بنى عليه بعد ذلك.

رابعا: إمساس الأوزان الصرفية لمعانيها (وسأتحدث عن ذلك بالتفصيل في فصل التالي: الصرف والدلالة). وهو أول ما بدأ به *ابن جنبي* الباب.

471 - الخصائص. ج 1 ص 4 - 46.

472 - المرجع نفسه. ج 1 ص 22.

الفصل الثالث

الصرف والدلالة عند ابن جني.

أولاً: العلاقة بين الصيغة الصرفية والمعنى الذي تدل عليه

ثانياً: قوة اللفظ لقوة المعنى

ثالثاً: الصيغة الصرفية وصور الاستعمال

رابعاً: الإلحاق اللفظي الصناعي عند ابن جني

جامعة الأمير
علاء الدين
العلم الإسلامي

تعتمد الدلالة الصرفية على ما تؤديه الزيادات الصرفية من معان مضاف إليها معنى الجذر المعجمي، وتنشأ مستمدة رؤيتها عن طريق الصيغ وأبنيته المختلفة. وإن أي تحول في الصيغة يؤدي حتما إلى تغير في محتوى الدلالة، لأن ظهور المعاني مرتبط بالصيغ التي جاءت فيها، فيظهر في اختلاف معاني الصيغ الصرفية أو المرفيمات السابقة واللاحقة، نحو: "القلم" غير "قلم"، ويرجع السبب لأن الألف واللام في القلم مرفيم تعريف. وكذلك في "الكاتب" غير "الكاتبة" لأن التاء مرفيم تأنيث. ومثل ذلك في الأفعال (نصر - ناصر - انتصر - استنصر - تناصر...)، فكلها متباينة الدلالة لما يحملها كل فعل منها من صيغة، على الرغم من اشتراكهما جميعا في جذر لغوي واحد. ونحو اختلاف صيغة اسم الفاعل عن دلالة اسم المفعول وكلاهما يختلف عن دلالة صيغة المبالغة "قائل"، "مقول"، "قوال" على المعجم، أما على مستوى التركيب يؤثر على المعاني النحوية ثم على المعنى العام.⁴⁷³ ومثل هذا ما ذكره إبراهيم أنيس عند تحير المتكلم لفظة كذاب بدلاً من كاذب، «لأن الأولى جاءت على صيغة تفيد المبالغة. فكلمة "كذاب" تزيد في دلالتها على كلمة "كاذب"، وقد استمدت هذه الزيادات من تلك الصيغة المعينة، فاستعمال كلمة "كذاب" بمد السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو أن المتكلم استعمل "كاذب"». ⁴⁷⁴

إن القيمة الصرفية هي التي توجه المادة الأساسية وتضعها في مجال وظيفي معين، وهذا ما نستطيع تقصيه في كتب اللغة والمصنفات الصرفية وعلى الأخص فيما تورده المعاجم.⁴⁷⁵ حيث تعطي المعاجم المعنى المشترك الأولي ثم تقدم التمايزات بين كل صيغة وأخرى بإضافة عنصر بنائي مغاير. حيث أن الدلالات تأتلف في كل متكامل يتأدى إليها، فالدلالة الأساسية هي جوهر المادة اللغوية المشترك في كل من يستعمل من اشتقاقها وأبنيته الصرفية، ف (طحن) تدل على حركة وضغط لتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرحى ويكون حقيقيا مباشرا. ويدخل هذا الوزن في أبنية صرفية كثيرة (طحن - يطحن - سيطحن - اطحن - طحان - مطحون - الطاحونة - الطحانة) ولكل وزن دلالاته، فالوزن الصرفي هو الذي يوضح لنا الدلالة.⁴⁷⁶

ويسمى علم الصرف في الدراسات الحديثة "بالمورفولوجيا"، ويحتل المرحلة الثانية بعد علم الأصوات. وتسمى أصغر عناصره بالمورفيم، وقد «تكون هذه الوحدة الصرفية جزءا من كلمة قائمة بذاتها وهي ما أطلق عليها "فندريس"، وسماها "ابن جني" الدلالة الصناعية».⁴⁷⁷

وتتمثل مهمة المرفيمات في إضفاء قيمة تعريفية أو تحديدية، ويكون المورفيم في هذه الأنواع عنصرا صوتيا أو مقطعا أو عدة مقاطع تساهم في تحديد الدلالة، كالانتقال من الزمن الماضي إلى الحاضر (المضارع). يقول تمام حسان: «في الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة، كالطلب، والضرورة، والمطاوعة والتعدي، واللزوم، والافتعال، والتصغير»،⁴⁷⁸ يوضح ذلك تعدد

⁴⁷³ - انظر محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 182. وانظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 226.

⁴⁷⁴ - دلالة الألفاظ. ص 47.

⁴⁷⁵ - انظر فايزا الداية، علم الدلالة العربي. ص 21.

⁴⁷⁶ - المرجع نفسه. ص 20 - 21.

⁴⁷⁷ - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 526.

⁴⁷⁸ - مناهج البحث في اللغة. ص 20.

دلالات الكلمات باختلاف الصيغ الصرفية. كذلك الأصوات التي تنصدر الفعل المضارع ما هي إلا دوال الفاعلية وإن حملت الزمن الاستقبالي للفعل الذي تزداد عليه⁴⁷⁹ ووظيفتها إضفاء قيمة تعريفية، أو تحديدية تمييزية، أو تصنيفية، أو توزيعية ويكون المورفيم في هذه الأنواع الثلاثة إما عنصراً صوتياً أو مقطعاً أو عدة مقاطع وأحياناً يأتي المورفيم فونيميا واحداً.⁴⁸⁰

فالمورفيم هو أساس التحليل المورفولوجي للصيغ الصرفية إذ يُعبر عن معانٍ عديدة: الفاعلية، المفعولية، الاسمية، الفعالية، الجنس، العدد، وهو بذلك أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو تؤدي وظيفة نحوية.⁴⁸¹ وعلى هذا الأساس فالتحليل المورفولوجي يمثل حلقة وسطى بين دراسة الأصوات التي تكون الكلمات والصيغ الصرفية ودراسة التراكيب التي تنتظم فيها. ولذلك يجعل المحدثون لاختلاف الصيغ الصرفية دوراً مهماً في تحديد المعاني واختلافها حسب هذه الصيغ.

إن الوزن الصرفي مثل (فعل) في حالة إضافة مورفيم الممززة في أوله فإنه ينقله من فعل غير إرادي متعدي، وإن زيد مورفيم (الألف) على الصيغة نفسها فإنها تصبح فاعلاً، وفي هذا دلالة جديدة أكسبها صوت الألف - الصائت الطويل - إلى الصيغة التي تدل على المشاركة في الفعل بين اثنين أو أكثر، وليس من فعل واحد.

أما إذا زيد مورفيم آخر مقيد بدلالة التضعيف (فعل) فإنه يكسب الصيغة الدالة على التكثير، وقد تكون دلالة إعجاب أو دلالة سلب فمثلاً:

- مرضت الرجل - مورفيم مقيد للسلب حمل الدلالة على السببية.

- مرضت الرجل - مورفيم مقيد للإعجاب حمل الدلالة على الإزالة.⁴⁸²

وفي حالة إضافة مورفيمين مقيدين (تفعل) فإنهما يحملان دلالة التكثير المبالغ فيه، (تعلم - تكسب). و لو أتينا على الأحرف الناصبة (أن - لن - كي - إذن) التي تدخل على الفعل وتعمل فيه بعد أن تنقله نقلتين:⁴⁸³ الأولى تجعله صالحاً للاستقبال وحده بدلاً من صلوحه لزمانين؛ هما الحال و الاستقبال. والثانية تسير على وفق وظيفة كل حرف:

- أن: إلى المصدرية ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَصَّاحَتَانِ﴾.⁴⁸⁴

- كي: إلى التعليل (جئت كي أتعلم).

- لن: إلى النفي ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾.⁴⁸⁵

- إذن: إلى الجزاء (قرأت رسالتك إذن تعلم حاجتي).

إن الصيغ الصرفية ودورها في تغيير المعنى من بنية إلى أخرى يتم بفصل المورفيمات التي تمتد على مساحة المفردة العربية وهذا ما جعل اللغة العربية لغة اشتقاقية تتكاثر من مادة واحدة لتعطيها عدداً هائلاً من المشتقات، يقول عبد القادر عبد الجليل

479 - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 526.

480 - المرجع نفسه.

481 - انظر كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 189.

482 - المرجع نفسه. ص 527.

483 - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 527.

484 - الرحمن: 66.

485 - طه: 91.

موضحاً ذلك بقوله: « هذه المورفيمات تمتد على مساحة بناء العربية الصرفي، وتتحرك في أدوار وظيفية متقنة، تجعل من العربية لغة رفيعة عالية البناء ».⁴⁸⁶

وقد يحدث في بعض الأحيان أن تختلف الأبنية والقوالب الصرفية دون أن يكون هذا مفضياً إلى اختلاف في المعنى، ومن ذلك مجيء صيغة (فعل وأفعال) بمعنى واحد في بعض الأحيان فيقال "محضته النصح" و "أمحضته النصح"، والمعنى واحد ونقول "سلكته وأسلكته"، قال الله - عز و جل ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾⁴⁸⁷، وقال الهذلي:⁴⁸⁸

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي فِتْنَايَدَةٍ . . . شَلَكَمَّا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرَدَا.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوحدات الصرفية ذات الدلالة تنقسم إلى نوعين:⁴⁸⁹

النوع الأول: الأوزان الصرفية مثل أوزان الأفعال، والمصادر والمشتقات، اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة الشبهية وأسماء الزمان والمكان واسم الآلة) وأوزان جمع التكسير والتصغير.

النوع الثاني: اللواحق وتمثل في السوابق واللواحق والدواخل، وهي التي تدخل في صلب بنية الكلمة لتحقيق المعاني وتشارك في الدلالة.

ونتناول فيما يأتي دلالة بعض هذه الوحدات الصرفية:⁴⁹⁰

1 - دلالة الاسم: الاسم هو الذي يدل على ذات أو مسمى ولا يدخل الزمن في تركيبه، ويتميز بالثبات لا التجدد والحدوث، مثل (حافظ ويحفظ)، (ثابت ويثبت)، (قائم ويقوم)، فاللفظ الأول من الثنائية يفيد الثبوت (اسم) والثاني يفيد التجدد والحدوث (فعل).

بقول **عبد القاهر الجرجاني:** « إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى لشيء من غير أن يقتضي تجدد شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمر قصير... وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيدٌ هاهو ذا ينطلق)، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه».⁴⁹¹

إن دلالة الاسم تتميز بالثبوت وعدم التقييد بزمن أو تجدد عكس الفعل الذي هو متجدد ومتغير في الزمن، فاسم الفاعل حسب **الفخر الرازي** « يدل على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه في غالب الأحيان، في حين أن الفعل الماضي لا يعنى بذلك ولا يدل عليه، كما يقال فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر... فإنه لا يفهم من صيغ الفعل التكرار

486 - علم اللسانيات الحديثة. ص 527.

487 - المدثر: 42.

488 - المرجع نفسه. ص 26.

489 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 61.

490 - انظر محمود عكاشة، التحليل في ضوء علم اللغة الحديث. ص 63.

491 - دلائل الإعجاز. ص 138-139.

والرسوخ ومن اسم الفاعل يفهم ذلك»⁴⁹² وهذا يعني أن الاسم أقوى في الدلالة من الفعل، إذ يفيد ثبوت الصفة في صاحبها دائماً، بينما الفعل متغير متجدد مقيد بزمن.

وقد عرف القدماء هذا النوع من الأسماء باسم الأسماء المتمكنة وتعد هذه الأسماء الشق الأول من الأسماء في اللغة العربية، أي أن هناك أسماء غير متمكنة. وهي كما يقول ابن جنبي: «الأسماء المبنية الموعلة في شبه الحرفية، لأن هذه الأسماء في حكم الحروف. ألا ترى أن (كَمْ، وَمَنْ وِإِذْ) سواكن الأواخر ك (هَلْ، وَبِإِ وَقَدْ)، وإما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف»⁴⁹³. أي أن هذه الأسماء تشبه الحروف في الحالة، حيث لا نستطيع الاشتقاق منها.

كما لا تدخل الأسماء العجمية المنقولة من لغة إلى أخرى في دراسة علم الصرف لها لاختلاف حكمها.⁴⁹⁴ بالإضافة إلى أسماء الأصوات وأسماء الأفعال التي أكد ابن جنبي على عدم دخولها ضمن دراسات علم الصرف: «وأسماء الأصوات أيضاً لا تدخل في علم الصرف. نحو: " غاق، وطاق، وطاخ" ونحوها، لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم ... وكذلك أسماء الأفعال، وضعت على هيئة معينة لا نعرف أصولها، ولا تتغير، ولا يمكننا الاشتقاق منها نحو: " وئ، وهاه، وأفٍ "»⁴⁹⁵.

2 - دلالة المصدر: هو اسم يقع على الأحداث كالأكل والشرب والرسم والقيام، وله معان ودلالات كثيرة حسب أبنيته وأوزانه مثل:⁴⁹⁶

وزن فعالة: يأتي لدلالات متعددة منها ما دل على حرفة أو صناعة كالحياكة والخياطة والتجارة والكتابة. ومنها ما دل على الولاية مثل الخلافة، الوصاية، الإمارة، السياسة. ومنها ما دل على الاشتغال مثل العصابة، العمامة، القلادة.

وزن فُعَال: يأتي لدلالات متعددة منها الدلالة على الداء مثل الزكام، السعال، الدوار، الصداع، العطاس. ومنها أيضاً الدلالة على الصوت مثل الصُراخ، الرغاء، الثغاء. كما يدل على التحطم أو أجزاء الشيء مثل الجذاذ، الحطام، الفتات، الرفات.

وزن فَعْلَان: يأتي لدلالات منها التقلب والاضطراب والحركة، مثل الغليان، الفيضان، القفران. كما يدل على العلة مثل الوهجان، اللهبان، الغثيان. وهي حالات اضطراب تصيب الإنسان.

3 - دلالة الفعل: والفعل ما دل على حدث مقيد بزمن، والزمن عنصر أساسي في القول يميزه عن الاسم والحرف، ويفيد التجدد والحدوث في زمن وقوعه مثل قولنا: يقوم محمد، أفاد حدوث القيام بعد أن لم يكن، فقد كان جالساً أو نائماً، ودل على الزمن وهو التجدد فهو يقوم وما زال في الحدث. والفعل المضارع يفيد الحال والاستقبال. والماضي يفيد وقوع الحدث في زمن انقضى وفات، وهو في زمن حدوثه في الماضي أفاد التجدد، فالأفعال التي تحدث الآن في الحال والاستقبال ستصبح هي الأخرى ماضية انقضى زمنها.

⁴⁹² - التفسير الكبير. ص 25 وما بعدها.

⁴⁹³ - المنصف. ص 34.

⁴⁹⁴ - انظر علي جابر علاء الخفاجي، التطبيق الصرفي. ص 8-9.

⁴⁹⁵ - المنصف. ص 8.

⁴⁹⁶ - انظر محمود عكاشة، التحليل في ضوء علم اللغة الحديث. ص 68-69.

قال **سيبويه**: «أما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».⁴⁹⁷ وتختلف الدلالة بين الأفعال المجردة والأفعال المزيدة؛ ذلك لأن الأبنية المزيدة أكثر دلالة لما تحققه من زيادة في المعنى، فزيادة المبني تقابلها زيادة في المعنى وهذا تناسب طردي بين الصيغة والدلالة. وتشارك الأفعال المجردة في الدلالة والمعنى، فبناء صيغة "فَعْلٌ" تأتي للدلالة على غريزة أو طبيعة مثل جَدُرُ بالأمر (جدير بالأمر). حَطَّرُ قدره كما يأتي للمدح مثل قَضُوَ الرجل وعَلَّمَ (بمعنى ما أقضاه وما اعلمه). وقد يُدُلُّ على سَجِيَّةٍ مثل سَفُهُ. ويَجِيءُ بناء فَعَلٌ للدلالة على الجمع مثل جَمَعَ، حَشَرَ. أو للتقسيم نحو بَدَّرَ، نَشَرَ، قَسَمَ. أو للدلالة على المنع مثل حَبَسَ، مَنَعَ. أو للدلالة على الغلبة مثل قَهَرَ، مَلَكَ. أو للتحويل مثل صَرَفَ، نَقَلَ. أو التحويل مثل دَخَلَ، ذَهَبَ.⁴⁹⁸ والأبنية المزيدة للفعل المزيد "افوعول" مثل اخشوشن، واخلولق، واغدون. يرى **ابن جني** في كتابه الخصائص أن معنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. وكذلك معنى خَلُقَ واخلولق وخذن واغدون.⁴⁹⁹ ويقول **القيصري**: «وأما "افوعول" فانه يجيء للمبالغة ولما يحصل شيئاً بعد شيء، جزءاً بعد جزء ثم تضاف الاجزاء بعضها إلى بعض كقولك: اخشوشن الشيء، واعشوشب المكان، واغدون النبات إذا طال وكذلك الشعر، وكذلك احدودب الرجل».⁵⁰⁰

والأفعال المنصرفة هي الأفعال القابلة للتصريف وللاشتقاق. وعكسها الأفعال الجامدة مثل: قرأ، يقرأ، مقروء، وقارئ. أما الأفعال غير المنصرفة (الجامدة) فلا تدخل في الدراسة نحو: ليس، كرب، عسى، وحرى إلى غير ذلك من هذه الأفعال.⁵⁰¹

4 - دلالة الحرف: والحرف لا يدخل ضمن مجال الصرف، وقد ذكرناه هنا؛ لأن ترتيبه عند النحاة يأتي بعد الاسم والفعل وهو ما يتألف منه الكلام.⁵⁰² كما تمت الإشارة إلى أنه يمكن للمورفيم الوحدة الصرفية أن تكون فونيمًا، إذا كان متعلقًا وملتصقا بالكلمة. والحرف كما هو عند النحاة ما جاء معنى ليس باسم ولا فعل «والحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده»،⁵⁰³ ويطلق على الكلمة أيضا تجزؤًا ويطلق أيضا على اللغة كما جاء في الحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف». واستخدم في عرف النحاة القدماء بمعنى الصوت في حديثهم عن "مخارج الحروف".⁵⁰⁴

إن الحروف توضع لمعنى من المعاني مثلها مثل الأسماء، ولا يفهم هذا المعنى إلا بما يتعلق به من الأسماء والأفعال؛ فمعنى الحرف يتحصل في الذهن بتعلقه بغيره ويعتبر هذا قصورًا فيه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلق.

وتنقسم الحروف من حيث دلالتها إلى نوعين: حروف مباني وحروف معاني:

497 - الكتاب. ج 1 ص 2.

498 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 96.

499 - الخصائص. ج 3 ص 264.

500 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 97.

501 - انظر علي جابر علاء الخفاجي، التطبيق الصرفي. ص 9.

502 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 105.

503 - الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط. تحقيق مكتب تحقيق التراث من مؤسسة الرسالة 1407 هـ. 1970 م. مادة:

(ح رف).

504 - سيبويه، الكتاب. ج 4 ص 429.

أ - حروف المباني: هي التي تنبني منها الكلمات أو هي الأصوات التي تؤلف الكلمة. ويرمز لكل صوت برمز كتابي (ء، أ، ب، ت، ث، ج). ومن أمثلتها حروف الهجاء في كلمة "زيد" الزاي، الياء والذال، ويطلق عليها أصواتاً أو فونيمات. والصوت لا يحمل دلالة في ذاته بل اختلافه في الكلمات يحدث اختلافاً في الدلالة، مثل: نار، حار، ضار اختلف الحرف (الصوت) أو الفونيم في الكلمات الثلاث فاختلقت دلالتها. يقول **عبد القاهر الجرجاني**: «وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحزاه، فلو أن واضع اللغة كان قد وضع "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساده».⁵⁰⁵

ب - حروف المعاني: وهي التي تفيد معنى كالحروف المضارعة وحروف الجر والعطف، وقد سميت حروف المعاني للمعنى المختص بها أو لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، إذ لو لم يكن "من" و"إلى" في قولك: خرجت من البصرة إلى الكوفة لم يفهم ابتداء خروجك وانتهاءه.⁵⁰⁶

مفاهيم حول الصرف ... والدلالة عند ابن جني

يعد **ابن جني** إماماً في علم التصريف، ويزخر كتاب الخصائص بآرائه الثاقبة في هذا العلم. ويرى **ابن جني** أن علم التصريف هو ميزان العربية وبه يعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به. وقد عرفه بقوله: «أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها. نحو قولك: ضُرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، واسم المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضرباً، أو فعل ما لم يستقم فاعله قلت: ضرب... وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضارب. فإن أردت أنه استدعي الضرب قلت: التضرب... وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول كما يراد فيها من المعاني المزادة منها وغير ذلك».⁵⁰⁷

ويتبين من تعريف **ابن جني** أن الدلالة أمر مكتسب من الوزن الصرفي، إذ الدرس الصرفي في العربية مقدمة للدرس النحوي، وهما متلازمان ومرتبطان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، لأن الصرف من وظائفه اهتمامه ببنية الكلمة التي هي من أجل توظيفها في سياق نحوي.⁵⁰⁸ وهذا ما دفع **ابن جني** إلى القول بأن «التصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحوله المتنقلة. ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر ورأيت بكرًا ومررت ب بكر فإنك إنما خالفت بين حركات الإعراب لاختلاف الفاعل ولم تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة».⁵⁰⁹

505 - دلائل الإعجاز. ص 54.

506 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 10 - 106.

507 - ابن جني، التصريف الملوكي. تحقيق: ديزيره سقال. دار الفكر العربي، بيروت. ط: 1. 1419هـ - 1998م. ص 12-13.

508 - انظر عبدكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 260.

509 - المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني). تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. ط: 1. 1373هـ. 1954م.

وفي الحقيقة أن علماء اللغة العربية القدماء لم يفصلوا بين علم النحو والصرف بسبب تداخلهما الكبير، فمعظم كتب التراث اللغوي تبدأ أولاً بالنحو ثم الصرف، فقد جعل اللغويون النحويون منذ **سيبويه** الحديث عن الصرف وقضاياها في أواخر كتبهم، لأنهم كانوا يبدؤون بالنحو أولاً، و« لا تكاد تجد كتاباً في النحو، إلا والتصريف في آخره ».⁵¹⁰ ما دفع **ابن جنّي** وقد أكسبته خبرته في هذا المجال إلى القول بضرورة فصل العلمين عن بعضهما. ففي كتابه المنصف عقد **ابن جنّي** باباً سماه: " ما بين التصريف والاشتقاق والنحو " جاء فيه: « وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق سبباً قريباً واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ... كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنّما يمر بك في كتب النحو، منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب ». ⁵¹¹

ثم يقول **ابن جنّي** مسترسلاً عن سبب تقديم الأوائل للنحو قبل التصريف: « إلا أن هذا الضرب من العلم كما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعده ليكون الارتياض في النحو موطناً للدخول فيه ومعينا على أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال ». ⁵¹²

ولم يفصل علم الصرف عن علم النحو العربي إلا على يد **أبي عثمان المازني** (ت 219هـ)، والذي اطلع على كتاب **سيبويه** ودقق في المواضيع الخاصة بالصرف، والتي كانت متناثرة في "الكتاب"، إلى أن نظمها وجمعها في كتابه **التصريف**، ⁵¹³ والذي أشاد به **ابن جنّي** وشرحه في ثلاثة أجزاء تحت اسم "المنصف". ⁵¹⁴ يقول **ابن جنّي** « ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأشدها وأرضاهما، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كرازة ⁵¹⁵ ألفاظ المتقدمين، مرتفعاً تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ كثير المعاني، عنيت بتفسير مشكله وكشف غامضه والزيادة في شرحه، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم ». ⁵¹⁶

وإنما اهتم **ابن جنّي** بكتاب التصريف وخصه بالبحث والدرس لأنه أدرك كما أدرك المعاصرون اليوم القيمة الوظيفية لهذا المستوى في التحليل اللغوي. فالتصريف عنده من أجل علوم العربية. ويطالعنا **ابن جنّي** بنص يتضمن الحاجة اللغوية الملحة إلى هذا المستوى اللغوي فيقول: « وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية وبه تعرف تصرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها. ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس عليها، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف. وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فعل لا يجيء إلى على يفعل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول: كُرْمٌ، يَكْرُمُ بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك الكلام العرب سمعتهم يقولون يَكْرُمُ أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها

510 - ابن جنّي، المنصف. ص 34 - 35.

511 - المرجع نفسه. ص 34.

512 - المرجع نفسه.

513 - يعقوب بكر، نصوص في فقه اللغة العربية. ج 1 ص 32.

514 - انظر كرم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 16. ومحمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي. ص 251.

515 - الكرازة والكزرة: اللين والانتقاض.

516 - المنصف. ج 1 ص 4.

مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء، وثم يحتج إلى السماع في هذا ونحوه، وإذا كان السماع أيضا مما يشهد بصحة قياسك... وذلك قولهم كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول، نحو مطرقة ومروحة، إلا استثنى من ذلك، فهذا لا يعرفه».⁵¹⁷

وبما أن ابن جنبي يمتلك ناصية التصريف دون سائر علماء العرب، فقد استطاع أن يدرك الكثير من القيم الصرفية التي تتجاوز مع الكلمة من أجل الأغراض الدلالية، ومن بين هذه القيم الصرفية إدراكه بما يعرف الآن في علم اللغة الحديث بالمورفيم أو دال النسبة، وهو نوعان: مورفيم حر، والثاني مقيد. والحر يسميه **فندريس** دال الماهية، والمورفيم كالسوابق واللواحق التي تدل على الفضائل والنسب النحوية. فمثلا كلمة "مسلمون" في العربية تتكون من المورفيمين معا: المورفيم الحر: ويتمثل في كلمة مسلم. ونقصد بالحر جزء الكلمة الذي يمكن أن يستقل بنفسه. والمورفيم المقيد: ويتمثل في الواو والنون.

وهذا يعني أن ابن جنبي أدرك القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يدركها علم اللغة الحديث.⁵¹⁸

إن التوجه إلى البحث في الدلالة الصرفية، والإدراك المبكر لقيمة المستوى الصرفي وتقدمه على المستوى النحوي في الدراسة التحليلية اللغوية، هو ما جعل ابن جنبي يقدم الدلالة (الصناعة) الصرفية على الدلالة (المعنوية) النحوية. ففي كتاب الخصائص عرض ابن جنبي لأنواع الدلالات اللغوية في باب "الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" قائلا: «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتمد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية».⁵¹⁹ فالدلالة الصناعية التي يريد بها ابن جنبي الدلالة الصرفية هي أقوى من الدلالة المعنوية أي النحوية، من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمد.⁵²⁰ وهذا يعني أن الدلالة الصرفية الصناعية هي أقوى وأشد بيانا ووضوحا لدى المتكلم والسماع، مما يجعل العلاقة وطيدة جدا بين علم الصرف وعلم الدلالة. فالقوالب أو البنية الصرفية تكون أوعية للمعاني، فتشكل لنا المعاني حسب نوع البنية الصرفية. أي الاستدلال على الفعل من الفاعل، أي الاستدلال على الفاعل من الفعل. وبصورة أخرى منطقية لا فعل بدون فاعل، وهي أقرب ما تكون إلى العلاقة النحوية بين الفعل والفاعل وهذه الدلالة في المرتبة الثالثة من القوة بعد اللفظية والصناعية.⁵²¹

ومن ثم فإن الدلالة الصرفية تمثل الدرجة الثانية في القوة بعد الدلالة اللفظية، حيث إنه بالرغم من كونها ليست موجودة في اللفظ كالدلالة اللفظية فإنها صورة يحملها اللفظ - على حد قول ابن جنبي - بينما اعتبر الدلالة المعنوية لاحقة بعلوم الاستدلال ولا تدخل في حيز الضروريات، ومن ثم فهي أضعف الدلالات الثلاث. ولقد شفع ابن جنبي كلامه بالمثال التالي: «ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل... ولو كنت إنما تستفيد الفاعل (من لفظ) ضرب

517 - المنصف. ج 1 ص 4 - 5.

518 - انظر عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 162. 163.

519 - الخصائص. ج 3 ص 98.

520 - أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. ط: بلا. 2001م. ص 95.

521 - عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 361.

لا معناه للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتها على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما». ⁵²²

والدلالة الصرفية حسب إشارة *ابن جنبي* لاحقة بالدلالة اللفظية وقريبة جدا منها، وقد أدخلها أيضا في باب المعلوم بالمشاهدة. ويقصد بها دلالة البناء أو الصيغة الصرفية على معنى، وذلك بقوله: «ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه» ⁵²³ أي دلالة قام بلفظه أي بحروفه أو فونيماته دلالة وظيفية مطردة على القيام أو الحدث، وصياغته على هذا الوزن أو البناء تدل على أن القيام قد حدث في الزمن الماضي. وتأتي هذه الدلالة في القوة بعد الدلالة اللفظية كما مر بنا وقبل الدلالة المعنوية التي هي عبارة عن حاجة الفعل الضرورية إلى الفاعل، وعلى حد قول *ابن جنبي*: «دلالة الفعل على الفاعل». ⁵²⁴

إذا يمكننا استخلاص القول بأنه على الرغم من أن «هذه الدلالات تتألف في كل متكامل يتأدى إلينا: فالدلالة الأساسية هي جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتهما الصرفية». ⁵²⁵ هذه الدلالة الأساسية المعجمية الملفوظة صوتا هي ما عناه *ابن جنبي* بالدلالة اللفظية أو دلالة اللفظ على المصدر. فإذا أضفنا إلى هذا الجانب المعجمي استغراق المصدر للأزمنة الثلاثة- كما يرى *ابن جنبي* نفسه - ⁵²⁶ فإنه يمكننا أن نرى الدلالة الصناعية بمثابة الجزء من الكل بالنسبة للدلالة اللفظية، حيث إن الدلالة الصناعية:

- أ - لا تمثل الدلالة المعجمية التي تمثلها الدلالة اللفظية من جهة.
- ب - تمثل زمتا واحدا من الأزمنة التي تمثلها الدلالة اللفظية من جهة أخرى.

فالدلالة الصناعية في نظر *ابن جنبي* هي التي تستمد قوتها من الدلالة اللفظية من قبل أنه إطار لفظ أو بالأحرى القالب الذي نصب فيه الألفاظ وتبنى على صورته ومنواله، حيث يقول: «الدلالة الصناعية أقوى من الدلالة المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صور يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعترزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا في باب العلوم المشاهدة». ⁵²⁷

ومن كل ما مر بنا نستنتج أن الدراسة الصرفية للصيغ والأبنية الكلامية تعد مقدمة ضرورية للوصول إلى المعنى، عند *ابن جنبي*؛ لأن الوظيفة النحوية للكلمة تعتمد في الإحاطة بها على معرفة البنية الصرفية لها. ويبدو واضحا كذلك إدراك *ابن جنبي* لأهمية الدلالة الصرفية وفهم معاني مبانيها ودورها في معرفة الوظائف النحوية باعتبارها مدخلا طبيعيا يتعين على دارس النحو المرور به للوصول إلى المعنى. يقول *ابن فارس* تأكيداً لهذه الأهمية: «ومن فاته علمه فاته المعظم لأن "وجد" مثلا كلمة مبهمة فإذا صرّفناها اتضحت بمصادرها». ⁵²⁸

⁵²² - الخصائص. ج 3 ص 98-99.

⁵²³ - المرجع نفسه. ج 3 ص 98.

⁵²⁴ - المرجع نفسه.

⁵²⁵ - علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق. ص 20.

⁵²⁶ - الخصائص. ج 3 ص 101.

⁵²⁷ - المرجع نفسه. ج 3 ص 98.

⁵²⁸ - جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. 1407هـ. 1987م. ج 4

وبعد هذه التوطئة لمفهوم الصرف في الدراسات الحديثة وكذلك عند ابن جنبي، سنقوم في هذا الفصل بمعالجة الصرف في علاقته بالدلالة عند ابن جنبي من خلال تناول المواضيع المختلفة التي وردت في كتب ابن جنبي، والتي نظر فيها إلى الصرف بوصفه ممثلاً لقيمة دلالية، سواء في المواضيع النظرية التي خصصها لشرح وجهة نظره خصوصاً في الخصائص، أو في ممارسته التطبيقية في كتبه المختلفة مثل المنصف والمحتسب والخاطريات.

المجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولاً: العلاقة بين الصيغة الصرفية والمعنى الذي تدل عليه

لقد أدرك أبو الفتح أهمية وظيفة الصيغ الصرفية خاصة من خلال أهميتها في تحديد جزء من المعنى، فللصيغ الصرفية معان تضاف إلى المعنى الجذر، حيث أشار إلى دور اختلاف الصيغ في تغيير المعنى في كتابه الخصائص، وكما يقع أن الإفهام في الخطاب من القائل والفهم فيه من السامع، فللتصريف أهمية كبيرة في إحداث جزء من المعاني لأن الكلمات إذا لم تصرف في جمل تبقى مبهمة وغامضة⁵²⁹ ومن قولهم: «وجد وهي كلمة مبهمة، وإذا صرفنا أفصحت فيقال في المال وجدا وفي الضالة وجدنا وفي الغضب موجدة وفي الحزن وجدا»⁵³⁰ ولاحظ ابن جنبي أن في كثير من الصيغ الصرفية فروقا في الدلالة في حالة زيادة مورفيم في أول الصيغة، أو في وسطها أو على الجذر الأصلي⁵³¹ ويقصد ابن جنبي أن المادة المعجمية لفعال ما إذا أضفنا لها مورفيما تغير معناها و هذا الفونيم تختلف الدلالة فيه بحسب مكان إضافته سواء في أول الصيغة أو في وسطها أو في آخرها.

وقد تعرضت في فصل سابق عند الحديث عن "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" إلى أنه من الأشكال الأساسية للإمساس عند ابن جنبي إمساس الأوزان الصرفية لمعانيها ورأيت حينها أن أخصص له موضعا منفصلا عن بقية أشكال الإمساس التي تدخل في إطار الحديث عن الأصوات في علاقتها بالدلالة في هذا الفصل، وذلك لأن ظاهر تسمية هذا الشكل يريد به ابن جنبي علاقة البناء أو الوزن أو الصيغة الصرفية بالمعنى الذي تدل عليه.

وأخذ صاحب الخصائص في أول كلامه عن هذا الوجه الصرفي بذكر أهميته وتنبية الخليل وسيبويه له وقبولهما له والاعتراف بصحته. وساق قول الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر. وأما سيبويه فذكر ذلك في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النقران، والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال بتوالي حركات الأفعال.⁵³²

ومن خلال هذه العبارة التي ساقها ابن جنبي بين يدي هذا الباب، يريد لفت نظرنا إلى أنه ليس أول القائلين بهذا الموضوع، وفي احترام شديد يدلنا على الجهد الذي قام به الخليل وسيبويه وما عرضه من أمثلة في هذا الموضوع وعلى وجه الخصوص سيبويه الذي أشار في الباب الذي سماه «هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعادل إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها»⁵³³ إلى العديد من أبنية المصادر التي جاءت على بناء واحد حين تقاربت المعاني، حيث لم يكتف سيبويه بذكر الصيغة التي أوردتها له ابن جنبي، وإنما عدد كثير من المصادر والصيغ التي اتفقت لكلمات متعددة لاقترب هذه الكلمات في المعنى،

529 - انظر مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية. عمان، دار وائل. ط: بلا. 2002. ص 50 .

530 - الخصائص. ج 3 ص 103 .

531 - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 526.

532 - الخصائص. ج 2 ص 152.

533 - الكتاب. ج 4 ص 5-17.

أو اتفاقها فيه، مثل: فُعال، وفُعالة، وفِعال، وفُفعالة، والفعلان على الترتيب. كما أشار غير مرة إلى « المصادر التي جاءت على البناء واحد حين تقاربت المعاني ». ⁵³⁴ وذهب سيبويه إلى أن « العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد ». ⁵³⁵

كما يمكننا التنبه هنا إلى إشارة ابن جنبي الواضحة في أن العلاقة بين الألفاظ والصيغ التي تدل عليها علاقة إمساس وليس علاقة تصاقب، فابن جنبي لم يقف عند مجرد الحديث عن تقارب بين صيغ من ناحية وتقارب بين المعاني التي أدت إلى التقارب بين الصيغ من جهة أخرى، لأن هذه المقارنة لا تعنيه هنا، وإنما تعرض بالدرس إلى علاقة الصيغ بالمعاني، ولهذا تحدث عن هذا الموضوع في "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني" على النحو المشار إليه سابقاً.

والشيء الأخير الذي يلفت نظرنا تعقيب ابن جنبي بعد ذكره لجهود الشيخين بقوله: « ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه، ومنهاج ما مثلاه ». ⁵³⁶ فجعل دليلاً في هذا الموضوع من البحث والدراسة الرؤية التي طرحها كل من الخليل وسيبويه والمسلك الذي سارا فيه.

صور معالجة الأوزان الصرفية والمعاني التي تدل عليها عند ابن جنبي

من خلال عرض ابن جنبي للأوزان الصرفية والمعاني التي تدل عليها نستطيع أن نرى الأشكال التي طرحها على النحو التالي:

1- المصادر الرباعية المضعفة التي تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة والقلقلة والصلصلة: ذهب ابن جنبي إلى أن العرب جعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر، وهذه دلالة واضحة إلى العلاقة بين الصيغة أو المثال - كما يسميها هنا ابن جنبي - والمعنى الذي نص عليه هذا المثال، و اكتفى ابن جنبي هنا بذكر نماذج لمفردات تمثل الصيغة من اللغة دون أن يلجأ إلى جعل أو نصوص، والعلة في هذا المسلك لأنه لا يحتاج إلى ذلك في كلام عن علاقة الصيغ مفردة بالمعنى.

2- الفَعَلَى في المصادر والصفات التي تأتي للسرعة، نحو: البَشَكِي والجَمَزَى والوَلَقَى: بالنسبة لصيغة (الفعلَى) في المصادر والصفات يرى ابن جنبي أن أصحاب العربية جعلوا هذا المثال الذي توالى حركاته للأفعال التي توالى الحركات فيها، وتوالي الحركات عند ابن جنبي علامة على السرعة، ومن ثم فإن هذا الوزن في المصادر والصفات يأتي للسرعة عنده، ولقد ذكر ابن جنبي بعض الأمثلة لمفردات تمثل الصيغة من اللغة، واستدل بشاهدين من الشعر أحدهما لرؤية ⁵³⁷ وهو:

* أو بَشَكِي وَخُد الظليم النَّزْ*

والثاني لأمية بن أبي عائذ الهذلي ⁵³⁸ وهو:

كَأَنِّي وَرُحَلِي إِذَا هَجَرْتُ . . . عَلَى جَمَزَى جَا رِي بِالرَّمَالِ
أَوْ أَصَحَّم حَامٍ جَرَامِيَه . . . حَزَابِيَه حَيْدَى بِاللِّحَالِ

⁵³⁴ - الكتاب. ج 4 ص 12-16.

⁵³⁵ - المرجع نفسه. ج 4 ص 12.

⁵³⁶ - الخصائص. ج 2 ص 153.

⁵³⁷ - المرجع نفسه. ج 2 ص 153.

⁵³⁸ - المرجع نفسه.

3- صيغة استفعل التي تأتي في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى واستطعم واستوهب، واتجه ابن جني اتجاهها مختلفا عن الاتجاه الذي سار عليه في مناقشته للصيغتين الأوليين، حيث إنه لم يتحدث عن إمساس التضعيف الموجود في الصيغة للتكرير الواقع في الحدث كما فعل في الحالة الأولى، كما أنه لم يتحدث عن إمساس توالي الحركات الموجود في الصيغة للسرعة الموجودة في الحدث كما فعل في الحالة الثانية، وإنما تحدث عن السابقة(است) في الفعل(استفعل)، حيث رأى أن:

- وضع الحروف الثلاثة الزوائد (الهمزة والسين والتاء) قبل الحروف الثلاثة الأصول للفعل في الصيغة استفعل.

- وتقدم طلب الفعل والسعي إليه على الفعل في الواقع.

- ودلالة الفعل- في أكثر الأمر- على الطلب بعد وضع هذه السابقة فيه.

وما حدث في صيغة (استفعل) إنما كان موافقاً للمعنى الذي تدل عليه هذه الصيغة في أكثر الأحوال. ووضح ابن جني وجهة نظره في هذه المسألة بقوله: «ومن ذلك- وهو أصنع منه- أنهم جعلوا(استفعل) في أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرًا. فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول أو ما ضارع بالصنعة الأصول ... كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء، والعين، واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك».⁵³⁹

فهذا الموضع عند ابن جني أصنع من سابقه وأغمض مما ذهب إليه الشيخان الخليل وسيبويه حيث قال: «فهذا على سمت الصنعة التي تقدمت في رأى الخليل وسيبويه، إلا أن هذه أغمض من تلك. غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها، ومعقودة عليها. ومن وجد مقالا قال به وإن لم يسبق إليه غيره. فكيف به إذا تبع العلماء، فيه وتلاههم على تمثيل معانيه».⁵⁴⁰

كما أشار صاحب الخصائص إلى أن ما كان في لفظ (استفعل) إنما حدث وفقا للفعل الذي تمثله هذه الصيغة، أو لأن العرب «جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبيهاً بالمعنى كانت أدل عليه وأشهد بالعرض فيه».⁵⁴¹ على حد قول ابن جني في نص آخر. لكن رغم هذه المعاني المتعددة التي أراد أن يوضح بها رؤيته فإن هذا الاتجاه الذي سلكه ابن جني قد نواجهه بالعديد من الأسئلة:

- إلى أي مدى وافق اللفظ المعنى في صيغة (استفعل)؟ وبمعنى آخر إلى أي مدى يمكن اعتبار ما قاله ابن جني عن صيغة (استفعل) من قبيل إمساس الألفاظ أشباه المعاني طبقاً لرؤيته التي طرحها من خلال أمثاله لهذا الإمساس؟

- هل يمكن اعتماد دلالة واحدة ل (استفعل) رغم أنها تأتي في أكثر الأمر للطلب، وليس في كل الأحيان حسبما أشار ابن جني نفسه؟

539 - الخصائص. ج 2 ص 153- 154 .

540 - المرجع نفسه. ج 2 ص 154 - 155.

541 - المرجع نفسه. ج 4 ص 70- 73.

- هل يمكن اعتبار كلام *ابن جنبي* عن صيغة (استفعل) يسير وفق سمت الصنعة التي تقدمت في رأي *الخليل وسيبويه* كما أشار هو نفسه؟

إن نص *ابن جنبي* نفسه الذي يتحدث فيه عن أغلب أحوال (استفعل) وليس كل أحوالها يجعلنا لا نركن كثيرا إلى دلالة واحدة لها، وهذا ينفي بالتالي الحديث عن موافقة هذه الصيغة للمعنى الذي تؤديه، لأن الدلالات الأخرى لـ (استفعل) ستقف حاجزا دون القول بإساس هذه الصيغة لمعناها طالما أنها لا تعني دلالة طلب وقوع الفعل- كما سأوضح بعد قليل-. ولهذا لا نستطيع أن نقول إن كلام *ابن جنبي* هنا يسير وفق كلام *الخليل وسيبويه* ولكنه أغمض قليلا مثلما أشار. ويثبت هذا التحليل أن *سيبويه* في الباب الذي سماه (هذا باب استفعلت)⁵⁴² لم يشر إلى ما أشار إليه عند حديثه عن أبنية المصادر التي جاءت على بناء واحد حين تقاربت المعاني، وإنما أشار- على العكس- إلى دلالات مختلفة تؤديها صيغة (استفعل)، مثل: الإصابة في مثل استجدته أي أصبته جيدا، والطلب مثل: استعصبت أي طلبت العطية، ودلالة (فعل) مثل: قر واستقر، والتحول مثل: استنوق الجمال... الخ.⁵⁴³ وهذه الدلالات ليس أولها ولا أهمها الدلالة على الطلب، ولا نستطيع أن نتأول لها الطلب بوصفه معنى جامعا يشملها مثلما فعل *ابن جنبي* في الاشتقاق الأكبر، ومن ثم لم يقل *سيبويه* ما قاله *ابن جنبي*. ولأجل كل ما سبق نستخلص أنه لا يمكن الحديث عن صيغة (استفعل) في مجال إساس الألفاظ أشباه المعاني، وذلك لأن المعنى الذي ذكره *ابن جنبي* لا ينتظم (استفعل) في جميع أحوالها- بنص كلامه- بشكل مطرد يسمح بالقول بما أخذ به *ابن جنبي*.

4 - تكرير العين في الصيغة الذي يأتي دليلا على تكرير الفعل: والصيغة الرابعة التي أشار إليها *ابن جنبي* صيغة

(فَعَلَّ)، نحو: كَسَّرَ وَقَطَّعَ وَفَتَّحَ. وسأعالج بعد حين إشارة *ابن جنبي* الضمنية إلى صيغة (فَعَّلَ) عند حديثه عن المبالغة في الصفة في الباب الذي سماه قوة اللفظ لقوة المعنى. فقد نبه *ابن جنبي* في هذه الصيغة إلى قوة اللفظ لقوة المعنى غير أنه أضاف بعدا أكثر عمقا وهو أهمية الجزء الذي تتم تقويته ليشير إلى المعنى القوي الذي يمثله، حيث يرى أن عين الفعل هي الجزء الأكثر جدارة بتقويته مقارنة بفاء الفعل أو لامه، ودل على هذا قوله: «ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل، فقالوا: كَسَّرَ، وَقَطَّعَ، وَفَتَّحَ، وَغَلَّقَ. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلا المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سيّاج لها، ومبدولان للعوارض دونها. ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها». ⁵⁴⁴ *فابن جنبي* يرى أن ما حدث في الصيغة إنما حدث مساوقا للمعنى، فبالرغم من أن حذف العين يحدث أحيانا- وقد أشار *ابن جنبي* نفسه إلى ذلك⁵⁴⁵- فإنه قليل جدا مقارنة بحذف فاء الفعل أو لامه، هذا إلى جانب كراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها وهو مكان الحذف وموضع الإعلال مثلما ورد في الخصائص.

5- تقطيع الفعل ويأتي دليلا على تقطيع الحدث الذي يمثله: نحو: صرصر وحقق، وقد قام *ابن جنبي* بمقارنة بين

ما كان من هذه الصيغة وبين ما حدث في المثال الذي أورده للخليل، مضيفا الصيغة الخامسة، حيث قال: «فلما كانت الأفعال

542 - الكتاب. ج 4 ص 70-73.

543 - المرجع نفسه.

544 - الخصائص. ج 2 ص 155.

545 - المرجع نفسه. ج 2 ص 487.

دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقحق دليلا على تقطيعه». ⁵⁴⁶ ففي كلتا الحالتين هناك ما يشير في اللفظ إلى المعنى الذي يعبر عنه.

6 - كما ذكر ابن جنبي أشكالاً أخرى للأوزان الصرفية والمعاني بصورة أقل وجوداً في اللغة وهي: إبتاع اللام العين وذلك إذا كررت العين معها، نحو: دَمَكَمَك وَصَمَحَمَح. ومضاعفة اللام كما ضاعفوا العين للمبالغة، نحو: عَثَلَّ وِصْمَلَّ وُقْمَدَّ. وتضعيف عين افعول للمعنى وانصرافه بذلك عن طريق الإلحاق تغليبا للمعنى، نحو: اردوَدَّ.

ثانياً: قوة اللفظ لقوة المعنى

أعجب ابن جنبي بهذا الباب وقال فيه مادحاً له ومشيراً إلى أهميته: « هذا فصل من العربية حسن ». ⁵⁴⁷ لكونه مما يعتد به في الدلالة على إعمال العرب لأذهانهم في الأوزان الصرفية التي يصيغونها لإثبات على ما يريدونه ويرغبون في تحقيقه، وحكم قوة المعنى المعبر عنه وتأثيره في هذه الصياغات. فنقطة البدء في هذا العنصر أن العرب حالما يريدون التعبير عن حدوث الشيء بكثرة أو بقوة، يؤدي ذلك إلى الزيادة في مبنى الصيغة التي يعبرون بها عن مغروضهم.

و أما فكرة هذا الفصل فقد وزعها ابن جنبي إلى أصناف أربعة من الصيغ الدالة على هذا المعنى، نعرضها كما أوردها صاحبها على الشكل التالي: ⁵⁴⁸

الصنف الأول: وحصره في صيغ الفعل، ومثل بصيغتين ليدل على أن لقوة اللفظ نتيجة لقوة المعنى، ثم ذكر للصيغ التي تحدث عنها أمثلة من اللغة والقرآن والمأثور من الشعر على الترتيب. وأما الصيغتان فهما:

- صيغة افوعول مثل: اعشوشب، اعشوشب، اغدودق.
- وصيغة افتعل مثل اقتدر، اكتسب، وفي مثل قوله تعالى ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ ⁵⁴⁹ وقوله ﴿لَهُ مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾. ⁵⁵⁰

كما أشار ضمناً إلى صيغة فَعَلَّ أو أَفَعَلَ مع الصيغة التي تمثل قوة اللفظ لقوة المعنى مع جميع الصيغ التي مثل بها (افوعول وافتعل).

ونخلص إلى بعض الملاحظات على تناول ابن جنبي لهذا الصنف من الصيغ في هذا الباب:

- اكتفاء ابن جنبي في أغلب نماذجه بالإشارة إلى الصيغة التي تمثل قوة اللفظ لقوة المعنى دون إيرادها في مثال مصاغ في جملة من جمل اللغة العربية، نجد هذا في ثمانية أمثلة من الأربعة عشر مثلاً التي أوردها.

- إشارة ابن جنبي إلى صيغة فَعَلَّ أو أَفَعَلَ مع الصيغة التي تمثل قوة اللفظ لقوة المعنى مع جميع الصيغ التي مثل بها (افوعول وافتعل) وذلك لبيان الفرق بين دلالة الصيغة الأولى والصيغة الثانية التي تقوى عنها لتدل على معنى أقوى منها.

- إيراد الاسم (مقتدر) بوصفه أوفق في هذا الموضع من (قادر)، وكذلك أفعال صيغة فَعَلَّ في محور جعله ابن جنبي لبيان قوة اللفظ في الصيغة.

- قوة المعنى المشار إليها لا تعني الكثرة فحسب وإنما قد تعني فارقاً في الكيف وليس الكم مثلما نجد في المثالين: الآية القرآنية: ﴿لَهُ مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾. فالفرق بين المقارنين فارق في نوع كل منهما، لا في الكثرة الحسية التي نجدتها في اعشوشب مثلاً.

547 - الخصائص. ج 3 ص 264.

548 - المرجع فسه. ج 3 ص 264-269.

549 - القمر: 42.

550 - البقرة: 286.

- تنوع أمثلة *ابن جنبي* بين النثر والقرآن والشعر.

الصنف الثاني: وفيه تحدث عن صيغ الصفة، ومثّل لهذه الظاهرة بصيغة (فَعَل) بوصفها صيغة أريد بها المبالغة مشيراً إلى أن جذر المسألة ربما يرجع إلى علاقة (فَعَل) بـ (فَعَلَ) وهو ما فهمناه ضمناً عندما أشرنا إلى صيغة فَعَلَ، وذكر *ابن جنبي* أمثلة من اللغة والشعر من مثل: وضاء ، ملاح، جمال، حسانة، وكلها بالضم.

الصنف الثالث: ذكر في هذا النوع بعض الأسماء التي لحقت بالصفة في إفادة معنى الكثرة من حيث قوة اللفظ لقوة المعنى، وبين *ابن جنبي* أن هذه الأوزان أريد بها الدلالة على قوة المعنى الموجودة فيها، ولذا كانت بها زيادة في البنية. ومثال ذلك ذكره الأسماء التالية: خطاف، وسكين، والبيزار، والعطار، والقصار، والنساف، والحوارى، والزميل، والزمال.

ونلاحظ تراوح هذه الألفاظ بين الدلالة على الآلة أو المهنة أو الطائر أو وصف الشخص بصفة موجودة بقوة فيه. ولقد صادف *ابن جنبي* أمثلة كثيرة تأتي على شاكلة النماذج التي أشار إليها، مما حدا به إلى وصف هذا الباب "بأنه باب منقاد".

الصنف الرابع: سَمَّاهُ *ابن جنبي* العدول عن معتاد الحال، ووجد فيه استعمال فُعال في معنى فَعِيل، وأشار إلى مضارعه فُعَال، فسجل هنا خروج كل واحد منهما عن أصله؛ الأول بالانحراف والثاني بالزيادة. وذكر *ابن جنبي* أمثلة من اللغة فقال: « ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله، وذلك فعال في معنى فَعِيل، نحو طوال؛ فهو أبلغ معنى من طويل، وعراض؛ فإنه أبلغ معنى من عريض، وكذلك خاف من خفيف، وقلال من قليل، وسراع من سريع ⁵⁵¹».

وبعد شرح *ابن جنبي* لهذه المحاور الأربعة أخذ يخصصها في بعدين أنهى بهما بابه وهما:

- زيادة المبنى لزيادة المعنى، وينطبق هذا البعد على المحاور الثلاثة الأولى.
- الانحراف ودلالته على الحادث المتجدد الذي أوجبه، والذي غالباً ما يكون حادثاً متجدداً بالزيادة، وينطبق هذا البعد على المحور الرابع.

ثالثاً: الصيغة الصرفية وصور الاستعمال

تتمحور فكرة هذا الفصل بظواهره المتعددة حول العلاقة بين الشكل الواحد الذي تأخذه الصيغة أو الصيغ الصرفية من ناحية، والمعاني أو الاستعمالات المتعددة لهذا الشكل من ناحية أخرى. ويظهر ابن جنّي من خلال دراسته لهذه الظاهرة الصرفية المحورية ثلاث صور رئيسية تجمل الحديث في هذا الباب، نعرضها مع شيء من التفصيل لضرورة المقام وحتى تجلي غاية ابن جنّي من هذا النوع من البحث الصربي:

الصورة الأولى: استعمال الصيغة الصرفية نفسها مع المذكر والمؤنث، أو مع المفرد والمثنى والجمع

تدل هذه الصورة على استعمال الصيغة الصرفية نفسها للدلالة على المذكر والمؤنث، أو على المفرد والمثنى والجمع. وقد خص ابن جنّي هذه الظاهرة بباب سماه: باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه، ذاكراً نماذج استعملت فيها الصفة المؤنثة للدلالة على المذكر والمؤنث، وفسر التأنيث الموجود في هذه الصفة بأنه أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة. وهذا في قوله: «منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، نحو رجل علامة، وامرأة علامة، ورجل نسابة، وامرأة نسابة... ذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً». ⁵⁵² فوجود علامة التأنيث في الصفة للإعلام بأن الموصوف بلغ الغاية سوغ مجيئها مع المؤنث ومع المذكر الذي يمثل نقيضاً له. ولقد تلا ابن جنّي خلق كثير من أهل الرأي في أن من معاني تاء التأنيث المبالغة، مثلما ذكر النزمخشري: «وللمبالغة في الوصف، كعلامة ونسابة وراوية وفروقة وملومة» ⁵⁵³

وكما اجتمع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، كذلك حصل اجتماعها في الصفة المذكرة. ففي حالتي اتفاق المذكر والمؤنث في الصفة تجدنا أمام شكلين من أشكال المبالغة: الشكل السابق الذي يمثل صفة مؤنثة تأنيث المبالغة، والشكل الثاني الذي جاء فيه الوصف بالمصدر على سبيل المبالغة أيضاً. وفي الشكل الأخير بقوله ابن جنّي: «ومن اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة. وذلك نحو رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل، وامرأة عدل، ورجل ضيف، وامرأة ضيف، ورجل رضا، وامرأة رضا». ⁵⁵⁴ وعلل بعد ذلك للوصف بالمصدر، كأنه وصف بجميع الجنس للمبالغة، وأن العرب حين أرادت المصدر جعلت الأفراد والتذكير علامة عليه.

⁵⁵² - الخصائص. ج 2 ص 202.

⁵⁵³ - المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط: 1. 1993م. ج 1 ص 249.

⁵⁵⁴ - الخصائص. ج 2 ص 202.

وفي هذا السياق أيضا أوضح *ابن جنى* المصدر في تناوله لاشتراك المفرد والمثنى والجمع في الصفة في قوله: «وكذلك ما فوق الواحد، نحو رجلين رضا وعدل، وقوم رضا وعدل». ⁵⁵⁵

الصورة الثانية: وجود صورة لفظية واحدة لصيغتين صرفيتين في بعض أمثلتهما، واختلاف معنيهما

عالج *ابن جنى* هذه الصورة في أبواب عدة من كتاب الخصائص ومن أكثر من وجه. كما اختلفت معالجته وفقا للهدف المقود له كل باب، ويظهر هذا الاختلاف بدءًا من النظر إلى عناوين هذه الأبواب ذاتها. والظاهر أنه وقف عند حد تناول صورة لفظية واحدة لصيغتين صرفيتين في بعض أمثلتهما، وتفسير اختلاف معني هاتين الصيغتين دون أن يهدف إلى القول بأهمية معنى على معنى. ونجد هذا في الأبواب التالية:

- باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون.
- باب في تلاقي اللغة.
- باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين.
- باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر.
- باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟.
- باب في أن الحكم للطارئ.

حيث نلاحظ أن *ابن جنى* اهتم في باب اتفاق المصاير على اختلاف المصادر ببيان اتفاق الصيغتين في الشكل الذي طرحه، واختلاف المعنى دون أن يذهب أبعد من ذلك. بينما تجاوز هذا الاتفاق في اللفظ والاختلاف في المعنى إلى المقارنة بين هذين المعنيين من حيث قوة معنى أحدهما مقارنة بمعنى الآخر، بالشكل الذي يتضح في البابين التاليين. وسأعرض الآن لتناول *ابن جنى* لهذه الصورة في هذه الأبواب المختلفة.

إن نقطة البدء في تناولنا لهذه الظاهرة عند *ابن جنى* تكمن في الباب الذي سماه *ابن جنى* "باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون"، حيث ذكر نصا محوريا بدأ به حديثه في هذا الباب ليحدد الظاهرة محل الدرس بدقة، وذلك بقوله: «غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم نحو وجدت في الحزن، ووجدت الضالة، ووجدت في الغضب، ... ولا كما جاء عنهم من نحو (الصدى): الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يُدرك بثأره، ... ولا (هل) بمعنى الاستفهام وبمعنى قد ... ونحو ذلك، فإن هذا الضرب من الكلام - وإن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين - كثير في كتب العلماء، وقد تناهت أحوالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم. وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكون، المصوغة في أنفس الكلم». ⁵⁵⁶

قام *ابن جنى* في هذا الباب بتحديد وبدقة ضروب الاتفاق والاختلاف بين لفظين ومعنيين بشكل منطقي يستبعد فيه اتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين، لصعوبة التدليل عليه. ويشير إلى أنه لم يقصد هنا تناول شكل المشترك اللفظي الذي يدخل في

555 - الخصائص. ج 2 ص 202.

556 - المرجع نفسه. ج 2 ص 93.

مجال آخر من الدرس، وإنما قصد شيئاً آخر أشار إليه في الجملة الأخيرة يفسر لنا العنوان الذي وضعه لهذا الباب بما يزيل شبهة تداخله مع المشترك اللفظي.

والطرح نفسه يتضح لنا من تناول *ابن جنبي* لأمثله- كما سأشير بعد قليل-، وقد يكون مهمماً هنا الإشارة إلى جعل شبه الجملة معمولاً للمصدر الثاني (اختلاف)، لأن هذا هو الفرق الأساسي بين الظاهرة التي يتعرض لها *ابن جنبي* هنا، والمشارك اللفظي، فاختلاف المعنيين هنا يقصد به اختلاف المعاني الصرفية الموجودة في كلمتين تمثلان صيغتين صرفيتين اتخذتا نفس الشكل من حيث الحروف والحركات والسكون، ومن ثم يصبح حديث *ابن جنبي* هنا عن الحروف، والحركات، والسكون، المصوغ في نفس الكلم.

والأمثلة التي ساقها *ابن جنبي* هنا كثيرة، عددها في هذا الباب صنفها إلى أمثلة اختلف فيها معنى الحروف، وأخرى اختلف فيها معنى الحركات. وانظر هذا النص التطبيقي الذي يقول فيه: «من ذلك الحروف، قد يتفق (لفظ الحروف ويختلف معناها) وذلك نحو قولهم: دُرُوعٌ دِلاصٌ وأدُوعٌ دِلاصٌ، وناقَةٌ هِجانٌ وثوقٌ هِجانٌ. فالألف في دِلاصٍ في الواحد بمنزلة الألف في ناقَةٍ كِنازٍ، وامرأةٌ ضِنانٍ، و(الألف في دِلاصٍ) في الجمع بمنزلة ألف ظِرَافٍ، وشرافٍ».⁵⁵⁷ حيث يشير هنا إلى اتفاق لفظين في الحروف والحركات والسكون، واختلاف معنى حرف الألف في كل من اللفظين. فيدل على صيغة المفرد (فعال) في لفظ، وصيغة الجمع (فعال) في اللفظ الآخر. ويشير إلى أمثلة جاء فيها هذا الحرف في المفرد، وأخرى جاء فيها هذا الحرف في الجمع ليوضح فكرته.

كما لا يقف *ابن جنبي* هنا عند مجرد التشابه بين صيغتي المفرد والجمع، بل يفسر سبب هذا التشابه بما يضيف بعداً مهماً يتمثل في علاقات الصيغ بمعانيها. فسبب التشابه هنا بين صيغتي المفرد والجمع هو تكسير العرب ل (فعال) على (فعال)، الذي نتج بدوره عن سببين: سبب لفظي يتمثل في المقارنة اللفظية بين الصيغتين، وسبب معنوي يتمثل في تعاقب صيغتي (فعال) و(فعليل) على المعنى الواحد.

أما معالجة *ابن جنبي* لهذه الظاهرة في الحركات فيشير إلى أن: «هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف».⁵⁵⁸ وذكر أمثلة تناول فيها اتفاق لفظي المفرد والجمع في الحركات، واختلاف تأويل بعض هذه الحركات. وسوف أكتفي هنا بتحليل مثال واحد ورد عند *ابن جنبي* تناوله المتقدمون عليه والمتأخرون. يقول *ابن جنبي*: «ومثل ذلك قول العرب في جمع الثُلُكِ: كَسَرُوا فُعْلاً على فُعْلٍ من حيث كانت فُعْلٌ تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد، نحو الشُعْلِ والشَعْلِ... وفَعْلٌ مَّا يَكْسِرُ على فُعْلٍ، كَأَسَدٍ وَأَسَدٍ... وكما كَسَرُوا فَعَلًا على فُعْلٍ، وكانت فُعْلٌ وفَعْلٌ أختين معتقتين على (المعنى) الواحد كَعَجْمٍ وَعَجْمٍ وبابه جاز أيضاً أن يَكْسِرَ فُعْلٌ على فُعْلٍ: كما ذهب إليه صاحب الكتاب في الثُلُكِ إذ كَرَّرَ على الثُلُكِ. ألا ترى أن قوله عز اسمه ﴿فِي الثُّلُكِ الْمَشْحُونِ﴾⁵⁵⁹ يدل على أنه واحد. وقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الثُّلُكِ

557 - الخصائص. ج 2 ص 94.

558 - المرجع نفسه. ج 2 ص 99.

559 - الشعراء: 119، يس: 41.

وَجَرَيْنَ بِهِمُ ﴿٥٦٠﴾ فهذا يدل على الجمعية. فالفُلُكُ إذا في الواحد بمنزلة الفُكُلِ والخُرُجِ، والفُلُكُ في الجميع بمنزلة الحُمُرِ والصُّفُرِ
561. «.

وهذا ما عبر عنه *ابن جني* بـ "اتفاق الضمتين لفظا واختلافهما تقديراً ومعنى".⁵⁶² فلم يكتف بذكر المثال وحسب، وإنما راح يفسر سبب جمع فُعُلٍ على فُعُلٍ بتعاقب فُعُلٍ وفُعَلٍ على المعنى الواحد، ويذكر أمثلة على ذلك. ثم يشير إلى جمع العرب فَعَلَ على فُعُلٍ الذي أدى بدوره إلى حمل فُعُلٍ عليها وجمعها على فُعُلٍ أيضاً. ثم يعطي مثالين من القرآن: مثال للمفرد ومثال للجمع، ويشير إلى أمثلة تشبه الصيغة في حالة الأفراد وأمثلة تشبهها في حالة الجمع. وينهي كلامه برصد مستويي الاتفاق والاختلاف، بما يشير إلى استيفائه لجميع جوانب الحديث في تحليله لهذا المثال.

وقد أشار *ابن جني* إلى سبق *سيبويه* بالقول بهذا الرأي. كما ورد ذلك أيضاً في موطن آخر من الخصائص وفي سر صناعة الإعراب،⁵⁶³ حيث أشار *سيبويه* في الباب الذي سماه "هذا باب تكسير الواحد للجمع"⁵⁶⁴ إلى نفس المثال وعلّق عليه بقوله: «وهذا قول الخليل». ⁵⁶⁵ وكذلك ذهب من جاء بعد *ابن جني* واحتذى برأي السابقين.⁵⁶⁶

وفي "باب في اتفاق المصائر على اختلاف المصادر"، ناقش *ابن جني* صيغاً أخرى غير التي كانت حول المفرد والجمع في باب اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون، حيث ركز على تناول اتفاق بعض صيغ اسم الفاعل، واسم المفعول. وذلك في مثل قوله: "من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف".

فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظاً، غير أنهما مختلفان تقديراً، ألا ترى أن أصل الفاعل (مختيِر) بكسر العين، وأصل المفعول (مختيِر) بفتحها... وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتد لك بكذا وكذا، وهذا أمر مهتد به. فأصل الفاعل (معتد) كمقتطع، وأصل المفعول (معتد) كمقتطع.⁵⁶⁷ إذ نستطيع القول هنا أن ما أدى إلى اتفاق صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول هو التغيير الذي لحق بالصيغتين في الحرف الذي كان دليلاً على الاختلاف بينهما، سواء أكان هذا التغيير بقلب كل من (ي، و) و(ي، ألقاً في (مختيِر)، و(مختيِر)، أم بإدغام كل من (د، و) و(د، في (معتد) و(معتد).

560 - يونس: 22.

561 - الخصائص. ج 2 ص 99.

562 - المرجع نفسه. ج 2 ص 100-101.

563 - انظر الخصائص. ج 3 ص 64-65، وسر صناعة الإعراب. ج 2 ص 725، ونفس المثال (الفلك) ورد في سر صناعة الإعراب. ج 2 ص 612.

564 - انظر الكتاب: ج 3 ص 567، 582.

565 - المرجع نفسه. ج 3 ص 577.

566 - انظر على سبيل المثال:

- ابن الأثيري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، أسرار العربية. تحقيق: فخر صالح قدارة. دار الجيل، بيروت. ط: 1. 1995م. ج 1 ص 76-77.

- العكبري (محب الدين عبد الله)، البيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى الباي. ط: بلا. بلا. ج 1 ص 76.

- ابن عقيل (مجاهد الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق. ط: 2. 1958م. ج 4 ص 114.

- العكبري (محب الدين عبد الله)، اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر، دمشق. ط: 1. 1995م. ج 2

ص 178.

567 - الخصائص. ج 2 ص 103.

إن هذين المثالين بالتحديد، بالإضافة إلى (معتاد) قد وردا عند *ابن جنبي* في الباب الذي سماه: **باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين**، حين ذكر قول العرب: «ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين ... وإنما كان يكون هذا منكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها معنى واحد، فأما وهما لمعنيين فسائق حسن. وكذلك ما كان من المضعف في هذا الشرح من الكلام، نحو قولك هذا رجل معتد». ⁵⁶⁸ وينحصر الخلاف بين تناول *ابن جنبي* للأمثلة نفسها بين البابين في التركيز على اتفاق الشكل بين الصيغتين رغم اختلاف مصدرهما في باب، والتركيز على التقديرين المختلفين للشكل الواحد للصيغتين في الباب الآخر.

كما قارن *ابن جنبي* بين صيغة (انفعل) في المضعف، وصيغة (افتعل) في اتفاق شكلي اسم الفاعل، واسم المفعول في كل منهما في قوله: «وانفعل في المضاعف كافتعل، نحو قولك هذا أمر منحلّ، ومكان منحلّ فيه، ويوم منحلّ فيه، أي تنحلّ فيهما الأمور». ⁵⁶⁹ وكذلك فعل *العكبري* مع المسألة نفسها حين عقد بابا باسم: "باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدمة" تناول فيه مسائل سماها: «قد يتفق لفظ اسم الفاعل والمفعول ويختلفان في التقدير». ⁵⁷⁰ وساق بعض أمثلة *ابن جنبي* مثل (مختار)، و أخرى مثل (مجتاز).

لم يكتف *ابن جنبي* في تناوله للمسألة "اتفاق المصاير على اختلاف المصادر" بدراسة صيغ اسم الفاعل والمفعول كنماذج للتحليل، بل أخذ يتوسع ليجمع ما استطاع من أطراف هذه الظاهرة، حيث انتقل يمثل للمفرد والجمع أيضا فقال: «ومن ذلك قولك في جمع تعزية وتَعَزُّوة جميعًا: "تعازٍ، وكذلك اللفظ بمصدر تعازينا، أي عزّى بعضنا بعضًا: تعازٍ يا فتى. فهذه تفاعل كتضارب وتحاسد، وأصلها تعازؤ، ثم تعازى، ثم تعاز. فأما (تعازٍ) في الجمع فأصل عينها الكسر كتنازل وتناضب جمع تنقل وتُنْضِب. ونظائره كثيرة». ⁵⁷¹

وفي الباب الذي سماه *ابن جنبي*: "باب في أن الحكم للطارئ" يختلف تناوله لهذه الظاهرة عما تناوله في الأبواب التي أشرت إليها سابقًا، وذلك بتركيزه على دفع الوحدة الصرفية الجديدة التي تعطي معنى صرفيا ما للوحدة الصرفية التي كانت تعطي معنى آخر، رغم اتفاق هاتين الوحدتين الصرفيتين في الشكل، وهو ما أشار إليه *ابن جنبي* بقوله: «اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام. فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول». ⁵⁷² ثم قدم لذلك نماذج كثيرة من الأمثلة كقوله: «وكذلك حذف ياءي الإضافة لياهيه، كقولك في الإضافة إلى البصري: بصري، وإلى الكوفي: كوفي، وكذلك إلى كرسي كرسي، وإلى بختي: بختي. فتحذف الأوليين للأخرين. وكذلك لو سميت رجلا أو امرأة بهنداءات نقلت في الجمع أيضا: هنداءات فحذفت الألف والتاء (الأوليين للأخرين) الحادثين». ⁵⁷³

وأما في باب "تلاقي اللغة" فقد خصصه *ابن جنبي* على خلاف لتناول بعض الأمثلة اللغوية التي جاءت ملاقية لصيغ أخرى أو حاملة لصورتها، ولا تدل على ما تدل عليه هذه الصيغ الأخرى. على خلاف أشكال الاتفاق التي تناولناها سابقا

568 - الخصائص. ج 1 ص 346.

569 - المرجع نفسه. ج 2 ص 105.

570 - الباب في علل البناء والإعراب. ج 2 ص 396.

571 - الخصائص. ج 2 ص 107.

572 - المرجع نفسه. ج 3 ص 62.

573 - المرجع نفسه. ج 3 ص 63.

والتي تمثل أنواعًا من تلاقي اللغة سواء في الصيغ الصرفية أو في الأمثلة اللغوية التي تحمل صور الصيغ الصرفية. ولقد أشار ابن جنبي إلى ملاحظة أستاذه أبي علي لهذه المسألة، وذكر أمثلة لها، فنراه يقول مثلاً: "هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لأبي علي رحمه الله". وذلك أنه كان يقول في باب أجمع، وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكنع، وكتعاء، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها. قال: «لأن باب أفعل وفعلاء، وإنما هو للصفات، وجميعها تجيء على (هذا الوضع) نكرات، نحو: أحمر وحمراء، أصفر وصفراء، وأسود وسوداء، وأبلق وبلقاء، وأحرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها».⁵⁷⁴

وقد يشدنا اتفاق ابن جنبي مع رأي أستاذه وأضاف إلى أمثله أمثلة أخرى، مشيراً إلى صيغ أخرى حدث فيها هذا التلاقي في قوله: «وهذا الذي قاله وجه صحيح. وأبين منه عندي وأوضح قولهم في العَلَم: سَلْمَان، وسَلْمَى، فليس سلمان إذا من سلمى، كسكران من سكرى. ألا ترى أن فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابه الصفة، كغضبان وغضبي، وعطشان وعطشى، وخزيان وخزيا، وصديان وصديا، وليس سلمان، ولا سلمى بصفيتين، ولا نكرتين، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلي، غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في غرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إثارة لتقاودهما. ألا تراك لا تقول هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى كما تقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبي».⁵⁷⁵ حيث نجد إلحاحه على نفي أن تكون العلاقة بين اللفظين العلمين مثل العلاقة بين الصفتين، مثلاً للعلاقة بين العلمين بأن: «سلمان من سلمى كقحطان من ليلي» لينفي ما قد يتبادر إلى الذهن من تقاود فيما بينهما على حد التقاود في الصفة.

ولقد أشار ابن جنبي إشارة مهمة استطاع أن يفرق فيها بين ما جعلناه متمياً إلى الصورة الأولى، وما جعلناه متمياً إلى الصورة الثانية، حيث عقد مقارنة أشار فيها إلى الفرق الأساسي بين ما ينتمي إلى كل نمط من النمطين حين قال: «فأما ناقة هجان، ونوق هجان، ودرع دلاص، وأدرع دلاص فليس من هذا الباب، فإن فعلا منه في الجمع تكسير فعال في الواحد. وقد تقدم ذكر ذلك في باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره».⁵⁷⁶ مفرقاً بين ما طرحه في الباب الذي جعلناه مفتاحاً لفهم الصورة الأولى، وما طرحه في الباب الذي مثل الصورة الثانية. ويمكن توضيح هذا الفرق بالإشارة إلى أننا في الصورة الأولى أمام صيغتين صرفيتين على كل حال، ويختلف معنى كل منهما عن معنى الصيغة الأخرى. ورغم أن هاتين الصيغتين خرجتا على صورة لفظية واحدة، فإن التقدير الذي انفردت به كل صيغة عن الأخرى يظل مانعاً من القول بأننا أمام صيغة واحدة، وهذا ما عناه ابن جنبي بقوله: «فإن فعلا منه في الجمع تكسير فعال في الواحد»، حيث إننا أمام صورة واحدة وتقديرين. بينما نجد أنفسنا في الصورة الثانية أمام صيغة واحدة استعملت مع المذكر والمؤنث، أو مع المفرد والمثنى والجمع ملتزمة بشكلها هي - إن جاز التعبير - وليس بشكل متبوعها من حيث التذكير والتأنيث، أو الإفراد والتثنية والجمع، سواء أكان شكلها مذكرًا أم مؤنثًا، أو التزمت حالة الإفراد على حد تمثيل ابن جنبي. ولكل شكل من الأشكال سبب وهدف على النحو المطروح في النمط الثاني. وما يهمنا على كل حال أننا - في الصورة الثانية - أمام صورة واحدة وصيغة واحدة واستعمالين، وهذا فرق أساسي.

الصورة الثالثة: استعمال نفس الصيغة الصرفية مرة متعدية ومرة لازمة

574 - الخصائص. ج 3 ص 321.

575 - المرجع نفسه. ج 1 ص 322.

576 - المرجع نفسه. ج 2 ص 210.

وهي صورة شاذة غير أنها مستعملة في السياق اللغوي العربي وقد وسم *ابن جنبي* هذا الموضوع من صور الاستعمال بأنه: «شاذ عن القياس وإن كان مطردًا في الاستعمال».⁵⁷⁷ بينما كنا في الصورتين الأولين أمام مطرد في القياس والاستعمال كليهما وفقًا لما طرحه *ابن جنبي* في باب الاطراد والشذوذ⁵⁷⁸ الذي تبع فيه أستاذه *الفارسي*.⁵⁷⁹ هذا بالإضافة إلى أن *ابن جنبي* كان يتناول في الصورتين السابقتين بنية الصيغة الصرفية في حال استقلالها عن الانتماء إلى بنية الجملة العربية غالبًا، سواء من حيث حمل هذه الصيغة لتقديرين كما هو الحال في الصورة الأولى، أم من حيث إتباعها لما ليس وفقًا لها كما هو الحال في الصورة الثانية، بينما يتجه في الصورة الثالثة إلى رؤية الصيغة من حيث التعدي والوزوم، أي من حيث اعتبار هذه الصيغة نواة لجملة تحدد قيودًا لما ينبغي أن يتوارد بعدها. من هنا أشار *ابن جنبي* في بداية الباب الذي جعله ممثلاً للصورة الثالثة، والذي سماه: "باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف" إلى أن: «هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذلك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقًا له، ونحو رجل نسابة، وامرأة عدل. وهذا الباب الذي نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظًا، بل هو قائم برأسه. وذلك قولهم: غاض الماء، وغضته، سوا فيه بين المعتدى وغير المعتدى».⁵⁸⁰ مفرقًا بين الصورتين الثانية والثالثة.

وهذا الباب جعله *ابن جنبي* لمعالجة طائفة من الأفعال التي استعملت متعدية وغير متعدية في نفس الوقت، ويلاحظ أنه أكثر من ذكر الأمثلة ليثبت وجود واستقرار هذه الظاهرة. ففي هذا الباب يورد *ابن جنبي* سبعة وعشرين مثالاً لأفعال تأتي متعدية وغير متعدية.⁵⁸¹ فيقول مثلاً: «وذلك قولهم: غاض الماء، وغضته، سوا فيه بين المعتدى وغير المعتدى. ومثله جبرت يده، وجبرتها، وعمر المنزل، وعمرته، وسار الدابة، وسرته، ودان الرجل ودنته، من الدين في المعنى أدنته».⁵⁸² ثم أخذ يعقب بقوله: «فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردًا في الاستعمال، إلا أن له عندي وجهًا لأجله جاز. وهو أن كل فاعل غير القدم سبحانه وإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معانًا مُقدَّرًا صار كأن فعله لغيره».⁵⁸³

لقد ثبت وقوع هذه الأفعال وهي موجودة في الاستعمال وإن خالفت القياس الذي يضع أدوات معينة تجعل الفعل غير المتعدي متعديًا، ويجوز *ابن جنبي* استعمال هذه الأفعال متعدية وغير متعدية، استنادًا للمفهوم الذي طرحه في باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة⁵⁸⁴ والذي بيّن فيه أنه لا استعارة ولا مجاز في مفعولات جمل مثل: ملكت عبدًا، ودخلت دارًا، وبنيت حمامًا، لكن في الأفعال الواصلة إليها مجاز، ففي النص السابق لـ *ابن جنبي* يطرح هذا النوع من المجاز ليحاول أن يفسر به كيف يمكن أن يتعدى الفعل مرة، وألا يتعدى نفس الفعل مرة أخرى، فالفعل إسناده للفاعل إسناد على سبيل الإعارة، أو التجوز نتيجة لأن هذا الفاعل معان على هذا الفعل فكأن الفعل للقدم سبحانه، ويُعطى لهذا الفاعل مجازًا.

وبهذا المدخل يمهّد *ابن جنبي* لحل الإشكالية التي تعترضه هنا، بحيث يصبح المعنى في مثل: غاض الماء، أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له، يقول *ابن جنبي*: «فلما كان قولهم: غاض الماء أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له، تجاوزت

577 - الخصائص. ج 2 ص 213.

578 - المرجع نفسه. ج 1 ص 96-100.

579 - انظر الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، المسائل العسكرية. تحقيق: محمد شاطر أحمد. مطبعة المدني، القاهرة. ط: 1. 1982م. الباب الثالث. 134-228).

580 - الخصائص. ج 2 ص 210.

581 - المرجع نفسه. ج 2 ص 210-213.

582 - المرجع نفسه. ج 2 ص 210.

583 - المرجع نفسه. ج 2 ص 213.

584 - المرجع نفسه ج 2 ص 447-457.

العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأول متعدياً، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه، أو معان عليه. فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجاً واحداً. فاعرفه».⁵⁸⁵

لكن رغم ذلك تظل المشكلة قائمة فرغم استناد ابن جنبي إلى مقولة أن الفعل لله وأن العبد مكتسبه، وهذا إلى جانب أن المعول الذي استند عليه للتجوز هنا، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه وإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدير عليه. هذا المعول يرفضه ابن جنبي أساساً في باب الذي جعله في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة حيث يقول: «وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله، ألا ترى- أنه عز اسمه- لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقاً لا مجازاً لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا».⁵⁸⁶

فابن جنبي حتى في أفعال القديم سبحانه يرى أن المجاز فيها مثل المجاز في أمثلة مثل قعد جعفر، وانطلق محمد، حيث إن جعفر لم يتم بجميع ما يشتمله القعود بوصفه جنساً فكذلك في خلق الله السماء والأرض مجاز لأن الله لم يتم بكل الخلق وإلا كان خالقاً للكفر والعدوان طبقاً للتصور الذي حكم رؤية ابن جنبي.

585 - الخصائص. ج 2 ص 213.

586 - المرجع نفسه. ج 2 ص 449.

رابعاً: الإلحاق اللفظي الصناعي عند ابن جنى

عالج ابن جنى في كتابه الخصائص هذه الظاهرة، وسمى هذا الباب: "باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني". حيث بدأ الحديث بما يشبه المقدمة، عارضاً تحليل الشواهد الشعرية التي طُرحت مثلاً على تنميق الألفاظ دون أن تشير إلى معنى شريف. وانتهى مدلاً على أن تنميق الألفاظ جاء عناية بالمعاني التي وراءها، لكي يدلف إلى هدفه الأساسي من هذا الباب، وهي أن المعاني أقوى من الألفاظ عند العرب، وأن أي تحسين أو تجبير للألفاظ ناتج عن أنها عنوان للمعاني، وغاية مرادها الدلالة على القصد، وخدمة المعاني.⁵⁸⁷

لقد أخذ ابن جنى يعرض للكلام عن بعض المعاني الصرفية التي أدى الاهتمام بها إلى إهمال الاهتمام باللفظ أو الشكل، فتحدث عن إلحاق بعض الصيغ بباب دحرجت وعدم إلحاق بعضها الآخر، وذلك: «مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدمها في أنفسها على ألفاظها، أنهم قالوا في شملت، وصعرت، وبيطرت، وحوقلت، ودهورت، وسلقيت، وجعبيت: إنها ملحقة بباب دحرجت. وذلك أنهم وجدوها على سمتها: عدد حروف، وموافقة بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من إلحاقها واتساع العرب بها في محاوراتها وطرق كلامها». ⁵⁸⁸ ونلاحظ هنا الجملة التي بدأ بها ابن جنى الفقرة لم تنته فيها، فلا يتضح لنا في الفقرة السابقة دليل اهتمام العرب بمعانيها، وتقدمها في أنفسها على ألفاظها.

والإلحاق عند ابن جنى صناعة لفظية هدفها الاتساع، وأن فعللت وفعلت وفوعلت وفعليت، ملحقة بباب دحرجت لمجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجت أي وزن الفعللة، والمصادر أصول للأفعال طبقاً لوجهة نظره، حيث انتقل ابن جنى للإشارة إلى أن أفعل وفاعل وفعل غير ملحقة بدحرج وإن كانت على سمتة وبوزنه، كما كانت فعلل، وفعيل، وفوعل، وفعول، وفعلى، على سمتة ووزنه ملحقة. والدليل عند ابن جنى على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقة بدحرج وبابه امتناع مصادرها أن تأتي على مثال الفعللة، والذي لا يعد الإلحاق إلا من جهته دون جهة الفعلل، وبه كان يعتبر سيبويه.⁵⁸⁹

ثم باشر ابن جنى في الحديث عن السبب الذي من أجله لم تلحق هذه الألفاظ بدحرج، وهو السبب الذي يدل على اهتمام العرب بمعانيها وتقدمها في أنفسها على ألفاظها. يقول ابن جنى: «فإن قيل: فقد صح إذاً أن فاعل، وأفعل، وفعل- وإن كانت بوزن دحرج- غير ملحقة به، فلم لم تلحق به؟ قيل: العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى. فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً، نحو دخل، وأدخلته، وخرج، وأخرجته. ويكون أيضاً للبلوغ، نحو أحصد الزرع، وأركب المهر، وأقطف الزرع، ولغير ذلك من المعاني. وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً، نحو ضارب زيد عمراً، وشاتم جعفر بشراً. وأما فعل فللتكثير، نحو غلق الأبواب، وقطع الجبال، وكسرت الجرار». ⁵⁹⁰ فبشكل ما يتضح في هذه الفقرة سبب عدم إلحاق هذه المثل،

587 - انظر الخصائص. ج 1 ص 215-220.

588 - المرجع نفسه. ج 1 ص 221.

589 - المرجع نفسه ج 1 ص 222-223، وانظر الكتاب. ج 4 ص 286.

590 - المرجع نفسه. ج 1 ص 223.

فواضح أن المعنى الصربي الذي حواه كل مثل كان الاهتمام به أكثر من مسألة الاهتمام بالإلحاق والتي هي مسألة لفظية. ولكن هل كان الإلحاق سيؤثر على المعاني التي تؤيدها هذه المثل؟ فإذا كانت الإجابة: لا. سنكون أمام سؤال آخر: لم لم يتم الإلحاق في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه المثل بالدلالة على المعاني التي جاءت من أجل الدلالة عليها؟

ويجيب ابن جنبي بقوله: « فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جيء بها للمعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ، نحو شمل، وجهور، وبيطر، فتتكبوا إلحاقها بها، صوتاً للمعنى، وذباً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، ووقروا المعنى ورجبوه، لشرفه عندهم، وتقدمه في أنفسهم. فأروا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحجماً محتقراً. وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل⁵⁹¹. » إذن إرادة بيان الغرض كانت هي الحاكمة في المسألة، فالغرض هو بيان اهتمام العرب بمعانيها وتقدمها في أنفسها على ألفاظها، ولو تم الإلحاق في نفس وقت دلالة هذه المثل على المعاني التي جاءت من أجلها لتتعارض متنازعان، أولهما أن الهدف هو الإلحاق، وثانيهما أن الهدف من الزيادة هو الدلالة على هذه المعاني، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية وجعلوا غرضهم ظاهراً وهو توقيف للمعنى وترك المثل تدل عليه وحده تعظيماً له.

وفي "باب في غلبة الزائد للأصلي"⁵⁹² عرض ابن جنبي رؤية أخرى تتضافر مع ما نحن بصدد، حيث تجاوزت المسألة عنده تفضيل الزيادة للدلالة على المعاني على الزيادة للإلحاق الذي هو صناعة لفظية، إلى تفضيل الزائد الذي يدل على معنى، على الأصلي في الكلمة، حيث ذهب إلى القول بأنه: « إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه، وحذف الأصلي لمكانه⁵⁹³. » وذكر بعض الأمثلة التي يثبت بها صحة ما ذهب إليه، والتي مثلت لحذف عين (فاعل) أو لامه، مع الإبقاء على ألفه، لأنها الدليل على اسم الفاعل. كما ذهب - على مستوى التقدير - إلى تقوية قول أبي الحسن الأخفش في أن: « المحذوف من باب مقول ومبيح إنما هو العين، من حيث كانت الواو دليلاً على اسم المفعول⁵⁹⁴. » فالزائد الذي يعنيه ابن جنبي هنا زائد على الحروف الأصول على مستوى الصناعة، وهذا لا يعني أن ليس له من الأهمية الدلالية ما قد يفوق الحرف الأصلي في المواضع التي نستطيع فيها أن ندرك الحرف الأصلي المحذوف، بينما يظل النص على الزائد الدليل القوي على وجوده. وعلى هذا النحو نستطيع أن نفهم قول ابن جنبي: « وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصلي للزائد، تنويهاً به، وإعلاءً له، وتثبيتاً لقدمه في أنفسهم، وليعلموا بذلك قدره عندهم وحرمة في تصورهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدتهم، ألا تراهم قد يقرونه في الاشتقاق مما هو فيه إقرارهم⁵⁹⁵ الأصول. »

وتحدث ابن جنبي عن وضع الكلمة بالنسبة لمسألة الإلحاق إذا كانت مزيدة من أولها، ولاحظ أن الكلمة إذا كانت مزيدة بحرف واحد في أولها فإن هذا الحرف يكون لمعنى وليس للإلحاق، ويكون الإلحاق فقط إذا ساندته حرف غيره، ودلل على عدم الإلحاق عندما تكون الزيادة في أول الكلمة بحرف واحد بما نراه من الإدغام في مثل مثل: مفعّل، ومفعّل حيث نرى

591 - الخصائص. ج 1 ص 223 - 224.

592 - المرجع نفسه. ج 2 ص 477 - 480.

593 - المرجع نفسه. ج 2 ص 477.

594 - المرجع نفسه.

595 - المرجع نفسه. ج 2 ص 479.

كلمات مثل مَسَدٌ، ومِشَلٌ، فلو كان هذان المثالان ملحقين لكانا حري أن يخرجنا على أصولهما، كما خرج شمل وصعر على أصله. ويستثنى من هذا كلمات مثل محب ونحوها والتي احتمال الخروج على الأصل فيها لعمليتها.⁵⁹⁶

وذهب ابن جنبي يعلل مسألة عدم الإلحاق عندما تكون الزيادة في أول الكلمة بحرف واحد تعليلاً آخر بقوله: «وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل. وتلك حروف المضارعة في أفعال، ونفعل، وتنفعل، ويفعل، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى، فلم يُنكر أن يصار به حينئذ إلى صنعة اللفظ، وهي الإلحاق». ⁵⁹⁷ وهو نفس ما أشار إليه عندما تناول هذه الظاهرة في الباب الذي سماه: باب في أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضام غيره،⁵⁹⁸ حيث قال: «وعلة ذلك أن الزيادة في أول الكلمة إنما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما يكون مفرداً أبداً، فإذا انضم إليه غيره خرج بمضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى لجعل للإلحاق، لأنه قد أمن بما انضم إليه أن يصلح للمعنى». ⁵⁹⁹

لقد فصل ابن جنبي القول في مسألة أن الكلمة إذا كانت مزيدة بحرف واحد في أولها فإن هذا الحرف يكون المعنى وليس للإلحاق، وأن هذا الحرف يكون للإلحاق فقط إذا ساندته حرف غيره. غير أن ما سبق لا ينف وجود حرف الزيادة للمعنى في أول الكلمة في نفس الوقت الذي يوجد فيه حرف آخر مزيد، ولا يكون الحرفان للإلحاق، بشرط أن يوجد هذا الحرف في الكلمة قبل دخول حرف المعنى عليها، أي بشرط ألا يجتمع دخول حرف المعنى والحرف الزائد الآخر في وقت دخولهما على الكلمة.

وبالتالي نستخلص أن الزيادة بحرف واحد في أول الكلمة تكون للمعنى لا يؤدي بنا للقول بأنه إذا وجد حرفان زائدان أحدهما في أول الكلمة فإن ذلك يعني بالضرورة أن هذين الحرفين للإلحاق، حيث أن وقت دخول الحرفين يعد حاسماً في هذه المسألة. وبين ابن جنبي ذلك بقوله: «فإن قلت: فقد نجد للمعنى ومعها زائد آخر غيرها، وذلك نحو ينطلق وانطلق، وأحرنجم، ويخرنظم، يقعنسس. قيل المزيد للمضارعة هو حرفها وحده، فأما التون فمصوغة في حشو الكلمة في الماضي، نحو احرنجم، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد، كما التقت همزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد». ⁶⁰⁰

كما فصل ابن جنبي في المعاني الموجودة في الحرف الزائد في الأمثلة التي أشار إليها، حيث المعنى في مفعّل هو معنى المصدرية، وفي مفعّل هو الدلالة على الآلات والمستعملات، ومثّل لمفعّل ب: مذهب، ومدخل، ومخرج، ولمفعّل ب: مطرق، ومترز. وبمثل ما فسر ابن جنبي عدم الإلحاق في فاعل، وأفعل، وفعل أشار إلى أنه لما كان الميمان في مفعّل، ومفعّل ذواتي معنى خشوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق فحسب، فيستهلك المعنى المقصود بهما لحساب اللفظ، فتحاموا الإلحاق بهما، ليكون ذلك موفقاً على المعنى لهما.

حرف المعنى في الكلمة عند ابن جنبي

⁵⁹⁶ - الخصائص. ج 1 ص 224.

⁵⁹⁷ - المرجع نفسه ج 1 ص 230.

⁵⁹⁸ - المرجع نفسه. ج 2 ص 480 - 484.

⁵⁹⁹ - المرجع نفسه. ج 2 ص 480.

⁶⁰⁰ - المرجع نفسه. ج 1 ص 230.

صار واضحاً مثلما رأينا أن حرف المعنى قد يأتي حشواً في مثل: فاعل، وأفعل، وفعل. وقد يأتي أولاً في مثل: مفعّل، ومفعّل. والفكرة الأساسية التي تحكم نظرة ابن جنّي لمسألة وضع حرف المعنى في الكلمة تتمثل في ثلاثة ملامح أساسية يمكن ملاحظتها بالنظر إلى أن موقع حرف المعنى إن كان في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها، على النحو التالي:

1 - تقدم حرف المعنى في أول الكلمة يشير إلى قوة العناية به: وذلك عند ابن جنّي « لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم. وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وحكموا بضد [هذا اللفظ]، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق: إن أقيسه أن يكون بتكرير الكلام ... أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بإجها التقدم، وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بإجها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم، وعلوه في تصورهم إلا بتقدم دليله وتأخر دليل نقيضه، لكان مغنياً من غيره كافياً». ⁶⁰¹

2 - مجيء حرف المعنى حشواً في الكلمة يشير إلى تحصيله: ذكر ابن جنّي مجيء حرف المعنى حشواً في الكلمة على عين الفعل في تحصيلها، ومثل له بقوله: « وعلى هذا حشواً بحروف المعاني فحشواها بكونها حشواً، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف، المعرضة للحذف والإجحاف. وذلك كألف التكسير وياء التصغير، نحو دراهم، ودرهم، وقماطر، وقميطر. فحرت في ذلك- لكونها حشواً- مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ... فهذا يدل على ضنهم بحروف المعاني، وشحهم عليها: حتى قدموها عناية بها، أو وسطوها تحصيلها لها». ⁶⁰²

3 - تأخير حرف المعنى في الكلمة لا يحدث إلا لعاذر مقنع: من المنطقي أن يذهب ابن جنّي إلى رؤية قوة الموضع في مجيء حرف المعنى في آخر الكلمة، وذلك حتى لا ينتقض كلامه بجعل كل مواضع حرف المعنى مواضع قوة. ومن هنا ذهب إلى بعد آخر في التأويل، حيث رأى أنه يمكن فهم المواضع التي تأخر فيها حرف المعنى على أن هناك عذراً مقنعاً منع من احترام حرف المعنى للصيغة في كل الصيغ التي أتت فيها متأخراً، فعلى سبيل المثال: « تاء التأنيث إنما جاءت في طلحة وبأجها آخراً من قبيل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو، وما مذكوره، فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليُعلموا حال صورة التذكير، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث، فجمعوا بين الأمرين، ودلّوا على الغرضين. ولو جاءوا بعلم التأنيث حشواً لانكسر المثال، ولم يعلم تأنيث أي شيء هو ... وأما ألف التأنيث المقصورة والمدودة فمحمولتان على تاء التأنيث، وكذلك علم التثنية والجمع على حدّه لاحقاً بالهاء أيضاً. وكذلك ياء النسب». ⁶⁰³ بحيث يمكننا أن نقول إن هناك معنى آخر أرادت العرب أن تدل عليه عندما أتت بحرف المعنى متأخراً، ونتيجة إلحاق العرب على بيان ذلك المعنى الآخر- الذي يتدافع مع تقديم حرف المعنى - اكتفت بالمواضع التي ورد فيها حرف المعنى مقدماً أو حشواً وللدلالة على أهميته عندها، وذهبت تراعي المعنى الآخر الذي أهمها عندما لم تستطع أن تجعل حرف المعنى متقدماً متأخراً في نفس الوقت، فجعلت تأخير حرف المعنى في هذه الحال معللاً بمهدفها إلى إبراز معنى آخر شغلها، بما يعني أن المفاضلة هنا توجد فيما بين معنيين أحدهما ملح، وليست بين اللفظ والمعنى.

⁶⁰¹ - الخصائص. ج 1 ص 224-225.

⁶⁰² - المرجع نفسه. ج 2 ص 225-226.

⁶⁰³ - المرجع نفسه. ج 1 ص 227.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع

التركيب والدلالة

أولاً: الحذف وشجاعة العربية

ثانياً: التقديم والتأخير وشجاعة العربية

ثالثاً: الحمل على المعنى وشجاعة العربية

رابعاً : الاعتراض للتوكيد

خامساً: الحروف والدلالة

سادساً: الإعراب والدلالة

هناك اتجاهان عند علماء الدلالة:⁶⁰⁴

الاتجاه الأول ويتمثل في أن الجملة هي العنصر الأساسي للدلالة، وأما الكلمة فما هي إلا عنصر جزئي من هذا الكل. أي أننا ننطلق من الكل؛ أي من الجملة التي نتوصل إلى تحديدها عن طريق معرفة المعنى الحقيقي للأقسام المكونة لهذا الكل. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أن دراسة معاني الوحدات منفردة لها حق الصدارة في دراسة العلاقات بين معاني الكلمات في السياق؛ لأن الكلمة هي التي تؤدي إلى بناء الجملة.

604 - انظر كلود جرمان، رمون لوبلون، علم الدلالة. ترجمة: نور الهدى لوشن. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ط: بلا. بلا ت. ص 53.

وبالتالي أصبح الأمر متعلقا بمستويين للتحليل الدلالي، وبموجب ذلك تجدر الإشارة إلى أن حل الدلالين البنيويين مهتمون بالكلمة، في حين أن نسبة كبيرة من الدلالين التوليديين أعطوا لدراسة الجملة الأسبقية من أجل الوصول إلى تحديد المعنى الذي تعالجه دلالة الكلمة. ولذلك سنخصص الفصل التالي لدراسة الكلمة ونكرس هذا الفصل لدراسة الجملة وعلاقتها بالمعنى أو ما يعبر عنه بالدلالة النحوية.

والنحو أولى بدراسة الدلالة من غيره من العلوم، لذلك يقول **تمام حسان**: «الإعراب فرع المعنى»⁶⁰⁵. فالمعنى هو الأصل في التركيب والإعراب فرعه، لأن «الطباع أحوج إلى التقويم في تصحيح المعاني والعبارات عنها من الألسنة إلى ذلك في تصحيح مجاري أواخر الكلم»⁶⁰⁶.

والدلالة النحوية هي التي تستمد من نظام الجملة، والعلاقة القائمة بين الكلمات. لذلك ذكر صاحب المزهري نقلا عن **الرازي** ومن تبعه: «ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة، بل الغرض إفادة المركبات والنسب بين المفردات كالفاعلية والمفعولية وغيرها»⁶⁰⁷. ولذلك يعرف علماء اللسانيات اليوم **الدلالة النحوية** أو **التركيبية** بأنها التي تستمد من نظام الجملة وترتيبها ترتيبا خاصا.⁶⁰⁸ أي أنها الدلالة التي تكسبها الجملة عن طريق القواعد النحوية التي تعمل على كشف تركيب الجملة وربط صورتها الصوتية المنطوقة لها بالمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي الذي يحكمها، إذ الجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي. فالألفاظ ترتب وفق المعاني المرادة والمنتظر تحققها من التركيب. لأن ترتيب الكلمات والعبارات في الجمل محكوم بقواعد ونظم تختلف من لغة إلى أخرى، وليست مجرد رصف عشوائي حيث لو اختل هذا النظام لغمض المعنى.⁶⁰⁹

فالدلالة النحوية إذن «تتعلق بالوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات اللغوية داخل بنية النص من حيث تصنيفها وإيضاح طرائق بنائها، وبيان نوع العلاقات التي تربط عناصر بنائها، وتحديد الدرجات الوظيفية التي تشغلها مكونات عناصرها، وطبيعة النموذج التركيبي لكل نوع من أنواع الجملة. أي أن الدلالة النحوية هي الدلالة المستنبطة من النحو

وتراكيبه ودور كل عنصر في الجملة»⁶¹⁰ ويقول **أحمد عمر مختار**: «يجب مراعاة الجانب النحوي أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤدي تغير مكان الكلمات في الجملة تغير الوظيفة النحوية إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك: طارد الكلب القط، و طارد القط الكلب»⁶¹¹. فهذا التغير ناشئ عن تغيير مواقع الكلمات أي تغيير الوظيفة النحوية.

والمقصود بالمعنى النحوي أي وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة. فقد تتفق كلمات الجمل المتشابهة ولكن الاختلاف يكون في توزيع المعلومات أو عناصر الفكرة مثل قولنا:

- الثعلب السريع البني كاد يقتنص الأرنب .
- الثعلب البني الذي كاد يقتنص الأرنب كان سريعا .
- الثعلب السريع كاد يقتنص الأرنب كان بنيا .

605 - اللغة العربية معناها ومبناها. ص 354.

606 - حمدان حسين محمد، التفكير اللغوي الدلالي وتحديات الغزو الثقافي الغربي. كلية الدعوة الإسلامية. ليبيا. ط: 1. بلا ت. ص 101.

607 - المزهري. ج 1 ص 41.

608 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 35.

609 - انظر عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي. ص 9.

610 - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 528.

611 - علم الدلالة. ص 13.

إذن فالدلالة النحوية مستوحاة من تركيب الجملة والبنية الداخلية لها، لذلك وجب أن تحمل كل العناصر الصوتية والمورفيمات التي يقوم بوظيفة معينة قواعديا أبعاد دلالية متباينة، وسنوضح بعضها منها ودورها:

1- تاء التأنيث الساكنة (علاقة الفعل الماضي) ← مخصصة لهذه الوظيفة فقط

2- التاء في أول المضارع ← دلالة الفاعلية .

3 - نون النسوة ← ضمير + اسم = تدل على معنى التأنيث = تدل على الفاعل = تدل على الغائبات = تدل على

الحاضرات ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾⁶¹² وقلنا نحث الفاطمات، الفاطمات نححن.⁶¹³ فنون النسوة لها

دلالة التأنيث سواء أضيفت إلى اسم أو ضمير .

4 - واو الجماعة ← الدلالة على الفاعل + الدلالة على المذكر.

5 - ألف الاثنين ← تدل على الفاعل في المثنى + تدل على الرفع.

6 - الواو والنون ← تدل على الجمع في جمع المذكر السالم + تدل على الرفع في جمع المذكر السالم.

وفرق النحويون بين دلالة تاء التأنيث ونون النسوة وجعلوا لكل منهما دلالة خاصة. وكذلك فرقا بين أمور عديدة واصطلحوا عليها بمصطلحات مثل التعددية التعلق، وفرقا بين المعاني التي تنتج عن إضافة الحروف الجر إلى فعل ما، مثلا هناك فرق بين: رغبت فيه: أحببته، ورغب عني: تركني فالفعل نفسه، لكن حرف الجر في كل مرة يضيف له معنى جديدا.

وبهذا يتضح أن دلالة النحوية هي البحث عن الدور الوظيفي للوحدات اللغوية داخل التراكييب.⁶¹⁴ ذلك أن للبنية اللغوية معانيها، وأن غاية المتكلم من إنشاء العلاقات بين المفردات هي أن يحول الملفوظ من مفردات متعاقبة إلى كلام مفيد. فمعاني البنية اللغوية هي ما يسميه **عبد القاهر الجرجاني** " معاني النحو " وهي المعاني التي تستفاد من ترتيب الكلام واختيار

أقسامه التشكيلية.⁶¹⁵ وكل ذلك يدل على أن الأسماء والأفعال والحروف لا يمكن أن تفصح عن ماهيتها إلا داخل التركيب مما يجعلها قادرة على أداء المعنى المراد.

وأيا الكلمة تكتسب تحديدا وتبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي وعلاقته الوظيفية: الفاعلية، المفعولية، الحالية، النعتية، الإضافة، التمييز، الظرفية. وهذا يعني أنه يجب إدراك القوانين النحوية من أجل وضوح المعنى وإبائه ويمثل لذلك **فايز الداية** بقوله: «لو قلنا مثلا خاطبت الطحان في شأن تحسين عمله وزيادة مقدار إنتاجه. فكلمة الطحان في موقع المفعول به تبرز في جهة من العلاقة الاجتماعية هي موقع المحاسبة والمسؤولية».⁶¹⁶

ومن هنا أوضح اللغوي الأمريكي **فروينر** أن المعنى البنيوي يتناول ثلاثة أجزاء:⁶¹⁷

612 - البقرة: 233.

613 - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 528 - 529.

614 - المرجع نفسه. ص 529-530.

615 - انظر نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ص 154.

616 - علم الدلالة العربي. ص 21.

617 - انظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة. ص 155-156.

- دلالة الأدوات: مثل حروف العطف وحروف الجر ... إلخ.

- دلالة الوظائف النحوية: مثل الفاعلية والمفعولية.

- دلالة نمط الجملة: مثل الدلالة في الجملة الشرطية.

إن اجتماع المفردات في تراكيب وجمل ونظام نحوي يربط بين هذه المفردات المتلاحمة والمنسجمة تؤدي وظائفها النحوية في الجملة في تفاعل عقلي وصوتي في وقت واحد. لأنه تفاعل نحوي دلالي معاً، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. والنظام النحوي من غير وجود مفردات تحقق وجوده العقلي وتقوم به، وعاء فارغ ولا يجد سبيلاً لتجسيده وتحقيقه إلا في الجمل التي ينطق بها أبناء اللغة ويكتبونها وتكمن وراءها دلالة نحوية ينهض ويقوم بها النظام النحوي، فيتشكل بذلك معنى الكلمة في الجملة.⁶¹⁸ فالنحو يساهم في توصيل المعنى من خلال ربط التراكيب النحوية مع السياق الذي يعبر عما في ذهن المتكلم.

ولعل تَهَيَّبُ الباحثين من مجال الدلالة التركيبية يرجع إل الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة، فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتل عدة معانٍ مختلفة، بعضها بطريق التضمُّن، وبعضها بطريق الالتزام، وبعضها بطريق الدلالة المباشرة، وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره. وترداد الصعوبة إذ انتقلنا إلى مجال الأدب، وبخاصة الشعر، فإن دلالة التركيب فيه طبقات بعضها فوق بعض، وكلما كان النص جيداً ازدادت طبقات المعنى فيه تعداداً، فأى دلالة من هذه الدلالات المتعددة يحدد الدارس؟⁶¹⁹

إن المعنى النحوي الدلالي مطلب ضروري هنا، لأنه يقدم تفسيراً لطبقة مهمة من طبقات المعنى وهي الطبقة الأولى من طبقات تفسيره. والطبقة الأولى هي الأساس الذي يبني عليه ما يليه من طبقات، ولا يمكن فهم ما بعدها إلا بفهمها أولاً ومعرفة مداخلها والأسس التي تنهض عليها.

ولذلك تعطى النظرية التوليدية التحويلية للنحو الأهمية الكبرى وتجعل له دوراً مهماً في الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية. كما يساهم في تحليل الجملة إلى مكونات مباشرة وغير مباشرة، فمهمة « القواعد النحوية هي الاهتمام بعمليات الربط بين العناصر الصوتية والبعد الدلالي، وهذا يقود إلى تحقيق رؤية دلالية تتمحور بين مجموع الأنماط الفكرية التي تنتجها عقلية الحضارات الإنسانية والأنماط القواعدية التي يتطلب حضورها اتقاناً متميزاً لوظائف اللغة باعتبارها نتاج العقل ».⁶²⁰ ولهذا اهتم تشومسكي بالدلالة النحوية في الجملة وفرق بين الجملة الأصولية والجملة غير الأصولية، ولا يقبل إلا الأولى (الجملة الأصولية) باعتبارها الموافقة لقواعد اللغة، جاعلاً بذلك الجملة وحدة اللغة الأساسية ومشترباً فيها السلامة النحوية والدلالية معاً.

إن ما تتحدث به النظريات الحديثة حول البنية السطحية والبنية العميقة هو نفسه ما قال به عبد القاهر الجرجاني قديماً، حيث يقول « إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها. وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها. وإن المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ».⁶²¹

618 - انظر محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة. دار غرب للطباعة والنشر، القاهرة، ط: بلا. 2006م. ص 210-211.

619 - المرجع نفسه. ص 23. 24.

620 - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 530.

621 - دلائل الإعجاز. ص 23.

لقد لقيت الدلالة النحوية بجوانبها المختلفة وكل ما يتعلق بها اهتمام الباحثين القدامى من النحويين العرب، لأنهم اهتموا بالنحو والإعراب لفهم القرآن الكريم وتبيان معانيه ودلالاته الجزئية (الألفاظ) والعامية (المعاني للحمل). لأن المعاني العامة مرتبطة بالألفاظ، والدلالة النحوية تتجاوز المفردات المعجمية مثلما يقول **كاتز** katz: «إن معنى الجملة لا يتأتى من معاني مفرداتها المعجمية فقط ولكن من العلاقات النحوية القائمة بين هذه المواد».⁶²²

اهتم علماءنا العرب بعلم النحو اهتماما خاصا لما له من دور في تحديد المعنى وتوضيح الدلالة، ولذلك اشترطوا أن يجري ترتيب الكلمات بحسب ما رسموه من قواعد، فلا يخل المتكلم بشيء منها حتى لا يؤدي إلى غموض عبارتها أو فساد تراكيبيها. وقد راعى علماء العربية وظيفة القواعد النحوية الدلالية، ولم ينظروا إليها نظرة سطحية لا تتجاوز ترتيب الألفاظ على نظام القواعد فحسب، بل تحطوا ذلك إلى العلاقة بين مفردات التركيب. يقول **السكاكي**: «اعلم أن النحو هو أن تنحو إلى معرفة التركيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التراكيب من حيث تلك الكيفية».⁶²³ بمعنى أن الدلالة النحوية يشترط فيها الوضوح وتجنب التعقيب اللفظي ليكون المعنى في التراث العربي محصلة للتفاعل الدلالي بين معاني الألفاظ من ناحية، ومعاني النحو التي وضعها المتكلم لتلك الألفاظ في تركيبها.

وارتبط علم الدلالة النحوية في تراثنا العربي بفكرة النظم حيث يقول **عبد السلام السيد حامد** «ومن الجدير بالذكر أن علم الدلالة النحوي هذا يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، إذ كلاهما يجري - في الأساس - وراء تجلية المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر في النحو وقواعده».⁶²⁴ ويعني ذلك أن النحو والدلالة عند

الجرجاني يشتركان في أداء المعنى مما يجعل للدلالة النحوية أهمية كبيرة، وهو ما يؤكد **عبد القاهر الجرجاني** بقوله: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نمتجت فلا تزيغ عنها».⁶²⁵ ويقصد **الجرجاني** أن السبيل للوصول إلى نظم بين المعنى واضح الدلالة لا يكون إلا بمراعاة النحو وقوانينه.

و**عبد القاهر الجرجاني** بهذا أسبق من المحدثين في دراسة الدلالة النحوية وأوضح من هؤلاء.⁶²⁶ يقول موضحا فكرة الدلالة النحوية: «وإذا كان هذا كذلك، فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التي يكون الكلم إخبارا أو أمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة بناء لفظة على لفظة».⁶²⁷

العوامل المؤثرة في الدلالة النحوية

سنعرض لأهم عاملين مؤثرين على الإطلاق في بروز الدلالة النحوية ووضوحها. وهذين العاملين هما العلامة الإعرابية والرتبة. وقد تحدث عن وظيفتهما ودورهما في توجيه الدلالة كثير من الدارسين على الشكل التالي:

⁶²² - أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. ص 99.

⁶²³ - السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم. ومعه كتاب السيوطي إتمام الدراية لقراء النقاية. ص 33.

⁶²⁴ - الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى. ص 29.

⁶²⁵ - دلائل الإعجاز. ص 76.

⁶²⁶ - أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. ص 99.

⁶²⁷ - دلائل الإعجاز. ص 76.

1- العلامة الإعرابية والدلالة: لم تحظ قضية بالبحث والاهتمام في النحو قديما وحديثا مثل ما حظيت به قضية الإعراب والعلامة الإعرابية، ويدل على ذلك كثرة المؤلفات والدراسات والمناقشات القديمة والحديثة حول هذه القضية بصور مختلفة ومن زوايا متعددة.⁶²⁸ فالإعراب من العلوم الجليلية التي اهتمت لها العرب، إذ إنه الإبانة عن المعاني، وهو يعمل على توزيع الجملة العربية ويحافظ عليها من اللحن والانزلاق الدلالي، ولو سمع رجل « أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، فإنه سيعلم برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول ، ولو كان شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه ». ⁶²⁹

فالإعراب في الجملة العربية يساهم في إيضاح المعنى وتبينه باعتباره جانبا تطبيقيا للنحو يختص بالتركيب وتحليل دلالة عناصره. فحركات الإعراب تدل على المعاني وتبين عنها. يقول *ابن فارس*: « هو الفارق بين المعاني، ألا ترى القائل إذا قال ما أحسن زيد لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب ». ⁶³⁰ ويقول أيضا: « فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: ما أحسن زيد أو ما أحسن زيد أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ». ⁶³¹

أما وجود الحركات الإعرابية فهو ما يميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات، والحركات هي أبعاض الحروف « ومعنى هذا أن الحركة إنما استعملت مكان حرف هجائي من حروف اللين. والحركات - بهذا المعنى - تدخل في أعداد الرموز، وهي لا تدخل صلب الكتابة الإملائية، ولذلك يمكن الاستغناء عنها حين أمن اللبس ». ⁶³² يقول *ابن جنبي* في هذا السياق: « إن

الحركات أبعاض الحروف، وإن الفتحة هي بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. فإنه يتبين لنا ما تنطوي عليه رموز الحركات من اختصار في الكتابة الإملائية ». ⁶³³ لذلك كانت العلامة الإعرابية أوفر حظا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات. ⁶³⁴

وعلى هذا فالحركة الإعرابية وسيلة نحوية تؤدي غرض نحوي وهو الدلالة على المعاني أو الوظائف التركيبية والعلاقات النحوية بين ألفاظ التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافية وغيرها. كما أنها تؤدي غرضا شكليا يتحقق بمراعاة الحركة الواجبة على أواخر الكلمات سواء كانت معربة أم مبنية ليوصل اللفظ إلى المتكلم به والنطق به، والتكيف مع ما يجاوره صوتيا يمكن للناطق أن ينتقل من لفظ إلى آخر دون توقف وبسهولة، فهو يشارك في تحديد المعنى في التركيب، وهي وظيفة إعرابية تركيبية.

أما لو أردنا حصر علة اهتمام الباحثين بالعلامة الإعرابية، فيمكننا العودة بها إلى أسباب ثلاثة: ⁶³⁵

1- أن العلامة الإعرابية قرينة مهمة من القرائن التي تعين على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة والجملة، وهذا غاية التحليل النحوي.

628 - انظر عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى. ص 60.

629 - ابن جنبي، الخصائص. ج 1 ص 36.

630 - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة. ص 55.

631 - المرجع نفسه.

632 - قطبي الطاهر، بحوث في اللغة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا. 1990م. ص 19.

633 - قطبي الطاهر، بحوث في اللغة. ص 19.

634 - انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 205.

635 - انظر عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى. ص 61.

2- كون هذه القرينة لفظية -رغم تضافر القرائن كلها واستوائها لفظية ومعنوية- يجعل دلالتها أكثر وضوحاً، أو على الأقل أكثر جذباً للانتباه إليها عن غيرها في كثير من الأحيان.

3- مبالغة النحاة الشديدة في الاهتمام بهذه العلامة ووظيفتها حتى جعلوا الإعراب في كثير من نصوصهم مرادف لعلم النحو.

كما أن العلامة الإعرابية من جانب المعنى مظهر وأثر شكلي له علاقة شديدة الارتباط بالدلالة، لذلك تتسم هذه الصلة بين العلامة الإعرابية والمعنى بمظهرين:

الأول: علاقة الاستدلال والتأثير، تنطلق من العلامة وذلك حينما تميز بين المعاني النحوية المختلفة كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها، وتكون محددة سلفاً لأنها مقروءة أو مسموعة. ويوجد هذا النوع من العلاقة في مستوى الكلام المضبوط المقروء أو المسموع كقولنا أو سماعنا لجملة: ضرب محمد علياً.

الثاني: ويتمثل في تأثير تحديد نوع العلامة بالمعنى، أي أن المعنى هنا هو الذي يؤثر في العلامة فيجعلها مستقرة في شكل معين كالضم مثلاً، ويتوزع هذا المظهر في مستويين:⁶³⁶

- مستوى الكلام غير المضبوط، كأن نقرأ في نص ما هذه الجملة "أحيا اليائس الأمل" من غير ضبط. فنفهم المعنى وندرك حقيقة العلاقة بين "اليائس" و "الأمل". و يترتب على هذا الفهم أن نصب الأول لأنه مفعول و نرفع الثاني لأنه فاعل.

- أما المستوى الثاني لهذا الجانب فمن الممكن أن يوجد في التنظير لربط العلامات بدلالات معينة، ومحاولة وضع ضوابط دلالية لذلك، ومن ثم يكون الإعراب هنا متأثراً والمؤثر في تحديده هو المعنى.

وللإعراب دور كبير في الفهم، وقد يساعد الشكل الإملائي على إيضاح هذا الفهم وتمكينه. ومن ذلك ما يفهم من رواية الحديث ((لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم))⁶³⁷ بجزم (يقتل) مرة ويرفعه (يقتل) مرة أخرى. فمن رواه بالجزم أوجب ظاهرة الكلام ألا يقتل القرشي إن ارتد ولا يقتص منه إن قتل. ومن رواه بالرفع انصرف الفهم إلى الإخبار عن قریش، أنه لا يرتد أحد منهم عن الإسلام فيستحق القتل. وبين الروايتين فرق في المعنى قد يتوجب عن ذلك حكم شرعي.⁶³⁸

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾⁶³⁹ بتنوين كلمة عزيز، وعلى هذا ف"ابن الله" خبر للمبتدأ "عزيز" وقد دل على ذلك وجود التنوين في "عزيز" وأثبت همزة الوصل في "ابن". وسقوط التنوين يعني أن "ابنًا" صفة بين علمين مثل قولنا: "محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم- رسول الله. ويصبح تقدير الكلام في حالة سقوط التنوين: "عزيز بن الله معبودنا" وهذا باطل؛ لأن مراد ادعاء اليهود أن ينسبوه إلى الله تعالى، فالمراد إثبات النبوة مثلما قالت النصارى: "المسيح ابن الله غلوًا فيه".⁶⁴⁰

636 - المرجع نفسه. ص 62.

637 . رواه مسلم في صحيحه والدارمي في سننه.

638 - انظر قطبي الطاهر، بحوث في اللغة. ص 21.

639 - التوبة: 30.

640 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 153. نقلاً عن الزجاج، الابضاح. ص 112.

ويمكن أن نشرح هذا الصورة النحوية بمثل آخر معروف لدى النحاة وهو قول القائل: "هذا قاتلٌ أخي" بتنوين "قاتلٌ". وقوله: "هذا قاتلٌ أخي" دون تنوين "قاتلٌ" على أنه مضاف. ومعنى الأول (بالتنوين) أنه لم يقتله، ومعنى الثاني أنه قتله وعُرف به، على خلاف الأول الذي أراد قتله ولم يحقق ذلك الفعل. كذلك قولنا: "هنّ حواج بيت الله" إذا كنّ قد حججن، وهنّ حواج بيت الله" إذا أردت الحج. 641

2- الرتبة ودلالة التقديم والتأخير: إن المحتوى الدلالي للجملة العربية لا يقتصر فقط على مجموع دلالات الكلمات التي تحتوي عليها هذه الجملة، بل هناك ظواهر تركيبية بوجه خاص كالرتبة مثلاً تتوافر على معان. إذ أن الجملة العربية تحتم ترتيباً خاصاً وفق قواعد اللغة المعمول بها، وإذا اختلف هذا النظام عن النظام الأصلي ومخلاً بقواعد اللغة فإن السامع قد يضل عن مقاصد الكلام. 642 إذن الأصل في الجملة الترتيب على الشكل المعهود، غير أنه يمكن تقديم المؤخر وتأخير المقدم لغرض بلاغي أو لغرض ينشده المعنى، بشرط ألا يُخل ذلك بالمعنى الأصلي للجملة، وأن لا يخالف القواعد اللغوية، وأن يؤمن كذلك اللبس، وإلا فلا يجوز التقديم والتأخير.

و أكد بشدة إبراهيم أنيس في كتابه دلالة الألفاظ هذا الرأي بقوله: «يحتّم نظام الجملة العربية أو هندستها ترتيباً خاصاً لو اختلف أصبح من العسير أن يفهم المراد منها». 643 فالكلمات داخل الجملة لها علاقة وثيقة فيما بينها، ومن خلال ترتيبها يتضح المعنى. فالرتبة قرينة محفوظة يتضح بها المعنى و« تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، ومن الترتيب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكّد... و تقوم الرتبة في كل قرينة من القرائن المتظافرة على تعيين

المعنى». 644 وأما الترتيب غير المحفوظة بتعبير تمام حسان فهي: «رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل». 645

ومثال ما ذكرنا تقديم المفعول على الفعل مثل: "زيداً ضربت" فيه تخصيص لزيد بالضرب دون غيره من الأشخاص، وهذا بخلاف قولك "ضربت زيداً" ليس فيه تخصيص. فقد تقول "ضربتُ خالدًا" أو بكرًا أو غيرهما لأن لنا الاختيار ما دام الفعل أولاً.

ومثل تقديم الخبر على المبتدأ: زيدٌ قائم وقائم زيد، فتقديم قائم في جملة "قائم زيد" أثبت له في القيام دون غيره وتأخير قائم لا يمنع غيره من إسناد القيام إليه كقولنا "خالد قائم".

أما تقديم الظرف فمثل: إلى المصير، والمصير إلي، فالأولى يعني اختصاص أمر المصير إليه، والثاني له ولغيره. وقد يكون التقديم للتبنيهِ على أنه خبر لا نعت مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾. 646 وقد يكون التقديم للتشويق إلى ذكر المسند إليه، مثل قول الشاعر محمد بن وهب في مدح المعتصم:

641 - محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 112.

642 - انظر مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى. ص 27

643 - الصفحة: 48.

644 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 208.

645 - المرجع نفسه. 208.

646 - البقرة: 36.

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا . شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

والشاهد تقديم المسند "ثلاثة".⁶⁴⁷

ويمكن إجمال ما سبق ذكره من أحوال الرتبة في نظام اللغة وأثرها في تحديد وتوجيه الدلالة فيما يلي:⁶⁴⁸

- 1- أن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه.
- 2- إن الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها.
- 3- إن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب امن اللبس. وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها، وذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معينين يتوقف أحدهما على الآخر على عكسها، فمثلا :
ما أمر جاء بك ← و أمر ما جاء بك
قام زيد ← زيد قام
هذا الفارس شجاع ← الفارس هذا شجاع

إن التفاعل بين الكلمات ووظائفها النحوية في الجملة هو تفاعل دلالي نحوي معًا، فبين الجانبين تعاون مشترك وتبادل تأشيرى.⁶⁴⁹ والدلالة التركيبية تعرف بكونها دلالة ناشئة عن العلاقة بين وحدات التركيب أو المستمد من ترتيب ووحداته على نحو يوافق القواعد النحوية.⁶⁵⁰ والنظام التركيبي ذو فاعلية في تحديد المعنى المتجدد.

ويتبين من هذا كله أن للنحو أهمية ودورا كبيرا في تحديد المعنى. فالغاية من دراسة النحو هو فهم تحليل بناء الجملة تحليلا لغويًا، يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر ببعضها لتؤدي معنى مفيدًا.⁶⁵¹ كما أن للمعنى أهمية كبيرة في توجيه التحليل والإعراب والى هذه الأهمية يشير **ابن هشام** بقوله: «أول واجب على المَعْرَب أن يفهم معنى ما يعربه مفرّدًا أو مركّبًا».⁶⁵² ويعطينا مثالاً لذلك قائلا: «قال الشلوبيني: حكى لي أنّ نحويا من كبار طلبة الجزولي سئِلَ عن إعراب (كلالة)

⁶⁴⁷ - راجع محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 145-146.

⁶⁴⁸ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 209.

⁶⁴⁹ - انظر عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة. دار الثقافة، القاهرة. ط: بلا. 1987م. ص 196.

⁶⁵⁰ - المرجع نفسه. نقلا عن: محمد حبلس، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، 1993. ص 67، 68.

⁶⁵¹ - المرجع نفسه. ص 126-127.

⁶⁵² - ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف)، معنى اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: مازن مبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت.

ط: 6. 1985م. ج 2 ص 527.

من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ﴾⁶⁵³ فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابن فما سفلى، فقال: فهي إذاً تمييز». ⁶⁵⁴

النحو والدلالة في تراث ابن جني

يقول ابن جني: «فإن سبب إصلاح العرب ألفاظها وطردها إياها على المثل التي قننتها وقصرتها عليها إنما هي لتحسين المعنى والإبانة عنه وتصويره». ⁶⁵⁵ إذا هو يدرك تماماً وجوب مراعاة القوانين النحوية من أجل وضوح المعنى وإبانه. وإذا كان تشومسكي ⁶⁵⁶ يرى أن معنى الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقات فيها فإن ابن جني قد أدرك هذه الفكرة بجلاء في وظيفة الإعراب الدلالية. والإعراب كما هو معروف مظهر لفظي خارجي للعلاقات الداخلية المعنوية.

لقد استطاع ابن جني أن يكشف هذه العلاقات الداخلية بين المفردات التي يتألف منها التركيب، فجعل المعنى أساس صحة التركيب النحوي وقبوله. وعالج الدلالة النحوية تحت اسم "الدلالة المعنوية"، ⁶⁵⁷ بمعنى مراعاة القوانين النحوية التي ترى أن لكل فعل فاعلاً. يقول ابن جني: «ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد فتقول هذا فعل ولا بد له من فاعل، فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله». ⁶⁵⁸

ويؤكد ابن جني أن الدلالة النحوية أهم من الدالتين الصوتية والصرفية، ذلك لأنهما يمثلان جزءاً منها. فابن جني قد نظر إلى اللغة من خلال الدلالة النحوية التي تتشكل عنده من الصوت والصيغة والمعنى. وهذا الرأي يوضحه فنندريس بقوله: «فالكلمة لا توجد منعزلة في الذهن إطلاقاً بل تكون جزءاً من مجموعة ذات امتداد ما نستعير منها قيمتها». ⁶⁵⁹ فالمجموعة هي الأصوات والأبنية الصرفية، وذات امتداد ما هو التركيب الذي يعطينا معنى قيمة. ويقول تشومسكي: «تجمع الصوت والمعنى بطريقة خاصة». ⁶⁶⁰ أي أن الدلالة النحوية تشمل الصوت والمعنى ليصل المعنى تام للمتلقى. ويقول أولمان: «إننا لا نتكلم كلمات مفردة ولكننا نكون منها تراكيب وعبارات وجملاً». ⁶⁶¹

ونستطيع القول أن الفكرة الأساسية التي تظهر في كتب ابن جني المختلفة حول الدلالة والتركيب تظهر فيما أطلق عليه شجاعة العربية ذلك المصطلح المتجذر في فكر ابن جني والذي شد إليه كثيراً من قضايا الدلالة والتركيب، سواء نص على انتماء

⁶⁵³ - النساء: 12.

⁶⁵⁴ - ابن هشام، مغنى اللبيب. ص 528.

⁶⁵⁵ - الخصائص. ج 1 ص 41.

⁶⁵⁶ - يؤكد تشومسكي أن فهم العلاقات في البيئة العميقة ضروري لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً. (عبد الرأحجي، النحو العربي والدرس الحديث.

القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة، 1977. ص 142)

⁶⁵⁷ - والحقيقة أن المرء يتردد في تسمية هذا الجانب الذي لمسه ابن جني وسماه الدلالة المعنوي، أيقصد به الارتباط الداخلي بين الفعل والفاعل؟ وإني وإن كنت

أرجح الارتباط الداخلي بينهما لأنه يبين الوظيفة النحوية الدلالية لكل منهما، فإني لا أنفي الموقع أي الترتيب بين الفاعل والفعل الذي يجعل الفعل متقدماً

على الفاعل حسب القوانين النحوية لكي يؤدي كل منهما وظيفته النحوية. (عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العرب. ص 372).

⁶⁵⁸ - الخصائص. ج 1 ص 35.

⁶⁵⁹ - أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. ص 99.

⁶⁶⁰ - المرجع نفسه.

⁶⁶¹ - المرجع نفسه.

هذه القضايا إلى شجاعة العربية، أو لم ينص على ذلك اعتماداً على سهولة فهم هذا الانتماء بفهم الإطار العام للفكرة كما سنوضح لاحقاً.

وأشار ابن جنبي إلى أنه سيتحدث في باب شجاعة العربية عن الأقسام الرئيسية الغالبة التي تتضح فيها شجاعة العربية بوصفها خصيصة من خصائص الحكمة، وتحلياً من تجليات الإتقان والصنعة. ومن هذا المنطلق سنعالج في هذا الفصل أقسام الرئيسية لشجاعة العربية عند عالمنا والتي لها صلة بعلاقة التركيب والدلالة، والتي نص عليها بأنها: «الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى».⁶⁶² بالإضافة إلى موضوعات لم ينص على دخولها في باب شجاعة العربية مثل الاعتراض، وحروف المعاني. ثم نخصص الجزء الأخير من هذا الفصل للحديث عن ظاهرة الإعراب في علاقته بالدلالة عند ابن جنبي بوصف الإعراب عبده قيمة دلالية.

أولاً: الحذف وشجاعة العربية

وهو أول موضوع يتناوله ابن جنبي في شجاعة العربية، حيث بدأ كلامه عن الحذف بقوله: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكثيف علم الغيب في معرفته».⁶⁶³ أما أشكال الحذف وصوره التي تناولها ابن جنبي في حديثه عن شجاعة العربية فسأعرضها مراعيًا الترتيب نفسه الذي ذكره في هذا النص.

⁶⁶² - الخصائص. ج 2 ص 360.

⁶⁶³ - الخصائص. ج 2 ص 360.

أولاً: حذف الجملة

وإنما المراد بحذف الجملة عند *ابن جنبي* هو حذف الجملة الفعلية وليس الاسمية، وقد ذكر أنماطاً مختلفة لهذا الحذف مدعماً إياها بأمثلة ونماذج من واقع العربية الحية. يقول *ابن جنبي*: «*وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت ويضربان، وقامت هند، ﴿لَتَبْلُؤَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾⁶⁶⁴، وحبذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجاء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر*». ⁶⁶⁵

فالذي مكن من حذف الجملة إذن هو مشابقتها المفرد، وبالتالي خرجت الجملة الاسمية أو المبتدأ والخبر من الكلام عن حذف الجملة، ودخلت الجملة الفعلية لسبب صناعي وهو أن الفاعل كثيراً ما يأتي بمنزلة الجزء من الفعل، أي لشدة اتصال الفاعل بالفعل، وكأننا إنما نحذف مفرداً بحذف الجملة الفعلية. لذلك لا نعجب حين نجد *ابن جنبي* يستعير عن مصطلح الجملة بمصطلح الفعل أو الأفعال في حديثه عن بعض الأمثلة التي أوردها حين سوقه لنماذج عن حذف الجملة، يقول *ابن جنبي* في معرض حديثه عن الجمل التي حذفت: «*وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض، نحو قولك: زيداً، إذا أردت: اضرب زيداً أو نحوه. ومنه إياك إذا حذرت، أي أحفظ نفسك ولا تضعها، والطريق الطريق، وهلا خيراً من ذلك*». ⁶⁶⁶

وإنما يريد *ابن جنبي* بـ (الأفعال) الجمل الفعلية التي أشار إليها بمصطلح الأفعال باعتبار أن الفاعل في هذه الجمل بمنزلة الجزء من الفعل لاتصاله الشديد به، ولا تفوتنا هنا الإشارة الضمنية إلى وجود دليل على الحذف، والتي ظهرت من خلال شيئين:

الأول: تبيين الأحوال التي تحذف فيها الجمل الفعلية بدقة، *فابن جنبي* يحدد لنا هنا الأمر والنهي والتحضيض، وهي أحوال تقتضي وجود متكلم ومخاطب، أو وجود فعل يشير إليها وفاعل يؤمر أو يُنهى أو يُحض.

والشيء **الثاني:** تأويل الكلام المحذوف وذلك من خلال الكلام الموجود من خلال المعنى الذي يستتبع وجود محذوف يتممه بالضرورة، ومن جراء الصناعة التي تقتضي وجود أشكال معينة لبناء الجمل العربية، ومن هنا نستطيع أن نلاحظ المحذوف، مثل: زيداً، الذي أشار إليه *ابن جنبي* بعد إشارته إلى الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض، فحدد حالته، يستتبع فهم معناه وجود محذوف يتممه؛ ويستلزم شكله الصناعي/نصبه، وجود ناصب له أو وجود فعل وفاعل يكون هذا المنصوب تالياً لهما.

ومن أنواع حذف الجمل أيضاً عند *ابن جنبي* حذف الجمل الخبرية، يقول: «*وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. وخبر مقدم؛ أي قدمت خبر مقدم*». ⁶⁶⁷ وما ذكرناه سابقاً من تحليل ينطبق هنا أيضاً؛ حيث إن الإخبار — على مستوى المعنى — لا يصح إلا بتقدير محذوف يتمم معنى المذكور، وكذلك على مستوى اللفظ ينبغي تقدير ناصب لهذا المنصوب يعمل فيه النصب، وبالتالي يتم تقدير فعل وفاعل له حتى يمكن الإتيان بمفعول له، ويستقيم المعنى والصناعة على هذا النحو.

⁶⁶⁴ - آل عمران : 3.

⁶⁶⁵ - الخصائص. ج 2 ص 360.

⁶⁶⁶ - المرجع نفسه.

⁶⁶⁷ - الخصائص. ج 2 ص 360.

كما ألح ابن جنبي أيضا إلى حذف جملة القسم وجملة الشرط وجواب الشرط مع التمثيل لكل منهما؛ وبالنسبة لجملة القسم أوضح أن أصل قولنا: تالله لقد فعلت، أقسم بالله، مبينا أن دليل الحذف يكمن في وجود الجار وجواب القسم وذلك علامة على وجود جملة القسم. وبالنسبة للشرط إمكانية حذف جملي الشرط والجواب حين يمكن أن يستدل عليهما، ومثال ذلك: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرا فخيروا وإن شرا فشرروا، أي إن فعل المرء خيرا جزيا خيرا، وإن فعل شرا جزيا شرا. فالمعنى والصناعة هنا أيضا يقتضيان تقدير محذوف.

وسرد ابن جنبي في باب حذف الجملة في الشرط بعضا من الأمثلة والتي تختلف عما سبق اختلافا أساسيا من حيث الدليل الذي يشير إلى الحذف؛ يقول: « ومنه قول التعلبي:

إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

أي: شربنا فسرخينا. وعليه قول الله سبحانه: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرْتُمْ مِنْهُ إِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁶⁶⁸ أي فضرب فانفجرت. وقوله عز اسمه: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾⁶⁶⁹ أي فحلق فعليه فدية. «⁶⁷⁰ حيث يغيب الدليل الصناعي في هذه الأمثلة ويبقى الدليل المعنوي فقط حجة على أن هناك حذفًا؛ فلا يوجد أي سبب نحوي يرفض أن تكون الجمل مكتملة الصيغة أو يدلنا على أن هناك حذفًا. ففي الأمثلة الثلاثة يبدو الشرط مكتمل الجوانب صناعيا، حيث نجد جملي الشرط وجوابه وأدواته، ولكن المعنى يشير إلى محذوف متضمن، لا يستقيم المعنى إلا به في الأمثلة الثلاثة.

لقد اهتم ابن جنبي بهذه الظاهر وجعل لها بابا سماه: "باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب"،⁶⁷¹ متناولا الأمثلة السابقة نفسها متتالية، بادئا بالمثال الثاني _ هنا _، ومثنيا بالأول، ومثلثا بالثالث.

بقي أن ننبه هنا إلى أمر هو في غاية الأهمية وهو أن ابن جنبي في مقولته عن الحذف: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة». فأن يبدأ ابن جنبي كلامه في شجاعة العربية بالحذف، وأن يبدأ كلامه في الحذف بحذف الجملة، وأن يشير إلى أن العرب حذفت على كل مستوى من هذه المستويات، كل هذا يشير إلى أنه أراد أن يبدأ حديثه عن شجاعة العربية بمستوى عال منها بما يفاجئنا به، ويظهر من خلاله إلى أي مدى يمكن أن تظهر هذه الشجاعة، حيث إن فصل الحذف كان هو الفصل الأول الذي بدأ به ابن جنبي حديثه عن شجاعة العربية. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى التمسك بوجود دليل على الحذف يضبط المسألة ويشير إلى ضرورة وجود محذوف وفقا لمقتضيات اللغة.

ثانيا: حذف المفرد

668 - البقرة: 60.

669 - البقرة: 199.

670 - الخصائص. ج 2 ص 361.36.

671 - الخصائص. ج 3 ص 173.

وهو عند ابن جنبي على شكلين: حذف المفرد اسماً وحذفه فعلاً:

1 - حذف المفرد اسماً

تناول ابن جنبي في الاسم الأحوال النحوية المختلفة للاسم التي يحذف فيها، كما أشار إلى الحالات النحوية التي لا يحسن فيها الحذف، والتي لا يعلم أن حذفاً وقع فيها. مع العلم أن الاسم المحذوف قد يكون عمدة وقد يكون فضلة وقد يتوقف على موقعه من الكلام حين يكون مضافاً أو موصوفاً مثلاً. كما أشار ابن جنبي أحياناً إلى ربط هذا الحذف الذي يحدث بالمقام الذي يحدث فيه.

يبدأ ابن جنبي هنا أيضاً بالإشارة كما فعل مع حذف الجملة إلى أن المبتدأ قد حُذف، كما ينبه أيضاً إلى أن الخبر قد حُذف، ثم يسوق في كلتا الحالتين بأمثلة من اللغة والقرآن الكريم على الترتيب. وهذه علامة كافية للبرهنة على شجاعة العربية في حذف الاسم؛ حيث إن حذف العمدة (المبتدأ والخبر هنا) سيجعل من الطبيعي أن يحذف ما هو غير عمدة (أي الفضلة).

فبالنسبة لحذف المبتدأ ذكر ابن جنبي مثالين: الأول من اللغة وهو: هل لك في كذا؛ أي هل لك فيه حاجة، والمثال الثاني من القرآن وهو: ﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾⁶⁷² أي ذلك أو هذا بلاغ. وأما لحذف الخبر فجعل دليلها على الحذف مثالين أيضاً؛ الأول من اللغة: نحو قولهم في جواب من عندك: زيد؛ أي زيد عندي، والثاني من القرآن وهو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾⁶⁷³ على أن التقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما. كما أشار ابن جنبي أيضاً إلى حذف خبر إن مع النكرة خاصة⁶⁷⁴ ومثل لذلك بقول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً . . . و إن في السفر إذ مضوا مهالاً

أي إن لنا مرتحلاً.

وأيضاً ذكر في سياق الحذف حذف أحد مفعولي ظننت أو إحدى أحواتها، وساق لذلك مثالا من اللغة وهو: أزيداً ظننته منطلقاً؟ ورأى فيه حذف المفعول الثاني من الفعل الأول المقدر اكتفاءً بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر. إذن نستطيع أن نقول إن ابن جنبي جَوَّز حذف أحد مفعولي ظننت، ومثل لحذف المفعول الثاني فقط؟ وهذا المفعول يوازي خبر المبتدأ؛ فكأن هذا أيضاً يدخل في حذف الخبر.

وتوجد ملاحظة مهمة لا بد من التنبيه عليها هنا، وهي حديث ابن جنبي عن ظن وأحواتها في كتابه اللّمع الذي قال فيه: «والمتعدي إلى مفعولين على ضربين أيضاً: متعد إلى مفعولين، ولك الاقتصار على أحدهما دون الآخر، ومتعد إلى مفعولين وليس لك الاقتصار على أحدهما. الأول نحو قولك: أعطيت زيداً درهماً، وكسوت محمداً ثوباً، ولك أن تقول: أعطيت زيداً وكسوت محمداً. الثاني منهما أفعال الشك واليقين، مما كان داخلاً على المبتدأ من خبره، فكذلك لا بد للمفعول من المفعول الثاني وتلك الأفعال ... وكذلك ما تصرف من هذه الأفعال نحو ... والمفعول الثاني من ظننت وأحواتها كأخبار المبتدأ، من المفرد،

672 - الأحقاف: 35.

673 - محمد: 21.

674 - انظر الخصائص ج 2 ص 373.

والجملة، والظرف ... فإذا تقدمت هذه الأفعال لم يكن بد من إعمالها ... فإن توسطت بين المبتدأ وخبره كنت في إعمالها إلغائها مخبراً ... فإن تأخرت اختير إلغاؤها وجاز إعمالها».⁶⁷⁵

من هذا الموضوع يتضح لنا أنه ليس لنا الاقتصار على أحد مفعولي ظننت، حيث إنه لا بد للمفعول الأول من المفعول الثاني، كما لا بد للمبتدأ من خبره، وحيث إن المفعول الثاني من ظننت وأحواتها كأخبار المبتدأ، وهذا يتعارض شكلياً مع تجويز الحذف. وهنا يمكننا أن نفسر هذه المسألة على النحو التالي:

ما ذكره *ابن جنبي* هنا يعد مثالا مراوفاً؛ حيث إن المفعول الثاني محذوف اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل المفسر للفعل المحذوف، فدلالياً يمكن القول إن المحذوف موجود بشكل ما وبالتالي نفهم جملة *ابن جنبي* «كما لا بد للمبتدأ من خبره» على نحو أكثر اتساعاً من الشكل التركيبي؛ فالمفعول الثاني موجود على المستوى الدلالي، كما يمكننا أن نتسع أيضاً في كل المواضع التي حذف فيها المبتدأ أو الخبر لنقول إن كلا منهما يحذف بشرط وجوده دلاليًا ويمكن تقديره بسهولة في التركيب.

وكما نص *ابن جنبي* على حذف المبتدأ أيضاً نبه إلى حذف خبر كان، ومثل بيت من الشعر هو:

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا . . . تَمَّ يَمَّا بَطَّنَ الشَّامُ أَمْ مُتَسَاكِرٌ⁶⁷⁶

وتقدير البيت: أكان سكران ابن المراغة، وأن كان الظاهرة تدل على كان المحذوفة وكذلك الخبر الثاني الظاهر يدل على الخبر الأول المحذوف.

ومن كل ما سبق من حديثنا عن الحذف يمكننا استخلاص ما يلي:

- جواز حذف العمدة مثل المبتدأ أو الخبر.
- أمثلة *ابن جنبي* المتعددة من اللغة والشعر تركز على حذف الخبر أكثر من حذف المبتدأ.
- ضرورة الإشارة إلى سياق الجملة أو النص أو المقام الذي حذف فيه العمدة لأنه المفسر والمجيز في آن معاً لحذف العمدة.
- لم يشر *ابن جنبي* إلى حذف العمدة حالة كونه فاعلاً وهذا لم يفته التنبيه إليه لأنه لا يرى تجويز حذف الفاعل حيث يقول: «والفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً محضاً، وهم على إحاضه اسماً أشد محافظة من جميع الأسماء؛ ألا ترى أن المبتدأ قد يقع اسماً غير محض». ⁶⁷⁷ ويرى *ابن جنبي* ذلك الفرق بين الفاعل والمبتدأ بقوله: «وذلك أن الجمل إنما تتركب من جزأين: إما اسم واسم، نحو المبتدأ وخبره، وإما فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل. ولا بد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره، فأنت إذا أزلت عن المبتدأ أن يكون اسماً محضاً، فقد بقيت الخبر الذي هو اسم، وذلك نحو قولهم: تسمع بالمعيدي خبر. فالمبتدأ الذي هو في اللفظ (تسمع) قد أخبرت عنه باسم، وذلك الاسم خبر، فقد بقيت على كل حال في الجملة اسماً، ولو ذهبت تحذف الفاعل، وتقيم مقامه غير اسم، لبقيت الجملة معقودة بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عقدت عليه الجمل في أول تركيبها، فلذلك رفض ذلك، فلم يوجد في الكلام». ⁶⁷⁸

⁶⁷⁵ - انظر ابن جنبي، اللمع في العربية. تحقيق: حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة. ط: 1. 1399 هـ. 1979. ص 135-137.

⁶⁷⁶ - امرئ القيس .

⁶⁷⁷ - سر صناعة الإعراب. ج 1 ص 285.

⁶⁷⁸ - المرجع نفسه. ج 1 ص 288.

ومصطلح حذف الفاعل ورد عند بعض النحاة إشارة إلى بناء الفعل المفعول⁶⁷⁹ وهذا لا يدخل تحت الحذف الذي نتناوله هنا، و معظم النحاة لم يجوز حذف الفاعل.⁶⁸⁰ ومع ذلك لا نعدم مواضع متفرقة تشير إلى جواز ذلك، فابن عقيل مثلاً يلمح إلى تجويز الكسائي لحذف الفاعل،⁶⁸¹ كما أوضح ابن هشام أن الكسائي أجاز حذف الفاعل، وتبعه السهيلي وابن مضاء في ذلك.⁶⁸²

فابن هشام رغم عدم تجويزه لحذف الفاعل، فإنه أشار في مواضع أخرى من كتبه إلى جواز ذلك،⁶⁸³ ولم ينسب ذلك إلى أحد معين وكأنه ارتضاه. ونجد إشارة واضحة عند ابن الأثير إلى حذف الفاعل ونص على خلافه ابن جنبي في هذه المسألة.⁶⁸⁴ ويبدو أن الأمر في الأساس راجع إلى فرق رؤية البصريين عن رؤية الكوفيين للمسألة، فبينما رأى الكوفيون حذف الفاعل، رأى البصريون إضماره إذا لم يكن موجوداً في الكلام، اعتماداً على ضرورة وجوده حتى ولو لم يكن قد ذكر الفاعل قبل ذلك ولا تأخر ولا دلّ عليه بشيء من الكلام، ويكفي أن يفهم وجوده من قرائن الحال.

وأود أن أشير إلى أن حذف الفاعل مع فعله خارج من نطاق كلامنا هنا لأن ابن جنبي أدخله في نطاق حذف الجملة، كما أشرنا عند تناولنا لهذا النوع من الحذف.

وكما أشار ابن جنبي في المواضع التي يحسن فيها الحذف إلى حذف العمدة، أشار كذلك إلى حذف الفضلات كحذف المضاف إليه، والصفة، والمفعول به، والظرف، والمعطوف، والمستثنى، والمنادى، والتمييز ذاكراً أمثلة من القرآن والشعر واللغة. فبالنسبة لحذف المضاف إليه يقول ابن جنبي: «وقد حذف المضاف إليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁶⁸⁵ أي من قبل ذلك ومن بعده. وقولهم: ابدأ بهذا أول؛ أي أول ما تفعل».⁶⁸⁶

وإذا جئنا إلى حذف الصفة، فقد ركز ابن جنبي على ضرورة حصول دلالة عليها من اللفظ أو الحال، حيث يقول: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملتته. وذلك أن تكون في مدح

679 - انظر مثلاً:

- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معركة كلام العرب. تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق. ط: 1. 1984م. ج 1 ص 207.
- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة. ط: 11. 1383هـ. ص 187 و 190.
- (أسرار العربية. ج 1 ص 95). و(اللباب في علل البناء والإعراب. ج 1 ص 157). و(معنى اللبيب ج 1 ص 525 و 680).
- 680 - انظر مثلاً: (سر صناعة الإعراب. ج 1 ص 285 و 288). و(معنى اللبيب ج 1 ص 301 و 479)، و(شرح شذور الذهب. ج 1 ص 216)، و(التيبان ج 2 ص 135)، و(شرح ابن عقيل ج 2 ص 161 و 162).
- 681 - انظر شرح ابن عقيل. ج 2 ص 161 - 162.
- 682 - انظر شرح شذور الذهب. ج 1 ص 216.
- 683 - انظر على سبيل المثال: معنى اللبيب. ج 1 ص 891، وشرح قطر الندى. ص 183 - 184.
- 684 - انظر ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق: محمد محي الدين جبد الحميد. بيروت. ط: بلا. 1995 م. ج 2 ص 91 - 92.
- 685 - الروم: 4.
- 686 - الخصائص. ج 2 ص 371.

إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ بهذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بما وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك».⁶⁸⁷

وأما حذف المفعول به فقال *ابن جنبي*: «وقد حذف المفعول به؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾»⁶⁸⁸ أي أوتيت منه شيئاً. وعليه قوله الله سبحانه: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾⁶⁸⁹ أي غشاها إياه فحذف المفعولين جميعاً. وقال *الحطية*:

مُنْعِمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا . . كَصَوْنِكِ مِنْ رِدَائِ شَرْعِي

أي تصون الحديث منها وله نظائر».⁶⁹⁰ ونلاحظ اهتمام *ابن جنبي* بذكر التأويل للمحذوف في كل من الأمثلة السابقة.

ولم يختلف تناول *ابن جنبي* لحذف الظرف والمعطوف والمستثنى والمنادى سواء في الرؤية أو التأويل أو التمثيل كثيراً عن التناول السابق لحذف المضاف إليه و الصفة و المفعول به⁶⁹¹ مما يعني عن التفصيل في كل منها.

ولقد أحمى *ابن جنبي* كلامه عن المواضع التي يحسن فيها حذف الفضلات بالكلام عن التمييز مشيراً إلى جواز حذفه إذا علم من الكلام شأنه شأن غيره من الفضلات.

وفي الأخير بين *ابن جنبي* عند حديثه عن المواضع التي لا يحسن فيها الحذف الرؤية التي حكمت جواز الحذف، وأوضح أن الهدف الأساسي من الجمل فهم معناها ودلالاتها، فإذا ما تم هذا الهدف جاز الحذف، وإذا انتقصت الدلالة أو حذف ما

جاء به لقصد معين قد لا يفهم بحذفه فلا يجوز الحذف، لأن عملية الحذف هنا تنقض الغرض من وجود المحذوف. بنفس الرؤية السابقة تحدث *ابن جنبي* عن المواضع التي لا يعلم أن حذفها وقع، حيث اكتفى بالإشارة إلى أنه يعلم أن المصدر حذف في موضع من المواضع، مبيناً أن هدف المصدر (إذا تجرد من الصفة أو عدد المرات) الذي هو توكيد الفعل يمنع من حذفه إن حذف المؤكد لا يجوز لأنه نقض للغرض.

2 - حذف الفعل

وفي كلام *ابن جنبي* عن حذف الفعل ركز على التفرقة بين ضربين من هذا الحذف، الأول حذف الفعل و الفاعل فيه. والثاني حذف الفعل وحده. ولقد أخرج *ابن جنبي* الضرب الأول من كلامه عن حذف الفعل مكتفياً بالحديث عنه في حذف الجملة حيث إنه أدخل في بائها، وبين ذلك بقوله: «حذف الفعل على ضربين؛ أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة. وذلك نحو زيداً ضربته؛ لأنك أردت: ضربت زيداً، فلما أضمرت (ضربت) فسرتة بقولك: وكذلك قولك: أزيداً

687 - المرجع نفسه. ج 2 ص 371.

688 - النمل: 23.

689 - النجم: 54.

690 - الخصائص. ج 2 ص 372.

691 - انظر على سبيل المثال الخصائص. ج 2 ص 372 - 375.

مررت به، وقولهم المرء مقتول بما قتل به، إن سيِّفاً فسيِّف، وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان الذي قتل به سيِّفاً فالذي يقتل به سيِّف. فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنها تعدد اعتداد الجملة». ⁶⁹²

وأما الضرب الثاني فهو المقصود من هذا الموضوع، أي الحديث عن حذف الفعل وحده، وبين ابن جنبي أن ما يميز الضرب الثاني عن الأول هو وجود الفاعل مفصلاً عن الفعل مرفوعاً به في الضرب الثاني، حيث إن هذا يشير إلى إضمار الفعل مجرداً من الفاعل، وذلك لأن الفعل لا يرفع فاعلين، بينما في الضرب الأول يكون وجود المنصوب بالفعل بعده علامة على حذف الفاعل معه مضمراً.

وأما الأمثلة التي ساقها ابن جنبي حول الضرب الثاني فهي ثمانية نماذج تشمل حذف الفعل وحده، من النثر والقرآن والشعر وهي على التوالي: ⁶⁹³

- 1 - أزيد قام. 2 - ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ⁶⁹⁴
- 3 - ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ⁶⁹⁵
- 4 - ﴿إِنَّ إِمْرَأَةً هَلَكَتْ﴾ ⁶⁹⁶
- 5 - ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ ⁶⁹⁷

6 - إِذَا ابن أَبِي مُوسَى بِأَلَا بَلَعْتَهُ . : فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَارِزٌ ⁶⁹⁸

7 - أما أنت منطلقاً أطلقت معك.

8 - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ . : فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الصَّبْعُ ⁶⁹⁹

وفي العموم نلاحظ أنه في الأمثلة الستة الأولى ذُكر فعل بعد الفاعل الذي حذف فعله لتفسير الفعل المحذوف والدلالة عليه، ولولا أن البصريين لا يميزون تقدم الفاعل على فعله لكان الفعل المفسر هو الفعل الرفع للفاعل ولكنه تأخر عليه، مع اعتبار أن الكلام في المثال السادس ينصبُّ على فعل محذوف مبني للمجهول، حيث ذكر نائب الفاعل ولم يذكر الفعل، ودل عليه الفعل (بلغته) المبني للمعلوم. بينما المثالان السابع والثامن يشيران إلى مجيء المرفوع والمنصوب جميعاً بعد الفعل المحذوف حيث كون التقدير في المثال السابع: لأن أنت منطلقاً، وكرهت مباشرة (أن) الاسم فزيدت (ما) فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة للفظ لتزول مباشرة (أن) الاسم، ونفس الكلام ينطبق على المثال الثامن.

ثالثاً: حذف الحروف

⁶⁹² - الخصائص. ج 2 ص 389.

⁶⁹³ - المرجع نفسه.

⁶⁹⁴ - الانشقاق: 1.

⁶⁹⁵ - التكوير: 1.

⁶⁹⁶ - النساء: 176.

⁶⁹⁷ - الإسراء: 100.

⁶⁹⁸ - ذورمة .

⁶⁹⁹ - البيت لعباس بن مرداس.

اقتضب *ابن جنبي* كثيرا في تناوله لحذف الحرف في هذا الباب "شجاعة العربية"، واكتفى بالإحالة إلى المواضع التي تحدث فيها عن ذلك بالتفصيل، يقول: «قد حُذِف الحرف في الكلام على ضربين: أحدهما حرف زائد على الكلمة مما يجيء لمعنى. والآخر حرف من نفس الكلمة. وقد تقدم فيما مضى ذكر حذف هذين الضربين بما أغنى عن إعادته».⁷⁰⁰

وجعل *ابن جنبي* لهذا الموضوع بابا سماه "باب في زيادة الحروف وحذفها"، لكنه في تناوله للموضوع ركز ابتداء على الحذف، وثنى بالزيادة. أما حديثه عن شجاعة العربية في هذا الباب فقد بدأ بالحذف ولم يذكر الزيادة، مكتفياً بالإشارة إلى أن الزيادة في الحروف وغيرها قد مضت.⁷⁰¹

وإذا انتقلنا إلى كلام *ابن جنبي* في الباب الذي خصصه لحذف الحروف وزيادتها نجد أنه ركز في تناوله للحروف على الضرب الأول الذي أشار إليه هنا في شجاعة العربية، وكانت فكرته الأساسية في هذا التناول: ورود مواطن لحذف الحروف وزيادتها رغم أن حذف الحروف وزيادتها ليسا مقيسين، فكلا ذينك ليس بقياس على حد قوله.

وأما رفض *ابن جنبي* لحذف الحروف فجاء قياساً على ما أخذه عن أستاذه *أبي علي*، يقول *ابن جنبي*: «أخبرنا أبو علي -رحمه الله- قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال ذلك أن الحروف عندما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به تمت الحكاية».⁷⁰²

فالحروف أريد بها أن تنوب عما هو أكثر منها كالجمل، مثل نيابة (ما) عن (أنفى) والتي هي جملة من فعل وفاعل، ونيابة (و) عن (أعطف)، وغير الجمل مثل نيابة الباء عن كلمة (حماً) أو (يقيناً) في مثل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾⁷⁰³، ونيابة من عن البعض في مثل: أكلت من الطعام. لذا لم يجز بعد هذا الاختصار أن تختصر، أو أن تتخرق عليها، فتنهكها وتجحف بها على حد قول *ابن جنبي*، ولذا أيضاً لم تعمل الحروف في الفضلات، لأن في إعمالها نقض لغرض اختصارها.

وكان تعويل *ابن جنبي* في رفضه - على مستوى القياس - لزيادة الحروف على فكرة نقض الغرض، فالحروف جاءت للاختصار والإيجاز، وزيادتها تؤدي إلى الإسهاب، فهما متدافعان. لكن *ابن جنبي* وجد أنه على الرغم من رفض حذف الحروف وزيادتها على مستوى القياس، غير أنه على مستوى الاستعمال وجد أمثلة بما حذف للحرف، وأمثلة أخرى بما زيادة، وهذه الأمثلة المستعملة تخالف القياس أو التنظير للحروف. من هنا نجد أنه كان على *ابن جنبي* فعل أحد شيئين:

الأول: التمسك بالقياس ورفض هذه الأمثلة لخروجها عليه.

الثاني: التمسك بالأمثلة التي تمثل واقعاً لغوياً، ورصدها بوصفها ظاهرة، وإيجاد منطق يبرر وجودها وينسجم مع رفض القياس لها، أو عدم إيجاد هذا المنطق والاكتفاء برصدها، ورصد مخالفتها للقياس.

700 - الخصائص. ج 2 ص 381.

701 - انظر عنصر حذف الحروف وزيادتها في قسم الحروف والدلالة في هذا الفصل. الصفحة 162.

702 - الخصائص. ج 2 ص 273.

703 - النساء: 155، المائدة: 13.

وفضل **ابن جنبي** المسلك الثاني بشقيه، فأشار أحياناً إلى رصد هذه الظاهرة دون اللجوء إلى افتراض منطوق يبرر وجودها، رغم مخالفتها للقياس حيث قال: «وزيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس، كما أن حذف المضاف أوسع وأفشى، وأعم وأوفى، وإن كان أبو الحسن قد نص على ترك القياس عليه». ⁷⁰⁴ ولجأ في أحيان أخرى إلى تبرير وجود هذه الظاهرة حيث يقول: «فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع ... وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بما» ⁷⁰⁵.

وأما عن الأمثلة التي أوردها **ابن جنبي** في حذف الحروف، نجد أنه أورد عشرة أمثلة؛ بعضها شعر وآخر نثر. ويمكننا رسم هذه الأمثلة على النحو التالي:

- أكلت لحمًا، سمكًا، تمرًا. ← **حذفت** واو العطف
- الله لا أفعل. ← **حذفت** واو القسم
- كيف أصبحت كيف أمسيت بما . . . يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ ⁷⁰⁶ ← **حذفت** واو العطف
- وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي . . . صَبَائِحِي، غِيَائِقِي، قِيَلَاتِي ⁷⁰⁷ ← **حذفت** واو العطف
- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا . . . وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ ⁷⁰⁸ ← **حذفت** الفاء في جواب الشرط
- فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمْنًا لَا كَمَعَشِرٍ . . . أَتَوْنِي وَقَالُوا: مَنْ رَيْبَعَةٌ أَوْ مُضْرٌ؟ ⁷⁰⁹ ← **حذفت** همزة الاستفهام
- طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ . . . وَلَا لَعِبًا مَعِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ⁷¹⁰ ← **حذفت** همزة الاستفهام
- ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا . . . عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ ⁷¹¹ ← **حذفت** همزة الاستفهام
- فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَتَبْرَحُ قَاعِدًا ⁷¹² ← **حذفت** لا النافية

عالج **ابن جنبي** في هذه النماذج ستة حروف وهي: واو العطف، والباء، وواو القسم، والفاء في جواب الشرط، وهمزة الاستفهام، ولا النافية. كما نلاحظ أنه مثل بمثال واحد لكل حرف فيجاء عدا واو العطف وهمزة الاستفهام، حيث مثل لكل من هذين الحرفين بثلاثة أمثلة، نلاحظ أيضا أن معظم الأمثلة التي أوردها بين الشعر، حيث أورد سبعة أمثلة منه مقابل ثلاثة أمثلة من النثر. وبينما نجد أنه أورد ستة أبيات كاملة شواهد على حذف الحرف، فقد أورد شطرًا اكتفى به شاهدًا على حذف الحرف (لا) من السابع.

ولقد اكتفى **ابن جنبي** بذكر الحرف المحذوف من خلال تفسير المعنى في معظم الأمثلة السابقة (في سبعة أمثلة)، وزاد في ثلاثة أمثلة على ذكر الحرف وتفسير المعنى، ففي المثال الثالث مثلاً لم يكتف بذلك، وإنما جوّز أن لا يكون هناك حذف، وأن يكون الكلام على البدل، بدل الكل، فيكون المعنى: كيف لا أبكي على علاتي التي هي صبايح ومنها غياقي ومنها قيلاتى.

704 - الخصائص. ج 2 ص 284.

705 - المرجع نفسه.

706 - أبو علي النحوي الشاعر.

707 - ابن الأعرابي.

708 - عبد الرحمن بن حسان.

709 - اسماعيل ابن القاسم أبو العتاهية.

710 - الكميت.

711 - عمر بن أبي ربيعة.

712 - وشطره الأخير: ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي.

وفي المثال التاسع غلب أن يكون المعنى على حذف همزة الاستفهام. وأضاف إلى ذلك ربط ميله إلى المعنى بدلالة بيت سابق على البنت المذكور. واستغل المثال العاشر الذي ذكره بعد ذكر أمثله في زيادة الحروف في إثبات أن عذر الحروف قوة المعرفة بالموضع حيث قال: «فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع، ألا ترى إلى قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا⁷¹³

لأنه لو أراد الواجب لما جاز، لأن (أبرح) هذه تستعمل في الواجب، فلا بد من أن يكون أراد: لا أبرح. ويكفي من هذا قولهم: رب إشارة أبلغ من عبارة». ⁷¹⁴

لم يتعلق ابن جنبي بالقياس في مسألة حذف الحروف، ومن ثم لم يرفض الأمثلة التي عرض لها سواء وجد لها منطقاً يبررها أو لم يجد هذا المنطق. إن ما فعله ابن جنبي له من الأهمية بمكان، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار أن معظم الشواهد التي أوردها من الشعر الذي هو موطن ضرورة قد يؤدي بالشاعر إلى حذف حرف ليستقيم له الوزن مثلاً. الأهمية الأخرى تكمن في أن قبول هذه الأمثلة رغم خروجها على القياس قد يؤدي إلى الوصول إلى أنماط جديدة لصياغة الجمل التي تحتوي حروفاً محذوفة لقوة المعرفة بموضعها؛ فمثلاً نستطيع القول أن حذف حرف الاستفهام كان يفسره استعمال التنغيم بدلا من الهمزة للدلالة على الاستفهام. وقريب من هذا التعليل يمكن قوله فيما يتعلق بواو العطف، والفاء الواقعة في جواب الشرط.

رابعاً: حذف الحركة

ورد حذف الحركة عند ابن جنبي على نحو مجمل غير مفصل، بخلاف الأصناف الأخرى التي ذكرها هنا وفصلها بعد ذلك، حتى إنه عندما تحدث عن حذف الحرف نصّ على ذلك صراحة بقوله: «قد حذف الحرف في الكلام على ضربين: أحدهما حرف زائد على الكلمة مما يجيء لمعنى، و الآخر حرف من نفس الكلمة. وقد تقدم فيما مضى ذكر حذف هذين الضربين بما أغنى عن إعادته». ⁷¹⁵

بقي في آخر حديثنا عن الحذف أن نشير إلى ملاحظة هامة، وهي طبيعة الحذف الذي يقصده ابن جنبي، إذ أنه تناول الحذف الذي يوجد دليل عليه، بمعنى أنه يتناول حذف العرب لنمطٍ من الأنماط التي ذكرها. يقتضيه الشكل المفترض للغة، بحيث يمكننا مطمئنين أن نتحدث عن محذوف في هذه المواضع، دون الدخول في مسألة ما إذا كان هناك حذف أصلاً أو لا، فتتوقف المسألة على التأويل _ المفرد أحياناً _ نتيجة الاعتماد على غيب، وليس على واقع لغوي تجريدي يمثل أرضية مشتركة بين أبناء اللغة. وقد استبعد ابن جنبي طبقاً لهذه الرؤية نوعاً آخر من الحذف _ في رأيه _ هو حذف ما لم يُرد والذي أشار إليه في قوله: «وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد. فأما حذفه إذا لم يرد فسائق لا سؤال فيه. وذلك كقولنا: انطلق زيد، ألا ترى هذا كلاماً تاماً و إن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات، مصدرًا ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه ولا غيره. وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره». ⁷¹⁶ فحديث ابن جنبي عن حذف ما يحذف

⁷¹³ - والشطر الأول: بما لم تشكروا المعروف عندي .

⁷¹⁴ - الخصائص. ج 2 ص 284.

⁷¹⁵ - المرجع نفسه. ج 2 ص 381.

⁷¹⁶ - الخصائص. ج 2 ص 379.

وهو مراد يتفق تماما مع ضرورة وجود الدليل على الحذف، أي ضرورة وجود الضامن الذي يبين أن الشيء المحذوف موجود البنية التجريدية أو المفترضة أو العميقة للبنية السطحية التي تظهر أمامنا.

وأما قول *ابن جني*: فأما حذفه إذا لم يُرد فسائق لا سؤال فيه؛ فهناك أسئلة عدة تواجه هذا النص وهي: هل يمكن أن يقال أن هناك حذفاً لشيء لم يُرد منشئ النص؟ وهل يمكن أن نعتبر عدم استعمال نوع من الفضلات في نص ما علامة على حذف ما لم يُرد؟ وهل الكلام التام الذي لم يُرد فيه النص على زيادة في الفائدة أكثر من الفائدة التي حصلت فيه يحمل حذفاً؟ وإذا كان هناك حذف فبالقياس إلى أي شيء؟ ألا يقترب تقدير هذا الحذف _ إن وجد _ مما أشار إليه *ابن جني* آنفاً من أن عدم وجود الدليل على المحذوف يؤدي إلى ضرب من تكليف علم الغيب على معرفته؟⁷¹⁷

ثانياً: التقديم والتأخير وشجاعة العربية

جعل *ابن جني* التقديم ضمن الباب الذي خصصه لشجاعة العربية، لكونه تغييراً للشكل النمطي المتعارف عليه للجملة العربية، وباعتباره لا يحدث اعتباطاً وإنما لغايات محددة، منها إثبات الإمكانات أو الاحتمالات التي توفرها اللغة للمتكلم بما كي

يستطيع أن يبين إمكانيات اللغة، و منها استغلاله في النواحي الأدبية لإقامة وزن في الشعر أو لإبراز سجع في النثر، ومنها أيضاً- وربما أهمها - إبراز التركيز على المتقدم الذي نعرف- من خلال الشكل الإعرابي أو القرائن- أنه كان من حقه التأخر. إن الهدف الأكبر لابن جنبي من تخصيصه لفصل في التقديم والتأخير كان لإبراز شجاعة العربية، وعلامة ذلك تركيز ابن جنبي في هذا الفصل على المواطن التي لا يجوز فيها التقدم- وبالتالي التأخير- أكثر من تركيزه على المواطن التي يجوز فيها، سواء على المستوى الكيفي أو على المستوى الكمي.

فعلى المستوى الكيفي، بدأ ابن جنبي حديثه عن التقديم والتأخير مرتكزاً على الصنعة وليس على شجاعة المتكلم اعتماداً على أدلة الفهم، مقالية كانت أو مقامية، فذهب إلى أن التقديم والتأخير: «على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس. والآخر ما يسهله الاضطرار»⁷¹⁸. فإذا كان التقديم والتأخير يوجد على هذين الشكلين: القياس الذي يقيس ما يقوله متكلم اللغة على ما سبق، والاضطرار الذي يجوز فيه التقديم والتأخير على سبيل المسامحة، فأى شجاعة هنا يمكن أن نتكلم عنها؟ ونجد كذلك أن أمثلة عدم جواز التقديم والتأخير لا تبدأ من حيث تنتهي أمثلة الجواز وإنما تتخللها لتذكرنا دوماً بأن الباب ليس مفتوحاً بكامله لإمكانيات الجواز، حيث نجد ابن جنبي يفاجئنا في أول فقرة في هذا الفصل بالحديث عن عدم الجواز في تقدم المستثنى على الفعل الناصب له.⁷¹⁹

وأما على المستوى الكمي فنجد أن عدد أحوال جواز التقديم والتأخير لا يتجاوز سبع حالات، بينما نجد عدد أحوال عدم الجواز لا تقل عن ثلاث عشرة حالة، وذلك باعتبار حالة عدم جواز تقدم الجواب على الجواب- مثلاً- حالة واحدة سواء أكان هذا في الشرط أم القسم أم غيرها. ولقد قصدت بذكر كلمة أحوال وليس أمثلة للإشارة إلى أن ابن جنبي لم يتعامل في هذا الفصل منطلقاً من أمثلة الواقع اللغوي، وإنما كان انطلاقه من خلال العلاقات النحوية ومتى تقبل التقديم والتأخير، ومتى لا تقبلهما.

لقد ذكر ابن جنبي تفصيلات دلالية مهمة التي من أجلها امتنع التقديم في بعض المواضع، إشارة منه إلى المعنى النحوي الذي يرفض هذا التقديم، وسنعالج هذا في حينه. وأما الحالات السبع التي يجوز فيها التقديم والتأخير فقد ذكرها ابن جنبي على النحو التالي:

أ- تقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصب له أخرى.

ب - تقديم الظرف على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصب له أخرى.

ج- تقديم الحال على الفاعل تارة، وعلى الفعل أخرى.

د - تقديم المستثنى على الفاعل (المستثنى منه).

هـ - تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ.

و- تقديم خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس.

ز- تقديم المفعول له على الفعل الناصب له.

إن معظم هذه الحالات يتناول الفضلات (خمس حالات)، وحالتان تشيران إلى تقدم عمدة وهو الخبر، كما توجد حالات متعددة يكثر فيها جواز التقديم في الجملة الفعلية، سواء أكان التقديم على الفاعل أم على الفعل، فيما عدا المستثنى الذي أشار ابن جنبي إلى عدم جواز تقدمه على الفعل الناصب له، وربما كان هذا هو الدافع وراء إيراد أمثلة أو حالات عدم

718 - الخصائص. ج 2 ص 382.

719 - المرجع نفسه.

الجواز أثناء الحديث عن حالات الجواز. كما نلاحظ أيضاً أن أمثلة *ابن جنبي* جاء جميعها نثراً، فلم نجد آية أو بيتاً من الشعر وذلك لأنه كان يتحدث عن شيء مقبول قياساً، وبالتالي فلا توجد حاجة داعية إلى الإتيان بشعر أو قرآن لإثباته، بل اكتفى بالإشارة إلى أمثلة بسيطة تبين الفكرة وتوضحها.

نماذج عن عدم جواز التقديم والتأخير

فصل *ابن جنبي* في أكثر أمثلة عدم جواز التقديم والتأخير، فلم يكتف بالإشارة إلى عدم الجواز وإنما أراد أن ينظر في السبب الذي من أجله امتنع التقديم، وقد ظهر هذا في تناوله لأكثر من حالة لعدم الجواز، فعلى سبيل المثال:

1 - عدم جواز تقديم التمييز: رفض *ابن جنبي* تقديم التمييز حتى وإن كان الناصب له فعلاً متصرفاً، قال: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصب فعلاً متصرفاً. فلا نجيز شحماً تفقأت، ولا عرفاً تصببت ... وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل». ⁷²⁰

وفي هذا السياق يذهب *ابن جنبي* إلى ذكر حالتين لعدم جواز التقديم، الأولى عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، والثانية مبنية عليها، وهي عدم جواز تقديم التمييز، حيث إنه لما كان التمييز، هو الفاعل في المعنى رفض تقديمه على الفعل لرفض تقديم الفاعل على فعله، وذلك راجع إلى أن *ابن جنبي* اعدّ بأصل الكلام وليس بالصورة اللفظية الظاهرة أمامنا التي نُقل فيها الفعل فأسند لفاعل آخر على مستوى اللفظ هو المتكلم بدلاً من فاعله الحقيقي على مستوى المعنى وهو المميز أو التمييز، فنستطيع أن نقول إن المعنى النحوي الدلالي منع من جواز تقديم التمييز.

2 - عدم جواز تقديم ما أقيم مقام الفاعل أو نائب الفاعل على الفعل: لا يمكننا اعتماداً على المثال السابق أن نحزم بالقول أن *ابن جنبي* يسير دائماً خلف المعاني النحوية في هذا الفصل، بل إننا نقول إنه حكم رؤيته الصناعية بشكل كبير في هذه المسألة يقول: «وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضرب زيد. وبعد فليس في

الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، أن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرفع له (المبتدأ والابتداء) جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ». ⁷²¹

لقد مكن *ابن جنبي* لرؤية صناعية مجردة حكمها هنا، وأهم الملامح في هذه الرؤية عدم جواز تقدم المرفوع على رافعه، هذا الملمح الذي يؤدي ابتداءً إلى رفض تقديم الفاعل ونائب الفاعل وما يحتمل الفاعلية في المعنى. هذا بالإضافة إلى الفكرة العامة التي أشار إليها مجملاً حول المرفوعات حاكماً عليها بعدم جواز تقدمها على ما يرفعها، خصوصاً الفاعل نتيجة رؤيته التي جعلت من الفاعل باعتباره في كثير من الأمر منزلة الجزء ليبين شدة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كجزء الواحد بخلاف المبتدأ والخبر. ⁷²²

⁷²⁰ - الخصائص. ج 2 ص 384.

⁷²¹ - الخصائص. ج 2 ص 380.

⁷²² - المرجع نفسه. ج 2 ص 361.

وأما ما يوهم التناقض في كلام **ابن جنبي** حينما نص قبلا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ومثّل له بمثالين، فقد رفعه بالتنبيه عليه وإنما جاز ذلك لأن الخبر تقدم على أحد سببي رفعه - وهو المبتدأ- لكنه لم يتقدم على السببين معًا - المبتدأ والابتداء - . ويبدو أن هذا الرأي رأي **ابن جنبي** تلا رأيًا سابقًا له، حيث إنه في باب خبر المبتدأ في كتابه اللّمع أشار إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ولم يشر إلى الابتداء.⁷²³

3 - عدم تجويز تقديم المستثنى على الفعل الذي ينصبه: ظل **ابن جنبي** دوما يحكم رأيه الصناعية في عدم تجويز تقديم المستثنى على الفعل الذي ينصبه، رغم أنه جوّز تقديمه على الفاعل الذي استثنى منه حيث قال: « لا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: إلا زيدًا قام القوم لم يجز، لمضارعة الاستثناء البديل، ألا تراك تقول: ما قام زيدًا و إلا زيدًا والمعنى واحد. فلما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه. فإن قلت: فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه، و البديل لا يصح تقديمه على المبدل منه. قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا خليت له منزلة وسيطة، فقدم على المستثنى منه، وأخر البتة عن الفعل الناصبة ». ⁷²⁴ **فاين جنبي** أشار في هذا السياق أيضًا إلى حالتين في عدم جواز التقديم: الأولى حالة عدم جواز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، وذلك اعتماداً على مضارعة الاستثناء للبديل، والبديل لا يصح تقديمه على المبدل منه، وهي الحالة الثانية، وامتنع تقديم البديل على المبدل منه عند **ابن جنبي** لسبب قريب من سبب منع تقديم الفاعل على فعله، وهو شدة اتصال المبدل بالمبدل منه. ⁷²⁵ وكذلك لمشابهة البديل للصفة وجريه مجراها أو شدة تداخل الوصف والبديل. ⁷²⁶ ولقد نص **ابن جنبي** على عدم جواز تقديم الصفة على الموصوف. ⁷²⁷

4 - عدم تجويز تقديم المفعول معه على الفعل: لم يجز **ابن جنبي** تقديم المفعول معه على الفعل اعتماداً على صورة واو المعية صورة العاطفة حيث إنهما لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو شئت فيه لاستعملت العاطفة، وأتى هذا الرفض نتيجة رفضه تقديم العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه - إلا في الواو بقلة - ناهيك عن تقديمه على الفعل نفسه.

5 - حالات أخرى لا يجوز فيها التقديم: منع **ابن جنبي** تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا عطف البيان على المعطوف، ولا المضاف إليه على المضاف، ولا الجواب على الجواب، شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما، ورغم أنه أجاز: أقوم إن قمت الرؤية الصناعية أبت عليه إلا أن ينظر إلى (أقوم) على أنه ليس جواباً للشرط وإنما دال على الجواب.

لقد ظل **ابن جنبي** رافضاً للتقديم نظرياً رغم إيراده لشاهدين شعريين بهما تقديم لجواب الشرط على الشرط، ذاهباً إلى التأويل في كل من البيتين، ليجعل الجواب المقدم في كل منهما ليس جواباً وإنما دال على الجواب، متمسكاً بوجهة نظره التي ربما أدت به إلى ارتباك في العبارة نتيجة لأنه كان يعي قوة الأمثلة الواردة في الواقع اللغوي في الدلالة على جواز التقديم و أشير إلى تحليله لشاهد من الشاهدين لبيان ذلك، حيث يقول: « فأما قوله:

⁷²³ - انظر، الرضي الاسترادي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية. دار الكتب العلمية، بيروت. ط: 3. 1982م. ج 1 ص 87. وابن

الجنبي، اللّمع. ص 110

⁷²⁴ - الخصائص. ج 2 ص 382.

⁷²⁵ - المرجع نفسه. ج 2 ص 427.

⁷²⁶ - المرجع نفسه.

⁷²⁷ - المرجع نفسه. ج 2 ص 385.

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل كان الجار - وهو أقوى من الجازم، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما أنجز به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أخرى و أجدر. وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت. ووجه القول عليه أن الفاء في قوله (فلم أرقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها، أو زائدة، أو أيهما كان فكأنه قال: لم أرقه إن ينج منها، و قد علم أن لم أفعل (نفي فعلت)، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً عليه⁷²⁹.

إن المنطق الذي رد به ابن جنبي رأى أبي زيد قد سار في اتجاه مختلف عن الاتجاه الذي تبناه أبي زيد الذي طريق المعنى، فرأى أن الشاعر أراد معنى تقبله الصناعة وعبر عنه مقدماً الجواب، وهذا بالطبع لم يؤثر على المعنى حيث سهل تقديره، بينما كان رفض ابن جنبي صناعياً بحثاً حيث لجأ إلى دفع القياس لهذا التقديم، واستحالة تقدم المجزوم على جازمه.

وفي هذا المقام يهمن إدراك وجهة النظر التي حكمت ابن جنبي في رؤياه للتقديم والتأخير، ومقدار تمسكه بالجانب الصناعي أكثر من الواقع اللغوي، هذه النظرة التي جعلته يكتفي بمناقشة الآراء الصناعية دون الإمساك بالأمثلة اللغوية، متحدثاً عن وجوه التقديم والتأخير من خلال مناقشة الأحوال النحوية وليس الأمثلة. ولذلك كانت الفقرة التي اختتم بها ابن جنبي كلامه في التقديم والتأخير لافتة وفي غاية الأهمية، حيث قال: «فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب. وإن كنا تركنا منها شيئاً فإنه معلوم الحال ولاحق بما قدمناه⁷³⁰». لكن ما حدث في الحقيقة هو أن الوجوه التي ذكرها ابن جنبي للتقديم والتأخير لم تناقش في كلام العرب وإنما ناقشت كلام النحاة دون كلام العرب، وهذا فرق بين. وفرق بين الواقع اللغوي الذي قد يتأبى على صياغته في قوالب محدودة وثابتة، وبين الرؤية الصناعية التي جعلت ابن جنبي واثقاً كل الثقة في أنه كان قد ترك شيئاً فإنه معلوم الحال، ولاحق بما قدمه من حيث دخوله في هذا النمط أو ذاك من أنماط جواز التقديم والتأخير أو عدم الجواز.

ثالثاً: الحمل على المعنى وشجاعة العربية

هناك وسيلة اصطنعها النحاة العرب في منهجهم ليحجروا بها كل صدع في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقاً مع البنية الأساسية، وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسموا هذه الوسيلة "الحمل على المعنى". وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة، وقد نسب النحاة هذه الوسيلة إلى العرب أنفسهم، فقال ابن جنبي: «إن الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا⁷³¹». وقالوا: «والحمل على المعنى كثير في كلامهم⁷³²». وحكا الأصمعي عن

⁷²⁸ رواه أبو زيد .

⁷²⁹ - الخصائص. ج 2 ص 388.

⁷³⁰ - المرجع نفسه. ج 2 ص 390.

⁷³¹ - الخصائص. ج 2 ص 423.

أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فاستنكر أبو عمرو أن يلحق بالفعل (جاءته) علامة تأنيث والفاعل مذكر، فقال له: أتقول: جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلا: نعم، أليست بصحيفة.⁷³³

ويقول ابن جنبي عن الحمل على المعنى: " وما أكثر هذا النحو في اللغة"، ويصفه بالاتساع، ويشبهه بالبحر الزاخر الذي لا ينضب ماؤه فيقول: « وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش، ولا يفشج، ولا يؤبى، ولا يغضغض، وقد رأينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأويل ». ⁷³⁴ فالحمل على المعنى وسيلة تأويلية، أو تحويلية، ولكنها تعتمد على المعنى. وكان النحويون لا يلجؤون للحمل على المعنى إلا إذا لم يمكن حمل الكلام على اللفظ والمعنى معا. وهم يعتقدون أن: « الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ». ⁷³⁵

وفي هذا الباب الذي جعله ابن جنبي لشجاعة العربية يقول فيه: « اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورا ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله ». ⁷³⁶

أشكال الحمل على المعنى

بدأ ابن جنبي حديثه هنا بالتنبيه على صحة هذا الحمل وفصاحته لموجود في نص القرآن وفصيح الكلام، ثم أخذ في

تحديد أشكال الحمل على المعنى في الفصل الذي خصصه لذلك في الخصائص وكذلك في كتبه الأخرى؟⁷³⁷ وقد جمعها فيما يلي:

- تأنيث المذكر

- تذكير المؤنث.

732 - ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محي الدين عند الحميد. دار الفكر، القاهرة. ط: بلا. بلا. ت. ج 2 ص 423.

733 - انظر الخصائص. ج 2 ص 416.

734 - المرجع نفسه. ج 2 ص 435.

735 - ابن الأنباري الانصاف. ج 2 ص 511.

736 - المرجع نفسه. ج 2 ص 411.

737 - انظر على سبيل المثال:

- اللمع. ص 117.

- المذكر والمؤنث. تحقيق: طارق نجم عند الله. دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة. ط: 1. 1405 هـ. 1985 م. ص 55، 59، 64،

69، 90، 91،

- تفسير أرجوزة أبي نواس. تحقيق: محمد بجمعة الأثري. مطبوعات مجمع اللغة العربية (المطبعة الهامشية)، دمشق. ط: بلا. 1386 هـ. 1966 م. ص

- تصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد.
- حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً. وغير ذلك.

وسأبدأ في تحليل هذه الأشكال عند *ابن جنبي* بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1 - تذكير المؤنث:

يشعر *ابن جنبي* في تحليله للتذكير والتأنيث بالحديث أولاً عن تذكير المؤنث، مغلباً جانب الصناعة على ما رآه أكثر دلالة في الحمل على المعنى، وكأن تذكير المؤنث ورد هذا الورد في الواقع اللغوي العربي فقط لأنه يمثل رد فرع إلى أصل. لذلك ذهب *ابن جنبي* إلى أن: «تذكير المؤنث واسع جداً لأنه رد فرع إلى الأصل لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب».⁷³⁸

وأما الأمثلة التي أوردها صاحب الخصائص لتذكير المؤنث فهي تسعة أمثلة كلها من القرآن والشعر ليبرهن على فصاحة هذا الحمل، وأنه ليس نتيجة خطأ وقع فيه مستعمل اللغة. فمن القرآن نجد على سبيل المثال ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾⁷³⁹ حيث يؤول *ابن جنبي* التذكير هنا بأن الموعظة والوعظ واحد. ونجد أيضاً: ﴿فَلَمَّا رَءَا الشَّمْسُ بِازِعَةً قَالَتْ هَذَا رَبِّي﴾⁷⁴⁰ ويلجأ *ابن جنبي* إلى تأويل الشمس بالشخص أو المرئي أو نحو ذلك.

وبالنسبة للشعر استشهد بقول *الحطيئة*:

ثَلَاثَةٌ أَنفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ . لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَيَّ عِيَالِي⁷⁴¹

فالشاعر أتت (ثلاثة) حين ذهب بالنفس إلى الإنسان فعاملها معاملة المذكر.

كما عدد *ابن جنبي* كثيراً من الأمثلة في كتبه الأخرى على تذكير المؤنث، فمثلاً نجد في كتابه "المذكر والمؤنث" العديد من الكلمات التي هي في الأصل مؤنثة، ولكن جازت معاملتها كالمذكر حملاً على المعنى مثل: الأضحى التي قال فيها: «الأضحى: مؤنثة، ويجوز التذكير، يذهب بها إلى اليوم».⁷⁴² والحانوت التي قال فيها: «الحانوت: أنثى، فإن دُكرت قصد بها البيت».⁷⁴³

كذلك نجد يشير إلى هذه الظاهرة في تفسيره لأرجوزة *أبي نواس* حين يقول: «قال *عمر بن أبي ربيعة*:

وَكَانَ مَعْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي . ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعْبَانٍ، وَمَعَصِرٍ

738 - الخصائص. ج 2 ص 415.

739 - البقرة: 275.

740 - الأنعام: 78.

741 - الحطيئة .

742 - المذكر والمؤنث. ص 55.

743 - المرجع نفسه. ص 64.

يقول: سترني عن الأعداء ثلاث جوار، ولذلك قال (ثلاث)، لأنه ذهب بـ (الشخص) إلى الجوّاري فأنت لذلك، كما قال الآخر:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ . لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

فَذَكَرَ (النفس) لأنه ذهب بها مذهب الإنسان، وإن كانت النفس مؤنثة بدلالة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ 744. « 745

وما يهمننا في تذكير المؤنث الشاهد الثاني والذي ذكره أيضاً في الخصائص، وأشارت إليه قبل ذلك. كما ذكر العديد من الأمثلة في كتابه التمام في تفسير أشعار هذيل⁷⁴⁶ وفي كتابه الفسر⁷⁴⁷ أيضاً.

2 - تأنيث المذكر:

بدأ ابن جنبي إشارته في عبارته السابقة عن أنماط الحمل على المعنى بذكر التذكير والتأنيث، وخصوصاً تأنيث المذكر باعتباره أشد دلالة على شجاعة الحمل على المعنى من تذكير المؤنث، وذلك نتيجة الطابع الذكوري في الثقافة العربية الذي قد يغلب الذكورة على الأنوثة في التعبير عنهما. وبالنسبة لتأنيث المذكر فقد أشرنا إلى أن ابن جنبي رأى تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإعراب، وبالتالي فهو أحجأ في الدلالة على الشجاعة في الحمل على المعنى، وربما نستطيع أن نستشف وجهة نظر ابن جنبي في هذه المسألة من خلال نص لم يذكره في إطار الحمل على المعنى، لكنه يظل نصاً لافتاً، ربما يشير إلى وجهة نظر كلية حكمت المسألة؛ حيث يقول ابن جنبي في المسألة السادسة والستين من كتابه الخاطريات:

« مسألة: قوله عز اسمه: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾⁷⁴⁸ وقوله: ﴿تَأْتُونَ الدُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ﴾⁷⁴⁹ ونحو ذلك؛ يجوز أن يكون إنما وقعت "ما" ها هنا على من يعقل من حيث كان مؤنثاً، وليست للمؤنث عصمة للمذكر، فكأن المرأة _ لتأنيثها _ بالإضافة إلى الرجل _ لتذكيره _ مال أو متاع ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾⁷⁵⁰ وقول النبي _ صلى الله عليه _ ((المرأة ضلع عوجاء))⁷⁵¹ وهذا وإن كان مثلاً فقد أشم رائحة مما نحن عليه لأنه عفى عنها كما يعفي عن البهائم. وكذلك قولهم: "المرأة لحم على وضم" وهذا ونحوه مما يكاد

744 - الفجر: 27.

745 - تفسير أرجوزة أبي نواس. ص 44، 45.

746 - مثلاً الصفحة 189 وما بعدها.

747 - مثلاً الصفحة 289 - 290 وغيرها.

748 - المؤمنون: 6

749 - الشعراء: 165، 166.

750 - البقرة: 223

751 - صحيح مسلم عن أبي هريرة. وانظر القرطبي (محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري. الرياض، 1423هـ -

2003م. سورة البقرة الآية 35.

يخرج به المؤنث عن تمام العقل واستحكامه. ولم يذكره أحد من أصحابنا وفيه ما تراه من صحة معنا⁷⁵². فهذا النص يبدو مؤشراً مهماً ومفسراً لرؤية *ابن جنبي* لتأنيث المذكر، وكيف أنها أذهب في التناكر والإعراب من تذكير المؤنث، وبالطبع لا تسقط هنا الرؤية الصناعية التي أشرنا إليها قبل ذلك، والتي ترى في تذكير المؤنث رد فرع إلى أصل.

ولأجل ما سبق لا نعجب من إيراد *ابن جنبي* ثمانية عشر مثلاً في تنظيره لهذه المسألة للتمثيل لتأنيث المذكر (مقابل تسعة أمثلة في تذكير المؤنث) تناولت القرآن والشعر والنثر. وقد ورد منا في *الخصائص*⁷⁵³ كثير وفي *المذكر والمؤنث*⁷⁵⁴ واللمع⁷⁵⁵ وتفسير أرجوزة *أبي نواس*⁷⁵⁶ وغير ذلك.

3 - تصور معنى الواحد في الجماعة (إيقاع المفرد موقع الجمع)

نص *ابن جنبي* على أربعة شواهد في الخصائص، وأشار إلى أن هذا يحدث في حالات مخصوصة أهمها: الأفراد في موقع للجمع في موضع يكثر فيه الواحد، وإفراد ما ذكر من قبل بلفظ الجمع في مكان يؤلف فيه ذلك. ويتضح لنا من هذه الحالات اهتمام *ابن جنبي* بالسياق الذي يرد فيه المفرد مكان الجمع ليبين لنا أن هذا الأفراد لا يحدث بدون منطوق، وإنما يحدث على سبيل القصد. يقول *ابن جنبي* في الخصائص: «ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفراد الضمير، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد؛ كقولك: هو أحسن فتى في الناس؛ قال *ذو الرمة*:

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا . . . وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

فأفرد الضمير، مع قدرته على جمعه. وهذا يدل على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها: ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان⁷⁵⁷. حيث فسر إفراد الضمير في المثال الأول بكثرة مجيء الواحد / المفرد في هذا السياق، وفي المثال الثاني نبه إلى أن ذا الرمة لم يضطر إلى الأفراد لإقامة وزن، ولذلك قال: "فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه".

4 - تصور معنى الجماعة في الواحد (إيقاع الجمع موقع المفرد)

كان *ابن جنبي* في هذا القسم قد ركز في أمثله على عنصر استعمال الجمع للدلالة على مفرد علم؛ فكونه علمًا يشير ابتداءً إلى أن هذا الجمع من قبيل الحمل على المعنى فنجد مثلاً قوله: «وقال *عبيد*:

فَالْقُطَيْبَاتُ فَالْدُّنُوبُ⁷⁵⁸

وإنما القطبية ماء واحد معروف. وقال *الفردق*:

⁷⁵² - *الخاطريات*. ص 51.

⁷⁵³ - الجزء: 2 ص 415، 416، 417، 418.

⁷⁵⁴ - الصفحة: 69، 78، 90.

⁷⁵⁵ - الصفحة: 117.

⁷⁵⁶ - الصفحة: 44.

⁷⁵⁷ - *الخصائص*. ج 2 ص 419.

⁷⁵⁸ - من معلقة *عبيد بن الأبرص*.

فَيَا لَيْتَ دَارِي بِالْمَدِينَةِ أَصْبَحْتَ . : بِأَجْفَارٍ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاطِمِ

يريد الجفر وكاظمة. وقال جرير:

بِأَنَّ الْخَلِيظَ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا . : أَوْ كَلَّمَا ظَعْنُوا لَيِّنَ تَجَزَّعُ

وإنما رامة أرض واحدة معروفة⁷⁵⁹. حيث اعتمد الجمع على معنى المفرد في الأمثلة الثلاثة السابقة على المعرفة بأن مفرد هذه الجموع علم لم يرد مجموعاً؛ وبالتالي فجمعه من قبيل الجمل على معنى المفرد. ومن هنا يمكننا تقرير: إن حمل الجمع على معنى المفرد يعتمد على:

- أ - معرفتنا بأن الجمع لا يوجد في اللغة إلا على صورة مفرد معروف لأنه علم على شيء .
- ب - إدراكنا لأن المفرد مجموعة من الأجزاء، وأنه قد يطلق جمعه للدلالة على جمع هذه الأجزاء.

5 - أقسام أخرى للحمل على المعنى ذكرها ابن جني

إن أمثلة *ابن جني* التي تلت أمثله التي خصصها للصورتين السابقتين: المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، تعبر عن أشكال مختلفة من الحمل على المعنى، رغم اتفاقها في الملمح العام الذي يسم الحمل على المعنى. أعني رغم اتفاقها في أنها وسائل تأويلية يلجأ إليها اللغويون إذا تعذر حمل الكلام على المعنى واللفظ كليهما؛ إذ أورد *ابن جني* العديد من الأمثلة التي أراد أن يعكس من خلالها أشكال الحمل على المعنى في الجزء النظري الذي خصصه له في الخصائص. وإن هذه الأشكال تندرج عنده تحت قسمين كبيرين: قسم سماه: حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول.⁷⁶⁰ والقسم الآخر سماه: غير ذلك.⁷⁶¹ ولقد تداخلت أمثلة القسمين في تناوله، وتنوعت أشكال القسم الثاني تنوعاً كبيراً ربما انعكس بدءاً من تسمية هذا القسم (غير ذلك)، تلك التسمية التي تشير إلى كثرة الأشكال التي يمكن الحمل فيها على المعنى.

رابعاً: الاعتراض للتوكيد

لم يدرج *ابن جني* الاعتراض في شجاعة العربية رغم توفر المقومات التي جعلها أساساً لشجاعة العربية فيه، بدلالة حديث *ابن جني* نفسه، رغم قرينه الشديد من التقديم والتأخير. كما جعل في الخصائص باباً للاعتراض وأشار إلى كثرته وعدم استنكار العرب له، ومثل له بأمثلة كثيرة من القرآن والشعر والنثر. أما حد الاعتراض وتعريفه في الخصائص فاكتفى *ابن جني* بالتلميح بأنه

⁷⁵⁹ - الخصائص. ج 2 ص 420 - 419.

⁷⁶⁰ - راجع هذا الملمح الصعب على سبيل المثال في: الإنصاف في مسائل الخلاف. ج 2 ص 565. ومغني اللبيب. ج 1 ص 622. والبيان في إعراب

القرآن. ج 1 ص 210. والأصول في النحو. ج 1 ص 252.

⁷⁶¹ - راجع تأويل هذه اللفظة في الخصائص. ج 2 ص 431.

جار عند العرب مجرى التوكيد، وأنهم لا يستنكرون أن يعترض به بين الفعل وفاعله، و المبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً. كما ذهب *ابن جنبي* في مناقشته للأمثلة إلى أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب.

وبالنسبة للنماذج التي خصصها *ابن جنبي* للاعتراض فذكر سبعة عشر مثلاً. من القرآن مثاليين، و من الشعر اثني عشر مثلاً، ومن النثر ثلاثة أمثلة. وهذه أمثلة الاعتراض نذكرها كما وردت عند *ابن جنبي* على الشكل التالي: ⁷⁶²

1 - ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ ⁷⁶³ (بين القسم وجوابه، وبين الموصوف

وصفته)

- 2 - أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - . : بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكَ بَيَّنَّهَا. ⁷⁶⁴
- 3 - وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - . : أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافُ وَ لَا عَزْلٌ. ⁷⁶⁵
- 4 - ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - تَعْرِفُ مَالِكَ . : وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرْهَاتِ الْبَاطِلِ. ⁷⁶⁶
- 5 - تَعْلَمَ وَ لَوْ كَانَتْهُ النَّاسُ أَنِّي . : عَلَيْكَ - وَلَمْ أَظْلِمَ - ذَلِكَ عَاتِبٌ. ⁷⁶⁷
- 6 - وَ بُدِّلَتْ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - . : يَفْقًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ. ⁷⁶⁷
- 7 - أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - . : بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زَيْدٍ. ⁷⁶⁸
- 8 - أَرَأَيْتَ - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيُّهُ . : لِنَفْسِي - لَقَدْ طَالَبْتَ غَيْرَ مُنِيلِ.
- 9 - أَرَأَيْتَ وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا . : أَوْاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ جَبِيلٍ. ⁷⁶⁹
- 10 - زيد - ولا أقول إلا حقاً - كريم.
- 11 - إنه - المسكين - أحق.
- 12 - لا أحا - فأعلم - لك.
- 13 - وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى - . : نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّهُ وَنَوَائِحُ. ⁷⁷⁰
- 14 - لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ صِدْقٌ لِقَاؤُ - . : بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً. ⁷⁷¹
- 15 - وَإِنِّي وَتُهَيَامِي بَعْدَ بَعْدَمَا . : تَخَلَّيْتُ بِمَا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ لَكَ الْمَرْجِي ظِلَّ الْعِمَامَةِ كُلَّمَا . : تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمُقْبِلِ اضْمَحَلَّتْ. ⁷⁷²
- 16 - ﴿هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ ⁷⁷³
- 17 - إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا . : لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرُ. ⁷⁷⁴

⁷⁶² - الخصائص . ج 1 ص 335.

⁷⁶³ - الواقعة: 75.

⁷⁶⁴ - امرئ القيس.

⁷⁶⁵ - عامر بن مالك.

⁷⁶⁶ - أنشدته ابن بري.

⁷⁶⁷ - أبو النجم العجلي.

⁷⁶⁸ - قيس بن زهير.

⁷⁶⁹ - عبد الله بن الحر.

⁷⁷⁰ - معن بن أوس.

⁷⁷¹ - ابن الأعرابي.

⁷⁷² - كثير عزة.

⁷⁷³ - سورة ص: 57.

وأول ما نلاحظه من خلال عرض هذه الأمثلة تركيز *ابن جنبي* على موقع الاعتراض، أو التركيز على الأحوال النحوية التي وقع الاعتراض فيما بينها. كما نلاحظ أنه ركز على الاعتراض حال وقوعه بين أشد أجزاء الجملة اتصالاً، ليشير إلى القبول الذي تتمتع به الاعتراض عند العرب، حيث جاز له أن يخترق الجملة في أشد أجزائها اتصالاً، ولا ننس أن كون الاعتراض لا محل له من الإعراب سهّل هذه المسألة كثيراً، حيث إنه لو كان الاعتراض متعلقاً بشيء في الإعراب، لكان أحدث ارتباطاً ما في الوصول إلى العلاقات النحوية من خلال الصورة غير المثالية التي تظهر لنا في أمثلة الاعتراض.

ودليل ما ذكرنا وجود ثمانية شواهد على الاعتراض بين المبتدأ والخبر أو ما هو في حكم المبتدأ أو الخبر، مثل اسم إن وخبرها، أو اسم لعل وخبرها، وهي الشواهد (5، و10، و11، و13، و14، و15، و16، و17). وأيضاً نلاحظ وجود سبعة شواهد على الاعتراض بين الجملة الفعلية، وهي الشواهد (2، و3، و5، و6، و7، و8، و9)، ثلاثة منها تمثل اعتراضاً بين الفعل وفاعله، والأربعة الباقية وقعت فيما بين المفاعيل أو بين الفعل والفاعل من ناحية أخرى. ولا يعني هذا الكلام أن الشواهد الباقية لم يقع فيها الاعتراض بين أجزاء ليست شديدة الاتصال، حيث نجد أن هناك اعتراضاً بين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته، وبين المضاف والمضاف إليه، رغم شدة اتصال الكلام الذي وقع الاعتراض فيما بينه في هذه الأماكن.

كما يشدنا فيما عرضه *ابن جنبي* كثرة الشواهد الشعرية التي تحمل اعتراضاً مقارنة بالشواهد من النثر والقرآن. ورغم أن *ابن جنبي* اعتاد أن تكون أمثله من الشعر أكثر منها من غيرها، فإننا نستطيع أن نقول إن لكثرة الشواهد الشعرية دلالة خاصة هنا، بالإضافة إلى عادة *ابن جنبي* في التمثيل، حيث نستطيع القول إن الاعتراض يمثل - على الأقل - مخرجاً مناسباً للتغلب على المشكلات التي قد تواجه الشاعر في بيت - أو عدة أبيات - حين تقصر الجملة أو الجمل عن إدراك الصورة المثالية أو البحر الذي اختاره الشاعر، أو الذي نسج قصيدته عليه. حيث يلجأ الشاعر إلى الاعتراض بوصفه حيلة فنية يمكنه من خلالها إقامة القصيدة وفقاً لعمود الشعر التقليدي فالشواهد الشعرية عدا الشاهدين الشعريين الثالث وقبل الأخير، يمثل كل شاهد منها جملة استطاع الاعتراض أن يضل بها إلى الصورة أو البحر الذي نسج عليه الشاعر قصيدته وهذا أول ملمح يمكن أن ندركه في الاعتراض.

إن تضافر الملاحظتين السابقتين في تناول *ابن جنبي* التركيز على الأحوال النحوية التي وقع الاعتراض فيما بينها، وكثرة الشواهد الشعرية التي تحمل اعتراضاً، كان مانعاً إلى حد كبير من التركيز على وظيفة الاعتراض أو فائدته، والتي ربما تبرز إلى حد كبير شجاعة موجودة فيه، تظهر إذا ما تم تناول الأمثلة أو الشواهد الممثلة للاعتراض عموماً. حيث يتم التفريق بين الوظائف المختلفة للاعتراض، لبيان أن الاعتراض رغم أنه لا محل له من الإعراب، فإن له من الفوائد التي تجعله يقف شاهداً على الصراع الخلاق الذي يوجد فيما بين جملتين، جملة أساسية أرادها منشئ النص، ولكل جزء فيها محل من الإعراب، وجملة افترض معنى معين في ذهن منشئ النص أن ترد في هذا المكان بالذات من الجملة الأساسية، وإن كانت مستقلة تماماً عنها على مستوى الصناعة النحوية.

ومن ضمن الشواهد التي أوردها *ابن جنبي* في باب الاعتراض ساق ثلاثة شواهد، اشتمل كل منها على اعتراضين أو على جملتين اعتراضيتين، سواء أكانت هاتان الجملتان متتاليتين أم متداخلتين، حيث نجد أن الآية القرآنية اشتملت على جملة اعتراضية

هي ﴿لو تعلمون﴾، وهذا يشير إلى أن الجملة الاعتراضية قد تكون جملة أساسية بالنسبة لجملة أخرى تعترضها، وفي الشاهد الشعري:

تَعْلَمُ وَ لَوْ كَاتَمْتَهُ النَّاسُ أَنَّنِي . : . عَلَيْكَ - وَلَمْ أَظْلِم - ذَلِكَ عَاتِبُ.

نجد أن الجملتين منفصلتين، فالجملة الأولى هي (ولو كاتمته الناس) والثانية هي (ولم أظلم). والشاهد الثالث وهو من الشعر أيضا هو:

أُرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ آيَةً . : . لِنَفْسِي - لَقَدْ طَالَبْتَ غَيْرَ مُنْبِلٍ.

حيث نجد الجملتين متتاليتين، الأولى (ولا كفران لله)، والثانية (أية لنفسي) على حد القول ابن جنبي، واللافت للنظر في هذا الشاهد أن ابن جنبي رغم إشارته إلى أن أبا علي أنشده هذا البيت، تأويل (أية) على أنها مفعولاً له.

ولقد رفض ابن جنبي دخول شاهد أورده في هذا الباب في موضوع الاعتراض، اعتمادا على إخلال هذا الشاهد بشرط أساسي في الجملة المعترضة وهو الاستقلال النحوي أو أن تكون الجملة المعترضة لا موضع لها من الإعراب وهذا الشاهد هو:

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ . : . أَنَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ

فجملة (وقد أتى حول جديد) يراها ابن جنبي أن لها موضع من الإعراب، حيث إنها في محل نصب بما في (كأن) من معنى التشبيه، فهذه الجملة غير مستقلة معنى وإعرابا عن الجملة الأساسية حيث إنها معمولة ل (كأن) من جهة، والمعنى على أنها أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولاً، أي أن التشبيه قائم في هذا الوقت وعلى هذه الحال من جهة أخرى.

ورغم اعتماد ابن جنبي على الجانب الصناعي الذي يتركز في إنشائه لهذا الباب بهدف اعتماد الاعتراض بوصفه غير مستنكر عند العرب، وأنه جار مجرى التأكيد، وورد في فصيح الكلام، فإننا نجد أحياناً يشير إلى ما هو أكثر من الجملة المعترضة، وموقع الاعتراض، فنجد مثلاً يقول: « و من الاعتراض قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - . : . بِمَا لَأَقْتُ لِبُنَى بَنِي زَيْدٍ⁷⁷⁵

فقوله (والأنباء تنمي) اعتراض بين الفعل وفاعله. وهذا أحسن مأخذ في الشعر من أن يكون في (يأتيك) ضمير (من متقدم المذكور)». ⁷⁷⁶ فابن جنبي هنا يضيف إلى اعتماده للاعتراض في شاهد شعري، وإلى تحديده للاعتراض وموقعه (بين الفعل والفعل) بُعد الوظيفة، حيث إنه رأى أن الجملة الاعتراضية هنا أغنت عن الاحتياج إلى ضمير من متقدم المذكور ليقع فاعلاً للفعل (يأتيك)، اعتماداً على أن هذه الجملة تدل على فاعل الفعل المذكور، ويتفق هذا مع كون هذا البيت أول أبيات القصيدة. فرغم أن الجملة الاعتراضية لا تتداخل نحويًا مع ما قبلها أو بعدها، فإنها نهتنا إلى الفاعل المضمرة هنا وما هو بالنسبة للفعل (يأتيك).

ولم نجد مثل الإشارة السابقة كثيراً عند ابن جنبي رغم أن الحمل الاعتراضية الواردة في شواهد مختلفة في وظيفتها، فعلى الرغم من وجود التأكيد بوصفه هدفاً عاماً للاعتراض في كل الأمثلة، فإنه على المستوى الجزئي نجد أحياناً معاني أخرى، فلا نستطيع مثلاً أن نرى في الجملة الاعتراضية (ولا كفران لله) نفس المعنى في الشاهدين اللذين وردت فيهما. كما أننا لا نستطيع أن نسلم بأن

775 - البيت لقيس بن زهير .

776 - الخصائص ج 1 ص 336-337.

المعنى الموجود فيها هو التوكيد فحسب، بل نجد في الشاهد الأول احترازًا من أن يطلق الشاعر القول بأنه لن ينال ما يريده، ونجد في الشاهد الثاني تعجبًا وعدم اعتراض على ملاحظة البخل في كل من آخاه الشاعر مثلاً. وفي كل الشواهد الواردة نستطيع أن نقول إن هناك تعلقًا ما على مستوى المعنى بين الجملة الاعتراضية وبين الجملة الأساسية يمنع من أن تكون أهميتها تتلخص في التوكيد فقط.

وخلاصة القول أن *ابن جنبي* عرض للاعتراض مركزًا على ملامحه الأساسية من حيث جريه مجرى التوكيد، ووقوعه حتى بين أشد أجزاء الجملة اتصالاً، واستقلاله النحوي عن الجملة المعترضة، كما أنه طبقاً لهذا المفهوم لم يمنع جواز ورود أكثر من اعتراض حتى في داخل الجملة الواحدة، خصوصاً أن هناك أية أوردتها شاهداً على هذا النوع. كما بين *ابن جنبي* أهمية الاعتراض لكونه دالاً على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه، حيث وجدنا أنه اعتمد في بعض الشواهد على الاعتراض بوصفه دالاً ومبيناً للفاعل المضمر مثلاً. وفي آخر هذا الباب أشار *ابن جنبي* للاعتراض في أشعار المحدثين، وأنه في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين. وأعتقد أنه لو كان تركيز *ابن جنبي* في هذا الباب على وظائف الاعتراض لكانت الفائدة أكبر.

بقي أن نذكر هنا أمراً ذا بال وهو عدم إدراج *ابن جنبي* له في شجاعة العربية رغم توفر المقومات التي جعلها أساساً لشجاعة العربية فيه، بدلالة كلام *ابن جنبي* نفسه، ورغم قربه الشديد من الفروق والوصول، وقربه من التقدم والتأخير، حيث يشتركون جميعاً في أنهم ممثلون لبنية شكلية تختلف عن البنية التجريدية النظرية للجملة وإن بدرجات متفاوتة. ويمكننا أن نفهم ذلك في أحد اتجاهين:

الأول: عدم التجديد الدقيق من *ابن جنبي* لما أدخله في شجاعة العربية. بدليل إشارته في أول الباب إلى أنه سيتحدث عن معظم ما يدخل تحت شجاعة العربية، وليس عن كل ما يدخل تحتها.⁷⁷⁷

الثاني: عدم وصول الاعتراض إلى مستوى يماثل ما وصل إليه الفروق والوصول، والتقدم والتأخير في تجاوز البنية المثالية للجملة، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن من سمات الاعتراض الأساسية أنه لا موضع له من الإعراب.

خامساً: الحروف والدلالة

عالج *ابن جنبي* موضوع الحروف في أكثر من مكان من مؤلفاته، وجعل لها أبواباً متفرقة في كتابه الخصائص، ولعل أهم هذه الأبواب: خلع الأدلة، وزيادة الحروف وحذفها، واستعمال الحروف بعضها مكان بعض، وإقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع داع إلى الترك والتحول. هذا بالإضافة إلى القسم الذي خصصه للحرف في فصل الحذف في باب شجاعة العربية، والإشارات المتفرقة التي وردت في طيات كتبه الأخرى، وكذلك في الخصائص في حديثه عن أشياء أخرى استدعت ذكر

الحروف، مثلما وجدنا في الباب الذي سماه: باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه.

والمراد بالحرف هنا هو الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، وليس عن الحروف المهجائية التي تحدث عنها ابن جنبي باستفاضة في سر صناعة الإعراب مثلاً، وكذلك خصص لها أبواباً، وناقشها ضمن أبواب أخرى في الخصائص. وأما الحروف موضوع الدراسة فقد عرّفها ابن جنبي في كتابة اللّمع بقوله: «الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء للمعنى... والحرف: ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنما جاء للمعنى في غيره نحو: هل، وبل، وقد، لا تقول: من هل، ولا: قد هل. ولا تأمر به».⁷⁷⁸

فابن جنبي عرّف الحرف صناعياً بالسلب؛ سلب علامات الأسماء والأفعال عنه، بخلاف تعريفه للاسم والفعل حيث ذكر أن: «الاسم: ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: من يزيد وإلى عمرو. كونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجاء، وهذه امرأة. والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد قعد».⁷⁷⁹ ففي الحرف لا نستطيع أن نضع علامة من علامات الأسماء فنقول: من هل، ولا علامة من علامات الأفعال كأن نقول. قد هل أو أن تأمر به. إن الحروف لتكتسب المعاني من وضعها بين الأسماء والأفعال في الجملة، لذا نجد أن النحويين العرب يجعلون للاسم دلالة وللفعل دلالة، ولا دلالة لحرف وهو مستقل ومنفرد، والذي يدل على أن معنى الحرف أو دلالاته لا تتحد بكون الحرف منفرداً،⁷⁸⁰ يقول ابن جنبي في هذا: «أنه - أي الحرف - يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا».⁷⁸¹

كما نلاحظ التأكيد على البعد الدلالي في الحرف إذا جاء لمعنى، ولكن هذا المعنى متوقف على غيره، وليس على نفسه. وسوف يعتمد ابن جنبي على هذه الفكرة اعتماداً كبيراً فيما بعد في حديثه عن استعمال الحروف بعضها مكان بعض، وسأذكر هذا في حينه.

ومن خلال رصد الملامح الجوهرية في كلام ابن جنبي عن الحروف نستطيع القول إنه أحاط تناول مبحث الحروف من جهات ثلاث:

أولاً: معاني الحروف ودلالاتها

أفرد ابن جنبي باباً منفصلاً لاستعمال الحروف بعضها مكان بعض، وذكر وجهة نظره في إحلال معاني الحروف بعضها مكان بعض وهو يرفض رفضاً تاماً استعمال الحروف بعضها مكان بعض دون ضابط، هذا الضابط الذي حاول أن يقننه من خلال السياقات المعينة التي ورد فيها حرف مكان حرف، ملحّ على البعد التركيبي في المسألة، من حيث علاقة الحرف بالفعل الذي يتعدى به كما سأوضح. لقد مكنت الرؤية التي خرج بها ابن جنبي من استعمال الحروف من رفض أن يكون الحرف بمعنى

778 - اللّمع. ص 90-91.

779 - المرجع نفسه. ص 90.

780 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 65

781 - الخصائص. ج 2. ص 308.

حرف آخر بشكل مجرد دون النظر إلى المواضع أو السياقات التي يرد فيها الحرف بدلاً من صاحبه. وطبقاً لهذه الرؤية ذهب ابن جنبي يؤكد نظرتة في مسارين:

المسار الأول: أعمل ذهنه في بعض الأمثلة، فبعض الحروف خرجت إلى معاني أحر، فأراد أن يناقش سبب هذا ومدى هذا الخروج، لأنه في نظر ابن جنبي يجب أن يوجد داع قوي يجعل الحرف يتحول عن دلالة الأصلية، وذكر ذلك في الباب لذي سماه: إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول.

كما حاول ابن جنبي أن يناقش مدى إمكانية كون الحرف دالاً على وضعه وليس على غيره، ومن ذلك مثلاً قوله: « من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيعين أين كانت وكيف تصرفت. فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل باهما. وذلك أن الفراء قال: إنها قد تأتي بمعنى بل، وأنشد بيت ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الضُّحَى . . وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

وقال: معناه: بل أنت في العين أملح. وإذا أرينا أنها في موضعها وعلى باهما- بل إذا كانت هنا على باهما كانت أحسن معنى، وأعلى مذهبا- فقد وفينا ما علينا». ⁷⁸²

فابن جنبي هنا يناقش الفراء في شيء أبعد من أصل وضع الحرف، يناقشه في جذر المثال الذي أدى به إلى القول بأن (أو) تأتي بمعنى (بل). حيث يلجأ إلى عادة الشعراء أو مذهبهم في الكلام، الذي رأى أن الأوفق له أن تكون على معناها أو على باهما من الشك لأن مذهب الشعراء « أن يظهروا في هذا ونحوه شكاً وتخالجاً ليروا قوة الشبه واستحكام الشبهة، ولا يقطعوا قطع اليقين البتة فينسبوا بذلك إلى الإفراط، وغلو الاشتطاط، وإن كانوا هم ومن بحضرتهم ومن يقرأ من بعد أشعارهم يعلمون أن لا حيرة هناك ولا شبهة، ولكن (كذا خرج) الكلام على الإحاطة بمحصول الحال». ⁷⁸³ إن ابن جنبي ذهب لشيء

أبعد من أصل وضع الحرف، بل وأبعد من المعنى الضيق المباشر الذي وقف عنده الفراء، حيث نظر بشكل عام إلى المعنى الأكبر أو الأعم الذي ينسجم معه أصل وضع الحرف وينسجم مع مذاهب الشعراء في كلامهم، مدرّكاً لبعدهم التلقي الذكي لشعر هؤلاء، حيث يدرك المتلقي المعنى الجزئي من خلال إدراكه للمعنى الكلي أو لمحصل الحال.

ولا أريد هنا الخوض في مناقشة كل الأمثلة المطروحة، لكن على الجملة يمكن أن نستنتج ما يلي:

1 - عدم اعتراض ابن جنبي على إخراج الحرف عن بابه إلى معنى آخر خصوصاً في حل معضلات لغوية قد صادفها في نص القرآن الكريم وغيره، مثلما رأى أن هل قد أخرجت عن باهما إلى معنى (قد) في قوله: ﴿ هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ⁷⁸⁴ وفي الشعر تبني رأي خروج هل عن الاستفهام في قول الشاعر:

سَائِلُ فَوَارِسُ يَرُبُّوعٍ بِشِدَّتِنَا . . أَهْلٌ رَأَوْنَا يَسْفَحُ الثُّفَّ ذِي الْأَكْمِ ⁷⁸⁵

782 - الخصائص. ج 2 ص 458.

783 - المرجع نفسه. ص 459.

784 - الإنسان: 1.

785 - أنشده سيويوه.

وأيضاً في بقية أمثله من النثر والشعر، يرى خروج همزة الاستفهام مثلاً إلى التقرير في العديد من الأمثلة، واستدل على ذلك بأنها لو كانت استفهاماً محضاً لأقر الإثبات على إثباته و النفي على نفيه.⁷⁸⁶

2 - اعتماد *ابن جنى*⁷⁸⁷ في بعض حالات التحليل على سياق أشمل لكي يقر اللفظة على وضعها الأول، مثلما وجدنا في رؤيته للبيت الذي طرحه الفراء، أو ذهابه إلى التفسير على الحكاية لكي ينفي عن الله الشك في مثل الآية ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.⁷⁸⁸

وفي العموم يقترب *ابن جنى* عند تناوله الأمثلة بالتحليل من رؤية دلالية أقرب من وجهة نظره الصناعية للمعنى العام. لكنه يحتفظ برأيه في عدم قبوله بأن يتحول الحرف أو يخرج عن بابه إلى غيره بشكل مطلق، ولا يقبل أن ينسلخ هذا الحرف عن دلالاته إلى دلالة ثابتة، يقول: «واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدد من المحجوم عليه... وكان حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر، فلا بد أن يكون قبل إخراجها إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشق الذي هو فيه. فاعرف ذلك، وقسه».⁷⁸⁹

والمسار الثاني ناقش *ابن جنى* فيه شيئاً قريباً مما ذكر سلفاً وهو **خلع الأدلة**، وذلك في باب سماء بهذا الاسم أشار فيه إلى الحروف وإلى غيرها، وكيف أن الحرف قد تخلع منه بعض دلالاته في سياقات معينة، أو تخلع عنه دلالاته ليأتي بمنزلة حرف آخر. وقد سلم *ابن جنى* ابتداءً بالنتيجة التي توصل إليها في إقرار الألفاظ حيث وردت عنده بعض الأمثلة التي أشار فيها إلى خلع دلالتها وحملها لدلالة أخرى يقبلها السياق، بينما وردت عنده أمثلة أخرى تحدث فيها عن خلع بعض الدلالات التي يحملها الحرف وذلك في حالات معينة.

فبالنسبة لخلع الدلالة عن الحرف نجد يقول على سبيل المثال: «ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر - أنشدنا سنة إحدى وأربعين - :

أَنْنَى جَزَوْا عَامِرًا سَيِّئًا بِفِعْلِهِمْ . . . أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السَّوَأَى مِنَ الْحُسْنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقَ بِهِ . . . رَيْثَمَانَ أَلْفٌ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

ف (أم) في أصل الوضع للاستفهام، كما أن (كيف) كذلك. ومجال (اجتماع حرفين) لمعنى واحد؛ فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام، وينبغي أن يكون ذلك الحرف (أو) دون (كيف)، حتى كأنه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة (بل) في الترك و (التحمل).⁷⁹⁰ *فابن جنى* مثلما فعل في نهاية المسار الأول فعل هنا؛ حيث إنه لجأ إلى خلع دلالة الاستفهام عن (أم) لحل إشكالية اجتماع حرفين، ووجه معنى هذا الحرف ناحية (بل)، واختار (أم) لأن (كيف) لو خلعت عنها دلالتها لوجب إعرابها لأنه بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فإذا زال عنها وجب إعرابه. ونلاحظ أن الذي شجع *ابن جنى* هنا على الاتجاه ناحية خلع الدلالة هو أن سببا صناعيا قويا واجهه، وهو أنه لا يجتمع حرفان لمعنى واحد.

786 - الخصائص. ج 2 ص 464-465.

787 - المرجع نفسه. ص 461.

788 - الصافات: 147.

789 - الخصائص. ج 2 ص 464 - 465.

790 - الخصائص. ج 2 ص 184.

وفي ختام حديثنا عن هذا العنصر نقول إننا أمام رؤية واحدة لابن جنبي نستنتجها من كلامه في استعمال الحروف، ومن رؤيته المطروحتين في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى وخلع الأدلة، كذلك من كلامه في حذف الحروف وزيادتها. هذه الرؤية مؤداها أن وجود الحروف كان يهدف نيابتها عن المعاني، وذلك للاختصار وبالتالي نابت عن معاني معينة في أوضاع معينة، وفي أوضاع أخرى خلعت عنها دلالاتها أو بعض دلالاتها التي أعطيت لها نتيجة لوجود طارئ استدعى ذلك، وتركت دلالاتها وتحولت إلى غيرها في بعض المواضع المعينة التي أدى السياق أو المعنى فيها إلى القول بذلك. كذلك استعمل الحرف بدلاً من صاحبه ولكن ليس بمعزل عن تركيب أو معنى استدعى الحرف الذي احتل مكان صاحبه، كما أنه لم يحتل هذا المكان إلا لأنه كان ملاحظاً له دالاً عليه بعض الدلالة قبل أن يحتله.

ثانياً: ورود الحرف بمعنى حرف آخر

ومن الدرس الدلالي عند ابن جنبي حروف "التضمين"، وقد تناولها في باب استعمال الحروف "بعضها مكان بعض" وذلك أنهم يقولون إن "إلى" تكون بمعنى "مع"، ويحتجون لذلك بقوله سبحانه وتعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾.⁷⁹¹ أي مع الله. ويقولون إن "في" تكون بمعنى "على" ويحتجون بقوله - عز اسمه - ﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾.⁷⁹² ويقولون: تكون "الباء" بمعنى "عن" و"على"، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها.⁷⁹³ ويؤكد ابن جنبي على استعمال بعض الحروف مكان بعض بالمناسبة وسياق الحال ولا يترك الأمر مطلقاً،⁷⁹⁴ يقول: «إنه - أي الحرف -

يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية عليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا

795. «

لقد ورد عند ابن جنبي دلالات الحروف متفرقة، وعندما تتابع أثر استعمال الحرف بعضها مكان بعض في حديث ابن جنبي من جهة دلالات الحروف تجد إصراره التام على السعي نحو إقرار الحروف على أوضاع أساسية لها قد تخرج عنها - طبقاً للرؤية السابقة - في بعض المواضع، محاولاً الوصول إلى أن الأصل لا يخرج عن بابه إلا إذا كان ملاحظاً أو مرائياً لما خرج إليه عن بابه قبل خروجه عنه.

ففي هذا الباب بدأ ابن جنبي حديثه منقاداً من يستعمل بعض الحروف مكان بعض في القول دون تحديد للمواضع والظروف التي تدعو إلى جعل هذا الاستعمال مبرراً مقبولاً ويؤدي الوظيفة نفسها للحرف المستبدلة. يقول ابن جنبي: «أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه».⁷⁹⁶ أدخل

791 - الصف: 14.

792 - طه: 71.

793 - أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 63.

794 - المرجع نفسه.

795 - خصائص. ج 2. ص 308.

796 - المرجع نفسه.

ابن جنبي المسألة هنا في باب التوسع؛ فورد حرف مكان حرف لا يعتمد على الحرفين بشكل أساسي، بقدر ما يعتمد على فعليين يتعدى أحدهما بأحد الحرفين ويتعدى الآخر بالآخر، ونتيجة لذلك يستغل ورود أحد الحرفين مكان صاحبه في الدلالة على أن أحد الفعلين في هذا الموضع في معنى الفعل الآخر.

من ذلك المنطق كان نقد ابن جنبي لمن جعل ورود حرف مكان حرف دلالة أو مسوغاً للقول بأن الحرف الأول يكون بمعنى الثاني بدلالة هذا الورد، فنراه ينتقد هذا الرأي بقوله: «وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى مع. ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللَّهِ﴾⁷⁹⁷ أي مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله _ عز اسمه _ : ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾⁷⁹⁸ أي عليها . ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها»⁷⁹⁹.

فابن جنبي يرفض هذا التجريد التام بمعزل عن المواضع والسياقات المعينة التي دفعت إلى وجود هذا الحرف مكان الآخر؛ لكنه لم يرفض ورود هذه الظاهرة، بقدر ما يريد أن يقننها ويقعد لها، يقول ابن جنبي: «إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على كل الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا. ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت ترد عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة»⁸⁰⁰. إن ابن جنبي يرفض الحديث عن تبادل الحروف في الدلالة على المعاني بشكل مطلق ومجرد، وهذا الرفض يتفق مع تعريفه للحرف في بداية كتابه اللمع. فالحرف يأتي لمعنى في غيره وهذا ما دفع ابن جنبي إلى أن يبحث عن السبب الأساسي الذي يقنن وقوع أحد الحرفين موقع صاحبه،

والذي يكمن في غير الحرف طالما أن الحرف أساساً جاء لمعنى في غيره. مما أدى بابن جنبي إلى أن يصل إلى العلاقة بين الفعل الذي يتعدى بهذا الحرف وبين ما يتعدى إليه الفعل، دون أن تقف نظرتة عند مجرد الحرف والوصول إلى معاني مجردة له قد تتقبلها بعض السياقات ولكن ترفضها سياقات أخرى كما مثل ابن جنبي نفسه.

وفي تناول ابن جنبي لبعض الأمثلة التي استعمل فيها بعض الحروف مكان بعض يلح على البعد التركيبي في رؤيته للحرف ولمعناه، ذلك البعد الذي يضل حاكمًا لمدى صحة استعماله حرف مكان حرف في بعض سياقاته، حيث يقول: «وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ أَلْصِيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁸⁰¹ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفث بها، أو معها؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت ب (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت ب (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه؛ كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى أعور وأحول. وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله:

وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عَوَادًا

⁷⁹⁷ - آل عمران: 2 . الصف: 14.

⁷⁹⁸ - طه: 71.

⁷⁹⁹ - الخصائص. ج 2 ص 307.

⁸⁰⁰ - المرجع نفسه. ج 2 ص 308.

⁸⁰¹ - البقرة: 187.

إن المعنى التركيبي هو الذي يحكم نظرة *ابن جنبي* للمسألة؛ فاستعمال الفعل (رفث) مع النساء، ووجود فعل آخر هو (أفضى) يأخذ (رفث) معناه هنا، وهذا الفعل الآخر يتعدى بـ (إلى)، كل هذا - حالة اجتماعه - أدى إلى إمكانية لن يتعدى الرفث - الذي يتعدى بـ (ب) أو (مع) - بـ (إلى)، ولولا وجود هذه الأشياء لأمكن القول بإمكانية جود معانٍ مجردة للحرف في نفسه، أو لما أمكن تفسير وجود حرف الجر (إلى) في هذا الموضوع. والأمثلة التي اعتمد عليها *ابن جنبي* في الصرف تحمل نفس وجهة النظر من حيث الاعتماد على المعنى في حل ما يجابهه من مشكلات تمس الصورة اللغوية المثالية.

وإذا كان *ابن جنبي* في المثال السابق قد وجد مصدرًا لفعل اعتمد عليه ليعبر به عن فعله، فإنه في أحيان أخرى لا يجد فعلاً أو مصدرًا يعتمد عليه في تعليقه. فيذهب إلى تأويل فعل من خلال معنى التركيب يفسر به وجود حرف جر معين لم نعتد وجوده في مثل هذا التركيب، فنجدده يقول: «وكذلك قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى زيد أي معه؛ لكنه إنما جاء ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز ذلك أن تأتي هنا إلى». 803 فالمسألة عند *ابن جنبي* ليست اعتباطية، فلا يجوز أن يحل حرف الجر (مع) في المعنى محل حرف الجر (إلى) في أي تركيب، وإنما لا بد من أن يوجد فعل في التركيب يحمل معنى فعل آخر يتعدى هذا الفعل الآخر بالحرف الذي أستخدم مكان الحرف المفترض. وإذا لم يوجد هذا الفعل في التركيب يتم تأويله من خلال معنى السياق كما حدث في تأويل: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بـ: من ينضاف في نصرتي إلى الله؛ فنكون أمام مستويين من التأويل: مستوى في تأويل فعل بفعل يصح تعديده لحرف الجر الموجود، ودرجة في تخيل فعل غير موجود أصلاً في التركيب. بهذا المعنى نفهم قول *ابن جنبي*: «ووجدت في ا

للغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجا كتاباً ضخماً؛ وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنسى به، فإنه فصل في العربية لطيف». 804

كما وجه *ابن جنبي* أمثلة أخرى التي ورد فيها استعمال حرف بدلا من حرف آخر ناحية تقدير محذوف، أو قام بالحمل على المعنى دون اعتماد على فعل موجود أو مؤول ليؤكد ضرورة الإقرار لفكرة أن استعمال الحروف بعضها مكان بعض لا يحدث اعتباطاً.

ثالثاً: زيادة الحروف وحذفها

بعد مناقشة ما طرحه *ابن جنبي* في دلالة الحروف واستعمال بعضها مكان بعض، انتقل إلى الحديث عن زيادة الحروف وحذفها. ولقد أشار *ابن جنبي* في فصل الحذف في باب شجاعة العربية إلى أنه تحدث عن الزيادة في الحروف فيما قبل قاصداً الباب الذي خصصه لزيادة الحروف وحذفها. غير أنه فعليا تناول الموضوع مركزاً ابتداءً على الحذف كما بينا سابقاً في قسم الحذف وأنواعه من هذا الفصل، ولم يطنب في الزيادة مكتفياً بالإشارة إلى أن الزيادة في الحروف وغيرها قد مضت. حيث بدأ في الشجاعة من الحذف انطلاقاً من شدة دلالة على الشجاعة مقارنة بالزيادة، وكذلك لأنه حتى في الباب الذي سماه زيادة الحروف

802 - الخصائص. ج 2 ص 308_309.

803 - المرجع نفسه. ج 2 ص 309.

804 - المرجع نفسه. ج 2 ص 310.

وحذفها ركر على البدء بالحذف، وثنى بالزيادة في أثناء حديثه في داخل الفصل. وسنخصص هذا الموضوع من البحث لدراسة زيادة الحروف. ولقد أورد ابن جنبي ثلاثة عشر مثلاً في زيادة الحروف كلها من الشعر والقرآن، ويمكن بيانها على النحو التالي:

الحرف الزائد	النص
اللام	فَلَا وَ اللَّهُ لَا يَلْفِي لِمَا بِي . . وَلَا لِلْمَا بِهْم أَبَدًا دَوَاءً ⁸⁰⁵
ما	﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ مَبِئَاتِهِمْ﴾ ⁸⁰⁶
ما	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحَّخَنَّ نَادِمِينَ﴾ ⁸⁰⁷
ما	﴿مَمَّا خَطِبَاتِهِمْ أُعْرِفُوا فَأُدْحِلُوا نَارًا﴾ ⁸⁰⁸
الباء	﴿لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ⁸⁰⁹
الباء	بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا . . بِأَنَّكَ فِيهِمْ عَنَى مَضِر ⁸¹⁰
إن، و لا	طَعَامُهُمْ إِذَا أَكَلُوا مِنْهَا . . وَمَا إِنْ لَا تَحَاكْ لَهُمْ ثِيَاب ⁸¹¹
إن	وَمَا إِنْ يَكَادُ يَجْلِيهِمْ لَوْ جَهْتَهُمْ
اللام	مُرُوا عَجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ . . قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لِمُجْهُودًا ⁸¹²
اللام	قراءة سعيد بن جبير ﴿وَمَا أَرَّسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ ⁸¹³ .
لا	وَلَا أَلُومُ الْبَيْضَ إِلَّا تَسْخَرًا . . وَقَدْ رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْفَقْدَرًا ⁸¹⁴
لا بَعِيرٍ لَا عَصْفَ وَلَا اصْطِرَافٍ
لا	أَبَى جُودُهُ لَا الْبَحْلُ وَ اسْتَعَجَلْتُ بِهِ . . نَعَمَ مِنْ فِتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ ⁸¹⁵

نرى أن ابن جنبي قد تعرض بالحديث عن خمسة حروف تمثل زيادة وهي: (اللام) و(ما) و(الباء) و(إن) و(لا)، وتراوح عدد الأمثلة لكل حرف بين مثالين (الباء وإن) وثلاثة أمثلة (اللام وما) وأربعة أمثلة (لا). كما نلاحظ أنه لم يورد مثلاً ثانياً واحداً، حيث انحصرت أمثله في الشعر (ثمانية أمثلة)، والقرآن (خمسة أمثلة). ولقد أورد ستة أبيات بكاملها بينما اكتفى في البيتين الباقيين بالشطر موضع الشاهد. وهناك مثال واحد ذكر فيه حرفين زائدين (إن ولا) وهو المثال السابع.

805 - عبد الله بن مسلم الهذلي .

806 - النساء : 155.

807 - المؤمنین : 40.

808 - نوح : 25.

809 - البقرة : 190.

810 - ابن حارثة بجم بن عمه رضوان .

811 - أنشد لأمية

812 - أحمد بن يحيى .

813 - الفرقان : 20.

814 - أبو النجم .

815 - الفارسي (رواه أبو عمر بن العلاء) .

واكتفى *ابن جنبي* بذكر الحرف الزائد، وأشار أحيانا إلى أن فائدته التوكيد (إن في المثال السابع لتوكيد النفي)، أو أن حرفاً معيناً كثرت زيادته للتوكيد (ما في الأمثلة الثاني والثالث والرابع)، وقام بتحليل مثال واحد باقتضاب وهو المثال الأخير حيث قال: «فهذا على زيادة (لا) أي أبي جودة البخل. وقد يجوز أن تكون (لا) منصوبة الموضع ب (أبي)، والبخل بدل منها»⁸¹⁶.

إذن نستطيع أن نقرر أن *ابن جنبي* لم يرفض أمثلة الزيادة أيضاً رغم مخالفتها للقياس، بل إنه لم يكتف برصدها وإنما أشار إلى أن زيادة الحروف كثيرة، كما أشار إلى أن حذف المضاف أوسع وأعم وأفشى، رغم نص *أبي الحسن الأخفش* على ترك القياس عليه.

إن *ابن جنبي* في معالجته لموضوع الحذف والزيادة في الحروف إنما تناوله من خلال منظور صناعي نظري رأى فيه رفض الحذف والزيادة، حيث رأى في الأول اختصاراً لمختصر وفي ذلك إجحاف، ورأى في الثاني نقصاً لغرض الاختصار الذي وجدت الحروف على أساسه. وكذلك تناوله من خلال منظور دلالي عملي رأى فيه اعتماد الحذف والزيادة من خلال الاعتماد على الأمثلة الموجودة في النثر والشعر والقرآن، مبرراً الحذف بقوة المعرفة بالموضوع، والزيادة بإرادة التوكيد بها.

سادسا: الإعراب والدلالة

يقول *ابن جنبي* عن النحو «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفاته من إعراب وغيره»⁸¹⁷. ومن ثم أدرك *ابن جنبي* أن فهم العلاقات في الجملة ضروري لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً. وتفطن لهذه القدرة بوضوح في وظيفة الإعراب الدلالية، وهو ما عناه *ابن جنبي* بقوله في الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وتشكر سعيد أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»⁸¹⁸. ويقول أيضاً أن «الإعراب إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني»⁸¹⁹. وهذا يعني أن الإعراب يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات وبالتالي تحديد الوظائف الدلالية من خلال تحديدها للمعاني النحوية. وهذا ما يتقاطع مع كثير من

816 - الخصائص. ج 2 ص 284.

817 - ابن جنبي، الخصائص. ص 89.

818 - المرجع نفسه.

819 - المرجع نفسه .

علماء اللغة المحدثين مثل **تشومسكي**، فإذا كان هذا الأخير « يرى أن معنى الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقات فيها، فإن ابن جني قد أدرك هذه الفكرة بجلاء وفي وظيفة الإعراب الدلالية ». ⁸²⁰

إن الباب الذي عقده **ابن جني** حول الإعراب يدخل في الفرق الجوهرية القائم داخل الوظيفة المنوطة به في تفعيل اللغة ودفعها إلى الدلالة، وليس المقصود بالإعراب لدى **ابن جني** مجرد "الإعراب النحوي" على المنوال التقليدي المتواتر، وإنما الإعراب عنده هو "الإبانة نطقاً"، أي في معنى ما يفهم من الإعراب عن الشيء (الكلام والقول والدلالة والمقاصد). ⁸²¹ والغاية من الإعراب الإبانة والفصاحة والبلاغة، وذلك بتفسير الدلالة والمعنى وإبراز وجه التحليل والتعليل في ضوء اشتراك المستويات اللغوية وعناصرها الصوتية والنحوية والمعجمية.

أولاً: تقدير الإعراب وتفسير المعنى

يتعامل **ابن جني** مع الجملة العربية في مستويين مختلفين مستوى محوره الصنعة النحوية وما تقتضيه، ومستوى محوره معنى، محاولاً الفصل بين المستويين لئلا يؤثر تفسير المعنى - على حد قوله - على تقدير الإعراب، وهذا لا يعني أنه يرفض تداخل المستويين إن تعاضداً وساراً في نفس الاتجاه، أي إن لم يؤثر مستوى فهم المعنى أو تفسيره في مستوى تقدير الإعراب، ويؤدي به إلى الانحراف، فهذا التعاضد هو الحالة المثلى التي يمكن أن نراها في الجملة في رأيه، ونكون في احتياج إلى الفصل المشار إليه في حالة مخالفة تقدير الإعراب لتفسير المعنى. ويكون الحل في هذه الحالة تقبل تفسير المعنى على ما هو عليه، وتصحيح طريقة الإعراب.

يقول **ابن جني** في الخصائص: « ولا تستصغر هذا الموضوع، فإن العرب أيضاً قد مرت به وشمت روائحه، وراعته. وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه شعراً من مشطور السريع طويلاً، ممدوداً مقيداً، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتاً واحداً من الشعر ... و هو قوله:

* كَأَنَّهَا وَ قَدْ رَأَاهَا الرُّؤَاءُ * ⁸²²

والذي سوغه ذلك - على ما التزمه في جميع القوافي - ما كنا على سمته من القول. وذلك أنه لما كان معناه: كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضوع، فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف ». ⁸²³ حيث يشير هنا إلى استغلال مستوى المعنى بوصفه حيلة فنية للتحايل على ما ترده الصنعة، بحيث يمكن تفسيره دون اللجوء إلى القول بالاضطرار أو الاتهام بوجود عيب في القافية، فهو يوظف المعنى هنا ليشير إلى أن العرب أو الشاعر قال (الرؤاء) بالرفع متصوراً معنى الجر نتيجة لورود معنى آخر للشطر ترد فيه هذه الكلمة مجرورة، و من ثم ينسجم هذا البيت مع سائر الأبيات أو لنقل يجوز خلطه - بتعبير **ابن جني** - بسائر الأبيات.

⁸²⁰ - عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 370.

⁸²¹ - المرجع نفسه. ص 54.

⁸²² - الأصمعي.

⁸²³ - الخصائص. ج 1 ص 280.

ولا يفوتنا أن *ابن جنبي* نفسه يشعر بالفرق ما بين الإتيان بالصورة التي تقبلها الصنعة صريحة، و الصورة التي تفترض لها اعتمادا على المعنى، وإلى هذا تشير عبارته الـ (بين بين): " وكأنه لذلك لم يخالف"، وكأن الاعتماد على المعنى في تفسير هذا الموضوع لا يمتلك القوة التي تطغى على الاختلاف الواضح بين الجر والرفع فيما بين الأبيات، أو التي تؤدي به إلى تحكيم تفسير المعنى في تقدير الإعراب، فهو يقر الفرق الواضح الذي بينه.

وأهمية إيضاح الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى تتركز أيضا حول عدم إفساد الصنعة، فمثلا نجد *ابن جنبي* يقول: « هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه ألحق أهلك قبل الليل، وربما دعا ذلك من لا درية له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجره، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: سرتي قيام هذا وعود ذلك، بأنه سرتي أن قام هذا وأن قعد ذلك، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأتخما فاعلان في المعنى ». ⁸²⁴

وفي كل مثال عرضه *ابن جنبي* حاول أن يفصل بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب حتى لا يحدث خلط نتيجة تحكم تفسير المعنى في تقدير الإعراب. والمثال الأول ورد عند *سيبويه* في الكتاب ⁸²⁵ في: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه تحت عنوان: هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، حيث يقول: « ومثل ذلك: " أهلك والليل"، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل»، ولقد تحدث *ابن جنبي* نفسه مشيرا إلى نص *سيبويه* فقال: « وليس بمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الإعراب. ألا ترى أن معنى قولهم: " أهلك و الليل"، معناه الحق بأهلك قبل الليل، وإنما تقديره في الإعراب: الحق بأهلك وسابق الليل ... و *سيبويه* كثيرا ما يميل في كلامه على المعنى، فيتخيل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب،

فيحمله في الإعراب عليه و هو لا يدري، فيكون مخطئا و عنده أنه مصيب، فإذا نوزع في ذلك قال: هكذا قال *سيبويه* وغيره ». ⁸²⁶

ربما يفسر النص السابق بشكل كبير الجملة الأولى في نص *ابن جنبي* في الخصائص، بل يفسر سبب وضع *ابن جنبي* لباب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى أو مخالفة وضع الإعراب لمحصل المعنى كما قال في إعراب الحماسة. ⁸²⁷ فالمشكلة الأساسية الذي يعالجها *ابن جنبي* هنا هي فهم البعض لكلام *سيبويه* - أو غيره - على أنه كلام في الصنعة مما يؤدي إلى تغيير الشكل الإعرابي، بينما هو كلام يقف عند حد التفسير أو المعنى ولا يتعداه إلى الإعراب أو الصنعة.

ويظل *ابن جنبي* متحفظا ومحتفظا لكل مستوى وبوضعيته حين يقول: « فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه و صححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليه، و إياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ». ⁸²⁸ وما

824 - المرجع نفسه. ج 1 ص 279.

825 - الكتاب. ج 1 ص 275.

826 - البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزائن الأدب ولب أبواب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة ط: 3. 1989م. ج 8 ص

431.

827 - الخصائص. ج 1 ص 309.

828 - المرجع نفسه. ج 1 ص 283-284.

يقصده هنا *ابن جنبي* بتصحيح طريق تقدير الإعراب هو تصحيحه وفقا لمقتضيات الصنعة، لا وفق تفسير المعنى، وهو ما اتضح في تناوله لمثاله،⁸²⁹ فهو يرفض الاسترسال من طريق المعنى إلى طريق الصنعة حتى لا يقع المسترسل في إفساد الصنعة أو التعسف.

ثانيا: تجاذب المعاني والإعراب

انتهى *ابن جنبي* في بحثه عن الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى إلى أنه في حالة مخالفة تقدير الإعراب لتفسير المعنى فإنه يتم تقبل تفسير المعنى على ما هو عليه، ويتم تصحيح طريق تقدير الإعراب - وفقا لمقتضيات الصنعة بالطبع -، ولقد جعل *ابن جنبي* بابا مستقلا للحديث عن هذه الفكرة وعن أمثلة لها بعنوان: **باب في تجاذب المعاني والإعراب**، وأشار إلى اهتمام أستاذه *أبي علي* بهذا الموضوع واعتياده له، حيث يقول: «هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده، ويلم كثيرا به، و يبعث على المراجعة له، و إلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنشور و المنظوم و الإعراب و المعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، و هذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما أمسكت بعروة المعنى، و ارتحت لتصحيح الإعراب». ⁸³⁰ ففي هذا النص لا نجد بخلاف الإشارة إلى اهتمام *أبي علي* بهذا الموضوع طرح جديد، فيما عدا الإشارة إلى كثرة وجود التجاذب في النشر والنظم، والإشارة إلى مصطلح التجاذب بما يرسخ للفكرة التي طرحها *ابن جنبي* قبل ذلك،⁸³¹ والتي تكمن في فصل مستويي التحليل، مستوى المعنى ومستوى الصنعة. ومراعاة عدم تحكم الأول في الثاني بتوجيهه وجهة يأبأها، فالطريق الذي يراه *ابن جنبي* هو الإمساك بعروة المعنى - عند التجاذب - و تصحيح الإعراب وفقا لمسار تقبله الصنعة حين يخشى الاتكاء على مسار المعنى ليوجه الصنعة، حيث إنه يمكن أن يدفع بها في طريق ترفضه.

وشرح *ابن جنبي* في أمثله بتحليل آية قرآنية يقول: «فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾»⁸³² فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع، و الظرف من صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا منه، احتلت له، بأن تضم ناصبا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر. ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله ⁸³³ «.

بهذا الأسلوب من التوجيه الدلالي سعى *ابن جنبي* إلى حل إشكالية تجاذب المعاني والإعراب، ولا يفوتنا أن البعد المطروح في هذا الباب من خلال أمثله يختلف - جزئيا - عن البعد في المثال السابق (أهلك و الليل) التي طرحها في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. ففي الباب السابق انحصرت المشكلة في أن المعنى المحصل في الجملة إذا حكمناه في الإعراب فإنه قد يدخل بالصنعة، مثلما وجدنا ذلك في (أهلك والليل)، وكيف أن المعنى (الحق أهلك قبل الليل) قد يؤدي بنا إلى تصور الجر في (الليل)، وهو ما يخالف الصنعة التي تجعل (الليل) منصوبا. بينما البعد المطروح هنا في باب (تجاذب المعاني والإعراب) يكمن في أن معنى الجملة يخالف الصورة التي تقتضيها الصنعة ولا يناقضها، لكن هذا المعنى في الوقت نفسه يؤدي إلى صورة شكلية تخالف

829 - المرجع نفسه. ج 1 ص 284.

830 - المرجع نفسه. ج 3 ص 255.

831 - المرجع نفسه. ج 1 ص 284.

832 - الطارق: 8،9.

833 - الخصائص. ج 3 ص 255-256.

النمط الذي اعتادته الصنعة من حيث الفصل بين العامل والمعمول بشكل أساسي، وهنا يصبح حل المشكلة سهلا إذ المعنى والصنعة يسيران في طريق واحد تقريبا والتجاذب بينهما فرعي إلى حد كبير وليس أساسيا كما كان الحال في (أهلك والليل)، ومن ثم يتم تقدير عامل آخر قبل المعمول مباشرة وبعد الفاصل بينه وبين الذي كان عاملا فيه ليصبح الذي كان عاملا مجرد مبين للعامل المفترض حتى لا يقع الفصل. وهكذا تحل المشكلة الشكلية بين ظاهر المعنى وما تقتضيه الصنعة.

ونبه ابن جنبي إلى شكل آخر من أشكال تجاذب المعاني والإعراب يختلف عن الشكل المطروح في المثال السابق أو حتى في الأمثلة المطروحة في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. ففي كل هذه الأمثلة يكون الحديث عن المعنى والإعراب حديثا يتناول جملة واحدة من حيث معناها من جهة وإعرابها من جهة أخرى، بينما نجد يتناول في الشكل المشار إليه جملتين مختلفتين إحداها أقوى من ناحية الصبغة والأخرى أقوى من ناحية المعنى. ومن هنا يوجد التجاذب بين جملتين تميز بينهما وليس بين رؤيتين لجملة واحدة. يقول « ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفا نحو قولك هذا رجل دنف ويقوم رضا ورجل عدل. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت رجل دنف وقوم مرضيون ورجل عادل، هذا هو الأصل. وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين أحدهما صناعي والآخر معنوي. أما الصناعي فليزيدك أنسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها كما أوقعت الصفة موقع المصدر ... و أما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه ... فقولك إذا هذا الرجل دنف - بكسر النون - أقوى إعرابا لأنه هو الصفة المحضة غير المتحوزة، و قولك رجل دنف أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن مع الصفة الصريحة فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى ». ⁸³⁴

نجد هنا أن الصورة المثالية بالنسبة للصنعة تجذب من ناحية والمعنى الأقوى يجذب من ناحية أخرى كل منهما ينحو ناحية صورة للجملة تختلف عن الصورة التي ينحو إليها الآخر وهو ما قصده هنا بالتجاذب. فالوصف بالمصدر يعطي قوة للمعنى بسبب المبالغة التي تنتج عن الوصف به، ولكنه في الوقت نفسه ليس الأصل في الوصف، حيث الأصل أن نصف بالصفة ويشير ابن جنبي نفسه إلى ذلك في موضع آخر يرى فيه أن « من وصف بالمصدر فقولك هذا الرجل زور وصوم ونحو ذلك فإنما ساغ ذلك له لأنه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه ». ⁸³⁵ ففي هذه الحالة يجذب معنى المبالغة - الأقوى من ناحية المعنى - الكلام إلى جهة ليست المثلى بالنسبة للصنعة ولكنها في نفس الوقت جائزة.

ثالثا: التفسير على المعنى دون اللفظ

ذكر ابن جنبي أن « سيوييه كثيرا ما يميل في كلامه على المعنى، فيتخيل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه، وهو لا يدري فيكون مخطئا وعنده أنه مصيب، فإذا نوزع في ذلك قال هكذا قال سيوييه وغيره ». ⁸³⁶ وهذه الإشارة وما يمثّلها تعد محور الحديث في الباب الذي جعله ابن جنبي للتفسير على المعنى دون اللفظ، فبعض من كتبوا يتحدثون بالمعنى ولا يقصدون أن ينسحب هذا الكلام على الأمثلة باعتباره كلاما في الصنعة، ولكن بعض من قرؤوا هذا الكلام على اللفظ أو الصنعة محتجون بحديث المؤلفين الذي لا يقصد به ما فهموا. وعلى هذا الأساس كان حديث ابن جنبي في

⁸³⁴ - المرجع نفسه. ج 3 ص 259. 260.

⁸³⁵ - الخصائص. ج 3 ص 189.

⁸³⁶ - خزانة الأدب. ج 8 ص 431.

هذا الباب، والذي شفعه بستة أمثلة وردت ثلاثة منها عند **سيبويه** وهي: حتى الناصبة للفعل، فجار المعدولة عن الفجر، أهلك والليل.

حيث بين في المثال الأول أنه عندما يقال حتى الناصبة للفعل فإن ذلك لا يعني أن (حتى) في جملة الحروف الناصبة للفعل فالنصب يكون بعدها بـ (أن) مضمرة كما بين أنه جاز أن يقال هذا عن (حتى) لأن الفعل بنصب بعدها بحرف لا يذكر معها فصارت في اللفظ كالحلف له وال عوض منه وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة.⁸³⁷

وفي المثال الثاني أشار إلى أن غرض **سيبويه** أن يقول إن فجار معدولة عن الفجر (معرفة علما) ولكنه فسر على المعنى دون اللفظ وجاز له ذلك لأنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك (بما تعرف) باللام لأنه لفظ معتاد وترك لفظ فجرة لأنه لا يعتاد ذلك علما وإنما يعتاد نكرة (و جنسا)⁸³⁸ وهذا في قول **سيبويه** في قول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا حَظِيَّتَنَا بَيْنَنَا . . فَحَمِلْتُ بَرَّةً واحْتَمَلْتُ فِجَارًا⁸³⁹

وأشار في المثال الثالث إلى ما أشرنا إليه من قبل من أن تفسير (أهلك و الليل) بـ الحق أهلك قبل الليل هو تفسير المعنى لا تقدير الإعراب حيث إن تقدير الإعراب فيه الحق أهلك وسابق الليل.⁸⁴⁰

الفصل الخامس

المعجم والدلالة

⁸³⁷ - الخصائص. ج 3 ص 260- 261.

⁸³⁸ - المرجع نفسه.

⁸³⁹ - نسبه كثيرون للفرزدق .

⁸⁴⁰ - المرجع نفسه. ج 3 ص 261.

أولاً: المجاز والدلالة عند ابن جني

ثانياً: الترادف والدلالة

ثالثاً: السلب والدلالة

الدلالة المعجمية في معناها الاصطلاحي هي مفهوم الكلمة المستقل عن أصواتها وبنيتها، والذي على أساسه يتم التفاهم بين أفراد المجتمع. يقول **أحمد مختار عمر** في تعريف هذا المستوى الدلالي بأنه: «المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، ويسمى أحياناً المعنى التصوري أو المفهومي *coceptuel meaning* أو الإدراكي *cognitive*، وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي». ⁸⁴¹ ويذهب **محمود فهمي حجازي** إلى أن «المعنى المعجمي *lexical meaning* هو المعنى الذي يقدمه المعجم للأسماء والأفعال وشرحها لدلالاتها مستفيداً من كل ما يتاح من وسائل لتحديد المعنى». ⁸⁴² ويعرفها **مهدي أسعد غرار** بقوله: «هي الدلالة التي تؤديها المعجمات عارضة لشرحها شرحاً عاماً يوضح المعنى الأصلي، تؤديها وهي مجردة عما يمكن أن توحى به القوالب الصرفية من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي تسمى المعجمية». ⁸⁴³

والمراد من جملة هذه التعريفات الاصطلاحية أن المعجم يقدم مفهومه للكلمة مستقلاً عن دلالة حروفها الصوتية والصرفية وما توحى به من معاني، فتزيد من معنى الكلمة أكثر من دلالتها الأساسية. ⁸⁴⁴ أما الكلمة فتكسب في كل مرة معنى جديداً

⁸⁴¹ - علم الدلالة. ص 26.

⁸⁴² - مدخل إلى علم اللغة. دار قباء للطباعة والنشر. ط: بلا. 1997. ص 155.

⁸⁴³ - جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية. ص 28.

⁸⁴⁴ - انظر عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي. ص 9.

حسب السياق الذي توظف فيه، على أن يكون المعنى الأساسي مشتركاً بين أبناء اللغة الواحدة. وبهذا فالدلالة المعجمية هي الدلالة المستمدة من المعجم باعتباره مخزون الأمة الثقافي والحضاري والاجتماعي، فكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية إذ « المعنى داخل المعجم ليس فردياً بعيداً عن حياة المجتمع وعرفيته، فالعرف ملك المجتمع وليس للفرد فيه أية قوة تستطيع تحويل اتجاهه، وبهذا فإن استخدام الكلمات يجب أن تأتي متطابقاً معنى ومبنى حتى تتطابق أصول الدلالة في ذهن المجتمع ». ⁸⁴⁵ وهذا ما لا بد أن يدركه عالم اللغة الباحث في الدلالة والوقوف على المعنى الأولي المعجمي للكلمة، لأن المعنى المعجمي هو النواة التي ينطلق منها اللغوي لرصد تطور دلالة الألفاظ والعبارات. ⁸⁴⁶ ولذلك فإن الدراسات المعجمية تعد نوعاً مهماً من أنواع الدراسة الدلالية.

إن الدراسات المعجمية الحديثة قد توسعت فشملت كافة فروع المعرفة الإنسانية، وأدخلت فيها تقنيات العصر، فاستعان المعجم بالصور والأشكال التي توضح مراد اللفظ، وتكشف الغموض والدلالة، وتقرب المفهوم للأذهان. ⁸⁴⁷ وهذا ما جعل بعض اللغويين يقدمون في الدراسة الدلالية المستوى المعجمي دون مستوى المفردات؛ لأن المعجم يشمل بحث معاني المفردات والأمثال والحكم والتراكيب والمصطلحات العلمية. أما مستوى المفردات فيوحي بأنه يدرس الكلمة المفردة فقط دون التراكيب التي تشكل وحدة دلالية ذات معنى يتعلق بالعلاقة التي تربط بين أجزاء هذا التركيب. واللفظ أو التركيب لا يحمل مفهوماً ومعنى مستقلاً عن سياقه اللغوي لأن الكلمة أو اللفظة ترتبط بمحيطها اللغوي والثقافي والبيئي والزمني. ⁸⁴⁸

وإبراهيم أنيس في الدلالة المعجمية رأي خاص ينفرد به، حيث يرى الدلالة المعجمية هي نفسها الدلالة الاجتماعية: « والمعجم قديمها وحديثها تتخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفاً أساسياً وتكاد توجه إليها عنايتها، فلا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وهذا ما ارتضيناه واقتنعنا به، فكلمنا ذكرنا الدلالة المعجمية لا نعني بها سوى الدلالة الاجتماعية ». ⁸⁴⁹ فالدلالتان عند كاتبنا شيء واحد ولم يفصل بينهما في الدراسة. فكل من الكلمات التالية: الكذاب - الصدق - تنضخ - الصحراء - النفط، وسائر كلمات اللغة الأخرى لها دلالة معجمية أو اجتماعية تستقل عما يمكن أن توحي به أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يُطلق عليها الدلالة الاجتماعية. فكلمة "الكذاب" تدل على شخص يتصف بالكذب، وتلك هي دلالتها الاجتماعية غير أنها اكتسبت عن طريق صيغتها قدراً آخر من الدلالة يسمى بالدلالة الصرفية. والفعل "تنضخ" كلمة تدل على تسرب السائل وتلك هي دلالتها الأساسية، لكنها في رأي اللغويين قد اكتسبت عن طريق تكوينها الصوتي وطبيعة الأصوات فيها قوةً وعنفاً في تلك الدلالة الأساسية، وهكذا مع باقي الكلمات. ومع أن لكل كلمة دلالتها الاجتماعية المستقلة نلاحظ تركب الجملة من عدة كلمات تتخذ كل كلمة موقعاً معيناً من هذه الجملة، بحيث ترتبط الكلمات ببعضها البعض على حسب قوانين لغوية خاصة بالنظام النحوي، وفيه تؤدي كل كلمة وظيفة معينة، ولا يتم الفهم أو يكتمل إلا حين يقف السامع على كل هذه الدلالات. ⁸⁵⁰ ويؤكد إبراهيم أنيس أن الدلالة الاجتماعية أو

845 - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، ص 532.

846 - أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص 14.

847 - انظر محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 157.

848 - المرجع نفسه.

849 - دلالة الألفاظ، ص 51.

850 - المرجع نفسه، ص 48.

المعجمية تحتل منطقة الشعور عكس الدلالات الأخرى فهي لا شعورية، وبالتالي فالدلالة المعجمية تسكن بؤرة الشعور لأنها الهدف الأساسي في كل كلام.⁸⁵¹

ومن أمثلة الدلالة المعجمية أو الاجتماعية لفظة "الغراب" بإضافة إلى معناه الوضعي الأساسي، فإنه يحمل معاني الشؤم والبشاعة والنحس والحزن. ولفظة "الذئب" يحمل إلى جانب معناه الأصلي معنى الغدر والمكر واللؤم. ولفظة "العقرب" تحمل معنى الظلم والأذى إلى جانب معناها المعجمي. وأيضا الغزال والضبي فهما يجلان معنى إضافي إلى معانيهما الأساسي وهو الجمال.

وأیضا معنى الكلمة داخل المعجم في حال تعدد معانيها، وذلك دليل راسخ على صلاحيتها للدخول في سياقات متعددة. مثل الفعل "أطلق" فنقول: أطلق لحيته - أطلق يده - أطلق عليه اسما- أطلق ساقيه للريح - أطلق عليه الرصاص - أطلقت المدفعية طلقة - أطلق سراحه.⁸⁵²

وتحمل الكلمة معناها الهامشي غير المعنى الرئيسي والمعجمي بحسب مستعملها. فكلمة (البحر) إضافة إلى معناها الحقيقي المعجمي فهو عند الشاعر يحمل معاني خاصة كالإلهام والسعادة، وكذلك الحال بالنسبة للعاشق فيعجب بزرقته وجماله، وقد ينظر له متشائم كمصدر لرزق فيرى أنغامه عويل وجماله شناعة. وينظر له صياد على أنه مصدر للرزق.⁸⁵³ إذن فالمتكلم يحول الوحدات اللغوية من داخل المعجم إلى ألفاظ ذات قيم دلالية محددة ومعلومة عن طريق السياق، حيث يعتبر المسؤول المباشر عن عمليات توظيف الدلالة المحددة، حتى تكون مفهومة ومدركة من قبل.

ونظرا لأهمية المعنى الاجتماعي في تحديد الدلالة فإنه يصعب وضع قواعد لتحديد الدلالة الاجتماعية لاختلاف العناصر الاجتماعية وسعتها.⁸⁵⁴ ولذلك مال اللغويون المحدثون إلى التفرقة بين الدلالة الاجتماعية والمعجمية لأنها قد تعرض لمسائل في النحو والصرف، فليس من مهمة المعجم الحديث أن يبين طريقة اشتقاق اسم الفاعل من كل فعل، ولا جمع هذه الأسماء كما يرى علماء اللغة، ولكن قد يعرض لشيء من هذا حين تكون الصيغة الشائعة غير جارية على النظام المألوف لاسم الفاعل أو الجمع.⁸⁵⁵ ومن ثم فرق دارسون بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وليس يدلان على بعضهما بعضا. فالدلالة المعجمية تعنى بدلالة الكلمة داخل المعجم، والدلالة الاجتماعية تعنى بدلالة الكلمة داخل السياق. لكنهم يبينون أن الدلالة المعجمية في أصل تكوينها اجتماعية، ذلك أن الألفاظ تعيش في ذاكرة مستخدميها وتنقل صعودًا عبر الأجيال، فتكتسب عن طريق العرف الاجتماعي ومدلولات اجتماعية مختلفة تعبر عن كل جيل وعصر. وفي زمن تأليف المعاجم وصناعتها دخلت تلك المدلولات على شكل قوالب وهيكل صامتة داخل بطون المعاجم وأصبحت مادتها التي تعرف بها.⁸⁵⁶

ولكن على الرغم من تعدد استعمال الكلمة إلا أنها تظل تحتفظ بمعناها الرئيس. فالدلالة الأساسية هي جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقها وبنيتها الصرفية.⁸⁵⁷ وقد أجمع دارسون اللغة أن الدلالة المعجمية هي الدلالة

⁸⁵¹ - المرجع نفسه.

⁸⁵² - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 532.

⁸⁵³ - انظر مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى. ص 31.

⁸⁵⁴ - انظر محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام. ص 255.

⁸⁵⁵ - انظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. ص 70.

⁸⁵⁶ - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 536-537.

⁸⁵⁷ - فايز الداية، علم الدلالة العربي. ص 20.

الأساسية أو المعنى الأساسي والمركزي الذي تكتسبه الألفاظ عن طريق الوضع اللغوي» والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، لأنه متصل بالوحدة المعجمية للمفردة ممثلاً لوحداية المعنى ومتفقاً عليه من جميع المتكلمين، من نحو: بشر، بادية، بارجة، باذنجان، بطيخ، وغير ذلك من الكلمات ذات العلاقة الثابتة من حيث علاقة الشكل بالمضمون أو من حيث علاقة الدال بالمدلول ... وأكثر ما تكون الدلالة المعجمية في المصطلحات العلمية المعرفية ... ومن الألفاظ ذات الدلالة المعجمية ما يكون عاماً متعدداً غير ثابت ... يمكن أن تتعدد دلالاته على وقف السياق الذي يرد فيه».⁸⁵⁸

وبهذا فالدلالة المعجمية إذن لا تهتم بدلالة الكلمة المفردة فقط، بل يدخل فيها كل التراكيب التي تشكل وحدة دلالية متماسكة لا تتجزأ، وبذلك فالمعجم يبحث عن معنى الكلمة المفردة، وعن التركيب الاصطلاحي والقوالب اللفظية التي تشكل وحدة معنوية، ويبحث كذلك في المعاني السياقية ويذكر شواهد توضيح المعنى السياقي، ويبحث في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ويسوق شواهد توضحه. وهذا يعني أن المعنى المعجمي يجمع بين المعنى الأساسي للفظ والمعاني السياقية له، ذلك أن المعنى قد لا يفهم من المعجم وحده بل يجب مراعاة السياق الخارجي الاجتماعي حتى يتحدد، ومن ذلك ما أورده ابن منظور في شرح معنى "الغفق" يقول: «الغفق الضرب بالسُّوط والدِّرة، وسرد **إياس بن سلمة** الذي غفقه **عمر** - رضي الله عنه - بالدِّرة غفقة ثم استحلبها منه، فأعطاه مالا لما لحق به من ضرر».⁸⁵⁹

كما يتدخل "العرف" أيضاً في بيان مدلول بعض الكلمات التي تغير معناها، وتظهر العلاقة العرفية التي اصطلح عليها المجتمع بين الكلمة ومعناها وهي علاقة اعتبارية، وهذا المعنى يتصف بالتعدد والتنوع والاحتمال، حيث إن الكلمة لا يمكن أن يتحدد معناها ما دامت خارج السياق، فإذا انتظمت الكلمة في سياق لغوي تحدد معناها. فمثلاً كلمة "عالة" معناها في

الفصحى جمع "عائل" وهو الفقير، ومدلولها في العامية "من يتكفل به غيره في أكثر شؤونه". وهذا المعنى العامي استعملت الفصحى فيه كلمة "كُل" كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كُلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾.⁸⁶⁰

ومن خلال ما سبق يمكننا التمييز بين نوعين من الأصناف الملحقة بالدلالة المعجمية:⁸⁶¹

- **معنى معجمي**: يخص الكلمات حال انفرادها وتدل عليه، وهذا المعنى لا يخضع للضبط ولا للتعقيد - كما يخضع المعنى الوظيفي في التراكيب - وإنما هو معنى يتحدد من خلال المواضع والعرف العام، حيث تظهر هنا العلاقة العرفية التي اصطلح عليها بين الكلمة المفردة وبين معناها وهي علاقة اعتبارية دون سبب طبيعي.

- **معنى اجتماعي**: ويطلق عليه المعنى السياقي أو المعنى المقامي، وهو معنى يستخلص من القرائن اللغوية (السياق اللغوي)، حيث تحدد الدلالة فيه للكلمة من خلال السياق اللغوي الذي وردت فيه حال الاستعمال، مع مراعاة الظروف الخارجية والأحوال التي يتصل بها السياق غير اللغوي (الأفعال والتصرفات أثناء الكلام والملامح التي تبدو على الوجه).

وأما ما يذهب إليه اللغوي **فيرث** في نظريته الاجتماعية كما سنرى بالتفصيل الموسع في الفصل الأخير، فيرى أن "سياق الحال" هو الذي يحدد الدلالة الاجتماعية من خلال البيئة والوسط الذي يقع فيه الكلام، والظروف المصاحبة وأهمية الحدث

⁸⁵⁸ - هادي نمر، الأساس في فقه اللغة العربية. ص 50.

⁸⁵⁹ - ابن منظور، لسان العرب. ج 10 ص 289.

⁸⁶⁰ - النحل: 76.

⁸⁶¹ - انظر محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 184.

الكلامي (الموقف الكلامي) في إدراك المعنى، ويشمل سياق الحال عنده أنواع النشاط اللغوي جميعا كلاما وكتابة. ويذهب فيرث يحدد سياق الحال أو "الماجري" كما يسميه في جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو الحال الكلامية)، وهذه العناصر هي: 862

1- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع إن وجدوا، وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي. وبيان دورهم أيقنصر على "الشهود" أم يشاركون من آن لأن بالكلام والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، كحالة الجو إن كان له دخل وكالوضع السياسي ومكان الكلام وكل ما يطرأ أثناء الكلام من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيًا كانت درجة تعلقه.

3- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك.

وهكذا يتضح من هذه العناصر أن من أهم خصائص "سياق الحال" إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي. إنَّ المعنى عند فيرث كلُّ مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية والصوتية والمورفولوجية (الصرفية) والنحوية والمعجمية والوظيفة الدلالية لسياق الحال.

وأخيرا لا يخفى علينا أن الدلالة المعجمية هي الدلالة القاموسية الحامدة يحركها النطق بالألفاظ، فتخضع في تحديد معناها بشكل دقيق وواضح لجملة من العوامل أو المؤثرات الصوتية والاجتماعية والنحوية والصرفية، أي يظل هذا المعنى

القاموسي قاصرا بحاجة إلى الاستعانة بالأنظمة السابقة ليحدد المعنى الدلالي. هذا فضلا عن أن المعنى الاجتماعي أعم من المعنى المعجمي فالأخير متعارف عليه، والاجتماعي تحدده الظروف والملابسات.

وثبات المعنى المعجمي لا يمنع السياق من أن يوجهه وجهة معينة من تخصيص أو تعميم أو تحريف أو تبديل، أو تطوير أو مجاز أو حقيقة، لأن الدلالة الاجتماعية بطبيعتها ديناميكية تنشأ من خلال تفاعل عوامل عدة من الملابسات أو الظروف التي اصطلاح على تسميتها بالمقام أو السياق.

أما الدلالة المعجمية عند ابن جنبي فهي الدلالة الأصلية أو الأساسية، ولهذا يشير في الخصائص على أنها جوهر المادة اللغوية،⁸⁶³ لأنها تقوم على «دلالة الكلمة المفردة المثبتة في القاموس». ⁸⁶⁴ وهو أمر معلوم الوضوح عند ابن جنبي مثلما سنرى في هذا الفصل. وإذا رجعنا إلى معالجة المعجم في علاقته بالدلالة عند ابن جنبي من خلال تناول المواضيع المختلفة التي وردت في كتبه، والتي نظر فيها إلى المعجم بوصفه ممثلا لقيمة دلالية فإننا سنعالج هنا في هذا السياق عنصر المجاز وعلاقته بالدلالة. وأنتقل في القسم الثاني لآتناول الترادف عند ابن جنبي والتصور المنطقي الذي طرحه للعلاقة بين لفظين ومعنيين والأمثلة التي وردت عنده في هذا الإطار. وفي القسم الأخير أتناول بالحديث عن ظاهرة السلب والأمثلة التي ساقها ابن جنبي، ومدى اطراد هذه الظاهرة في اللغة العربية.

⁸⁶² - محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 202-203.

⁸⁶³ - فايز الداية، علم الدلالة العربي بين النظرية والتطبيق. ص 20.

⁸⁶⁴ - ابن جنبي، الخصائص. ج 1 ص 194.

أولاً: المجاز والدلالة عند ابن جني

شغلت قضية الحقيقة والمجاز اللغويين والبلاغيين، وإن كانت دراسات البلاغيين أوسع وأشمل إلا أن أهل اللغة لم يغفلوا عن أهمية الحقيقة والمجاز في الدرس اللغوي. ويتركز مفهوم المجاز عند العلماء العرب القدامى، في استعمال الكلمة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، باستعمالها في غيره بالنسبة إلى نوع حقيقتها.⁸⁶⁵ كما يحدد علماء البيان مفهوم المجاز في الدلالات العقلية، وما تشمل عليه من تعلق المفاهيم بعضها ببعض.⁸⁶⁶ فقد يكون المفهوم الآخر داخلاً في المفهوم الأصلي في علاقة تضمن، كدلالة لفظ الحائط بالنسبة للسقف.⁸⁶⁷

⁸⁶⁵ - انظر مفتاح العلوم. ص 152- 153.

⁸⁶⁶ - انظر التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم. ص 2.

⁸⁶⁷ - أحمد تيمور، أسرار البلاغة. القاهرة، 1954. ص 362.

ولم ينظر العلماء العرب القدماء من البلاغيين أو اللغويين إلي المجاز على أنه مظهر من مظاهر التطور الدلالي، بل وجهوا طاقتهم إلى الأصل الأول للغة، وقسموا الكلمة إلى حقيقة وإلى مجاز. وإنما تلك العلاقات المجازية التي ذكرها العلماء العرب القدامى، قد ظلت على مستوى الملاحظة، لا تظهر قيمتها الإجرائية في رصد العلاقات المعجمية، وآليات التوليد الدلالي بكيفية واضحة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى، إلى عدم صياغتها في نظرية الدلالة المعجمية، وهو ما ترتب عنه غياب تصور نسقي للمعجم، يمكنه أن يعطي لمثل هذه العلاقات معناها داخل بنية نظرية محددة.⁸⁶⁸ كما تركزت دراسات هؤلاء العلماء على الدلالات المجازية للألفاظ المفردة بمعزل عن السياق، ولا تخفى أهمية السياق في تحديد التوليد الدلالي وتعيينه.⁸⁶⁹

أما المجاز في الدرس اللغوي الحديث فقد تركزت الدراسات الدلالية الحديثة في ربط قدرة توسيع دلالة الوحدات اللغوية للمتكلمين عن طريق عملية التحويل المجازي، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المقدرة اللغوية للمتكلمين، حيث تعد الإبداعية المجازية نتيجة للتعدد الدلالي - حيثئذ - خاصة جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أنساقا سيميائية مرنة وفعالة.

ومعنى ذلك، وباعتبار نظرية المجاز جزءا من نظرية لغوية هامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز يستخدم نفس الأدوات اللغوية التي يعتمد عليها حين يستخدم استعمالات غير مجازية. ويرى بعض الدارسين أن الفصل الحاد بين لغة أدبية أو شعرية ولغة عادية، قد يؤدي إلى نتائج نظرية ومنهجية لا تخطر على بال، ويرى هؤلاء أن هناك قدرتين لغويتين،

قدرة شعرية وقدرة عادية، ويعن هؤلاء إلى حد القول بأن الطفل ينبغي أن يكتسب قدرتين لغويتين في مقابل قدرة واحدة!.

والحق إن هؤلاء القائلين بالفصل الحاد بين امتلاك الإنسان للغتين إحداهما أدبية راقية والأخرى عادية عامة ليسوا على صواب، فالقدرة اللغوية لدى الإنسان واحدة لكنها تنمو وتسمو وتتعمق عن طريق التدعيم، بحيث يمكن لصاحبها أن ينميها وأن يرقى بها، ويمكن لهذه القدرة حيثئذ أن تنتج أدبا رفيعا راقيا. لكن ذلك لوقت محدود وفي حالات نفسية مهيبة لذلك، ثم لا يلبث صاحب القدرة اللغوية بعدها أن يعود إلى توظيفها في الاستعمال اللغوي العادي.

ومن النظريات اللغوية الحديثة التي اهتمت بدراسة الدلالات المجازية وأولتها اهتماما خاصا النظرية التوليدية التحويلية التي أولى علماءها عنايتهم بدراسة الدلالات المجازية، وبخاصة عند رائد النظرية نوعم تشومسكي وعند علمائها الآخرين من أمثال ماثيوس (Mathews) وجاكندوف (Jachondoff) وميللر (Leech) وغيرهم.

ويرى تشومسكي أن التراكيب المجازية من مظاهر الانحراف اللغوي، وذلك بتحديد العلاقات بين التراكيب السليمة والتراكيب المنحرفة، مع الوقوف على الكيفية التي تم عن طريقها الانحراف على كافة مستويات الانحراف، سواء كان انحرافا للقيود الانتقائية أو لقواعد البنية العبارة أو لقواعد التفرع. ويرى تشومسكي أن تأويل الجمل المنحرفة، يعد تأويلا مشتقا وليس مباشرا، وذلك يحدث في الجمل السليمة التي يحدث فيها حرق لقواعد التصنيف الجزئي (التركيب النحوي الأساسي).⁸⁷⁰

868 - انظر التوليد الدلالي. ص 23.

869 - انظر المجازات المنسية في اللغة العربية. ص 206 - 209.

870 - انظر المجازات المنسية في اللغة العربية. ص 206 - 209.

كما يرى تشومسكي أن ثمة اختلافا بين كمية الانحراف الناتجة عن خرق القواعد المقولية، والقواعد التفريعية والقواعد الانتقائية. وأن الحمل الناتجة عن خرق القواعد الانتقائية، يمكن تأويلها استعاريا، وذلك عن طريق قياسها مباشرة، بالحمل السليمة، التي تلتزم قواعد الانتقاء.⁸⁷¹

كما برز اهتمام العلماء المحدثين بهذا بالدلالة المجازية على أساس أن العلاقات المجازية تمتلك مكونا أساسيا للأبنية الدلالية في اللغات الطبيعية، وأن ثمة نظرية دلالية يمكنها القيام برصد هذه العلاقات. وبرز هذا الاهتمام نحو الدلالة المجازية في أواخر القرن العشرين، على يد كل من ليفين (S.R. Levin) وأرطوني (Artony) وليكوف (Lakoff) وجونسون (Johnson) ونوريك (N.R. Norrick) وفركونيه (G. Fauconnier) وغيرهم.

واهتمام هؤلاء العلماء جاء على مستوى معالجة التراكيب الدلالية المولدة والترابطات بين المداخل المعجمية استنادا إلى مبادئ دلالية عامة. لقد أكدت هذه الدراسات أن الجاز ليس واقعة مكونة للغة فحسب، وإنما يلعب دورا أساسيا في بنية الإنسان التصورية بوجه عام. ومن ثم فإن أية نظرية يمكن طرحها في التوليد الدلالي، ينبغي أن تجد حلا لمشكلتين هما:⁸⁷²

أ - رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات داخل المعجم.

ب - تأويل الوحدات المعجمية على مستوى التركيب الدلالي، أي تأويل التراكيب المجازية المولدة.

فالقواعد التي تربط المكونات التركيبية للحمل بالمداخل المعجمية غالبا ما تكون قواعد مباشرة، إلا أن المشاكل تظهر عندما تستوجب الحالة قراءة دلالية سياقية لأحد المكونات التركيبية بصورة مختلفة عن القراءة المعجمية. وعلى الرغم من اختلاف القراءتين: السياقية والمعجمية، إلا أنهما دائما متعلقتان.

الحقيقة والمجاز عند ابن جني

الحقيقة والمجاز مصطلحان عرفا في كثير من العلوم كالبلاغة والأدب والنحو والفقهاء وعلم المعاجم وعلم التفسير وفي فنون المنطق والجدل، وهما من علم الدلالة التي هي فرع من فروع علم اللغة.⁸⁷³ لقد نشأ هذا الجانب من بحوث الحقيقة والمجاز نشأة لغوية على يد مجموعة من علماء اللغة العرب كالفراء وقطرب وغيرهما. وقد عبر سيبويه أيضا عن المجاز بلفظ الاتساع في عدة مواضع من كتابه: «وتقول: مُطر قومك الليل والنهار على الظرف وعلى الوجه الآخر. وإن شئت رفعت على سعة الكلام كما قيل: صيد عليه الليل والنهار.»⁸⁷⁴ وفي باب الحقيقة والمجاز يعقد ابن جني في الخصائص بابين، أولهما في "الفرق بين الحقيقة والمجاز"، وثانيهما في أن "المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة".

أولا: الفرق بين الحقيقة والمجاز

871 - المرجع نفسه.

872 - المرجع نفسه.

873 - المجازات المنسية في اللغة العربية. ص 206 - 209.

874 - الكتاب. ج 1 ص 80.

أما الباب الأول فتناول **أبو الفتح** تعريف الحقيقة والمجاز على أساس الوضع الأول الذي يحدد الاستعمال الأصلي للصيغة، فانتقاء هذه الدواعي يبقى اللفظ على دلالاته الحقيقية، والحقيقة عنده هي: "ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة".⁸⁷⁵ وأما المجاز فهو العدول في الاستعمال عن هذه الأصول إلى معان جديدة « ما كان بضد ذلك ». ⁸⁷⁶ فهو يعتبر المجاز ضد الحقيقة ومعدولا عنها، ويشير إلى أن هذا العدول لا يحدث اعتباطا وإنما بهدف، ثم يحدد دواعي التجاوز فيقول: « وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ». ⁸⁷⁷ فالهدف إذن من المجاز في نظره الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. وإلا فإننا أمام الحقيقة.

وأشار **ابن جنبي** إلى ضرورة وجود قرينة تسقط الشبهة وتمنع من إرادة المعنى الأصلي أو الحقيقي، وفسر الهدف من العدول أو المجاز بقصد الاتساع بأنه يوفر فرصة لاستعمال شيء مكان شيء ربما لا يناسب وزنا أو سجعا على مستوى الشعر والنثر، فيكون المجاز أو الاتساع وسيلة لوجود أكثر من شيء بقابلية للحلول مكان الشيء المراد.

ولقد مثل **ابن جنبي** أولا بالنثر، ثم ذكر أمثلة من الشعر فتراه يقول: « فمن ذلك قول **النبي** . صلى الله عليه وسلم . في الفرس: ﴿هُوَ بَحْرٌ﴾، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه. أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية الأسماء، لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة ... ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر، لما فيه من التعجرف في المقال من غير

إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو قال رأيت بحرا وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله، لأنه إلباس، وإلغاز على الناس. وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه. وأما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه، ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض وليس أحد دفع الجواهر ». ⁸⁷⁸

فابن جنبي إذن ويرى أن المعاني الثلاثة موجودة فيه.

1. الاتساع: فلأنه زاد في أسماء الفرس، التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر.
2. التشبيه: فلأن جرى الفرس في الكثرة كجري ماء البحر.
3. التوكيد: لأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه، ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض، وليس أحد دفع الجواهر.

ويعلق **أحمد سليمان ياقوت** على هذا النص بقوله: « وتشبيه العرض بالجوهر فيه نظر لأن العرض ما كان من صفات الشيء المتغيرة، أي التي ليست أصلا فيه كالطول والقصر في الإنسان، أو البدانة والنحافة، والجوهر الصفات الأساسية، أي من صفاته الأساسية التي لا تنفصل عنه من حيث كونه إنسانا. وعلى ضوء ذلك فنحن لا نفهم كيف يكون جري الفرس عرضا وجريان ماء البحر جوهر ». ⁸⁷⁹

⁸⁷⁵ - الخصائص. ج 2 ص 442.

⁸⁷⁶ - المرجع نفسه.

⁸⁷⁷ - المرجع نفسه. ج 2 ص 442.

⁸⁷⁸ - الخصائص. ج 2 ص 442. 443.

⁸⁷⁹ - أبحاث في اللغة. ص 77.

ويمكننا أن نعرض لمثال آخر جاء به **ابن جنبي** من أجل توضيح هذه المسألة، فيقول: «وكذلك قول الله سبحانه **﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾**⁸⁸⁰ هذا هو مجازه وفيه الأوصاف الثلاثة. أما السعة فلأنه كأنه في أسماء الجهات والمجال أسما هو رحمة ... وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة وإن لم يصح دخولها بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها موضعها، وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر. وهذا تعال بالعرض وتفخيم منه إذ صير إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين، ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيت المعروف رجلا لرأيتموه حيناً جميلاً، وإنما يرغب فيه بأن ينبه عليه، ويعظم من قدره بأن يصوره في النفوس على أشرف أحواله وأنوه صفاته وذلك بأن يتخيل شخصاً متجسماً لا عرضاً متوهماً».⁸⁸¹

وذلك أن الرحمة وهي شيء معنوي عرض، أما إذا اشبهت بشيء مادي يدخل فيه ويخرج منه فهي جوهر. انظر إلى قوله "وذلك بأن يتخيل شخصاً متجسماً عرضاً متوهماً"، فذكر عرضاً متوهماً بإزاء شخصاً متجسماً دلاً على أنه هو الجوهر. وهو بذلك مخطئ، فالرحمة سواء أكانت شيئاً معنوياً أم كانت مشبهة بشيء مجسم يدخل فيه ويخرج منه لا علاقة لها بالجوهر ولا بالعرض في كلتا الحالتين، بل تقول إن الرحمة هنا صفة من صفات الله عز وجل سواء أكانت شيئاً معنوياً أم مشبهة بشيء مادي
882

هذا المستوى من المجاز عند **ابن جنبي** يركز على إمكانية حدوث الفعل من فاعل ما، أو إمكانية وقوعه على مفعول ما، وهناك مستوى آخر نوه عليه **ابن جنبي** في هذا الباب وأخر الحديث تفصيلاً فيه إلى الباب الذي سماه: "باب في أن المجاز إذا

كثر لحق بالحقيقة"، وهذا التنويه تمثل في قوله: «فأما قولهم: ملكت عبداً، ودخلت داراً، وبنيت حماماً فحقيقي هو ونحوه، لا استعارة فيه ولا مجاز في هذه المفعولات، لكن في الأفعال الواصلة إليها مجاز وسنذكره».⁸⁸³ وما يقصده هنا **ابن جنبي** بالحقيقي أنه لا يدخل في المستوى الذي تحدث عنه من المجاز وإنما يدخل فيما كثر من المجاز فألحق أو لحق بالحقيقة والذي أفرد له باباً كما أشرت من قبل.

ولقد ربط **ابن جنبي** بين المجاز أو الاتساع. الذي أطلقه عملة المجاز لأنه ملمح أصيل وأساسي فيه. وبين أجناس شجاعة العربية من الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف لما فيها من الاتساع أيضاً، مبيناً أن كثيراً من باب الشجاعة في اللغة يعد مجازاً.

ومن باب الشجاعة العربية مثل **ابن جنبي** بمثالين لما يدخل تحت المجاز، هما: "بنوا فلان يطوهم الطريق" والآية **﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾**⁸⁸⁴ مبيناً توفر الملامح الثلاثة للمجاز في كل مثال على حدة، فكلاهما يحملان الاتساع والتشبيه والتوكيد. ولقد ركز **ابن جنبي** على أن الحذف في المثال الأول قد أدى إلى مجاز، مبيناً أن هذا المثال الغرض فيه المدح والثناء وهو معنى قوي، ولذلك أرادوا أن يؤكدوه على مستوى اللفظ بأن يحذفوا "سالكو الطريق" ليعبروا عنهم بالطريق نفسه الذي هو مقيم ملازم. ونفس التأويل ينطبق على المثال الثاني، حيث إن حذف المسؤول الحقيقي والإتيان بالقرية المقيمة الملازمة بدلاً منه يشير إلى وثوق أبناء يعقوب بالتعبير عن صدقهم.

880 - الأنبياء : 7.

881 - الخصائص. ج2 ص 443 - 444.

882 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 78.

883 - الخصائص. ج2 ص 446.

884 - يوسف: 82.

من هنا استطاع *ابن جنبي* أن يربط المجاز بشجاعة العربية من خلال المحور الأساسي لكل منهما، وهو الاتساع أو استعمال صورة غير نمطية أو مثالية تشير إلى أن اللغة كما تشمل النظام القاعدي لها أو المثالي، تحتوي أيضا على إمكانيات تظهر فيها قدرة أبناء اللغة وتفاوتهم في استعمالها إلى آماذ بعيدة، والمهم أن يكون المعنى مفهوما وألا تندرج أنماط الشجاعة ضمن الأخطاء اللغوية، وبهذا كانت هناك دلائل على تجاوز هذه الأنماط للشكل المثالي، تجاوزا يعتمد في باب التقنين وليس الخطأ.

ثانيا: المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة

وأما الباب الثاني ففيه طول معاينة للغة، وقد أشار *ابن جنبي* إلى حقيقة وقوع الكلام مجازا في عدة مواضع من الخصائص ونصّ عليه، بل ذهب إلى أولويته في الكلام. ويرى أن أكثر كلام العرب إنما هو مجاز، وذلك ناتج عن كثرة دوران اللفظ على الألسنة بدلالاته المجازية اكتسب سمة الدلالة الحقيقية، وإن تلك التراكيب اللغوية التي تحاها ذات دلالة حقيقية هي في الأصل ذات دلالة مجازية محققة لتلك المعاني الثلاثة التي ذكرناها. يقول *ابن جنبي* في هذا السياق: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجازا لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيد، وقعد عمر، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهمز الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد معناه كان منه القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام. ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت ولا في مئة ألف

سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذي لب. فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنما هو وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير». ⁸⁸⁵

كما حاول *ابن جنبي* أن يلمس الأصل الذي وظفت لسببه الكلمة، ومحاوله الجمع بين الأصل اللغوي للكلمة ودلالاتها المتداولة آنيا، ففي بحثه عن أصل فعل (ع ق ر) ودلالته على الصوت في قول القائل: (رفع عقيرته) بقول *ابن جنبي*: «أن رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها، ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته فقال الناس (رفع عقيرته)». ⁸⁸⁶ فكان الأصل في استعمال (ع ق ر) للدلالة على الصوت المرتفع كالصرخ، ولكن خفيت أسباب التسمية لبعدها الزمني فأضحت تدل على من رفع رجله دلالة حقيقية، مع أنها في أصل وضعها كانت تدل على الصوت. فحصل نقل لدلالة اللفظ من مجال إلى مجال، وانتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العادي الحقيقي. ويلجأ *ابن جنبي* إلى تقديم العلل المنطقية الفلسفية ⁸⁸⁷ على صحة ما ذهب إليه. يقول *منقول عبد الجليل*: «وإن كنا نرى أن رؤيته هذه في علاقة الدلالة بالحقيقة والمجاز أن فيها بعض التعسف لأنه إذا قلنا أن أكثر اللغة مجاز وحاولنا أن نرد كل صيغة إلى دلالته الأصلية لألفينا صيغا قد تعرضت لحركة نقل متتالية فنردها إلى أصل هو بذاته مجاز، ولظللنا نتبع الأصول فلا نعثر إلا على الفروع. وهذا حقيقة ما هو سمة في اللغة التي من مميزات المرونة والتغيير ورفض كل قاعدة تريد أن تبقها متحجرة جامدة». ⁸⁸⁸

885 - الخصائص. 2 ص 448 .

886 - المرجع نفسه. ج 1 ص 66.

887 - المرجع نفسه. ج 2 ص 488. وانظر التعليل الذي قدمه للتركيب (قام زيد) على اعتباره تعبيرا مجازيا.

888 - علم الدلالة. ص 135 - 136

لقد أثار **ابن جنبي** جدلاً كبيراً بين الدارسين حين قرر أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة. فتصدى له كثيرون من قدماء ومحدثين منكرين عليه قوله. فهذا **ضياء الدين بن الأثير** ينكر ادعاء بعض السابقين أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه، كما ينكر من ذهب إلى أن الكلام كله مجاز. أما الحقيقة اللغوية فهي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء أي نفسه وعينه ... والمجاز هو نفا المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى آخر غيره.⁸⁸⁹

وتردد **يحيى بن حمزة العلوي** اليميني بين إقرار صحة ما ذهب إليه **ابن جنبي**، ثم إنكار ذلك فيما بعد. وذهب إلى أن إنكار الحقيقة في اللغة إفراط، وإنكار المجاز تفريط.⁸⁹⁰ وكذلك رد العلوي تعريف **ابن جنبي** للحقيقة في أنها: « ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة »⁸⁹¹ ويرى أن هذا « فاسد أيضاً، فإنه يلزم منه خروج الحقائق الشرعية والعرفية عن حد الحقيقة لأنها لم تقر في الاستعمال على أصل وضعها اللغوي مع أنها حقيقة ». ⁸⁹²

ومتلما أثار ما ذهب إليه **ابن جنبي** من أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة الدارسين قديماً وحديثاً، فإن بعض أمتلته التي ساقها أيضاً في هذا الباب من المجاز لإثبات رأيه كانت وما زالت موضع إنكار من حيث تفسير **ابن جنبي** وتأويله لها. ومن ذلك عندما تناول مستوى مختلفاً من المجاز حينما رأى أن الأفعال عامة مجاز، وذلك لأن الفعل يفاد منه معنى الجنس. حيث إنه لم

يركز على إمكانية حدوث الفعل من فاعل معين أو وقوعه على مفعول به معين، بل تجاوز ذلك إلى التركيز على الفعل من حيث دلالاته اللفظية والصناعية والمعنوية (تلك التي فسرها **ابن جنبي** في الباب الذي جعله لهذه الدلالات⁸⁹³ ذلك الباب الذي تناولته بالتفصيل في الفصل المتعلق بعلاقة الصرف بدلالة تحت عنوان الصيغة وأنواع دلالاتها)، وعلى حقيقة وقوعه على مفعول به معين وكيفية هذا الوقوع إذا كان الفعل متعدياً .

لقد أشار **ابن جنبي** في الباب الذي أشرت إليه إلى أن جميع الأفعال تحمل أدلة ثلاثة ويمثل لذلك بجملة " قام زيد"، فقال: « ألا ترى إلى قام و (دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله فهذه الثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه ». ⁸⁹⁴ وأراد في حديثه عن المجاز أن يصل من خلال هذه الدلالات إلى المجاز في الأفعال وهي الفكرة الأساسية التي أراد أن يؤكد عليها هنا حيث قال: « أعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال، نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشير، وجاء الصيف، وانهمز الشتاء »⁸⁹⁵ إلى آخر النص الذي ذكرناه قبل حين.

فابن جنبي اعتمد في فكرته الأساسية عن المجاز في الأفعال على تلك الدلالات حيث إن دلالاته على مصدره لا تجعله مطابقاً لهذا المصدر وإنما يمثل جزءاً من كل من الدلالات التي يشير إليها مصدره، ودلالة بنائه على زمانه تزيدنا تأكيداً في أن هذا الفعل دلالاته محصورة في الدلالة على هذا الزمن دون غيره في مثال بعينه ودلالاته على معناه تحسن استحالة أن يكون هذا الفاعل

889 - انظر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ج 1 ص 106 - 107.

890 - انظر الطراز. مطبعة المتنطف، مصر. 1332هـ. 1914م. ج 1 ص 44 - 45. 67. وانظر المزهر في علوم اللغة. ج 3 ص 193. والسيد أحمد

عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين. ص 102.

891 - الخصائص. ج 2 ص 44. 0.

892 - الطراز. ج 1 ص 44 - 45 - 67.

893 - الخصائص. ج 3 ص 98. 101.

894 - المرجع نفسه. ج 3 ص 98

895 - المرجع نفسه. ج 2 ص 448.

قادرا على الإتيان بكل ما يعنيه الفعل من معنى الجنسية ومن هذا المنطلق رأى *ابن جنبي* في هذه الأفعال مجازا أريد به الاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير.

و يبدو أن *ابن جنبي* يردد في هذا موقف شيخه *أبي علي الفارسي* الذي ينقا عنه قوله: «قام زيد بمنزلة قولنا: خرجت فإذا الأسد. ومعناه أن قولهم: خرجت فإذا الأسد تعريفه هنا تعريف الجنس، كقولك: الأسد أشد من الذئب وأنت لا تريد أنك خرجت وجميع الأسد التي يتناولها الوهم على الباب، هذا محال، واعتقاده اختلال، إنما أردت: خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظة الجماعة على الواحد مجازا، لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه: أما الاتساع فإنك وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد. أما التوكيد فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد بأن جئت بلفظة على اللفظ المعتاد على الجماعة. وأما التشبيه فلأنك شبهت الواحد بالجماعة لأن كل واحد منها مثله في كونه أسدا».⁸⁹⁶

ويبالغ *ابن جنبي* في موضوع المجاز فيرى أن وقوع التوكيد في الكلام دليل على سعة المجاز فيه، وبخاصة ألفاظ التوكيد المعنوي نحو: نفس وعين واجمع وكل مضافة إلى الضمائر. ويمثل لذلك بقوله: «ألا تراك قد تقول قطع الأمير اللص، ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: قطع الأمير نفسه اللص، رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة. لكن يبق عليك التجوز من مكان آخر وهو قولك: اللص وإنما لعله قطع يده أو رجله، فإذا احتطت قلت: قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله».⁸⁹⁷

وأمثلة *ابن جنبي* كثيرة، ولعل أبلغها أمثله من القرآن الكريم، ذلك أنه أفاد كثيرا مما ذهب إليه في موضع الحقيقة والمجاز في تفسير الآيات الكريمة، وبخاصة تلك الآيات التي أوهمت من "ضل من أهل الشريعة" لضعفه في اللغة. وقد تحدث *ابن جنبي* في باب سماه: "فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية". وتوجه به إلى علماء الشريعة لأن يتفهموا ألفاظ وطرائق استعمالها، وأن يفرقوا بين المعنى الحقيقي والمجازي، لأن الجهل بهما يؤدي إلى ضلال بعيد، وبين أن طريق فهم آيات القرآن بفهم المجاز: «اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المتلى إليها، وإنما استهووا واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيتها وأبحاثها».⁸⁹⁸

ويذكر *ابن جنبي* أن بعض الجهال باللغة فسروا الآيات الكريمة ﴿يَحْسِرْتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾⁸⁹⁹ وقوله عز اسمه ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾⁹⁰⁰ وقول ﴿يُنْفَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾⁹⁰¹ وقوله ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾⁹⁰² وقوله ﴿وَالسَّمَوَاتُ

896 - المرجع نفسه. ج 2 ص 447 - 449.

897 - المرجع نفسه. ج 2 ص 450.

898 - الخصائص. ج 3 ص 245.

899 - الزمر: 56.

900 - البقرة: 115.

901 - الرحمان: 27.

902 - طه: 9.

مَطُورَاتٍ بِيَمِينِهِ»⁹⁰³ ونحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجرى، وقول الرسول في الحديث ((خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ))⁹⁰⁴ فسر بعض الجهال ذلك على أصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه. حتى ذهب بعضهم في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾⁹⁰⁵ إلى أنها ساق ربه، ولم يشكوا أن هذه أعضاء له، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسما معضياً،⁹⁰⁶ على ما يشاهدون من خلقه عز وجهه وعلا قدره وانحطت سوامي الأقدار والأفكار دونه.⁹⁰⁷

ويعد ابن جنبي التفسير الذي يجعل لله تعالى جسما وأعضاء تفسيراً فاسداً ناشئاً عن جهلهم باللغة ودلالاتها المجازية والأدبية: «ونعوذ بالله من ضَعْفِ النظر وفساد المعنى... ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها أو مزاوله لها لحمتهم السعادة بما أصابتهم الشقوة إليه بالبعد عنها... وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جار على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة... وكان القوم الذين حوطلوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أحوالها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألّفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بما على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها».⁹⁰⁸

ثم أخذ في تفسير النصوص على طريقة العربية ودلالاتها وطرق التعبير فيها. فيقول شارحاً الآية الأولى: «إنهم يقولون: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي بالإضافة إليه وقرنه به، فكذلك قوله تعالى: ﴿يَحْسُرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ

اللَّهِ﴾ أي فيما بين وبين الله إذا أضفت تفرطي إلى أمره لي ونهيه إياي. وكذلك الحديث ((كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا))⁹⁰⁹ أي يصغر بالإضافة إليه وإذا قيس به».⁹¹⁰

والمراد بالوجه في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ الاتجاه إلى الله، أو يخرج مخرج الاستعارة على ما هو العرف والعادة. أي لو كان تعالى مما يكون له وجه لكان كل موضع توجه إليه فيه وجهها له، وفي المعنى الأول هو مصدر مضاف إلى المفعول.⁹¹¹ وقوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا﴾⁹¹² أي القوة التي أعطاها تعالى للأشياء، لا أنه سبحانه جسماً تحله القوة أو الضعف، ونسب العمل إليها لأن بالقدرة ما يتم له العمل كما يقال: قطعه السيف ونحوه، أو أنه أجراه على ما هو العرف من أن أكثر الأعمال باليد.⁹¹³

903 - الزمر: 67 .

904 - رواه البخاري عن ابن هريرة (227)، ومسلم (2841) .

905 - القلم : 42 .

906 - أي ذا أعضاء وأجزاء .

907 - الخصائص. ج 3 ص 246-247 .

908 - المرجع نفسه. ج 3 ص 246-247 .

909 - وذهب أكثرهم على أنه مثل عربي. ومعنى الفرا يعني بها الحمار الوحشي .

910 - الخصائص. ج 3 ص 247 .

911 - المرجع نفسه. ج 3 ص 248 .

912 - يس : 71 .

913 - الخصائص. ج 3 ص 248-249 .

أما قوله تعالى: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ معناها تحت رعايتي، لأن القريب من النظر يكون إصلاح أموره أكثر، قال المولود:

شَهِدُوا وَغَبْنَا عَنْهُمْ فَتَحَكَّمُوا . . . فِينَا وَلَيْسَ كَغَائِبٍ مَنْ يَشْهَدُ

وهو باب واسع.⁹¹⁴

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ إما أن يراد الجارحة على التشبيه والجاز، وذكرت اليمين لأنها أقوى من الشمال في الإطاحة أو اليمين القوة، قال الشاعر:

إِذَا مَا رَايَةً رُفِعَتْ لِمَجْدٍ . . . تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ⁹¹⁵

وأما دلالة الحديث: (خلق الله آدم على صورته) فالضمير يعود على اسم الله أي على الصورة التي أنشأها الله وقدرها، من إضافة المصدر إلى الفاعل. أو راجع على آدم أي على الصورة التي تليق له ولأمثاله، مثل قوله للرئيس: خَدَمْتَهُ خِدْمَتَهُ. أي الخدمة التي تليق لأمثاله. فأما قول من طغى به جهله، وغلبت عليه شقوته حتى قال في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ إنه أراد به عضو القدم وإنها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن، وإنما ذات شعر وكذا وكذا مما تتايعوا⁹¹⁶ في شناعته وركسوا⁹¹⁷ في غوايته، فنحمد الله أن نزهنا عنه. ثم إن الساق المراد بها شدة الأمر كقولهم: قامت الحرب على ساق، وهي على التشبيه بالساق الحقيقية التي تعلق القدم، فأما أن تكون للقديم سبحانه جارحة ساق أو غيرها فنعوذ بالله من اعتقاده، وعليه بيت الحماسة:

كَشَفَتْ لَهُمْ عَنْ سَاقِهَا . . . وَبَدَا مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاخُ⁹¹⁸

كذلك ما خطر لابن جنى نفسه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمَنَّ مِنْ أَعْفُلْنَا قَلْبُهُ عَنْ ذِكْرِ رِنَا﴾⁹¹⁹ فمعناه عنده أن يكون من باب أفعلت الشيء أي صادفته ووافقته مثل:

وَأَهْيِجُ الْخَلَصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبُرُقِ⁹²⁰

أي صادفها هائجة النبات وعليه الكثير في اللغة، فمعنى الآية صادفنا قلبه غافلا، ولا يصح أن يكون معنى (أغفلنا) منعنا وصددنا وإلا لكان أتى بالفاء في المعطوف (وأتبع) بدل الواو، لأن الفاء تفيد تسبب الثاني عن الأول لا الواو، مثل أعطيته فأخذ ونحو ذلك، فالمعنى والله أعلم: ولا تطعم من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه... الخ، وهذا من أسرار اللغة لمن يعرفها.⁹²¹

يقول محمد مبارك: «وبهذا يكون ابن جنى قد حدد للباحثين علم الدلالة اللغوي وأهميته وأنه الطريق للأمان الاجتماعي والديني واللغوي، وأبان بما لا يدع مجالاً للشك أن معرفة دلالة الألفاظ مما يحتاج إليه الإنسان في حياته للوصول إلى الطريق

914 - المرجع نفسه. ج 3 ص 248-249.

915 - المرجع نفسه. ج 3 ص 248.

916 - التتابع: التهافت والإسراع في الشر.

917 - أي ردوا وقلبوا.

918 - الخصائص. ج 3 ص 251-252.

919 - الكهف: 282

920 - رؤبة. وشطره الأول: حتى إذا ما هاج جبران الذرق

921 - الخصائص. ج 3 ص 253-255.

الصحيح ومعرفة أسرار اللغة وآدابها، وما يساعد به النقد الأدبي على أداء وظيفته بما يمدده به من نظرات وخبرة في قوانين الألفاظ
922 .«

ولجالة هذا المبحث في اللغة نجد *ابن جنبي* يعجب من عدم مرور *أبوي علي* (الفارسي والجبائي)⁹²³ بهذا الموضوع فيقول: «وأنا أعجب من الشيخين *أبوي علي* رحمهما الله وقد دوخا هذا الأمر وجولاه وامتضخاه وسقياه ولم يمرر واحد منهما ولا من غيرهما - فيما علمته - به على قربه وسهولة مأخذه».⁹²⁴

ثم يرسل *ابن جنبي* عبارته المشهورة: «لو أقام إنسان في خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضوع لما كان مغبونا فيه، ولا منتقص الحظ منه ولا السعادة به».⁹²⁵ وأعتقد أن العبارة الأخيرة ترمز لعلم الدلالة أو علم المعنى كما هو في اصطلاح القدماء. ويقصد *ابن جنبي* هنا العلم الذي يكشف عن معاني الألفاظ وبجاراتها اللغوية، وذلك - بحق - هو عماد علم الدلالة الحديث.

لكن تظل فكرة *ابن جنبي* عن المجاز مرواغة في بعض الأحيان، ولقد حاول إدراج قصد المتكلم ودلالة الحال أو المقام ليحل بعض المشكلات التي واجهته، حيث نراه يريد بعض الأمثلة التي يلجأ فيها إلى ذلك، لكي يحل ما استشكل فيها مثل:
1- مناقشة *ابن جنبي* لإحالة *سيبويه* جملة: أشرب ماء البحر حيث رأى *ابن جنبي* أن القول بأن إحالة *سيبويه* لهذه الجملة تؤدي إلى حظر المجاز قول تنقصه الدقة، حيث أن *سيبويه* أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة فأما إن أراد بالماء في الجملة السابقة بعضه ثم أطلق اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جاوزه. *فسيبويه* إذن وضع هذه اللفظة في هذا الموضوع على

أصل وضعها في اللغة من العموم، وأجتنب المستعمل فيه من الخصوص على حد تعبير *ابن جنبي*.⁹²⁶ وأود هنا أن أشير إلى أن الجملة التي أشار إليها *ابن جنبي* هنا وردت عند *سيبويه* على صورة الفعل الماضي: (شربت ماء البحر) في الباب الذي سماه: هذا

باب الاستقامة من الكلام والإحالة⁹²⁷ ولم يعتبرها *سيبويه* من المحال على حد إشارة *ابن جنبي* وإنما اعتبرها من المستقيم الكذب، وذلك لأن شرط الإحالة التي نص عليه *سيبويه* وتضح من خلال أمثلة *سيبويه* لا يتوفر في هذه الجملة أعني: "أن تنقض أول كلامك بآخره"،⁹²⁸ ذلك النص الذي استعمله *ابن جنبي* نفسه⁹²⁹ في الباب الذي سماه: باب في المستحيل، وصحة قياس

922 - فقه اللغة وخصائص العربية. ص 134.

923 - يريد شيخه *أبا علي* الفارسي المتوفى سنة 377هـ، وأبا *علي* محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفى سنة 303 هـ. وكانا معتزليين.

924 - الخصائص. ج 3 ص 255. عد إلى *عقري اللغويين* حامد هلال الصفحة 783-786 للتأكد من النصوص

925 - المرجع نفسه. ج 3 ص 253.

926 - الخصائص ج 2 ص 456 . 455.

927 - انظر الكتاب. ج 1 ص 26. 25.

928 - المرجع نفسه. ج 1 ص 25.

929 - انظر الخصائص. ج 3 ص 33.

الفروع على فساد الأصول.⁹³⁰ ويبدو أن تجريد ابن جنبي للمعايير التي بنى عليها سيبويه إلى معيارين اثنين هما الاستقامة والإحالة دفع ابن جنبي إلى هذا الخلط وبالتالي دفعه إلى بناء قضية على ما لم يقوله سيبويه.

2 - لما أراد ابن جنبي أن يلمح إلى كثرة المجاز في حذف المضاف في معرض رده على أبي الحسن الأخفش، افترض محاورة على النحو التالي: «فإن قيل: يحيى من هذا أن تقول: ضربت زيدا وإنما ضربت غلامه وولده. قيل: هذا الذي شنت به عينه جائز، ألا تترك تقول: إنما ضربت زيدا بضربك غلامه، وأهنته بإهانتك ولده وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به. فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيدا أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز».⁹³¹ فهو هنا يريد أن يرى المجاز طبقا لفهم علاقة المنطوق بالمفهوم لكي يقول بوجود حذف مضاف أو لا وهذا القول استناده الأساسي إلى المعرفة بالمراد إبلاغه. من خلال المقام. ومقارنته بما عبر عنه على مستوى الكلام.

ما يهمنا هنا أنه من خلال المثالين السابقين نرى لجوء ابن جنبي إلى المقام المتكلم والمتلقي لكي يحدد إلى أي مدى يمكن أن ينتمي هذا المثال أو ذلك إلى الحقيقة أو إلى المجاز ونلاحظ أن هذين المثالين يندرجان تحت المجاز الذي عناه في الباب الأول الذي خصصه للمجاز.

ولقد ذهب ابن جنبي إلى تعدد وجوه النظر التي قد تجعل من مثال ما حقيقة وتجعل من مثال آخر مجازا، ولعل المثال الواضح الذي ذكره ناصًا على كونه حقيقة مرة ومجازا أخرى هو الآية ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾.⁹³² حيث رأى بناء على وجهة نظره الاعتزالية أنه يمكن أن يؤخذ الكلام هنا على سبيل الحقيقة اعتمادا على مقولة ابن الحسن: خلق الله موسى كلامًا في الشجرة، فكلم به موسى وإذا أحدثه كان متكلمًا به. ولن أدخل هنا في مسألة أحقية نسبة الفعل في هذه الحالة إلى الفاعل الذي أسنده الله الكلام وسأكتفي بالتركيز على طرح ابن جنبي لهذا الكلام أو لهذه الآية على أنها ليست من باب المجاز من حيث إسناد الفعل إلى فاعله طبقا لإحدى زوايا الرؤية في المجاز. والطرح الآخر الذي ساقه ابن جنبي بالنسبة للآية السابقة

طرحه في حديثه عن توكيد المجاز حيث قال: «وكذلك أيضا يكون قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ من هذا الوجه مجازا على ما مضى».⁹³³

إذن نستطيع أن نقول: إن الاضطراب الذي وجدناه في فصل المجاز يمكن حله بالنظر إلى جميع الأمثلة التي وردها ابن جنبي للحقيقة أو للمجاز معتبرين أن المجاز عنده ليس مجازا واحدا، وإنما له مستويات متعددة من حيث المجاز في الفعل، ووقوع الفعل من الفاعل، وإعمال الفعل في المفعول، وأفعال القدير سبحانه، ومجاز الحذف.

⁹³⁰ - المرجع نفسه. ج 3 ص 328. 341.

⁹³¹ - المرجع نفسه. ج 2 ص 452.

⁹³² - النساء: 164.

⁹³³ - الخصائص. ج 2 ص 45.

ثانيا: الترادف والدلالة

يقول أحمد مختار عمر:⁹³⁴ إن علاقة اللفظ بالمدلول من حيث الإفراد والتعدد في كل منهما ينقسم أقساما ثلاثة:

- أ - التباين: وهو أكثر اللغاة، وذلك أن يدل اللفظ على معنى واحدا.
- ب - المشترك اللفظي: هو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.
- ج - الترادف: وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحدا.

⁹³⁴ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 145.

وقد ذكر *ابن جنبي* هذه الأنواع الثلاثة في كتابه الخصائص "باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات و السكون".⁹³⁵ قال *ابن جنبي*: « غرضنا من هذا الكتاب ليس ما جاء به الناس في كتبهم نحو وجدت في الحزن ووجدت الضالة ووجدت في الغضب ... ولا كما جاء عنهم من نحو الصدى الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بثأره والصدى العطش ... ولا هل بمعنى الاستفهام ومعنى قد ... ونحو ذلك فإن هذا الضرب من الكلام و إن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ويليه اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين كثيرا في كتب العلماء وقد تناهتة أقوالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم . وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكون المصوغة في أنفس الكلام ».⁹³⁶

إن الشكل المنطقي لعلاقة لفظين بمعنيين كان من اهتمامات *ابن جنبي*، حيث استبعد مبدئيا الشكل الرابع لهذه القسمة: اتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين وذلك منطقي لاستحالة التذليل عليه، وبقي عنده ثلاثة أشكال: الأول اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين وهو الإطار الأعم والأساسي ، والثاني . ما نحن بصددده . اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين ، والثالث اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . أو المشترك اللفظي . أو المشترك اللفظي . والشكلان الأخيران يمثلان ظاهرة داخل الإطار العام .

لقد خصص *ابن جنبي* بابا طويلا في الخصائص سماه "باب في تلاقي المعاني ، على اختلاف الأصول والمباني"⁹³⁷ تحدث فيه عن ظاهرة الترادف، حيث تحدث عن الفكرة العامة، وبعض الأفكار العامة، وبعض الأفكار الجزئية، وبين أهمية هذا الظاهرة رغم عدم اهتمام البعض أهل اللغة به على حد قوله. لقد أشار *ابن جنبي* في بداية حديثه عن هذه إلى أهميتها وذلك حينما قال في الخصائص رافعا من قيمة هذا الفرع من الدلالي: « هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوى الدلالة على شرف هذه اللغة ». ⁹³⁸ ثم يعرفه بقوله: « وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده

مقضي المعنى إلى معنى صاحبه ». ⁹³⁹ وفي ذلك إشارة إلى وقوع الترادف في اللغة. وكان *ابن جنبي* . كعادته في معظم الموضوعات التي يتطرق إليها . يشير إلى اهتمام أستاذه أيضا *ابن علي الفارسي* بهذا الموضوع واستحسانه له في قوله: « وكان أبو علي رحمه الله يستحسن هذا الموضوع جدا، وينبه عليه ويسر بما يحضره خاطره منه ».⁹⁴⁰

ويسوق لنا *ابن جنبي* مثلا على ذلك: « الخليقة، ويذكر من مرادفاتهما طبيعة ونحيطة وغريزية ونقيبة وغريزة ونقية، وضريبة، ونحيظة وسجية وطريقة، وسجيجة، وسرجوجة، وسرجيجة، ومرن، وسليقة، ونجار ». ⁹⁴¹ وقد مثل بذلك أيضا بأمثلة كثيرة منها ما جاء به الأصمعي في كلمة " صقر " وخالفه فيها آخرون وقالوا " سقر " هذا دليل على ثراء اللغة وليس عيبا فيها. ⁹⁴² ولا يكتفي *ابن جنبي* بذكر هذه الألفاظ، بل هو يعمد إليها لفظا لفظا، فيبين كيف يتصل مدلوله بمدلول الألفاظ الأخرى بيانا يدل على سعة حيلته وحسه اللغوي المرفه. وتتبع أصول هذه الألفاظ جميعا ومعانيها توصل *ابن جنبي* إلى أنها تؤدي معنى واحدا، فهي «

935 - الخصائص. ج 2. ص 93.

936 - المرجع نفسه. ج 2 ص 93.

937 - المرجع نفسه. ج 2 ص 113 . 133.

938 - المرجع نفسه. ص 210.

939 - أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 70.

940 - المرجع نفسه.

941 - الخصائص. ج 2 ص 114.

942 - المرجع نفسه. ج 2 ص 112 .

تؤذن بالألف والملاينة والأصحاب والمتابعة»⁹⁴³ وكذلك وجد في معاني أصول هذه الألفاظ «التمريرين على الشيء وتليين القوي ليصحب وينجذب»⁹⁴⁴ يقول في معنى الطبيعة: «الطبيعة وهي من طبعت الشيء؛ أي قررته على أمر ثبت عليه، كما يطبع الشيء، كالدرهم و الدينار فتلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله»،⁹⁴⁵ ويقول مؤكدا على الدلالة بين الضريبة والطبيع: «ومنها الضريبة وذلك أن الطبع لا بد معه من الضرب، لتثبت له الصورة المرادفة»⁹⁴⁶ وفي معنى الغريزة يقول: «وهي فعيلة من غرزت كما قيل طبيعة، لأن طبع الدرهم ونحوه ضرب من اسمه، وتغريزه بالألة التي تثبت عليه الصورة، وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع»⁹⁴⁷ وهكذا يمضي ابن جني مع بقية الألفاظ المذكورة آنفاً، ولا شك أبداً أن ابن جني تكلف كثيراً للوصول إلى ما كان يرمي إليه من استخراج معنى مشترك للبناء المذكور.

إن **أبا الفتح** يؤكد تأكيداً شديداً على وجود الترادف، وهو من الذين يؤيدونه بغض النظر عن كونه صادراً عن لهجة واحدة، أو عن لهجات مختلفة. إذ أنه لم يذكر ذلك الشرط، لا بالقبول ولا الرفض، ويوجد أكثر من نص في الخصائص يدل على أن **أبا الفتح** ممن لا ينكرون الترادف. يقول في نص يشبهه النص الذي أوردناه منذ قليل **السيوطي**: «وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظات بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين فرقا بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد، ألا ترى أنه لما كان رفث بالمرأة في معنى أقصى إليها جاز أن يتبع الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء»⁹⁴⁸.

ويقول في "باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد": «أعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضوعين جميعاً، فلما آذنا به إليه، ساءحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعنى

عندهم أشرف من الألفاظ»⁹⁴⁹ وكل هذه النصوص تدل على أن **ابن جني** كان ممن يؤيدون الترادف في اللغة، بل إنه ليسخر من هؤلاء الذين ينكرونه⁹⁵⁰ فيقول: «وكان أبو علي - رحمة الله - إذا عبر بمعنى لفظ ما، فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه يقول «هذا رأى ابنه في قميص أحمر عوضه، فإن في قميص كحلي لم يعرفه»⁹⁵¹ وقد يرد في بعض الأحيان على من أنكر الترادف حيث يشير إلى قوله تعالى ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ أَصَيَّامٍ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁹⁵² والقياس الرفث بنسائكم فلما كان الرفث والإفضاء مترادفين جاز تعدي الرفث بـ (إلى) كما تعدى فعل الإفضاء.⁹⁵³

يقول الدكتور **محمد شاهين**: «ويؤكد **ابن جني** - أيضاً - أنه لا فرق في التعبير بأحد الألفاظ المترادفة، وكأنها المقصود باللفظ الذي عبر به هو لا يتخلف»،⁹⁵⁴ ويذكر: «وهذا أو نحوه -عندنا- هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ

943 - المرجع نفسه. ج 2 ص 114

944 - المرجع نفسه.

945 - المرجع نفسه.

946 - المرجع نفسه.

947 - المرجع نفسه. ج 1 ص 113.

948 - المرجع نفسه. ج 2 ص 466.

949 - **الخصائص**. ج 2 ص 466.

950 - انظر أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، ص 74.

951 - **الخصائص**. ج 2 ص 468.

952 - البقرة: 187.

953 - انظر محمد سعد محمد، **في علم الدلالة**. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة. ط: 1. 2002م. ص 177.

954 - عمر صبور، **بعض ظواهر علم الدلالة العربي**. ص 47.

مختلفة على معانٍ متفككة، وكأنه إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأت إلا بمن ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحب مرادف⁹⁵⁵.

كما يلاحظ الدارس أن الترادف عند ابن جنبي يظهر من خلال مستويين:⁹⁵⁶

- 1- المستوى الذي ينتفع به عامة الناس فيعلمون الأسماء المختلفة للمسمى الواحد.
- 2- وهو ما يخص اللغويين الباحثين المنحصرين في هذا المجال إذ إنهم لا يكتبون بما يعرفه عامة الناس، بل يضيفون إلى ذلك الأسباب التي أدت إلى هذه المترادفات أو العلاقات الدلالية بينهما ومن أين جاءت.

يقول ابن جنبي في هذا الشأن: «فهذا - يقصد هذا الباب الذي هو تلاقي المعاني لاختلاف الأصول و المباني - ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة. وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علم معانيها. فأما كيف ومن أين؟ فهو ما نحن عليه، وأرجح به أن يكون عند كثير منهم نيفا لا يحتاج إليه وفضلا غيره أولى منه⁹⁵⁷».

ويمكننا من خلال هذه الاقتباسات من كتاب الخصائص حول أهمية هذه الظاهرة عند ابن جنبي أن نستخلص أمرين الأثنين:

الأول: إننا إذا ما بحثنا عن أصل الأسماء المترادفة عند ابن جنبي فإننا سنجد طريقا دلاليا واحدا تسيير فيه الأسماء المترادفة. إن جاز التعبير. وليس بضرورة تطابقا بين هذه المترادفات وهذا ما نفهمه من إفضاء معنى اللفظ إلى معنى صافي به، بحيث إننا نستطيع أن نقول إن ابن جنبي هنا لم يفترض صورة مثالية تتأبى عليها اللغة، وإنما وقف عند واقع اللغة، ليرصد

ما بدا له اتفاقا في المعنى بهذا المعنى المرن الذي طرحه. ينسجم هذا الطرح مع النص الذي ذكره ابن جنبي ليشير فيه إلى فكري الطبع والتواضع حين قال: «فأعجب للطف صنع الباري سبحانه في أن طبع الناس على هذا وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهاداهم للتواضع عليه وتقريره⁹⁵⁸».

فابن جنبي يشير هنا إلى أن جذر المسألة تكمن في التواضع بشكل أوضح من الشكل الذي تحدثنا عنه عند حديثنا عن الطبيعة الصوتية للغة في الفصل الأول من هذه الدراسة، وهذا التواضع لا يؤدي إلى تطابق في المعاني بين المترادفات بقدر ما يؤدي إلى اقتراب بشكل ما فيما بينها، كما يبدو من الأمثلة.

والأمر الثاني الذي يلفت نظرنا أهمية الحديث عن هذه الظاهرة ولاسيما في كتابة الخصائص، بوصفها خصية من خصائص هذه اللغة، وقد نص ابن جنبي على ذلك بقوله: «هذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة، وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علم معانيها. فأما كيف، ومن أين فهو ما نحن عليه. وأحجج به أن يكون عند كثير منهم نيفا لا يحتاج إليه، وفضلا غيره أولى منه⁹⁵⁹». فالأمر يتجاوز عند ابن جنبي معرفة معاني الألفاظ إلى النظر في هذه

⁹⁵⁵ - المرجع نفسه.

⁹⁵⁶ - أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 75.

⁹⁵⁷ - الخصائص. ج 2 ص 121.

⁹⁵⁸ - الخصائص. ج 2 ص 117.

⁹⁵⁹ - المرجع نفسه. ج 2 ص 121.

الألفاظ ومعانيها وإعمال الذهن في هذه المعاني ومن أين أتت وما الذي يجمعنا فيما يتعلق بالظاهرة التي نتناولها « فتأتي والتلطف في جميع هذه الأشياء وضمها وملائمة ذات بينها هو (خاص اللغة) وسرها ، وطلاوتها الرائقة وجوهرها. فأما حفظها ساذجة وشمشها محطوبة هرجة فنعود بالله منهم، ونرغب بما آتانا سبحانه عنه ». ⁹⁶⁰ على حد قول ابن جنبي نفسه فجمال هذا الموضوع في ذلك التأتي والتلطف اللذين أشار إليهما، للوصول إلى الضم والملائمة بوصفهما ملمحا لجمال اللغة وكشف أسرارها وربما هذا ما دفع ابن جنبي أن يقول: « وقد هممت غير دفعة أن أنشأ في ذلك كتابا أتقصي فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه. ولعله لو خرج لم أقنعه ألف ورقة إلا على اختصار وإملاء ». ⁹⁶¹

أسباب وقوع الترادف عند ابن جنبي

1. من أسباب الترادف أن يكون من وضع اللفظ المترادف شخص واحد ولكن قليلا ما نجد، بحيث يشيع لفظ في قبيلة ما بمعنى معين ثم يأتي شخص آخر يستعمل نفس المعنى ولكن للفظ آخر، ويتقبل الناس ذلك ويرحبون به، ولكن اعتبارا للشخص الذي نطق بهذا اللفظ: على أن يكون خطيبا أو شاعرا فصيحاً أو زعيماً أو حكيماً في تلك القبيلة، فيشيع اللفظان معنى واحد ويحدث الترادف. وهذا الأمر كثيراً ما يتمثل وينطبق على الساسة والزعماء من ألفاظ على معنى واحد، وهذه سنة مقبولة منذ القدم عند العرب. ⁹⁶² وقد جاء في الخصائص: « إن العربي إذا قويت فصاحته، وسمت لغته، تصرف وارتجل ما لم سبته أحد قبله به فقد حكى عن رؤية وأبيه إنهما يرتجلان ألفاظاً لم يسمعا ولا سبقا إليها » ⁹⁶³ فالترادف ثروة لا سوق لها ولا وزن بالنسبة للذين أنكروا وجوده وأنه يقف عقبه إلى حد ما في وجه متلقي متن اللغة ومحصل ومفرداتها ودارس أدبها.

2- ومن شروط الترادف عند اللغويين المحدثين اتحاد البيئة اللغوية، أي انتماء لفظتين إلى لهجة واحدة، أو إلى مجموعة من اللهجات المنسجمة، لا إلى لهجات عربية مختلفة. ⁹⁶⁴ لكن ابن جنبي لم يلمح إلى هذا الشرط فقط، بل إنه اعتبر هذه اللهجات المختلفة سببا في وجود هذا الترادف ووقوعه في اللغة العربية. وذلك ما يعرف بتداخل اللغات أو ما يطلق عليه حديثا تداخل اللهجات. وذلك بأن تستعمل قبيلة أخرى كلمة أخرى للشيء نفسه فيحدث احتكاك بين القبيلتين ينتج عنه أن تأخذ كل قبيلة الاسم أو الكلمة عن الأخرى فيشتهر الاسمان ويشيعان ويصبحان مترادفين فقد ورد عن ابن جنبي: « وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى فأن تكون لغات لجماعات الإنسان واحد من هنا، ومن هنا ». ⁹⁶⁵ وقد قال قبل ذلك: « وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظا مختلفة فسمعت في اللغة، إنسان واحد، فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله ». ⁹⁶⁶ نجد أن ابن جنبي نظر للترادف من خلال قبيلة واحدة، حيث تأتي قبيلة أخرى وتنطق بألفاظ قبيلة أخرى ليست شائعة في قبيلتها فهنا يمكن القياس على هذا اللفظ بأنه من الترادفات ولا حرج في النقل ما بين القبائل، وإذا شاع لفظان مترادفان في قبيلة واحدة وكان لهما نفس الاستعمال ولهما معنى واحد دل ذلك على الترادف لأن العرب أدت بهم الحاجة استعمال ذلك وهم أهل الشعر والفصاحة.

⁹⁶⁰ - المرجع نفسه. ج 2 ص 125.

⁹⁶¹ - المرجع نفسه. ج 2 ص 133.

⁹⁶² - انظر عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 316. 317.

⁹⁶³ - الخصائص. ج 1 ص 324.

⁹⁶⁴ - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 71.

⁹⁶⁵ - الخصائص. ج 1 ص 374.

⁹⁶⁶ - المرجع نفسه. ج 1 ص 373.

ويبين **سليمان ياقوت** أن **ابن جنبي** يرى في: «اللّهجات جميعا حجة وليس لنا أن نرد واحدة برسيلتها، وهذا الرأي بالرغم مما فيه من وصفية رائعة وعدم تفضيل لهجة على أخرى أو اتخاذ واحدة معيارا للّهجات الأخرى يساعد على وجود مترادفات كثيرة في اللغة ينسبها إلى بيئتها اللغوية على مر الزمن، وتنسب بعد ذلك إلى اللغة العربية بعامّة ... على أن هناك نصوصا في الخصائص تشير إلى سبب وجود الألفاظ ذات الدلالة الواحدة (المترادفات) في اللغة العربية».⁹⁶⁷

ومن هذه النصوص: «باب في الشيء يسمع من العرب الفصيح لا يسمع من غيره وذلك ما جاء به ابن أحمّر في تلك الأحرف المحفوظة عنه. قال **أحمد بن يحيى**: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال لا أعلم أحد أتى بها إلا **ابن أحمّر الباهلي** منها الجبر وهو الملك»،⁹⁶⁸ ثم يذكر ألفاظا أخرى ومرادفات منها: كأس رنونة أي دائمة، ومارية أي لؤلؤية، و الريان وهو العيش والحيرم وهو البقر وكل هذه الكلمات ساعدت على كثرة الأسماء على المسميات. ويبين **ابن جنبي** سبب وجود هذه المفردات بإحدى طريقتين:⁹⁶⁹ «فإما أن يكون شيئا أخذه (ابن أحمّر) عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة، وهو فصيح كقوله في **الدُرُحُح**، ونحو ذلك، وأما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحمّر، فإن الإعرابي إذا قويّت فصاحته، وسمت طبعته، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به».⁹⁷⁰

وفي الأخير أود أن أشير إلى أن **ابن جنبي** عقد مقارنة ما بين هذه الظاهرة وظاهرة الاشتقاق حيث قال: «وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ، وليس كاشتقاق الذي هو من لفظ واحد، فأن بعضه مُنبّهة على بعض. وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعاني غير منبهته عليها الألفاظ. فهو أشرف الصنعتين وأعلى المأخذين، فتفطن له وتأن لجمعه، فإنه يؤنقك ويُفنى عليك ويسط ما تجعد من خاطرك، ويريك من حكم الباري. عز اسمه. ما تقفه تحته وتسلم

لعظم الصنعة فيه وما أُودعته أحضائه ونواحيه».⁹⁷¹ ويتضح لنا من هذا الاقتباس أن **ابن جنبي** لم يقف عنده حد المقارنة بين الترادف والاشتقاق، وإنما تجاوز المقارنة إلى المفاضلة بينهما. إن جاز التعبير. بحيث أنه رأى أن رصد المعنى الجامع في الاشتقاق أسهل من رصده في الترادف، لأن الألفاظ المشتقة من المعنى الواحد تدلنا على هذا المعنى، بينما في رصد المعنى الجامع في الترادف نعمل فكرنا دون وجود ما ينبهنا على هذا الجامع، ولذلك رآه **ابن جنبي** أشرف الصنعتين وأعلى المأخذين.

أود أن أشير في هذا المقام إشارة عابرة إلى ظاهرتين التصقتا في مجال الدراسة الدلالية للألفاظ والمفردات بظاهرة الترادف كثيرا وهما: المشترك اللفظي والتضاد. وقد ذكر **ابن جنبي** الأولى في النص الذي سبق أن نقلناه من الخصائص:⁹⁷² "باب في اتفاق اللفظيين واتفاق المعنيين في الحروف والحركات." ثم كرر النص مرة ثانية في الجزء الثالث منه.⁹⁷³ كما سجل **ابن جنبي** بابا في الخصائص أطلق سماه "باب في توجيه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين"، وهو لا يعني به المشترك اللفظي كما حدده علماء الدلالة، بل يقصد شيئا قريبا من ذلك.⁹⁷⁴ يقول **ابن جنبي**: «وهو الاختلاف في تأويل جملة واحدة أي إعطاء جملة

967 - أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 74.

968 - الخصائص. ج 2 ص 21.

969 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 74.

970 - الخصائص. ج 2 ص 24-25.

971 - الخصائص. ج 2 ص 24-25.

972 - المرجع نفسه. ج 2 ص 93.

973 - المرجع نفسه. ص 111.

974 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللسانيات. ص 69.

واحدة تأويلين أو أكثر ويضرب مثلاً على ذلك جملة (وهذا أمرٌ لا يُنادى وليدُه)، قال قوم في تأويلها إن الإنسان يذهل عن ولده بشدته. وقال قوم: أي هو أمر عظيم فإنما يُنادى فيه الرجال و الجللة، لا الإماء و الصبية. وقال آخرون: الصبيان إذا ورد كاهن أو حواء أورقاء حشروا عليه واجتمعوا له؛ أي ليس هذا اليوم بيوم أنس وهو؛ إنما هو يوم تجرد وجد. وقال آخرون لا وليد فيه فينادى، وإنما فيه الكفاءة والنهضة».⁹⁷⁵

أما التضاد عند ابن جنبي فلم يذكره ابن جنبي على الحد الذي وضعه له علماء الدلالة، ولكنه خصص أبواباً تدور حول التضاد والمخالفة بوجه عام، فلقد خصص باباً في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه كاجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو: «رجل علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة...»، وباباً في ورود الوفاق مع وجود الخلاف؛ أي التسوية بين شيئين مختلفين كالتسوية بين المتعدي و اللازم في مثل غاض الماء وغضمته وجبرت يده و جبرتها، وباباً في أن سبب الحكم قد يكون ضده تكلم فيه عن أمور صرفية لا علاقة لها في التضاد في علم الدلالة».⁹⁷⁶

ويذكر ابن جنبي أمثالا أخرى كقوله:⁹⁷⁷ وجدت في الضالة ووجدت في الغضب، ووجدت أي علمت، كقولك وجدت الله غالباً، ولا كما جاء عنهم من نحو الصدى: الطائر يخرج من رأس المقتول، إذا لم يدرك تأره، والصدى: العطش، والصدى ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، والصدى من قولهم فلان صدى مال؛ أي حسن الرعية له و القيام عليه، ولا (هل) بمعنى الاستفهام وبمعنى قد و(أم) للاستفهام وبمعنى بل، ونحو ذلك، فإن هذا الضرب من الكلام. وإن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، ويليه اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين - كثير في كتب العلماء، وقد تناهته أقوالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم - وإنما غرضنا هنا وراءه من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكنات.

وقد تتابع العلماء من بعده في تناول هذا المبحث، ومن ثم كان ابن جنبي على حق عندما رأى أن هذا الضرب من الكلام كثير في كتب العلماء، وربما كان هذا سبباً في أنه لم يتناول بالدرس والتحليل من هذه الأنواع (الترادف، المشترك، التضاد)، إلا النوع الأول فقط، ومع هذا فالارتباط وثيق بين الترادف والظاهرين الآخرين في معظم كتب اللغويين.⁹⁷⁸

975 - الخصائص. ج2 ص 164 وما بعدها.

976 - المرجع نفسه. ج1 ص 93.

977 - المرجع نفسه.

978 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 69.

ثالثاً: السلب والدلالة

تحدث ابن جنبي عن السلب في أكثر من موضع في كتبه المختلفة،⁹⁷⁹ حيث أفرد له باباً في كتابه الخصائص ناقش فيه أفكاراً نظرية، وأقر وجهة نظره في السلب، كما ضرب أمثلة مختلفة شرح بها وجهة نظره، وتطرق إلى أمثلة من السلب في كتبه الأخرى تنسجم مع وجهة النظر التي طرحها.

ومن المعروف أن المفردات تعطي دلالات إيجابية، وهي موضوعة أصلاً من أجل تأكيد وإثبات المعاني،⁹⁸⁰ يقول ابن جنبي: «اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه، لسلبهم

⁹⁷⁹ - انظر على سبيل المثال: سر صناعة الإعراب. ج 1 ص 39.38. و ج 2 ص 46.453.580. و الخصائص. ج 2 ص 150.123. و ج 3 ص 85.70.

⁹⁸⁰ - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 58.

إياه»⁹⁸¹ ثم يعطي الأمثلة على ذلك: «قام: بهذا الإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، ومنطلق، وجميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك»⁹⁸² حيث يعد ما يطرحه *ابن جنبي* في هذا الاقتباس إطاراً عاماً أو مثالياً للأفعال، والأسماء المأخوذة من الأفعال أو المتضمنة لمعانيها. لكنه لاحظ أن هناك من الأمثلة في الأفعال والأسماء خرجت من هذا الأصل، غير أن مدلولاتها للنفي أو كما عبر *ابن جنبي* للسلب، وهذا ما يعد خروجاً على هذا النمط أو الإطار العام، حيث وجد *ابن جنبي* بعض الألفاظ من الأسماء والأفعال لا تدل على إثبات المعنى وإنما تدل على سلبه، وأشار إلى ذلك بقوله: «ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها»⁹⁸³.

ونستطيع أن نقول إن *ابن جنبي* أعتمد في حديثه عن السلب على وضعه بإزاء الإثبات في التعبير عن المعاني في ألفاظ استعملتها العرب، سواء أكانت هذه الألفاظ أفعالاً. وهذا هو الأساس أو الأصل. أم أسماء ضامنة لمعاني الأفعال على حد تعبير *ابن جنبي*. وهذا هو الفرع. وقد رأى دلالة إثبات المعاني لهذه الألفاظ أصلاً، والسلب معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه.

وقد ذكر *ابن جنبي* العديد من الأمثلة لوجود دلالة السلب في الأفعال والأسماء مثال ذلك مادة "ع ج م" فهي للإبهام والغموض؛ أي نفي البيان أو سلبه:

1. العجم: قوم لا يفصحون.
2. عجم الزيب: لاستتاره في ذي العجم.
3. عجمة الرمل: لما استبههم منه على مريده، فلم يتوجه لهم.
4. استعجمت الدار: أي أنها لم تجب سائلها.⁹⁸⁴

يقول *ابن جنبي*: «ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما (هو للإبهام) وضد البيان. من ذلك العجم لأنهم لا يفصحون، وعجم الزيب ونحوه لاستتاره في ذي العجم، ومنه عجمة الرمل لما استبههم منه على سالكيه فلم يتوجه لهم. ومنه عجمت العود ونحوه إذا عضضته: لك فيه وجهان: إن شئت قلت: إنما ذلك لإدخالك إياه في فيك وإخفاءك له، وإن شئت قلت: (إن ذلك) لأنك لما عضضته ضغطت بعض ظاهرة أجزائه (فغارت) في المعجم، فخفيت. ومن ذلك استعجمت الدار إذا لم تجب سائلها، قال⁹⁸⁵:

صَمَّ صَدَاها وَ عَفَا رَسْمَهَا . . . وَاسْتَعَجَمَتْ عَنِ مَنْطِقِ السَّائِلِ

ومنه "جرح العجماء جبار"، لأن البهيمة لا تفصح عما في نفسها. ومنه (قيل لصلاة) الظهر والعصر: العجماء، لأنه لا يفصح فيهما بالقراءة. وهذا كله على ما تراه من الاستبهام وضد البيان»⁹⁸⁶.

⁹⁸¹ - الخصائص. ج 3 ص 75.

⁹⁸² - المرجع نفسه. ج 3 ص 75.

⁹⁸³ - المرجع نفسه.

⁹⁸⁴ - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 58.

⁹⁸⁵ - البيت لامرئ القيس.

⁹⁸⁶ - الخصائص. ج 3 ص 85. 86.

كما ذكر ابن جنبي أمثلة أخرى في هذا الباب ودلالاتها على السلب وهي كالتالي:

- (ش ك و)	↔ أشكيت الرجل	- (و د ي) ⁹⁸⁷	↔ التودية
- (م ر ض)	↔ مرضت الرجل	- (ن ي ل) ⁹⁸⁸	↔ النالة
- (ق ذ ي)	↔ قذيت عينه	- (أ ل و) ⁹⁸⁹	↔ المفلاة
- (إ ج ل) ⁹⁹⁰	↔ بي إجل فأجلوني	- (س ه ر)	↔ الساهر
- (أ ث م)	↔ تأثم	- (ب ط ن) ⁹⁹¹	↔ رجل مبطن
- (ح و ب) ⁹⁹²	↔ تحوب	- (خ ف ي)	↔ يخفي وأخفيت
- (س ك ك) ⁹⁹³	↔ السكاك		

ومن خلال تناول ابن جنبي للأمثلة التي ساقها للدلالة على وجود دلالات الإثبات والسلب للأفعال والأسماء نجد أحيانا يطيل في تناوله للأمثلة الجذر الدالة على الإثبات، مثلما كان الحال في تناوله الجذر (ع ج م)، وأحيانا أخرى نجده يوجز في الأمثلة الدالة على الإثبات مثلما نجده في حديثه عن (ش ك و)، و (أ ث م) مثلا. وأحيانا لا يشير إلى أمثلة تدل على معنى الإثبات مثلما نجده في (ن ي ل) و (أ ل و) اعتمادا على فهمنا للمعنى أو على السياق الذي نفهم منه دلالة الإثبات اعتمادا

على ذكره لدلالة السلب. بينما في تناوله للأمثلة الدالة على دلالة السلب أشار إلى أمثلة تغطي كل الجذور السابقة. وما سبق يمكن فهمه في ضوء أن ابن جنبي خصص هذا الموضوع للحديث عن السلب فكان لا بد من التركيز عليه مقارنة بالإثبات.

كما أن ابن جنبي من خلال أمثله السابقة نوع بين الفعل والاسم. فجعل للفعل (تسعة أمثلة)، وللإسم (ستة أمثلة)، ليثبت من خلال الأمثلة صحة وجهة نظره التي طرحها على المستوى النظري وأشرت إليها من قبل، فالسلب لا يختص بالفعل بل يتناول أسماء فيها معنى الفعل على حد قول ابن جنبي قبل ذكره للأمثلة الاسم: «وقد وجدته أيضا في الأسماء الغير جارية على الفعل إلا أن فيها معاني الأفعال، كما أن مفتاحا فيه معنى الفتح، وخطافا فيه معنى الاختطاف، وسكينا فيه معنى التسكين، وإن لم يكن واحد من ذلك جاريا على الفعل». ⁹⁹⁴ ولقد نبه ابن جنبي إلى إشارة أستاذه أبي علي الفارسي ليس على السلب فحسب، وإنما ذكر أيضا أمثلة تشير إلى رؤيته للسلب تطبقا، نجد هذا في قول ابن جنبي: «ومنه المفلاة، للخرقة في يد النائحة تشير بها. قال لي أبو علي: هي من ألوت، فقلت له، فهذا إذن من (ما ألوت) لأنها لا تألو أن تشير بها، فتبسم رحمه الله إلي، إيماء

987 - معنى الجري، نحو: ودي يدي إذا سال وجري.

988 - معنى النيل.

989 - معنى التقصير والإبطاء والترك.

990 - الإجل وهو الوجع في العنق.

991 - معنى البطن نحو: بطن وهو بطين ومبطن.

992 - الحوب وهو المأثم والتحوب التأثم.

993 - معنى الضيق. ومنه: أذن سكاك ويثر سك.

994 - الخصائص. ج 3 ص 87.

إلى ما نحن عليه وإثباتا له واعترافا به. وقد مر بنا من ذلك ألفاظا غير هذه. وكان أبو علي رحمه الله يذهب في الساهر إلى هذا، ويقول: إن قولهم سهر فلان أي نبا جنبه عن الساهرة». ⁹⁹⁵

كما لاحظ *ابن جنبي* بأن معظم الأفعال التي تدل على السلب يكون فيه زيادة، وريطه لدلالة السلب بالزيادة الموجودة في هذه الأفعال، بحيث نستطيع القول أنه رأى دلالة السلب الطارئة على الفعل نتيجة لزيادة طارئة فيه، ويتضح لنا من هذا الرأي من نص *ابن جنبي* التالي: «وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة، ألا ترى أن أعجم مرّض وتحوّب وتأمّم كل واحد منها ذو زيادة. فكأنه إنما أكثر فيما كان ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام، كما أن التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علما له كتاء طلحة». ⁹⁹⁶

ثم يرى *ابن جنبي*: «أن هناك من الحروف - كالمهمزة والتاء والتضعيف حرف من حروف الكلمة - إذا زدتها في اللفظة جعلت دلالاته إثباتا بعد أن كانت سلبا، أو جعلت دلالاته سلبا بعد أن كانت إثباتا، ويضرب الأمثلة على ذلك، منها:

1. (عجم): للإبهام؛ أي لنفي البيان وسلبه، فإذا أضيفت المهمزة في أوله، صار (أعجم)؛ أي: أزال العجم، أي أزال الإبهام، فكأنه أثبت البيان.

2. (شكوى): لإثبات الشكوى فإذا أضعفت المهمزة: "أشكيت الرجل" فهو لسلب الشكوى أي أزلت عنه ما يشكوه.

3. (قذى): لإثبات معنى القذى، وقذيت عينه، أي أزلت عنها القذى، وهذا لسلب القذى.

وهذه الأمثلة عند *ابن جنبي* لها اتجاه واحد هو إن زيادة حرف أو حرفين تضيفي على الكلمة النفي أو الإثبات وهو ما لم يكن لها من قبل هذه الزيادة». ⁹⁹⁷

ويعلل *ابن جنبي* لهذه الزيادة في مثل هذه الأفعال بأن الأصل هو الإيجاب «فلما كان السلب معنى زائدا حادثا به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين و اللام». ⁹⁹⁸

ومثلما أشرنا من قبل . في فصل الصوت والدلالة . إلى اضطراب *ابن جنبي* في موقفه بين رصد ظاهرة موجودة في اللغة ووضع قانون عام مطّرد ينسحب على كل اللغة نشير هنا أيضا إلى أنه لجأ إلى تأويل ربما أفرط فيه، لتفسير وجود دلالة السلب في بعض الأفعال التي قد عربت من الزيادة. نجد هذا في تفسيره لوجود دلالة السلب في "سهر" فهي تفيد السلب بالرغم من عدم وجود الزيادة عن الفاء والعين واللام، ويعلل *ابن جنبي* لهذا الفعل: «إن عرى من زيادة الحروف فإنه لم يعر من زيادة ما هو مجار للحرف وهو ما فيه من الحركات وقد عرفنا من غير وجه مقارنة الحروف للحركات والحركات للحروف فكأن في "سهر" ألف وياء حتى كأنه ساهير فكأنه إذن ليس مجار من الزيادة إذا كان فيه ما هو مضارع للحرف أعني الحركة، فهذا وجه... كما خرجت اللام

995 - المرجع نفسه. ج 3 ص 79.

996 - المرجع نفسه. ج 3 ص 80.

997 - وانظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 58.

998 - الخصائص. ج 3. ص 80.

عن شياع الأجناس إلى خصوصها بنفسها، لا بحرف يفيد التعريف فيها ألا ترى أن بكرا وزيدا ونحوها من الأعلام إنما تعرفه بوضعه لا بلام التعريف فيه كلام الرجل والمرأة وما أشبه ذلك».⁹⁹⁹

ويلاحظ ابن جنبي أن هذه الأفعال التي تحوي معنى السلب، إضافة إلى معناها هو للإثبات وهذا بعد زيادة حرف أو حرفين إليها، وهذه الأفعال تشبه ما جاء من الأسماء ضامنا لمعنى الحرف، كأسماء الاستفهام نحو: كم ومن وأيُّ ومتى وكيف وأين. فهذه و أمثالها احتوت دلالة الاسمية بجانب الاستفهام وأيضا أسماء الشرط: ما وأيُّ وأخواتهن فإن الشرط معنى إضافي على مقتضاها من دلالة الاسمية.¹⁰⁰⁰

وعلى الجملة نستطيع أن نقول إن ابن جنبي أورد سبعة أفعال تدل على السلب وبها زيادة، بعضها مزيد بالهمزة في أوله (ثلاثة أمثلة) أعجم، وأشكى، وأخفى، وبعضها مزيد بالتضعيف في وسطه (مثلان): مرض، وقَدَى، وبعضها مزيد بالتاء في أوله والتضعيف في وسطه (مثلان): تأثَّم، وتحَوَّب، ولكننا نجد أن ابن جنبي يورد أيضا أفعالا تدل على السلب وليس فيها حروف زيادة (مثلان): سَهَّرَ، وخَفِّيَ وهذا يفسر لنا لماذا قال ابن جنبي: «وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة» فليس كل الأفعال التي تشير إلى سلب تتضمن حرفا زائدا للزيادة على هذا المعنى. وربما تطرح هذه المقولة تساؤلا حول العلاقة بين الحروف الزائدة ومعنى السلب على حد طرح ابن جنبي.

الفصل السادس

ابن جنبي والنظريات الدلالية الحديثة، مقارنة دلالية

⁹⁹⁹ - المرجع نفسه.

¹⁰⁰⁰ - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 60.

أولاً: ابن جنى ومناهج دراسة المعنى فى المدارس اللسانية الغربية.

ثانياً: الدلالة والسياق عند ابن جنى والدرس الدلالي الحديث.

ثالثاً: المعاصرة وخصوصية التراث الدلالي فى العربية.

أولاً: ابن جنى ومناهج دراسة المعنى فى المدارس اللسانية الغربية

إن تحديد المعنى أمر بالغ الصعوبة شديد التعقيد، وليست دراسة المعنى مقصورة على علماء اللغة، فقضاياها قد تناولها أيضاً علماء النفس وعلماء الاجتماع والفلاسفة والمناطقة وغيرهم. ولا بد أن يقود هذا الاشتراك فى دراسة المعنى إلى تعدد النظريات واختلاف المناهج، وإلى تشعب المسائل بل وإلى اختلاطها أيضاً. ومن الصعوبات التى تعترض أصحاب المدارس اللسانية فى دراستهم المعنى تداخل العناصر غير اللغوية فى تحديد المعنى المراد، فقد يحيط بالكلام ملابسات وظروف خاصة تجعل المعنى مستغلقاً إن لم نكن نلهم بها. وهذه الظروف وتلك الملابسات قد لا تسجلها كتب اللغة ومعاجمها.

دراسة المعنى عند سوسير

يرى علماء اللغة حديثاً أن الدراسة العلمية للمعنى قد بدأت كما بدأ علم اللغة الحديث على يد **دي سوسير** الذي يفرق فيما يتصل بالدلالة بين ما يطلق عليه "القيمة اللغوية" للكلمة وما يسميه "المقصود" من الكلمة. ويكفي في رأيه لدراسة القيمة اللغوية أن ندرس ونفرق بين عنصريهما: ¹⁰⁰¹

الأول: الفكرة التي تدعو صورة سمعية أو أصواتاً معينة.
الثاني: الصورة السمعية التي تدعو الفكرة أو التصور الذهني.

ويرى **دي سوسير** أن دلالة الكلمة ما هي إلا علاقة متبادلة بين الصورة السمعية (الكلمة) والفكرة أو التصور الذهني، وبالتالي تصبح الكلمة عبارة عن "علامة لغوية" بحيث أننا عندما نريد أن نفرق بين فكرتين أو شيئين نستخدم لذلك علامتين لغويتين مختلفتين. ولكن العلامة اللغوية لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى أو بين كلمة وما تدل عليه، ولكنها قد تخلق نوعاً من الارتباط بين الفكرة والصورة السمعية.

أما "المقصود" عند **دي سوسير** فهو يقابل الرمز أو العلامة، والعلامة من ناحية أخرى تقابل سائر العلامات الموجودة في اللغة موضوع الدرس، وقيمة كل رمز أو علامة تتوقف على وجد سائر الرموز. ولكي يوضح **دي سوسير** ذلك ضرب لنا مثلاً بقطعة النقود التي يمكن استبدالها بكمية معينة من شيء أو بشيء كالخبز مثلاً، ويمكن أن نقارنها أيضاً بقيمة ماثلة من نظام العملات الأخرى. ¹⁰⁰²

لقد ميّز **دي سوسير** خلال دراسته للعلامة اللغوية بين المدرك الذهني والصورة السمعية « هذه العلامة تظلها الجوانب: الجانب الخارجي (هيئة مادية)، الجانب الداخلي (النطقي هيئة العناصر المؤلفة)، الجانب الذهني الذي يؤشر إلى اللفظ المنطوق،

الجانب الصوري الذي يؤشر إلى اللفظ دون نطق». ¹⁰⁰³ ووضح لنا هذه الوحدة بمثال حيث أشار إلى أنها في كثير من الأوقات تشبه الإنسان المكون من جسد وروح، و لم يرفض هذا التشبيه ولكنه فضل عليه أن يشبهه بمركب كيميائي كالماء المكون من هيدروجين وأكسجين؛ فلو أخذ كل عنصر على حدة بم كانت لأيهما خصائص الماء. ¹⁰⁰⁴

ثم بعد ذلك ذهب إلى اعتبار القيمة اللغوية أو معنى الكلمة شيء غير ثابت، و بأنه متغير دائماً وهذا التغيير راجع إلى طبيعة الزمان والمكان. « فكلمة Montons الفرنسية يقابلها في الإنجليزية Sheep ولكنها لا تتفق معها في القيمة أو المعنى لأن

¹⁰⁰¹ - راجع دروس في الألسنة العامة. ص 110-116.

¹⁰⁰² - محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 330.

¹⁰⁰³ - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 227.

¹⁰⁰⁴ - انظر شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي. ط: 1. ص 46.

كلمة **Montons** التي دخلت الإنجليزية من الفرنسية تعني عند الإنجليزي لحم الغنم مطبوخًا، وهذا التفريق لا يعرفه الفرنسي؛ فالفرق يتمثل في القيمة لا في القصد أو الفكرة». ¹⁰⁰⁵

لقد صاغ **دي سوسير** نظريته حول العلاقة بين الدال والمدلول ويرى كما عرف عنه أن ما يربط بين الدال والمدلول ليس سوى اصطلاح غير معلل أي اعتباطي. وهذا المبدأ في طبيعة العلاقة لم يكن حديث النشأة مع العالم السويسري «**ويقر دوسوسير** بأنه ليس المبدع الأول لهذه النظرية، بل لقد ألع **وايتني 'whitney'**. كما يقول على الطابع العلامات الاعباطي، لكنه لم يكمل الشوط إلى النهاية، إذ لم يدرك أن صفة الاعباطية هذه تفصل جذريا اللغة عن كل المؤسسات البشرية الأخرى». ¹⁰⁰⁶ ويقصد بالمؤسسات البشرية الأخرى كل من القوانين والإشارات والعادات والرموز، وكل شيء يؤدي التواصل ولكن ليس عن طريق اللغة. فالمؤسسات البشرية على حسب رأي **دي سوسير** ليست اعباطية بشكل كامل وتام، لأن الملابس والأغذية لا تستطيع الخروج عن متطلبات الجسم البشري؛ فلا نستطيع ارتداء ملابس الشتاء في فصل الصيف وعلى نقيض هذا الأمر تأتي اللغة التي ليس لها شيء محدد في اختيار وسائلها إذ لا يوجد مانع في ربط فكرة ما بتتال صوتي آخر. ¹⁰⁰⁷

إذا فتفسير العلامة السويسري للعلامة اللغوية يعد حديثا مقارنة لما تعرض له القدماء من اعباطية على حد رأيه وغير معللة، فهل يجوز لأفراد الجماعة اللغوية أن يطلقوا الأسماء على المسميات اعباطا وأن يغير الأشخاص الألفاظ التي تدل على المعاني، أي بدون اهتمام بالمسمى الذي أطلق عليها لأول مرة. ويصبح هناك خلط عشوائي للمسميات والأشياء؟. كان **دي سوسير** متأثرا برائد الفلسفة الاجتماعية "**دوركايم**" فلا محالة أن لا يترك تحديد المعاني للأفراد، بل يجب أن تستعمل العلامة في المجتمع لتأخذ الشبوع فتصبح وتغدو مفروضة على أفراد الجماعة اللغوية فلا يجوز تغييرها. والنتيجة إذا أن العلاقة بين الدال والمدلول ليست اعباطية إلا في حدها الأدنى أي مع نشأة اللفظة للوهلة الأولى وبعدها تصبح شائعة وعرفية بين الناس. ¹⁰⁰⁸

ويعد **دي سوسير** أن القيمة الفكرية لكل علامة أو كلمة يتوقف على وجودها مع العلاقات أو الكلمات الأخرى، وعنده أن الكلمات المحاكية للصوت قد جاء انتقاؤها، و اختيارها بأمر يكاد يكون اعباطيا؛ إذ تعتبر سوى محاكاة تقريبية وبالتالي جاءت شبه تواضعية. ضف إلى ذلك أن التيار الصوتي والصرفي يجرها سواء كان قليلا أو كثيرا بعد دخولها اللغة،

وسوسير نفسه يشير أن الاعباطية نوعان: مطلقة ونسبية، يقول: «إن المبدأ الأساسي المتمثل في الاعباطية العلامة لا يمنعها من أن تشير في كل لغة من اللغات بين ما هو اعباطي إطلاقا؛ أي غير مبرر و بين اعباطية نسبية فقط». ¹⁰⁰⁹

إن **سوسير** ومن خلال نظريته هذه يريد أن يقطع الصلة المتصلة بين الألفاظ، والتي تستمر دون انقطاع بين الألفاظ على مر العصور، فإن أخذنا وجهة نظره وقمنا بدراسة الألفاظ في مرحلة معينة منقطعة الصلة عما قبلها وعما بعدها، فإننا حتما لن نصل ويصعب علينا معرفة تطورها وكذلك تطور دلالتها. إلا إذا عدنا إلى العصر الذي كانت تستعمل فيه، أي العصر السابق

¹⁰⁰⁵ - كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 247.

¹⁰⁰⁶ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص 226.

¹⁰⁰⁷ - دي سو سير، محاضرات في الألسنية العامة. ص 38.

¹⁰⁰⁸ - راجع محمود السعران، علم اللغة. ص 304.

¹⁰⁰⁹ - نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ص 197.

اللاحق الذي انتقلت إليه. « إنَّ دراسة الألفاظ دراسة متصلة وحلقة واسعة تنتقل فيها الألفاظ من عصر إلى عصر، ومن حضارة إلى حضارة. وهي في كل مرحلة تكتسب مرحلة جديدة ومعنى جديد». ¹⁰¹⁰ وهذا يعني ليس انقطاع الألفاظ أو انفصالها في عصر عن آخر بل الدلالات الجديدة التي اكتسبتها الألفاظ، فهي التي تستخدمها وتتواصل وتتعامل بها ولذلك يخيل إلينا أنها بعيدة أو منقطعة عن العصور السابقة أو عن تأخيرها اللغوي السابق.

وفي الأخير فرق **دي سوسير** عند نظره إلى المعنى بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية التي تدرس المعنى في مرحلة ثابتة معينة أو حالة من حالات اللغة بغض النظر عن تاريخ اللغة، وبين دراسة المعنى دراسة تاريخية تطورية أي في مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة. ¹⁰¹¹

ابن جنى والوصفية

لقد تفتن **ابن جنى** لمضمون علاقة المنهج الوصفي بالدلالة، ولكن فكرته لم تبلور بطريقة علمية متقدمة. فنجده يعمم أبوابا في كتبه يصف قوة اللفظ لقوة المعنى. ومن ذلك يكون المعنى هو حصيلة علاقة الأصوات والألفاظ مع المدلولات والمقاصد. وهذا ما يعرف حديثا في ضوء قاعدة "**الدليل والمرجع**" وهو حصيلة اقتران الأصوات والألفاظ بالدليل " المقصود، المعنى، المفهوم" ومن ثم تنتج الدلالة: المعنى المعجمي، المعنى الحقيقي، المعنى المجازي. كما توصل **ابن جنى** إلى حصر مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

أما اعتبارية الإشارة اللغوية عند **ابن جنى** فإننا نجد الفكرة ماثلة في حديثه عن نشأة اللغة والعلاقة الطبيعية بين الألفاظ والأصوات، أو علاقة مقصودة بين الدال والمدلول. ¹⁰¹² يقول **ابن جنى**: « فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم، فأومئوا إليه وقالوا: إنسان، إنسان، إنسان فأبي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ؛ وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا : يد، عين، رأس، قدم أو نحو ذلك ... ثم لك أن تنقل هذه المواضع إلى غيرها فتقول: الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سرّ، وعلى هذا بقية الكلام ». ¹⁰¹³ وأما الاعتبارية فهي ترادف " المناسبة بين الصوت والمعنى " عند **ابن جنى**، وهذا من خلال قوله: « فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروف أصوات

الأفعال التي عبر بها عنها، ألا تراهم قالوا: قضيتم في اليابس، وخضتتم في الرطب، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعال الأقوى والصوت الأضعف للفعال الأضعف». ¹⁰¹⁴

ويذهب **أولمان** إلى تأكيد العلاقة نفسها بين اللفظ ومدلوله، ويدلل على ذلك بقوله: « كثير من كلماتنا رموز تقليدية، ونحن نكتسب معاني هذه الكلمات في طفولتنا المبكرة، ولكن بطريق التعليم ¹⁰¹⁵ إذ لا يوجد في اللفظ ما ينبئ عن المدلول،

¹⁰¹⁰ - محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام. ص 258.

¹⁰¹¹ - حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 2003م. ص 147 - 154.

¹⁰¹² - الخصائص. ج1 ص 156.

¹⁰¹³ - المرجع نفسه. ج1 ص 44.

¹⁰¹⁴ - الخصائص. ج1 ص 65.

فبالإضافة إلى عدم وجود أية علاقة ظاهرة بين الكلمة (منضدة) وبين ما تدل عليه، هناك شيئا يعارضان افتراض وجود أية صلة طبيعية بينهما، مهما كانت هذه الصلة غامضة: الشيء الأول: يتمثل في تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة، والثاني يتبلور في الحقائق التاريخية، فلو كانت معاني الكلمات كامنة في أصواتها لما أمكن أن تتغير هذه الكلمات في لفظها ومدلولها تغيرا يستحيل ربطه بالوضع الأصلي لها».¹⁰¹⁶

وكذلك أشار ابن جنبي إشارة صريحة هنا إلى تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة عندما أنكر أن تكون كلمة (تنور) مشتركة بين اللغات جميعا. يقول: «ويبعد في نفسي أن يكون (تنور) في الأصل للغة واحدة، ثم نقل إلى جميع اللغات، لأننا لا نعرف له في ذلك نظيرا».¹⁰¹⁷ ثم يعمم القاعدة على الكلمات كلها فيقول: «لأننا لا نعرف شيئا من الكلام وقع الاتفاق عليه في كل لغة وعند كل أمة».¹⁰¹⁸

لقد تمكن ابن جنبي في تلك الفترة المبكرة جدا من الدراسات اللغوية من اختراق بتفكيره أسرار اللغة، وأن يلامس القوانين المعيارية والوصفية لكثير من الظواهر، تقاطع بذلك مع ما يمارسه اللغويون واللسانيون المحدثون. ففي ضوء التقاء التفكير اللغوي التراثي مع التفكير اللساني الحديث تتكامل الصورة العلمية للدراسة اللسانية التي تتناول بالتنظير والوصف للغات البشرية، فما جاء به ابن جنبي في مصنفاته ليس ببعيد عن المنهج اللغوي الحديث، عكس بصيرته النافذة في توحيه لمنهج خاص برؤيته، فاستطاع أن يصل إلى نتائج علمية دقيقة قريبة إلى البحث الوصفي.

وهذا الوصف ينطبق أيضا على طائفة أخرى من لغويي الحضارة العربية الإسلامية. فإذا كان علم اللغة الحديث يناهز بالابتعاد عن تفضيل لغة ما على غيرها، بحيث يرى سوسير أن «موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد، هو اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها».¹⁰¹⁹ وإذا كان المستشرقون لم يعرفوا العلاقة بين اللغات السامية، إلا منذ القرن الثامن عشر الميلادي. فإن العرب من قدامى اللغويين قد أدركوا هذه العلاقة منذ فجر التأليف في العربية، كالخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 175 للهجرة وأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة 224 وأبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة 311. وكذلك أدرك ابن حزم الأندلسي المتوفى

سنة 456 علاقة القرى بين العربية والعبرية والسريانية، فقال: «من تدبر العربية والعبرية والسريانية، أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وأما لغة واحدة في الأصل».¹⁰²⁰

أما في الدراسة التركيبية ونظام الجملة، وهو ما عاجله اللغويون العرب القدامى تحت اسم النحو العربي، فإننا نجد فيها كثيرا من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدارس الوصفية في القرن العشرين من البنيويين والتحويلييين والتوليديين. فمن مبادئ

1015 - قارن ذلك بقول ابن جنبي: "فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه، وقالوا: إنسان إنسان، إنسان، فإن فيها معنى التعلم". الخصائص. ج 1 ص 44.

1016 - استيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة. ص 70 . 71.

1017 - الخصائص. ج 1 ص 286.

1018 - المرجع نفسه.

1019 - انظر دي سو سير، محاضرات في الألسنية العامة. ص 232.

1020 - ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام. ج 1 ص 30.

المدرسة البيوية مثلا وصف الواقع اللغوي من خلال السماع عن أصحاب اللغة أنفسهم. ولم يكن هذا المبدأ غائبا عن نحاة العربية، فالسماع أصل من أصول الاحتجاج اللغوي عندهم.

وكلنا يذكر أن **الكسائي** حين قدم إلى البصرة، فلقي **الخليل بن أحمد** وجلس في حلقتة، فقال له رجل من الأعراب كان في المجلس: تركت أسدا وتميما وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة؟ فقال **الكسائي** للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتمامة، فخرج **الكسائي** إلى البادية، وأخذ يسأل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه. وتذكر المصادر أنه أنفذ خمس عشرة قنينة من الخبز في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ.¹⁰²¹

اللغة بين ابن جني ودي سوسير:

إن النظرة العامة عند **سوسير** هي أنها ظاهرة اجتماعية و أنه لا يوجد تعريف محدد للغة في ثنايا كتابه و يتساءل عن ماهية اللغة، بعد أن يتحدث عن الأصوات، و الدلالة والدراسة التاريخية، و الثبات و التغيير، و يطرح أهم أفكاره اللغوية ليقول في الأخير أن اللغة لا بد أن تميزها عن اللسان البشري، ذلك أنها من ابداع اجتماعي، و تقليد يمارسه ويتبناه المجتمع.¹⁰²²

ولخص **ابن جني** كل ما جاء به **دي سوسير** عن اللغة في قوله: «اللغة أصوات يعبر كل قوم عن أغراضهم».¹⁰²³ فكلمة " قوم " دليل صريح على اجتماعية اللغة. وأما الأغراض والتعبير عنها فهي تصريح بالتواصلية بين الأفراد. والأصوات تدل على مكونات الألفاظ المعبر بها، ثم إن هذه الأصوات كلها مخزنة منطقيًا في ذهن كل فرد من الأفراد، وهي مصطلح عليها قبل أي استعمال لها، ولما دعت الضرورة إلى استعمالها أصبحت صورًا صوتية تصدر من جهاز النطق، وهكذا يلتقي فكر **سوسير** في تصوره للغة مع **ابن جني**.

الصورة الصوتية:

يعبر عنها **دو سوسير** بأنها صور نفسية في ذهن المتكلم، تتبعها آلية فيزيولوجية بانتشار الموجات الصوتية أثناء كلامه بحيث يتم الانتقال الفيزيولوجي بين المتكلم و المستمع للصورة السمعية، و بهذا يعقد الترابط بين الصورة السمعية و الصوتية ويأخذ نفس المسار من السامع إلى المتكلم.¹⁰²⁴

وأما **ابن جني** فتكلم عن نفس الفكرة بمصطلح آخر، و هو الإبدال، أي إبدال الأصوات لما يتوقع من أصوات بعدها، وتوقع الشيء يكون من حضوره في الصورة الذهنية، وهذا ما نص عليه أثناء حديثه عما ثبت في النفس وجوده؛ وأن هذا الثبات كأنه حاضر مشاهد.¹⁰²⁵ يقول **ابن جني**: «قالوا: أقتل، فضموا الأول توقعًا للضممة تأتي من بعد... فأثر المتوقع، لأنه كأنه حاضر، وعلى ذلك قالوا: امرأة شيماء، وقالوا: العمر ونساء شهب، فأبدلوا النون ميمًا لما يُتَوَقَّع من مجيء الباء بعدها، وعليه أيضا أدلوا الأول للآخر في الإدغام نحو: مرأيت و إذ هَفَنِي ذلك، و اصطختموا، فهذا كله وما يجري مجراه، مما يطول ذكره يشهد

1021 - انظر رمضان عبد التواب، الدرس اللغوي في العربية بين التراث والمعاصرة.

1022 - محاضرات في الألسنية العامة. ص 19 - 21.

1023 - الخصائص. ج 1 ص 33.

1024 - انظر محاضرات في الألسنية العامة. ص 23.

1025 - انظر حسام السعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية. ص 145، 146.

لأن كل ما يتوقع إذا ثبت في النفس كونه، كان كأنة حاضر مشاهد». ¹⁰²⁶ وهذه نقطة التقاء أخرى، تدل على أن ابن جنبي سبق **دي سوسير** في دراسته للغة من حيث أنها صورة صوتية و سمعية، و إن لم تكن بنفس المصطلح، و لكن لفظة الأصوات ¹⁰²⁷ واردة.

المصطلحات الثلاثة: اللغة و الكلام واللسان:

لئن كان **سوسير** فرق بين اللغة والكلام واللسان فإن **ابن جنبي** أيضا ميز بين القول والكلام واللغة، وقد حدد في خصائصه فصلاً في الكلام والقول ذكر فيه ¹⁰²⁸ « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، و هو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه. فكل لفظ مستقل بنفسه و جنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. أما القول فأصله أنه كل لفظ مدل به اللسان تاما كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها منه نحو: صه، وإيه، والناقص ما كان ضد ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحديثة... فكل كلام قول، وليس كل قول كلاما، هذا أصله ». ¹⁰²⁹

ويعطي دليلا على قوله بأن الناس تجمع فيقولها على أن القرآن كلام الله، وليس قول الله لأن القول أضيق من الكلام. ويستدل بقول **سيبويه** في هذا: « واعلم أن في قول العرب إنما وقعت على أن يحكى بها و إنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ». ¹⁰³⁰ ففرق بين الكلام والقول كما ترى .. الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مستقلا بمعناه، و إن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما. ¹⁰³¹

الكتابة الصوتية:

يتساءل **سوسير** عن المبادئ الحقيقية للكتابة الصوتية، وكيف تمثل الحروف الأصوات المنطوقة؟ «وفي الواقع لقد اقترحت منظومات خطية عديدة، و لكن ما مبادئ كتابة تصويتية حقيقية ؟ في عرفنا أن على هذه المبادئ أن تهدف إلى تمثيل

كل عنصر من السلسلة الكلامية بعلامة واحدة، وهذا شرط لم يؤخذ به دائما مأخذ الجد. وهكذا، فلدى علماء التصويتية الإنكليز وهم الذين اهتموا بالتصنيف أكثر من اهتمامهم بالتحليل وذلك مقابل بعض الأصوات علامات من حرفين أو ثلاثة ¹⁰³²»

¹⁰²⁶ - الخصائص. ج 2 ص 32.

¹⁰²⁷ - انظر حسام السعيد النعيمي، ابن جنبي عالم العربية. ص 147.

¹⁰²⁸ - الخصائص. ج 1 ص 17.

¹⁰²⁹ - المرجع نفسه.

¹⁰³⁰ - المرجع نفسه.

¹⁰³¹ - انظر حسام السعيد النعيمي، ابن جنبي عالم العربية. ص 150

¹⁰³² - محاضرات في الألسنية العامة . ص 56

إن فكرة ترميز الأصوات بحسب لفظها لا كتابتها سبق إليها العرب بداية من *الخليل* الذي ابتكر علم العروض، أين يكتب كل حرف بنطقه وليس كما يكتب. وفي هذا قيل: ¹⁰³³ «خطان لا يقاسان، خط المصحف لأنه سنة، وخط العروض لأنه يثبت ما أثبتته اللفظ، و يسقط عنه ما أسقط.» فالكتابة العروضية كتابة صوتية... إلا ما وجدناه عند *ابن جني* هو في غير علم العروض، و هو يتبع في ذلك سيبويه، و لقد سبق و أن أشرنا إلى ما جاء به *ابن جني* في الصورة الصوتية. ¹⁰³⁴

الثبوت والتغير في العلامة اللغوية :

عرض *سوسير* فكرة أن الإشارة ثابتة لا تتغير وهذا أصلها الأول، و من وجه آخر فإنها متغيرة بتغير الزمن بطريقة غير محسوسة، فلا دخل و لا قدرة للفرد و المجتمع بهذا التغيير، و إنما عنصر الزمن هو المسؤول عن هذا التغيير. وينظر للغة على أنها موروث من الأجيال السابقة لا بد من بقائها كما هي وأن لا يمسه التغيير، ولكن الحقيقة عكس هذا؛ إذ أن حالة اللغة تتعرض دائما لعوامل تاريخية التي تشرح ثبوت العلامة، و هذا الثبوت دوما يقاوم التغيير. ¹⁰³⁵

ونجد هذه الفكرة عند *ابن جني* بقوله: «و كيف تصرفت الحال، و على أي الأمرين كان ابتدائها - يعني اللغة - فإنه لا بد أن يكون في أول الأمر بعضها ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه فزيد فيها شيئا فشيئا، إلا انه على قياس ما كان سبق منها في حروفه، و تأليفه، و إعرابه المبين لمعانيه، لا يخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني.» ¹⁰³⁶

النظرية السلوكية الأمريكية وعلم الدلالة

هناك اتجاه آخر في الدراسات اللغوية وهو الاتجاه الذي قاده *بلومفيلد* في أثره المشهور "اللغة" متأثرا بالمذهب السلوكي في علم النفس. فقد نظر *بلومفيلد* إلى المعنى ودراسته من وجهة نظر علم النفس السلوكي الذي يحلل اللغة على هدى من مفاهيمه وأصوله. وعلم النفس السلوكي هو علم بيولوجي اجتماعي لأن سلوك أي فرد يفعل فعل المنبه في إنارة سلوك فرد آخر. وارتقاء الفرد يهيمن عليه إلى حد كبير الموقف الاجتماعي الذي يوجد فيه، ومن ثم فإن السلوك الإنساني سلوك اجتماعي وفي الوقت نفسه فإن كل سلوك هو نشاط بيولوجي، فالإنسان حين يصبح اجتماعيا لن يصبح أقل بيولوجية. وبناء على ذلك رأى *بلومفيلد* أن اللغة هي قمة العمليات البيولوجية، بل هي المسؤولة عن تنظيم المجتمع الإنساني كله. ¹⁰³⁷

وأما المعنى عند *بلومفيلد* فهو: «المقام الذي يقول فيه المتكلم كلمة أو جملة، والاستجابة من المستمع.» ¹⁰³⁸ إذا فالمعنى عنده مقام واستجابة وهما حدثان عمليان، ولم ينظر إلى العلاقات المعنوية بين المفردات داخل الجملة. ونجد *بلومفيلد* يقول: «إذا أردنا أن نعطي تعريفا علميا دقيقا لمعنى أي شكل من أشكال اللغة يجب أن يتوافر لدينا معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم

1033 - انظر حسام السعيد النعيمي، *ابن جني عالم العربية*. ص 153

1034 - المرجع نفسه . ص 54.

1035 - *الخصائص*. ج 1 ص 65.

1036 - انظر *محاضرات في الألسنية العامة*. ص 94 - 96.

1037 - انظر *حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة*. ص 147 - 154.

1038 - *حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة*. ص 147 - 154.

المتكلم»¹⁰³⁹ ومعرفتنا بمعنى كل الصيغ والعبارات يبقى ضئيلا ومنعدما أحيانا. فإدراكنا للمعنى الحقيقي لكل جملة يستوجب علينا معرفة كل الأشياء الموجودة في عالم المتكلم حيال اللغة التي نحن بصدد دراستها؛ فالإنسان عاجز على معرفة كل ما يحيط بالعالم وكل المفردات والكلمات، ولا يستطيع المرء تحديد معاني أو فهم ما يقصده التكلم إذا ما تعلق الأمر بالجوانب العاطفية كالحب والكراهية مثلا.¹⁰⁴⁰

إن السلوكية اللغوية التي طبقها **بلومفيلد** جعلته يدخل العناصر الغير اللغوية المتصلة بالحدث الكلامي في دائرة المعنى.¹⁰⁴¹ كما إنها انطلقت من فلسفة معينة وكأنها تعمل على إخضاع اللغة للمنطق العلمي المخض، وكأن المعنى عنده ظاهرة علمية يجب دراستها مخبريا وآليا، و« يأتلف من ملامح الإثارة وردود الأفعال القابلة للملاحظة، فعن طريق نطق الكلمة بحث المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف ما، وهذا الموقف وتلك الاستجابة هما معنى الكلمة»¹⁰⁴² وبهذا تعد دراسة وتحديد المعنى عند **بلومفيلد** وأتباعه أمرا بالغ الصعوبة شديد التعقيد. ثم قادتهم هذه الصعوبات إلى طرح المظهر الدلالي وتحول تلاميذته إلى أكثر علماء اللغة إمعانا في نبذ الاعتبارات الدلالية، لأنها في رأيهم لا تمكنهم من أن يؤسسوا اللسانيات تأسيسا علميا، ولذلك عملوا على نقد المذهب الذهني الذاتي، وغايتهم إرساء منهج وضعي اختباري.

إذن تتلخص أسباب استبعاد المعنى من الدراسات اللغوية في المدرسة السلوكية إلى: «صعوبة التعامل مع المعنى، لأن ذلك يحتاج إلى الإلمام بكل شيء في عالم المتكلم وهو ما لا يمكن الإحاطة به واختلاف المعاني من لغة إلى أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الحوت في الألمانية يسمى سمكا، والخفاش يسمى فأرا، وكذلك نجد اختلاف شخصيات المتكلمين والتاريخ الثقافي لكل منهم وخبراتهم الشخصية، الأمر الذي يصنع المعنى بطابع شخصي»¹⁰⁴³.

وقد أجمل **بلومفيلد** طائفة الصعوبات التي تواجه دارس المعنى ومنها: «اختلاف وجهات النظر الخاصة ... وتعدد المواقف التي تستعمل فيها الكلمة المراد بيان معناها ... ثم تجد الصعوبة الخاصة بمزاج المتكلم وحالته النفسية والثقافية ... وصعوبة استعمال الكلمات في غير المواقف التي اعتاد أكثر الناس استعمالها فيها»¹⁰⁴⁴.

ويرى **كمال بشر** أن هذه النظرية لا تقوم أو لا تسير على منهج لغوي صحيح، إذ «ليس من المقبول أن تنظر إلى هذا المعنى كما لو كان مجموعة من المثيرات والاستجابات الآتية. إذا لا يمكن تجريد الكلام من العوامل الأساسية كالدوافع والرغبات التي تنبئ عنها ... ويجب علينا أن نعترف بها ولكن في أسلوب لغوي محض»¹⁰⁴⁵.

ولكن دراسة اللغة دون الرجوع إلى المعنى أمر لا يتحقق، ولا يمكن لهذه الدراسة أن تتصف بالعلمية اتصافا كاملا ما دامت مقصورة على البنى التشكيلية للغة، مفرطة في جنب البنى الدلالية. لذلك هناك من الدارسين من يؤول مقولات، **بلومفيلد** وبيرون أن صاحب المدرسة السلوكية - وهم تلاميذ **بلومفيلد** وأتباعه التوزيعيون - قد أخطئوا ما قال به أستاذهم في قضية العلاقة

1039 - انظر، عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب. ص 9.

1040 - المرجع نفسه.

1041 - المرجع نفسه.

1042 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 67.

1043 - محمد محمد يونس، مقدمة في علمي الدلالة والنخاطب. دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت. ط: 1. 2004م. ص 26.

1044 - ينظر كلود جرمان، ريمون لوبلون، علم الدلالة. ص 35.

1045 - استغين أولمان، دور الكلمة في اللغة. ص 63.

بين معنى اللغة ومعناها. فإن **بلومفيلد** لم يناد بفصل اللغة عن موكبها الدلالي، بل إن في كتابه " اللغة " ما يؤكد أن الرجل لم يتجاهل قضية الدلالة وأهميتها في الدرس اللساني. وقد عقد فصلاً من فصول كتابه لهذه القضية وافتتحه بقوله: « إن دراسة أصوات الخطاب دون اعتبار لدلالاتها عملية تجريدية ». ¹⁰⁴⁶ فإذا أحجمت الدراسة عنده مع ذلك عن أن تسير في هذا الطريق فإن سبب ذلك يكمن في قصور الوسائل الموصلة إلى الغاية المطلوبة، ولا يكمن في موقف مبدئي مناهض لدراسة الدلالة. يقول **بلومفيلد**: « إن تحديد المعنى يشكل نقطة الضعف في دراسة اللغة، وسيظل الأمر كذلك ما لم تطور معارفنا عما هي عليه الآن ». ¹⁰⁴⁷

لقد أكد **بلومفيلد** على أهمية العلاقة بين الصوت والمعنى. وإنما كان اهتمامه موجهاً إلى الكشف عن القوانين العامة التي تحكم السلوك اللغوي والتي قد تؤدي إلى الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك البشري. ومن ثم كان مقتنعاً أن إقحام الجانب الدلالي أو المعنى قد يعوق الوصول إلى هذه القوانين، ولذلك رأى أنه لكي نعرف المعنى معرفة دقيقة لا بد أن نكون على علم دقيق بكل شيء في عال التكلّم، وأن يحلل المعنى في ضوء العلوم والمعارف الفسيولوجية والطبيعية، والمعرفة الإنسانية لم تصل بعد إلى هذه الدرجة. ¹⁰⁴⁸

وعن علاقة الدال بالمدلول يؤكد **بلومفيلد** على عدمية الاعتباط بينهما، وذكر أن: « العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول ليست اعتباطية إلا في درجتها الأولى حيث يتم الربط بين الدال (الأصوات) والمدلول (المعنى) ابتداءً، إذ لا صلة ذاتية بين هذه الأصوات وما يشير إليه من معنى ». ¹⁰⁴⁹ كما يؤكد على ضرورة توليد المواضع الاجتماعية في الربط بين الدال والمدلول مما يزيل الاعتباط ويثبت العرف الاجتماعي الذي تفسر في ضوءه جميع الدلالات اللغوية. وهكذا فإن العلاقة بين المدلول والمرجع هي عملية ذهنية تقوم على ملاحظة ملامح التشابه الحسي وتصوره. فليست هذه الصلة اعتباطية في الأصل بسبب الارتباط بين الشيء المحسوس (المرجع) والصورة الذهنية المجردة (المدلول). ¹⁰⁵⁰

المدرسة التوليدية التحويلية

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وخاصة بعد ظهور نظرية **تشومسكي** أخذت دراسة الدلالة وجهة أخرى حيث وجد أصحاب **تشومسكي**، أن عليهم أن يدخلوا المعنى كعنصر أساسي في تحليلهم اللغوي أو وصفهم اللغوي، بل إن بعضهم أخذ يبدأ دراسته بعنصر المعنى. لقد اتضحت مع أتباع **تشومسكي** فكرة النظام الدلالي بصورة أكثر نضجاً وتطوراً. ففكرة النظام الدلالي من حيث هي المحصلة النهائية لعدة عناصر لغوية صوتية وصرفية ونحوية كانت مطروحة ومتداولة بين علماء اللغة، إلا أن النظر إليها على أنها المنطلق الأساسي في التحليل اللغوي لم تلفت أنظار اللغويين إليه إلا أخيراً. ولكن تلاميذ

تشومسكي وأنصاره الذين طوروا في نظريته هم أصحاب الفضل في تطور الدراسات اللغوية العامة والدراسة الدلالية خاصة في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. فقد أكدوا على أهمية المعنى في التحليل اللغوي وضرورة إدخاله في وصف وتحليل اللغة، بل لقد ذهب بعضهم إلى أن عنصر المعنى هو أهم عناصر اللغة، فبدؤوا دراستهم اللغوية به، ثم ينطلقون إلى التركيب النحوي

1046 - انظر حلبي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة. ص 147.

1047 - المرجع نفسه. ص 133.

1048 - المرجع نفسه. ص 147

1049 - أحمد محمد قدور، مبادئ علم اللسانيات. ص 70.

1050 - المرجع نفسه.

والصرفي للجمل ثم التركيب الصوتي. ولتحقيق ذلك حاولوا أن يتوصلوا إلى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً، ثم طرق اقتزان بعضها ببعض لتكوين جمل ذات معنى مقبول أو مفهوم. بمعنى أنهم حاولوا معرفة نظام التركيب الدلالي كما عرفوا نظام التركيب البنيوي، وذلك من خلال الاستعمال اللغوي نفسه من حيث علاقة المفردات بعضها ببعض بغض النظر عن الموقف أو السياق الذي تقال فيه تلك الجمل.¹⁰⁵¹

وفي حقيقة الأمر أنهم ما أسقطوا فكرة السياق أو مقام الكلام من تحليلاتهم لأنها ليست بذات أهمية، وإنما لأن عنصر السياق يضيف صعوبات أخرى لمنهج التحليل اللغوي المنظم، كما أنه عنصر تصعب دراسته بصورة علمية، ولذلك تركوا دراسة البنية اللغوية بما لها من صلة بالسياق ودلالة ذلك إلى فئة أخرى من علماء اللغة هم أصحاب علم اللغة الاجتماعي¹⁰⁵² وهو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي يدرس اللهجات الاجتماعية والجغرافية والازدواج اللغوي والتأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع.

لقد أحس تلاميذ تشومسكي بقيمة المعنى في أي نظرية لغوية، ولذلك أخذوا يوجهون اهتمامهم إلى هذا الجانب من دراسة اللغة بصورة أكثر تركيزاً، بل حاولوا التعمق في دراسته على أنه نظام من أنظمة اللغة مثله في ذلك مثل الأصوات والصرف والنحو. ولذلك تحرروا من الانطباعات التي كانت سائدة عن دراسة المعنى وخاصة عند أصحاب مدرسة بلومفيلد. غير أنهم كانوا متأثرين إلى حد بعيد بالمنهج العلمي الرياضي الذي تأثر به تشومسكي نفسه.

ومن أهم التطورات التي حدثت لهذه النظرية خاصة في المرحلة الثانية مرحلة "النظرية النموذجية الموسعة"، استفادة تشومسكي من الانتقادات التي وجهها له كل من (Kats) "كاتز" و (Fedor) "فودور" و T.G. Grammar و "بوستل" من أتباعه؛ إذ كانت لهم دراسات أوضحوا فيها أن تشومسكي اهتم بالتحويل على المستوى التركيبي وأهم الجانب الدلالي، وقرنوا التحويلات الدلالية بالتحويلات التركيبية. وقاموا بإكمال الجانب الدلالي عن النظرية التوليدية التحويلية.¹⁰⁵³ وكان من أثر ذلك أن أخذت نظريات أخرى جديدة تظهر في الفكر اللغوي المعاصر كتعديل جذري لنظرية تشومسكي وخاصة فيما يتصل بدراسة المعنى وعلاقته باللغة أو بعبارة أخرى دراسة النظام الدلالي وعلاقته بأنظمة اللغة الأخرى.¹⁰⁵⁴ مما جعلهم يعرفون بالمدرسة التوليدية الدلالية.¹⁰⁵⁵

وقد استفاد تشومسكي مما ذكره هؤلاء من آراء وانتقادات، وطور نظريته سنة 1965 فيما سماه "المنهج المعياري" الذي جعله يحتوي على المستوى الدلالي لتحديد معاني الجمل وتفسيرها «وقوام هذا التطوير البحث عن معاني الكلمات

بإرجاعها إلى المؤلفات الأساسية والمكونات التجزئية على أساس أن معنى الكلمة مؤلف من سمات معنوية»،¹⁰⁵⁶ والتركيب بين هذه السمات الجزئية مع القواعد اللغوية الخاصة بالجملة يوصلنا للفهم الدلالي الصحيح لها.

¹⁰⁵¹ - انظر حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة. ص 160-162.

¹⁰⁵² - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 1398هـ-1978م. ص 322.

¹⁰⁵³ - المرجع نفسه. ص 308.

¹⁰⁵⁴ - حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة. ص 160-162.

¹⁰⁵⁵ - انظر حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة. ص 55.

¹⁰⁵⁶ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص 264.

كما أدخل **شومسكي** المعجم في المكون الأساسي للنظرية لتكون « القواعد المعجمية ضمن المكون الأساسي من جهة، وقواعد الإسقاط الدلالية والتفسير الدلالي ضمن المكون الدلالي من جهة أخرى ».¹⁰⁵⁷ فتكون بذلك مهمة القواعد المعجمية إسناد معنى أولي للكلمة ثم تأتي القواعد التركيبية الصوتية والدلالية لتحديد سماتها. أما دور قواعد الإسقاط الدلالية فهي الربط وتحقيق الانسجام بين الكلمات وصولاً لتكوين، مدلول الجملة.

إن النظرية التوليدية التحويلية كنظرية دلالية حديثة، تقوم على أساس وجود المعنى في البنية العميقة، إذ تعد مسؤولة عن تحديد تفسير الجمل الدلالي¹⁰⁵⁸ بواسطة المكون الدلالي الذي يعطيها تفسيرات بجمع معاني المفردات اللغوية بالبنية التركيبية لتكوين الجملة عبر « قواعد الإسقاط التي تجمع بين التمثيل الركني للتركيب والتمثيل الدلالي للمفردات ».¹⁰⁵⁹

وتتظاهر عدة عوامل (مكونات) في هذه النظرية لتحقيق المعنى العام الكلي للجملة وهي: المكون التركيبي وهو المكون الأساسي، والمكون التحويلي والمكون الفونولوجي والمكون الدلالي.

أ- **المكون التركيبي**: يتألف من المكون الأساسي: « ويحتوي على مجموعة من قواعد إعادة الكتابة التي تولد عدداً غير محدود من البنى المركبة التحتية، كما يحتوي على مداخل معجمية مزودة بسلسلة من السمات المميزة ».¹⁰⁶⁰ من هذه السمات إنسان، حي محسوس، مجرد، معدود، ومن خلال إدراج كل الوحدات المعجمية نتحصل على السمة العميقة للجملة.

ب- **المكون التحويلي**: ويقوم بتطبيق جملة من القواعد التحويلية على الجملة في البنية العميقة لتتحول إلى البنية السطحية، منها: قواعد وجوبية وأخرى إجبارية.¹⁰⁶¹ كما يهتم بدراسة العلاقات القائمة بين الجمل ومكوناتها ومنها يحدد مفهوم أصولية الجملة من عدمها.

ج - **المكون الفونولوجي**: هو مجموعة القواعد الصوتية الصرفية التي تعمل على صياغة التركيب الأساسي أو التركيب المشتق في شكله النهائي.¹⁰⁶² إذ يدرس عبر القواعد الفونولوجية التغيرات الطارئة على المقطع الصوتي، ويقدم له المعجم الفونولوجي تمثيل المورفيمات.

د - **المكون الدلالي**: ويتناول قضايا الدلالة فيشتق معنى كل جملة من بنيتها العميقة.¹⁰⁶³ ويساهم في الربط بين الجانب الشكلي للجملة والمعنى باللجوء لقواعد الإسقاط التي تربط بين الكلمات في بنية تركيبية، وسميت بقواعد الإسقاط لأنها تسقط المعنى على بنية ما، تكسيها دلالة معينة.

1057 - المرجع نفسه.

1058 - انظر ميشال زكرياء، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغات. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان. ط: 2. 1985م. ص 111.

1059 - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص 268.

1060 - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا. 2002 م. ص 232.

1061 - انظر المرجع نفسه.

1062 - انظر حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء. ص 55.

أوجه التقارب اللغوي بين تراث ابن جني والتوليدية التحويلية

1 - الكفاية اللغوية: وهي عند تشومسكي القدرة اللغوية الذهنية، المختزنة في الدماغ، والتي تعين على تفهم وإنتاج جمل اللغة التي لم يسمعها المتكلم من قبل وهي ملكة ذاتية تمثلها البنية العميقة؛ ويعني بالأداء اللغوي الاستعمال الفعلي للغة في الموقف الكلامي وهو يمثل البنية السطحية، ومن هنا تكلم تشومسكي عن وجهي الظاهرة اللغوية؛ البنية السطحية والبنية العميقة، والعلاقة بينهما تتم بواسطة التحويل الذي ينقل البنية العميقة إلى السطحية، هاته البنية التي دعا تشومسكي اللغوي أن لا يبنى

أحكامه عليها، وإنما عليه أن يصل إلى البنية التحتية العميقة ليطلع على القواعد الذهنية التي تنتظم بها اللغة، إذ هي أساس فهم الكلام وإعطائه المعنى المناسب.

وهذا ما يذهب إليه ابن جني في أن العرب يعرفون قاعدة النحو على الفطرة، وهو كلام آبائهم وأسلافهم، يتوارثونه آخر عن أول، تابع عن متبع.¹⁰⁶⁴ ويفهمون الألفاظ العربية وإن لم يسمعوها، قال: «فإن قلت: فمن أين لهذا الإعرابي مع جفائه و غلظ طبعه معرفة التصريف، حتى بنى من ظاهر لفظ "ملك" فاعلا فقال: مالك، قيل: هبة لا يعرف التصريف أترأه لا يحسن بطبعه و قوة نفسه ولطف حسه هذا القدر، هذا ما لا يجب أن يعتقد عارف به، أو آلف لمذاهبهم، لأنه وإن لم يهملهم حقيقة تصريفه بالصنعة، فإن يجده بالقوة، وإنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظ نجد على طول المباحثة والسماع». ¹⁰⁶⁵ كما أن محاورة ابن جني التي ذكر تفاصيلها في الخصائص مع أعرابي فصيح توضح بشكل جلي صورة القدرة اللغوية من حيث أنها حكم ابن اللغة وقدرته وكفاءته على الكلام، يقول ابن جني: «سألت الشجري يوما، فقلت: يا أبا عبد الله كيف تقول: ضربت أخاك؟ قال: كذاك فقلت: أتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبدا قلت: كيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبدا؟ فقال: إيش ذا اختلفت جهتا الكلام، فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن لهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة». ¹⁰⁶⁶

كما أن ما ذكره ابن جني أيضا في قوله: «فإن قلت، زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها»، ¹⁰⁶⁷ يعد دليلا على إدراك ابن جني لما يطلق عليه بالكفاءة الذاتية أو القدرة الكامنة لدى أصحاب اللغة المعنية، تلك الكفاءة التي تمكن أصحاب اللغة من امتلاك جملها الأصولية التي تمثلها الأبنية العميقة في هذه اللغة، كما تقول بذلك التوليدية التحويلية. فالواقعة الرئيسية التي يجب أن يحيط بها اللغوي كما يذكرها روفت Ruweet أنه «يستطيع كل شخص راشد، ينطق بلغة معينة أن يرسل في كل وقت وبصورة تلقائية عددا لا متناهيا من الجمل أو أن يدركها ويفهمها، وذلك دون أن يكون قد تلفظ بمعظم

¹⁰⁶³ - انظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ص 119.

¹⁰⁶⁴ - الخصائص. ج 2 ص 29-28.

¹⁰⁶⁵ - المرجع نفسه. ج 3 ص 275 - 276.

¹⁰⁶⁶ - المرجع نفسه. ج 1 ص 250.

¹⁰⁶⁷ - المرجع نفسه. ج 1 ص 243.

هذه الجمل أو سمع بها مطلقاً، يمتلك كل شخص إذن بعض الاستعدادات المخصوصة جداً، والتي يمكن أن ندعوها بكفاءته اللغوية».¹⁰⁶⁸

ويجزم ابن جنبي على عدم اختلاف العرب على لغتها وامتلاكها الكفاءة الكامنة، التي تمكن أصحابها من التكلم بما والاتصال فيما بينهم عبر تراكيبيها ودلالاتها، على الرغم من وجود بعض الاختلاف في قواعد التركيب عند بعضهم عن بعضهم الآخر، يقول: «وقد نراها ظاهرة الخلاف، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام على الإعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية، وإلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته مختصر غير محتفل به، ولا مُعجج عليه، وإنما هو ف شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به».¹⁰⁶⁹ فذلك تصريح واضح بأن الجمل الأصولية واحدة في أذهان الجماعة اللغوية الواحدة، بيد أنها قد تختلف أو تنحرف عن معيار الأصولية على ألسنة متكلميها في الجمل المنطوقة أو ما يطلق عليه بالأبنية السطحية، والتي تمثلها ما يطلق عليه بالجمل المقبولة، فإذا ما وافقت تلك الجمل المقبولة، قواعد الجمل الأصولية، التي ينبغي أن يمتلكها كل مستمع متكلم جيد في لغته، فإنها تخرج في حالة الأداء الفعلي، ممثلة لشروط الكفاءة الكامنة، التي يمتلكها أصحاب اللغة.¹⁰⁷⁰

وعندما يسوق ابن جنبي أيضاً: «ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له من القياس وجه يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشوا مكيلاً وحثوا مهيباً لكثير خلافتها، وتعدت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به والحزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سدى، غير محصل، وغفلا من الإعراب، ولا ستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهر بالحماة على طرد أحكامه».¹⁰⁷¹ فذلك يعد إدراكاً لمفهوم الحدس اللغوي الصحيح لأبناء اللغة الذي عولت عليه النظرية التوليدية التحويلية، وجعلته أساساً في الحكم على صحة القواعد النحوية. حيث يعتمد الباحثون والدارسون على صدق هذا الحدس في بناء القواعد النحوية للغة المعينة. كما يعد هذا القول إدراكاً من ابن جنبي بأهمية ما يطلق عليه بالقدرة التوليدية الضعيفة والتي يمكن أن توضع في الاعتبار، على الرغم من قلة إسهامها في بناء قواعد اللغة في النظرية التوليدية التحويلية.¹⁰⁷²

2 - الجملة النواة: ذكر تشومسكي في القواعد التوليدية، الجملة التوليدية والتحويلية، حيث أن وجود جملة نواة في البنية العميقة تتفرع منها جمل عديدة بعد التحويلات التي تطرأ عليها. وهذه التحويلات تكون عن طريق الحذف والزيادة والتقديم والتأخير. وهذا ما ذكره ابن جنبي في قوله:¹⁰⁷³ «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والجمل على المعنى والتعريف. الحذف: قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، ... وقد حذفت الجملة من الخبر نحو قولك: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. وخبر مقدم أي قدمت خبر مقدماً... قوله عز وجل: ﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾».¹⁰⁷⁴

1068 - انظر مارك رويشل، اكتساب اللغة. ترجمة: كمال بكداش. بيروت. ط: بلا. 1984م. ص 12.

1069 - الخصائص. ج 1 ص 243-244.

1070 - انظر نعوم تشومسكي، مظاهر النظرية النحوية. ترجمة: مرتضى جواد باقر. بغداد. ط: بلا. ص 27.

1071 - الخصائص. ج 1 ص 244.

1072 - انظر نعوم تشومسكين، مظاهر النظرية النحوية. ص 77-78.

1073 - الخصائص. ج 2 ص 360.

1074 - الأحقاف : 35.

3 - البنية والمعنى: إن فكرة فصل البنية عن المعنى لم تكن النظرية العربية لتوافق عليها، و لكن توافقت في أن نظام الجملة يكون موافقا لكلام العرب، أي أن الجملة تكون صحيحة نحويا، إلا أنها خاطئة دلاليا، ولهذا أشار **سيبويه** بقوله: « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح ». ¹⁰⁷⁵ وقد سبق وأن تعرضنا لهذا القول بالشرح.

أما **ابن جنى** فأشار إلى صحة القواعد وعلاقتها بالمعنى في كلامه على حذف الصفة إذا حل محلها حال أو لفظ يدل عليها، وفي هذا يقول: « ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالإبل على رجل، أو رأينا بستانا، وسكت، لم تفد بذلك شيئا لأن هذا ونحوه مما يعرف منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت، أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدل عليه، وهذا لغو من الحديث، وجور في التكليف ». ¹⁰⁷⁶

4 - السمات المعجمية: وهي في النظرية التوليدية تعتمد على سمات الإيجاب والسلب للكلمات الدالة، ويختار اللفظ المناسب في موقعه من الجملة. ومنه تكون الجملة أصولية أو غير أصولية. وفي هذا عقد **ابن جنى** بابا تحت عنوان: "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز" قال فيه ¹⁰⁷⁷: « الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان ضد ذلك ... فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفرس: ﴿هُوَ بِحَرْوٍ﴾، ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو قال: رأيت بحرا، وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه فلم يجز قوله، لأنه إلباس وإغاز على الناس ». ¹⁰⁷⁸

5 - البنية السطحية والعميقة: إن البنية الظاهرية للتركيب اللغوي في هذه النظرية يمكن تأويلها إلى معنيين عميقين أو بنيتين عميقتين؛ أي يحتمل أن يكون في ظاهر الأمر تأويلان مختلفان. وفي هذا يورد **ابن جنى** قولاً في فصل من كتابه الخصائص عنوانه: "باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين". ¹⁰⁷⁹ « اعلم أن هذا المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادا وقولا، من ذلك قوله: كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا. فالقول أن يكون (ناهيا) اسم الفاعل من نهيتم كساع من سعيت، وسار من سريت. وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيا) هنا مصدرا، كالفالج والباطل والعائر ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على وزن فاعل. حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام نهيما وردعا ». ¹⁰⁸⁰

وبعد، إن مثل هذه الأبحاث القيمة تؤكد النضج الفكري لقدمائنا العرب، وليس أدل على ذلك - ونحن في هذا المقام - من الاعتراف الذي أدلى به أحد علماء اللسانيات المعاصرين **نعوم تشومسكي** للباحث **أحمد المتوكل** في دراسة وضعها حول الدلالية عند العرب القدامى: « أن ما قاله العرب القدماء في حقل الدلاليات يعد فكريا فلسفيا عميقا لا بد من الأخذ به الدرس الدلالي المعاصر ». ¹⁰⁸⁰ كما وعد **تشومسكي** المتوكل بأنه سيعتمد هذه الأفكار في أعماله التي سيقوم بها مستقبلا.

¹⁰⁷⁵ - الكتاب. ج 4 ص 8.

¹⁰⁷⁶ - الخصائص. ج 2 ص 371.

¹⁰⁷⁷ - انظر حسام السعيد النعيمي، **ابن جنى عالم العربية**. ص 176.

¹⁰⁷⁸ - الخصائص. ج 2 ص 412، 455 - 456.

¹⁰⁷⁹ - المرجع نفسه.

¹⁰⁸⁰ - مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. ط: 1. 1988م. ص 361.

الدلالة في النظرية الإشارية

ظهرت هذه النظرية على يد العالمين **أوجدن وريتشاردز** كنتيجة من نتائج دراساتهم للمعنى في كتابهما « معنى المعنى » عام 1932م. وفيه حاولوا وضع نظرية فلسفية للعلاقات بين المعنى والرمز، كما قدما في هذا الكتاب عددا من التعريفات للمعنى. وسميت بالإشارية « لأن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها»،¹⁰⁸¹ وتسمى كذلك نظرية المثلث الإشاري. وينظر أصحابها إلى المعنى من زاوية تتفق مع ما جاء من مبادئ في علم النفس ومن ثمة فإنهما يستخدمان مصطلحات هذا العلم، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال: الفكرة، الصورة الذهنية، الربط الذهني.¹⁰⁸²

و: إن اعتماد أصحاب النظرية الإشارية على ما توصل له **دي سوسير** في بحوثه اللغوية الخاصة بالإشارة اللغوية. فوجد العالمان **ريتشاردز وأوجدن** " أن الدلالة لها علاقة ثلاثية، بمعنى أن لكل علاقة جوانب ثلاث: الفكرة، المحتوى الذهني، الرمز أو الدال. ومعنى الكلمة في النظرية الإشارية هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وهنا يوجد رأيان:¹⁰⁸³

- رأي يرى أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها.

- رأي يرى أن معناها هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه.

وأما **دي سوسير** فدرس جانبين فقط من جوانب المعنى، وهما الرمز والمعنى. واستبعد دراسة الأشياء أو الموضوعات التي تتناولها اللغة. و**أوجدن وريتشاردز** ذلك قصورا في دراسة **دي سوسير**، ووجهها إليه نقدا لاذعا، لإهماله الأشياء التي تتناولها اللغة وجعلت رموزا لها. ومن ثم جعل **أوجدن وريتشاردز** الأشياء غير اللغوية تمثل الركن الثالث من مثلثهما الشهير ذي الأبعاد الثلاثة. وهذا أهم ما قدمه أصحاب هذه النظرية في تحليل المعنى وتصورهم للعلاقة بين اللفظ والشئ في الخارج، أي خارج اللغة. ففي رأيهما هناك ثلاثة جوانب أساسية تنظم أي علاقة رمزية وهذه الجوانب هي:

1- الرمز نفسه، وهو بالنسبة لنا في اللغة الصوت المنطوق المنظم مثل كلمة "كتاب".¹⁰⁸⁴

2- المحتوى العقلي أو الفكرة أو المرجع، والذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع هذه الكلمة وهي تقابل الفكرة أو الشعور عندهما.

3- المشار إليه أو الشئ الخارجي، الشئ نفسه أو الموضوع وهو الكتاب هنا وقد يطلق عليه المقصود.

إذا فالمعنى في هذه النظرية هو الفكرة الكاهنة في ذهن المتكلم، وأن هذه الفكرة لا بد أن تكون حاضرة في ذهن المتكلم وهو يعبر عنها بواسطة صورة لفظية يدرك بها السامع ما يقصده المتكلم، لكي تكون نفس الصورة اللغوية لكليهما. إذا فعناصر هذه النظرية هي: الفكرة والصورة الذهنية.

وما يهمننا في هذا هو أن من أهم نتائجهما أن لا علاقة بين الكلمة كرمز والشئ الخارجي الذي تعبر عنه.¹⁰⁸⁵ بمعنى أنه

لا توجد رابطة مباشرة في تلك العلاقة الجامعة بين الرمز (الكلمة) والمشار إليه. ويجب في المشار إليه « أن يكون شيئا محسوسا قابلا

1081 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 55.

1082 - محمد سعد محمد، في علم الدلالة. ص 29.

1083 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 55.

1084 - انظر محمد سعد محمد، في علم الدلالة. ص 29.

للملاحظة. فقد يكون كذلك كما قد يكون كيفية (أزرق) أو حدثاً (القتل) أو فكرة تجريدية (الشجاعة) ولكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللفظ». ¹⁰⁸⁶ وبما أن الأفكار تعد ملكة إنسانية خاصة بكل متكلم وسامع فكيف علينا نقل الأفكار أو المعاني ذاتها لدى متكلم إلى سامع آخر بنفس التفكير والصورة، حتى وإن كانت الفكرة نفسها لدى كليهما فإن الألفاظ أو الرموز تتغير، كما أنه هناك كلمات كثيرة غير قابلة لهذا التصور «كأدوات المعاني مثلاً وكذلك الكلمات التجريدية، نحو: الديمقراطية والإمبريالية، والاقتصاد، والاجتماع، والتاريخ». ¹⁰⁸⁷

وأيضاً يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن المشار إليه لا يكون في كل الحالات محددًا ولا يكون كذلك شيئاً محسوساً، أما بالنسبة للتحديد فكلمة "فلم" التي لا تشير إلى أي نوع من الأقسام، ولذا رأي بعضهم أن يقال إنها تشير إلى "طبقة الأقسام". ¹⁰⁸⁸

إن هذا المثلث الذي وضعه **أوجدن وريتشاردز** إلى تقسيم المعنى وإيضاح له بطريقة مميزة جعلت كثيراً من العلماء المتأخرين يدورون في فلكه، وعلى أساسه نشأت نظريات تبحث في الإشارة اللغوية وأحكامها وكذا أنواع الدلالة. ¹⁰⁸⁹

وللنظرية الإشارية معالم في تراثنا العربي وآثار مهمة تستحق التناول والمتابعة. وقد تنبه القدماء إلى العلاقة الحقيقية بين الرمز اللغوي ومحتواه الذهني، فذهب **ابن سينا** إلى القول بأن العلاقة الدلالية تنعقد في المعنى بين المدلول والشيء الخارجي، «فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثاراً والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني». ¹⁰⁹⁰ فالرمز هو الصوت عند **ابن سينا** ويدل على ما في النفس، وهي بدورها تدل على الأمور الخارجية. فالتمثيل إذن شديد بين **ابن سينا** وما دعا إليه العالمان "**أوجدن وريتشاردز**" في مثلثهما، بل كان **لابن سينا** تفكيراً أعمق واشمل حيث «سمى الرمز اللغوي (صوتا) ليشير بذلك للرمز غير اللغوي، إذ ليس صوت لفظ لغوي». ¹⁰⁹¹

كما نقف على الأمر ذاته عند علماء أصول الفقه وخاصة الإمام **الغزالي**، يقول في هذا الباب: «إن للشيء وجوداً في الأعيان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان». ¹⁰⁹² و**يبيّن الغزالي** أركان العلامة الدلالية، فالإنسان يلاحظ أولاً الشيء في الواقع أمامه فيرتسم في الأذهان تصور لها ثم يعبر عنها بالأصوات والكلمات. وهو في هذا التصور يتقاطع مع **ريتشاردز وأوجدن**. وإذا قارنا بين المصطلحات عند كل منهما نجد النتيجة التالية: ¹⁰⁹³

الموجود في الأعيان ⇐ ويقابله ⇐ الأمر الخارجي.

الموجود في الأذهان ⇐ ويقابله ⇐ الصورة الذهنية.

¹⁰⁸⁵ - انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة. ص 553.

¹⁰⁸⁶ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 55-56.

¹⁰⁸⁷ - المرجع نفسه. ص 33.

¹⁰⁸⁸ - المرجع نفسه. ص 56.

¹⁰⁸⁹ - انظر منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي. ص 70.

¹⁰⁹⁰ - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي. ص 121.

¹⁰⁹¹ - المرجع نفسه. ص 121.

¹⁰⁹² - مقياس العلم. ص 35-36.

¹⁰⁹³ - المرجع نفسه.

الموجود في الألفاظ ⇐ويقابله..... ⇐ اللفظة.

ويلاحظ جميعنا من هذه المقابلة مدى التداخل بين النظرية الإشارية وآراء الغزالي لحدّ صعوبة فصل الرأيين. إلا أنه الغزالي كان له قصب السبق في ذلك. كما قد يضاف إلى جانب هذه المقارنة ما قدمه "الجزجاني" للدليل اللساني واستكشافه للمكونات الثلاث للعلامة اللغوية، هي اللفظ، المعنى، الصورة الذهنية¹⁰⁹⁴ كما أوضحنا في موضع سابق.

الدلالة وأنواعها عند ابن جني

فمثلا تعرض ابن جني في كتابه الخصائص لكثير من أنواع الدلالات ومنها قوله: «ومن طريف حديث هذا الخاطر اني كنت منذ زمن طويل رأيت رأياً جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر:¹⁰⁹⁵

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجُلَيْنِ مُعْتَدِلًا . . . فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما، ثقة بحضوره متى استحضرتة، ثم أبي الآن وقد مضى له سنون، أعان الخاطر واستشهده، وأفانيه وأتودده على أن يسمح لي بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآية والبيت، وهو متعاص، متأب، وضنين

به غير معط.»¹⁰⁹⁶

ويشرح سليمان ياقوت هذا النص ذاهبا إلى القول: «فأما الدلالة المركزية المستقاة من هذا النص فهي معنى البيت أو دلالته، وهذه الدلالة يتصورها كل الناس بواسطة ألفاظ البيت. وهي أن رجلا كان يمشي قويا معتدلا على رجليه عندما كان شابا ثم إن السن تقدمت به فاستعان برجل ثالثة (عكازة) مصنوعة من خشب الشجر يتوكأ عليها ... فأما الدلالة الهامشية فإن خبرة ابن جني وتجاربه وذكرياته وثقافته وكل ما مر بحياته من أحداث أوحى إليه بدلالة هامشية لهذا البيت، متمثلة في معنى آية كريمة لم يتذكرها فقد أنساه إياها مر السنين. ونظن ظنا أن الآية المعنية هي الآية الثامنة عشر من سورة طه ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى، قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَ أَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى﴾، أو ربما تكون الآية الخامسة و الستين بعد المائة من سورة الأعراف ﴿اللَّهُمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أُمَّ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أُمَّ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أُمَّ لَهُمْ أَذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا، قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنظِرُونَ﴾، وربما تكون آية غير هاتين الآيتين، لأن الآية المعنية بما تمثله من دلالة هامشية لا يعرفها إلا ابن جني بما له من تجارب وذكريات وثقافة خاصة به وحده دون غيره.»¹⁰⁹⁷

ورأى إبراهيم أنيس رأي ابن جني في تقسيم الدلالة إلى مركزية وهامشية. فأما المركزية فهي هذا القدر المشترك من الدلالة الذي يسجله اللغوي في معجمه ويطلق عليها هذا الاسم التي يطمح هذا اللغوي أن يجعلها واضحة بارزة في أذهان الناس. ولذا يعمد إلى ذلك القدر المشترك فيحدده ويشرحه في معجمه مستعينا في هذا بطائفة من المثقفين من الناس، ومنتخذا منهم نماذج الدلالية في ذلك المعجم.

¹⁰⁹⁴ - انظر منقور عبد الجليل ، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث. ص 126.

¹⁰⁹⁵ - الشارف الظهري .

¹⁰⁹⁶ - الخصائص. ج.1. ص 207.

¹⁰⁹⁷ - أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 28 - 29.

وأما الجانب الهامشي أو الدلالة الهامشية، فهي تلك الدلالات التي تختلف باختلاف الناس من حيث تجاربهم وأمزجتهم وما ورثوه عن أسلافهم. فالتكلم ينطق بالكلمة أمام السامع وهو بهذا يريد إيصال معنى ما إلى ذهن السامع. فتحدث تلك الكلمة دلالة ما في ذهنه - السامع - اكتسبها من تجاربه الماضية.¹⁰⁹⁸

ويذهب أولمان إلى تقسيم المعنى إلى معنى موضوعي ومعنى عاطفي فيقول: « فاللغة يمكن أن تؤدي وظيفتين رئيسيتين، فقد تكون أداة للتعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية، وفي هذه الحالة يكون هدفها مجرد توصيل الأفكار ونقلها. ولكنها أيضا قد تكون ذات وظيفة عاطفية وديناميكية بصفة أساسية، أي أن وظيفتها حينئذ هي التعبير عن العواطف والانفعالات وإثارة المشاعر في السلك الإنساني ». ¹⁰⁹⁹ فالألفاظ إذا إما أن تدل على معان موضوعية وإما أن توظف للدلالة على المعاني العاطفية. وما أسهل أن نجد المعنى الثاني وما أيسره في الخصائص عند ذكر ابن جني للبيتين المشهورين:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ . . . وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا . . . وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبْطَاحِ

يقول ابن جني معلقا على البيتين: ¹¹⁰⁰ « وذلك أن قوله (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرقعة وذووا الأهواء والمنة ما لا يفيد غيرهم، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم. ألا ترى من حوائج منى أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه والمعناد فيه سواها، لأن منها التلاقي ومنها التثاني ومنها التخلي... وذلك أن في قوله (أطراف الأحاديث) وحيا خفيا ورمزا حلوا، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأرمت، وأغزل وأنسب أن يكون مشافهة وكشفا ومصارحة وجهرا. وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم وأشد تقدما في نفوسهما من لفظهما وإن عذب موقعه وألف له مسمعه ». ¹¹⁰¹

ويرى أحمد مختار عمر أن الأنواع الخمسة الآتية هي أهم أنواع الدلالة: ¹¹⁰²

¹ - المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي: ويسمى أحيانا المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراكي. وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار.

- 2 - المعنى الإضافي أو الثانوي أو التضميني: وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه، إلى جانب معناه التصوري الخالص. وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي، وليس له صفة الثبوت والشمول وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الخبرة أو الزمن. فإذا كانت كلمة "امرأة" يتحدد معناها الأساسي بثلاث ملامح هي (+إنسان، - ذكر، + بالغ) فهذه الملامح تقدم المعيار للاستعمال الصحيح للكلمة، وهناك معاني إضافية تعكس بعض الخصائص العضوية والنفسية والاجتماعية، كما تعكس بعض الصفات تربط بأذهان الناس بالمرأة كالشرثرة وإجادة الطبخ، وليس نوع

¹⁰⁹⁸ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. ص 106 - 107.

¹⁰⁹⁹ - استيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة. ص 92.

¹¹⁰⁰ - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 21.

¹¹⁰¹ - الخصائص. ج 1 ص 218 - 220.

¹¹⁰² - انظر علم الدلالة. ص 36 - 37.

معين من الملابس، وهذا الارتباط يكون تبعا لوجهة نظرهم الفردية أو الاجتماعية. وإذا كانت كلمة "يهودي" تملك معنا أساسيا وهو الشخص الذي ينتمي إلى الديانة اليهودية. فهي تملك معاني إضافية في أذهان الناس تتمثل في الطمع والبخل والمكر والخديعة.

3- المعنى الأسلوبي: وهو ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية مستعملها، والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، كما أنه يكشف عن مستويات أخرى مثل التخصص ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع ورتبة اللغة المستخدمة (أدبية- رسمية-عامية- مبتدلة)، ونوع اللغة (لغة الشعر، لغة النثر لغة القانون والواسطة أو الطريقة (حديث، خطبة، كتابة). فكلمة (أب) مثلا تعكس الطبقة التي ينتمي إليها المتكلم: الوالد أدبي فصيح، داد في لغة الأغنياء والمتفرجين، بابا وبابي عامي راق، أبويا أو آبا عامي مبتذل.

4- المعنى النفسي وهو ما يشير إلى ما تضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد. وهو بذلك معنى فردي ذاتي و بالتالي يعتبر معنى مقيد بالنسبة إلى متحدث واحد فقط، ولا يتميز بالعمومية ولا التداول بين الأفراد جميعا.

5- المعنى الإيحائي: وهو ذلك المعنى الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء نظرا لشفافيتها.

وإذا ما عدنا إلى ابن جنبي وجدناه يتناول معظم هذه المعاني من دون تبويب لها طبعا أو ذكر لمثل هذه المصطلحات، فالإعراب معنى أصلي عنده، فتقول أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح منه، ومعنى أسلوبي يشير إلى مستوى التخصص.¹¹⁰³ فالإعراب هو «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه».¹¹⁰⁴

وعلى النحو نفسه يوظف ابن جنبي معنى كلمة "البناء" من حيث المعنى الأساسي والمعنى الأسلوبي أي الاصطلاحي، ويبدأ بهذا الأخير فيقول: «وهو، أي البناء، لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون والحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه ببناء لأنه لما لزم ضربا واحدا، فلم يتغير تغير الإعراب، سمي ببناء، من حيث كان البناء لازما موقعه، لا ينزل من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المبتدلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك».¹¹⁰⁵

كما يشير ابن جنبي إلى المعنى الأسلوبي من حيث إنه: «يعزى إلى قطاع معين من الناس ذوي تخصص واحد أو مستوى اجتماعي واحد، عندما ركز على أهمية المشاهدة ومعرفة سياق الكلام والمناسبة التي قيلت فيه، فإن كل ذلك يجعل الطبقة الدنيا من الناس تفهم من شعر الفرزدق ما لا يفهمه أبو عمرو بن العلاء منه إذا لم يكن حاضرا والفرزدق ينشده».¹¹⁰⁶ يقول ابن جنبي: «وبعد فالحمالون والحماميون والسادة والوقادون ومن يليهم ويتعد منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يعمله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبرته عنه، ولم يحضره ينشده».¹¹⁰⁷ وإشارة ابن جنبي هذه إلى الطبقة الدنيا وتأكيده على أنهم

1103 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 32.

1104 - الخصائص. ج 1 ص 35.

1105 - المرجع نفسه. ص 37.

1106 - أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 32.

1107 - الخصائص. ج 1 ص 246.

يفهمون شعر الفرزدق بالمشاهدة ما لا يفهمه أبو عمرو بدونها. و هذا دليل على أن لغتهم تختلف عن لغة الفرزدق ومن معه. وهكذا يكون ابن جنبي قد أدرك أن لكل طبقة اجتماعية أسلوبا خاص بما يختلف عن الطائفة الأخرى من المجتمع.¹¹⁰⁸

أما عن النوعين الأخيرين الرابع والخامس من أنواع المعنى، فيظهر في البيتين السابقين فبيهما من الإيجاء والمعاني النفسية ما لا يمكن تجاهله. وقد تعرضنا للشرح في معرض حديثنا عن المعنى العاطفي، وهذا دليل على أن أنواع المعاني والدلالات متداخلة، **فابن جنبي** أشار إلى المعنى النفسي أثناء حديثه عما يصيب النفس من حزن وفرح، وانبساط وألم بدلالة أسارير الوجه. فيقول: «أفلا ترى إلى اعتباره - يقصد اعتبار الحالة - بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلا على ما في النفس».¹¹⁰⁹

ويوجد أيضا عند **ابن جنبي** معنى ظاهرا وآخر خفيا؛ أي أن النص اللغوي ربما يحمل معنيين متباينين متضادين، ولا تحل هذه المشكلة مع **ابن جنبي** إلا إذا قولنا إذ أن هناك معن ظاهرا وآخر خفي¹¹¹⁰ يقول **ابن جنبي** «باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين... ومن ذلك أن يرد اللفظان من العالم متضادين على غير هذا الوجه... وهو أن يحكم في شيء ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم أحد القولين فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأحرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأول الآخرون إن أمكن».¹¹¹¹ ثم يسترسل **ابن جنبي** شارحا: «ومثله معنى لا إعرابا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾»¹¹¹² فظاهر هذا تناف بين الحالتين لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله، وهو قوله ما رميت إذ رميت. ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكنه منه وسدده له وأمره به فأطاعه في فعله، نسب الرمي على الله وإن كان مكتسبا للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا منه. ومثله قولهم: أذن ولم يؤذن وصلّى ولم يصل، ليس أن الثاني ناف للأول، لكنه لما يعتقد الأول مجزئا لم يثبتته صلاة ولا آذانا».¹¹¹³

1108 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 32.

1109 - المرجع نفسه. ص 33.

1110 - المرجع نفسه. ص 34.

1111 - الخصائص. ج 1 ص 204.

1112 - الأنفال : 17.

1113 - الخصائص. ج 1 ص 204.

ثانياً: الدلالة والسياق عند ابن جني والدرس الدلالي الحديث.

أولاً: السياق في الدرس الدلالي الحديث

يشكل السياق مبدأ مهماً في الدرس اللغوي قديمه وحديثه على سواء، وإن اختلفت درجة الاهتمام به من حيث الزمان ومناهج البحث في اللغة. والسياق بمثابة العنصر الفاعل في توضيح الكلام، بل في صحته والوصول به إلى درجة القبول في مبناه ومعناه. ومعنى ذلك أنّ عدم الاهتمام به وأخذه في الحسبان قد يميل الكلام إلى مجرد ضوضاء تلقي في الهواء.

والسياقات¹¹¹⁴ التي يمكن أن يتعدد المعنى على أساسها هي كثيرة ومتنوعة، وقد جرى العرف على النظر فيها من جانبين؛ سمي إحداهما: "السياق اللغوي" أو سياق المقال، والثاني "السياق غير اللغوي" أو سياق المقام أو الموقف.

1- السياق اللغوي: وهو الذي لا ينظر للكلمات منعزلة، فالكلمة يتحدد معناها بعلاقتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية. فهو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاوزة وكلمات أخرى، مما يكسبها معناً خاصاً محدداً. وعلى سبيل المثال كلمة (يد) في الأمثلة التالية:

- سقط في يده: ندم.
- يد الدهر: زمانه.
- هم يد على من سواهم: أمرهم واحد.

وعموماً فالسياق اللغوي: « يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعاً لتغيير بمس التركيب اللغوي كالتقديم والتأخير في عناصر الجملة. فقولنا: زيد أتم قراءة الكتاب، تختلف دلالتها اللغوية عن جملة: قراءة الكتاب أتمها زيد¹¹¹⁵. ويجدر بنا أن نشير إلى دور السياق اللغوي في توضيح الكثير من العلاقات الدلالية، فيستعمل كمقياس لبيان الترادف والاشتراك والعموم والخصوص أو الفروق وغيرها¹¹¹⁶.

2- السياق غير اللغوي أو سياق الحال أو سياق الموقف: وتعبّر عنه الظروف والملابسات الاجتماعية التي تلف الكلام في الموقف المعين الذي يلقي فيه، وهذه الظروف والملابسات تشكل فيما بينها وحدة متكاملة يشار إليها عادة بالمصطلح الإنجليزي *contexte of situation* أو المقام باللغة العربية. وأهم هذه الظروف والملابسات: الكلام منطوقاً أو مكتوباً - المرسل (نطقاً أو كتابة) والمستقبل والعلاقة بينهما - الزمان - المكان وما فيه. فمراعاة هذه المعاصر مجتمعة على قدر كبير من الأهمية، إذا

¹¹¹⁴ - راجع تفصيل ذلك عند محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم اللغة. 187 وما بعدها .

¹¹¹⁵ - منقول عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي. ص 90.

¹¹¹⁶ - انظر أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص 195.

للكلام أنّ يحرز فائدة أو منفعة أو يفني بغرضه الذي أنشأ من أجله أو أريد له. وهذه المراعاة هي الموسومة عند علماء العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.¹¹¹⁷ وهو ما أسماه القدماء بالمقام الذي يؤدي دورا هاما في تحديد المعنى.¹¹¹⁸

وللاهتمام الكبير الذي حظيت به دراسة المعنى وخاصة أنواعه، يعد سياق الموقف من أهم هذه الأنواع على الإطلاق. لأن أنواع المعنى من دلالات صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وسياقية تتجمع بكاملها لتقدم نوعا آخر من الدلالة هو الدلالة المقاماتية، والتي اصطلاح عليها المعاصرون بسياق الموقف. أي الموقف الخارجي الذي تقع فيه الكلمة، كما يدل على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام. فهناك صلة بين الكلام والمقام الذي قيل فيه. ويمكننا أن نوضح هذا النوع من السياق لأهميته في الدراسات الحديثة في مثالين من تراثنا اللغوي:

أما الأول: وهو ما ورد على لسان الأحنف بن قيس حين سأله معاوية بن أبي سفيان عن رأيه في أخذ البيعة بولاية العهد ليزيد ولده مع أنه لم يكن محمود السيرة في الناس، فقال الأحنف قوله الشهيرة: «أخاف الله إن كذبت، وأخافكم إن صدقت، فكانت كنايةه أبلغ مع التصريح وأقدر على أداء المعنى من التوضيح».¹¹¹⁹

وأما المثال الثاني: فبالفعل (أكل) في الآيات الكريمة التالية:

- 1120 ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ﴾¹¹²⁰
- 1121 ﴿ أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الدَّبِيبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾¹¹²¹
- 1122 ﴿ يَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذُرُّوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ﴾¹¹²²
- 1123 ﴿ مَا ذَلُّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا ذَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾¹¹²³
- 1124 ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مِمَّا فَكَرَهُتُمْوهُ ﴾¹¹²⁴
- 1125 ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾¹¹²⁵
- 1126 ﴿ حَتَّى يَأْتِيَنا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ﴾¹¹²⁶

إن الفعل (أكل) قد ورد في هذه الآيات الكريمة بمعان مختلفة، وسبب اختلاف المعنى هو اختلاف السياق الذي يرد فيه الفعل هنا. ففي الآية الأولى جاء بمعنى التغذية للإنسان، أما في الثانية فجاء بمعنى الرعي للحيوان، وفي الثالثة بمعنى القرض للحشرات، وفي الرابعة بمعنى الغيبة للإنسان، وفي الخامسة بمعنى الاختلاس للإنسان، وفي الآية الأخيرة جاء بمعنى الاحتراق

¹¹¹⁷ - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 367. 375.

¹¹¹⁸ - انظر كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 250.

¹¹¹⁹ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص 298.

¹¹²⁰ - الفرقان: 7.

¹¹²¹ - يوسف: 13.

¹¹²² - هو د: 64.

¹¹²³ - سبأ: 14.

¹¹²⁴ - المحجرات: 121.

¹¹²⁵ - النساء: 10.

¹¹²⁶ - آل عمران: 183.

للجماد. فبالإضافة إلى دور البيئة الإسلامية في وضوح المعنى المراد من الفعل في كل مرة فإن للسياق دور مهم جدا في وضوح المعنى، فالكلمة تتضح بما يسبقها ويليهما ليبرز المعنى الحقيقي المقصود بها.¹¹²⁷

نظرية السياق وعلم الدلالة في المدرسة الاجتماعية الإنجليزية

من البديهي أن يهتم أي لغوي ذي خبرة ودراية بالسياق اللغوي (سياق المقال). وذلك أن مسؤولية هذا اللغوي في الأساس تقوم على النظر الثاقب في البناء (النص) وفي طرائق تشكيله من حيث الاتساق والمؤاتمة بين وحداته المكونة من صحة في اختيار الموقع والربط والإعراب. وهذا بالفعل ما جرى ويجري بين الثقات العارفين من اللغويين هنا وهناك بقطع النظر عن الزمان والمكان. وهذا الاهتمام ينسب بصورة أوثق وألزم إلى من يعرفون **بالنحاة**. ومن هنا لم يقف بعض اللغويين عند هذا السياق اللغوي وقفة خاصة لبيان أبعاده وشرح إجراءات العمل به إذ هو معلوم بالضرورة، وهو أيضا مسئولتهم الأولى والأخيرة في صنعهم هذه الموجهة في الأساس إلى التراكيب.

أما السياق "**غير اللغوي**" (سياق الحال أو المقام) فقد نال خطأ كبيرا واهتماما واسعا بين كثير من اللغويين في العصر الحديث. وصاحب فكرة هذا النوع السياقي هو الأنثروبولوجي اللغوي **مالينوفسكي**، وسار على هدية الكثيرون، ومن أشدهم اهتماما **فيرث** صاحب مدرسة لندن اللغوية. والحق أن **فيرث** له فضل تعميق هذا المبدأ وتوسيع جوانبه والالتزام بتطبيقه في كل أعماله حتى يكاد ينسب إليه كما لو كان هو مبدعه ورائد العمل به.¹¹²⁸

ويرى عالم الأنثروبولوجيا البولندي **مالينوفسكي** أن اللغة ليست وسيلة من وسائل توصيل الأفكار أو الانفعالات أو التعبير عنها أو نقلها، وإنما اللغة كما يمارسها المتكلمون في أي جماعة من الجماعات هي نوع من السلوك وضرب من ضروب العمل. واستخدم **مالينوفسكي** مصطلح "**سياق الحال**" Context of Situation ليدل بها على نظريته تلك. وقد توصل **مالينوفسكي** لنظريته بعد العديد من الصعوبات التي صادفته في ترجمة بعض آداب الشعوب البدائية، فوجد من الضروري وضع الكلمات في سياقها الذي استخدمت فيه.¹¹²⁹

وأما **فيرث** فقد رأى أن فكرة السياق هذه يمكن أن تتمدد وتتسع في إطار تجريدي عام لدراسة المعنى، ومن ثم وضع أصول نظريته التي أصبح السياق فيها يمثل حقلًا من العلاقات الداخلية والخارجية. ورأى أن على عالم اللغة إذا أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي عليه أن يبدأ بالكشف عن الوحدات المكونة له، أي الوحدات الصوتية الفونولوجية والمورفولوجية والعلاقات النحوية ومحاولة تعقيدها وفقا لخواصها التركيبية. وهذا التحليل يقوم عند **فيرث** على أركان أساسية هي:

1- أن يعتمد كل تحليل لغوي على السياق أو المقام مع ملاحظة ما يتصل بهذا السياق من علاقات أو ظروف أو ملايسات وقت الكلام الفعلي ويتمثل ذلك في:

¹¹²⁷ - انظر كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 250. وانظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ص 178.

¹¹²⁸ - الرأي لكامل بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 367. 375.

¹¹²⁹ - انظر كامل بشر، دراسات في علم اللغة (القسم الثاني). دار المعارف، مصر. 1969. ص 172.

- شخصية المتكلم والسماع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الحدث الكلامي إن وجدوا ودورهم.
- العوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية وعلاقتها بالسلوك اللغوي وقت الكلام.
- أثر الكلام في السامعين والمشاركين فيه مثل الاقتناع أو الاعتراض أو الألم أو السرور.
ومعنى هذا أن من أهم خصائص السياق عند فيرث إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الكلام.

2- وجوب تحديد بيئة الكلام، لأنه يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو بين لهجة وأخرى، ولأن هذا الاختلاف يترتب عليه بالضرورة تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التي تحتضن اللغة أو المستوى اللغوي المراد دراسته مثل لغة المثقفين أو العوام أو لغة النثر أو الشعر. ويجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته الداخلية المكونة له والكشف عما بينها من علاقات داخلية لكي نصل إلى المعنى.¹¹³⁰

إذا فالنظرية المقاماتية توسعت في دراسة المعنى كثيرا، تقوم بتحليل المنطوقات تحليلا موسعا، إضافة إلى اهتمامها بالمكون غير اللغوي المتمثل في الحركات والتغيرات الجسميه. وتهتم بالعلاقات بين الكلمات ومستعملها أي بين المتكلمين والمستقبلين، يقول فيرث: «إن قيمة أي اصطلاح يتحدد تبعا للمحيط الذي يذكر فيه». ¹¹³¹ ولهذا كان للسياق دوره في الاهتمام بالدلالة من قبل كثير من العلماء على اختلاف تخصصاتهم، من فلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا لأن السياق يؤثر على كافة العلاقات الإنسانية وتفكيرها.

في حين يهتم علم الدلالة بعلاقة الكلمات لما تشير إليه. ومن هنا يتبين لنا أن أصحاب نظرية السياق قد درسوا معنى الكلمة متجاوزين أصل الدلالة وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، إذ اهتموا بالدور الذي تؤديه الكلمات في السياق والطريقة التي تستعمل بها، وعلى ذلك عرفوا المعنى بأنه حصيلة استعمال الكلمة في اللغة، وذلك من حيث وضعها في سياقات مختلفة. فكما يقول أولمان: أن الدارس المعجمي يلاحظ كل كلمة في سياقها كما ترد في الحديث أو النص المكتوب. ثم يستخلص من ذلك العامل المشترك العام ويسجله على أنه المعنى أو المعاني المرتبطة بالكلمة. ¹¹³² إذ فالكلمات ليس لها معان وإنما لها استعمالات، وهذه الاستعمالات بطبيعة الحال تخرج بها من محيط اللغة الساكن إلى محيط اللغة المتحرك، وأيضا أن معنى الكلمة لا يكمن إلا في استخدامها حيث يقول فييتجنشتاين Wittgenstein: «ليست للكلمة دلالة بل لها استعمالات ليس إلا. أما مارتيني فإنه يقول: خارج السياق لا تتوفر الكلمة على معنى». ¹¹³³

إن المعنى في عرف اللغويين مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية. وهذا يعتبر السياق اللغوي بطبيعة الحال، أما الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشاركين فهي سياق الحال. ولكل وظيفة منهما منهج يجب أن يراعي عند الدراسة، وأن أي طريقة من طرق دراسة المعنى ترسم تحليلات عملية للمعنى على مستويات مختلفة. ولذا نجد أن فيرث يرى أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم: أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية

1130 - انظر محمود السعران، علم اللغة، ص 338. وكمال البشر، علم اللغة (القسم الثاني)، ص 175.

1131 - أحمد نعيم الكرايعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص 103.

1132 - انظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 72.

1133 - سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة. ترجمة: محمد بختين. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا. بلا ت. ص 31.

المختلفة (الصوتية الفونولوجية، المورفولوجية، النظمية، والمعجمية) وبناء على ذلك فإن مفهوم المعنى عند فيرث هو محطة مجموعة من العلاقات والخصائص والمميزات اللغوية التي يمكننا التعرف عليها في موقف اجتماعي معين يحدد لنا السياق الذي يحدث فيه الكلام.¹¹³⁴

إن ما يميز النظرية السياقية لدى الدارسين أنها اهتمت كثيرا بالغموض في استخدام المعنى، لأن سياق الحال يعالج المعنى بالمفهوم المعتاد (الدلالي)، و المستويات الأخرى ليست معنية بالمفهوم نفسه، وكذلك ركزت على الجوانب الوظيفية في اللغة، وقد فتح منهجها السياقي المجال للمهتمين باللغة أن يوجهوا جُلَّ اهتمامهم إلى العناصر اللغوية نفسها، والأنماط التي تنتظم فيها بدلا من صرف انتباههم إلى العلاقات النفسية بين اللغة والذهن، أو اللغة والخارج، أو إلى العمليات النفسية التي تحدث في الدماغ.¹¹³⁵

ويفرق بعض اللسانيين بين علم الدلالة والمقاماتية. حيث يرون أن الأول يمثل جانب السليقة أو القدرة اللغوية Compétence أما الثاني فيمثل جانب الأداء Performance لدى مستخدم اللغة.¹¹³⁶ ومن هنا عد المقام مركزا من مراكز الدلالة، فمن خلاله نستنتج ما يعرف بالمعنى المقامي هذا المعنى قد يكون مغايرا تماما لما تحمله معاني التراكيب اللغوية؛ ذلك لأن " المقال" عنصر واحد من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية، أو بمعنى أدق في ثقافة المجتمع.¹¹³⁷

ولهذا قسم المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية أحدها المعنى الوظيفي والثاني المعنى المعجمي للكلمة والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام. والنوع الثالث من أنواع المعنى - المعنى الدلالي المقامي - مرتبط بالحالات النفسية والاجتماعية والقرائن المتحركة في المقام.¹¹³⁸ فمثلا قوله تعالى ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾¹¹³⁹ إن المتبادر إلى الذهن تعلق "من" بـ "خفت"، وهو فاسد في المعنى، لأنه يسلم إلى البعد عن دلالة التركيب وسياق الموقف أو المقام الملابس له، فهو لم يخف من وراءه، وإنما خاف ولا يتهم من بعده وسوء خلافتهم، ولذا وجب تعلق "من" بـ "الموالي"، لما فيه من معنى الولاية. فالقارئ لآية دون إدراك ظروفها وملاساتها يفهم المعنى بشكل يختلف عن المعنى الحقيقي الذي يفهمه المتطلع على الظروف الاجتماعية والتاريخية التي وردت حولها الآية الكريمة.¹¹⁴⁰ يقول تمام حسان في المعنى المقامي « وهو أشمل من سابقه ويتصل بهما على طريق المكامنة لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرا من معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية ». ¹¹⁴¹

وكذلك يتجه كريم زكي حسان الدين إلى أن مفهوم المقاماتية يتضح لنا في إطار التواصل الذي يمثل الوظيفة الرئيسية للغة، فإذا كان تركيب الجملة وما يفضي إليه من دلالة يمثلان الأساس في بنية المنطوقات فإنهما لا يعبران بدقة عن قصد المتكلم.

1134 - انظر حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة. ص 154.

1135 - انظر محمد محمد يونس، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب. ص 31.

1136 - انظر كريم زكي حسان الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ص 253.

1137 - انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 28.

1138 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 337.

1139 - مريم: 5.

1140 - انظر عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية. دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ط: 1. 1425 هـ. 2004 م. ص 148.

1141 - انظر اللغة العربية معناها ومبناها. ص 339.

ومثال ذلك جملة: "ستمطر السماء" تتضمن دلالات متعددة في إطار مفهوم المقاماتية؛ فيمكن أن تكون سؤالاً من المتكلم للمخاطب كما يلي: هل ستمطر السماء؟ ويمكن أن تكون إخباراً كما يلي: أخبرك بأنه ستمطر السماء. ويمكن أن تكون تحذيراً: أحذرك أنه ستمطر السماء. ويمكن أن تكون تعجباً كما يلي: كيف ستمطر السماء في فصل الصيف! ونلاحظ أن هذه الدلالات تتحدد بالمقام الذي وردت فيه.¹¹⁴²

علماء العربية ونظرية السياق (المقاماتية)

يرى الدكتور تمام حسان أن ما صاغه مالمينوفسكي تحت عنوان "contexte of situation" سبقه إليه العرب الذين عرفوا هذا المفهوم قبله بألف سنة أو ما فوقها. لكن كتب هؤلاء لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجدته مصطلح مالمينوفسكي من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات.¹¹⁴³

إننا نستطيع أن نقرر بكل ثقة واطمئنان أن لعلماء العربية منذ القدم معرفة وثيقة وإدراك عميق بالسياق بجانبه اللغوي وغير اللغوي من حيث النظر والتطبيق على حد سواء. والرأي عند العارفين أن العبارة المشهورة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" تتضمن بل تفصح عن الجانبين معاً، إذ إن معناها العميق أنه لا إحرار لمنفعة أو إدراك لمعنى الكلام ما لم يكن هذا الكلام منظوماً ومؤلوفاً علياً وجه يطابق الحال. فالنظم والتأليف على طريقة مخصوصة رعاية للسياق اللغوي، وملائمته "الحال" رعاية للسياق غير اللغوي أو "المقتضى" هو الرابط والجامع بينهما وحدة متكاملة أو بناء ذاكيان مخصوص. وهذا أيضاً هو ما يفهم صراحة من المقولة العربية المشهورة "لكل كلمة صاحبها مقام" فالمصاحبة تعني المواءمة والملائمة بين الكلم في الجملة أو العبارة، وهذا نص في رعاية سياق المقال أو السياق اللغوي ومناسبة هذا التلاؤم والتآخي للمقام تنصرف فوراً إلى الاعتداد بسياق الحال أو السياق غير اللغوي.

والرأي عند كتابنا¹¹⁴⁴ أن عبد القاهر الجرجاني في طرحه فكرة النظم التي شغلته وشغلت اللغويين العرب من بعده لم يقتصر اهتمامه (على ما يظن بعضهم) على سياق المقال بإشارته المتناثرة هنا وهناك في كتاب "دلائل الإعجاز" إلى وجوب رعاية التأخي والتأليف بين لبنات أو مكونات الكلام، بل تعدى هذه النظرة الضيقة إلى إكمال معيار الإبانة وإحرار المتعة بتطبيق هذا الكلام على المقتضى المقام بمراعاة السياق الحال، وهذا الذي نقول هو ما تنطق به أكثر من عبارة في كتابه، منها تلك العبارة السيرة نظماً وشكلاً العميقة مضموناً ودلالة: « النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي تصاغ لها الكلام ». ¹¹⁴⁵

وهذا في الحق مراعاة السياق اللغوي والسياق غير اللغوي. وهو ما سار عليه الناهيون من علماء العربية، من نخاة وبلاغيين وغيرهم من المفكرين المنشغلين بصحة البناء اللغوي وملائمة موقعه وطلائه للبيئة الاجتماعية التي قدر له أن يكون مناسب، بل تتسق مع خصوصيات هذه البيئة من ظروف ومناسبات تميزها من غيرها. فالظن السائد عند غير العارفين من

¹¹⁴² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 339.

¹¹⁴³ - المرجع نفسه. ص 337 وما بعدها.

¹¹⁴⁴ - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 367. 375.

¹¹⁴⁵ - دلائل الإعجاز للجرجاني. ص 2.

حسبانهم أنّ علماء العربية وبخاصة النحاة لم يلتقوا أو لن يلتقوا التفاتا كاملا إلى السياق المقال السياقي اللغوي، ظن مغلوط بحاف للحقيقة والواقع، ذلك أنّ الاهتمام به مفهوم بالضرورة من تلك العبارات المأثورة السابقة، ومؤكدة أحده في الحسبان إلى أعمال النحاة المحترفين وكبار اللغويين من أمثال **عبد القاهر الجرجاني** وكل ممن سار على نهجه في تطبيق فكرة النظم، كما شرحها صاحبها، وكما تفصح به كل جلاء وضوح عبارته المتناثرة هنا وهناك في أعماله كتلاك العبارة الموجزة التي سجلنا ها سابقا.¹¹⁴⁶

1 - البلاغيون وسياق الموقف

لقد كان جهد البلاغيين من علماء العربية أكثر وضوحا وأفصح بيانا في هذا الشأن من النحاة، وفاء بأهداف صنعتهم وبغية الوصول إليها إلى مرتبة تفوق صنعة النحاة الخالص، وتجاوز مرتبة الصحة المطلقة للكلام التي انشغل وينشغل بها هؤلاء النحاة. فاهتم البلاغيون بسياق الحال و أسموه **بالمقام**، وهو الشق الاجتماعي في شقي السياق العام. فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو المهجاء. وما قول البلاغيين لعبارتهم المشهورة لكل "مقام مقال" إلا دليل على إدراكهم للسياق. ففي قول الله عز و جل ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾¹¹⁴⁷ معنى العبارة في السياق القرآني يقتضي محذوفا، والتقدير: وسأل أهل القرية، على نحو الحذف في قول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق. أي: أهل الطريق. لكن هذه العبارة في مقام آخر لا تحتمل هذا الحذف. ويبين **الجرجاني** أثر السياق في التمييز بين الحقيقة والحجاز، وهو أمر وثيق الصلة بإجلاء المعنى بالوقوف على ثقافة المتكلم ومعتقداته.¹¹⁴⁸

وعناية **البلاغيين بالسياق اللفظي** تبدو أوضح وأغلب على عملهم من العناية بالجانب المقامي وبيان أثره وتفصيل عناصره. وتمثل عنايتهم بالسياق اللفظي في دراسة التراكيب أو "النظم" على النحو الذي بينه **عبد القاهر** في كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" وهي دراسة تبين في الغالب أثر السياق اللفظي أو النظم في تحديد قيمة الكلمة ودلالاتها، وبيان الأنسب والإصلاح من طرق النظم ووسائله في الدلالة على المعاني التي ينشدها البلغاء في المقامات التي ينظمون فيها ومن ثم يتبين تفاوتهم بحسب مقدرتهم ودرجة توفيقهم في إحكام النظم.¹¹⁴⁹

ويروى أنّ من أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة الأخذ به **بشر بن المعتز** في صحيفته، إذ يروي عنه الجاحظ أنه قال: « والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال ». ¹¹⁵⁰ يقول **الجاحظ**: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، يوازن بينهما وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار السامعين على أقدار تلك الحالات ». ¹¹⁵¹

¹¹⁴⁶ - انظر كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 367. 375.

¹¹⁴⁷ - يوسف : 82.

¹¹⁴⁸ - طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين. ص 224.

¹¹⁴⁹ - المرجع نفسه. ص 229.

¹¹⁵⁰ - الجاحظ، البيان والتبيين. ج 1 ص 151.

¹¹⁵¹ - المرجع نفسه. ج 1، ص 153.

ويأتي **القرويبي** فيشرح بوضوح مفهوم "مقتضى الحال" ويبين صورته المختلفة فيقول: «ومقتضى الحال مختلف، وإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ومقام التقديم يبين مقام التأخير ومقام الذكر يبين مقام الحذف ومقام القصر يبين مقام خلافه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا مقام الذكي يبين مقام الغبي».¹¹⁵²

2 - النحاة وسياق الموقف

ومع ضيق اهتمام النحاة بهذا النوع من السياق غير اللغوي لطبيعة علم النحو ووظيفته، فإن الدارسين لا يعدمون أن يعثروا على إشارات ونصوص متناثرة في أعمال النحويين ومن لف لف لفهم تشير بوضوح إلى سياق المقام وأخذه في الحسبان. وبرزت ثنائية المقال والمقام أولاً عند **سيبويه** في مواضع متعددة من كتابه، واصفاً العنصر الأول منها بـ (الكلام أو الذكر)، والثاني بـ (الحال). وهما يتجليان في قوله على حذف الفعل في بعض النماذج الكلامية: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر... حيث طال الكلام وكان كثيراً في الكلام». ¹¹⁵³ وتكرر إيراد مصطلح (الحال) عنده في قوله: «وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال». ¹¹⁵⁴ ولا تخالف نظرة **سيبويه** بشأن الحال فكرة (سياق الحال).

لقد جعل **سيبويه** علاقة الإسناد النواة الأساسية لتكوين أية ديمومة قولية مقبولة، باتكائها على ثنائية المسند والمُسند إليه « وهما ما لا يعني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك، وهذا أخوك)، ومثل ذلك (يذهب عبد الله)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء». ¹¹⁵⁵ وأيضاً عندما نلاحظ من توظيف **سيبويه** للمصطلح "الحال" والاعتماد عليه في تفسير الكلام في أكثر من موقع وبخاصة عند معالجته لمسائل الحذف والاستتار. ومن ذلك مثلاً قوله: «إذا رأيت حلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث ركنت (ظننت ظناً في هيئة اليقين) إنه يريد مكة كأنك قلت: يريد مكة والله». ¹¹⁵⁶ **سيبويه** هنا قد اعتمد في تفسير المحذوف (يريد) على حال الرجل وهيئته من ملبس واتجاه سيره. وتلاحظ من هذه النصوص بوادٍ تأسيس نظرية السياق القائمة على ملاحظة العلاقات الرابطة للوحدات اللغوية للإفصاح عن المستوى الدلالي. إذ يقول مؤسس هذه النظرية اللغوي البريطاني (Firth): «إن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية»، ¹¹⁵⁷ بوساطة العلاقات التركيبية المعروفة بـ (الإيصال التعريفي)، ¹¹⁵⁸ كما قال اللغوي البريطاني (Palmar) أيضاً: «إن الكلمات إن كان لها معنى، فإنها تستقيه من عملها في الجملة». ¹¹⁵⁹

1152 - القرويبي، الإيضاح في علوم البلاغة. شرح: محمد عبد المنعم خفاجي. دار الكتاب اللبناني، بيروت. ط: بلا. 1975م. ج 1 ص 80.

1153 - الكتاب. ج 1 ص 275.

1154 - المرجع نفسه. ج 1 ص 272.

1155 - المرجع نفسه. ج 1 ص 23.

1156 - المرجع نفسه. ج 1 ص 257.

1157 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة. ص 28.

1158 - تمام حسان، مناهج في البحث اللغوي. ص 100.

1159 - بلمر، علم الدلالة. ترجمة: صبري إبراهيم. دار المعرفة الجامعية، القاهرة. ط: بلا. 1995م. ص 46.

وفي موقف آخر يقول **ابن الأنباري** مبطلاً حجة منكري التضاد ومثبتاً حقيقة من طريق السياق: «أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنها يقدمها وأتى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والأخبار إلا معنى واحداً، فمن ذلك قول الشاعر:¹¹⁶⁰

كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا الْمَوْتَ جَلَلٌ ۖ . . وَالْفَتَى يَسْعَى وَبِلْهِهِ الْأَمَلُ

فدل ما تقدم "جلل" وتأخر بعده على أن معناه كل شيء ما خلا الموت يسير، و لا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل ها هنا معناه عظيم». ¹¹⁶¹

نستنتج في الأخير أن المشتغلين بالنحو وقضاياهم لهم إدراك ومعرفة واثقة بأهمية السياق اللغوي، ولم يهملوا ألبته السياق غير اللغوي وإن لم يقفوا عنده بتفصيل أبعاده بنظر مستقل، أو يستحيل صنوف الملام وعباراته التي تناسب هذا المقام (السياق غير اللغوي) أو ذاك كما فعل البلاغيون ذلك. لأن النحاة منذ البدء منشغلون بالطبع والصنع بكيفيات تأليف الكلام ونظمه (السياق اللغوي) دون كبير الفات إلى ربط هذه الطيفيات وتنوعها بالمقام أو الحال (السياق غير اللغوي) وتنوعاته وصنوفه. إن النحاة بحكم الصنعة مشغولون بالصحة المطلقة للكلام، في حين أن البلاغيين على درجة فائقة من اهتمام بالجوودة أو الامتياز للكلام ولا يكون ذلك في نظرهم إلا بمراعاة مقتضى الحال المتمثلة دائماً في مطابقة الكلام للمقام. والقول بالنسبة لموقف النحاة من السياق غير اللغوي (سياق الحال أو المقام) يشبه موقفهم من السياق اللغوي، لقد اهتموا بسياق الحال وأشار إليه وإلى أهمية دور في فهم الكلام، وإن لم يرق هذا الاهتمام إلى درجة ما صنع البلاغيون في هذا الشأن.¹¹⁶²

وحقيقة الأمر أن مراعاة المقام أو الحال في فهم الكلام وتفسير معانيه مبدأ علمي مقرر عن العرب على اختلاف تخصصاتهم ومسؤوليتهم، منذ أزمان قديمة تسبق معرفة المعاصرين به بقرون عديدة. لقد أشار إليه **الخليل وسيبويه** و**ابن هشام** من النحاة وغيرهم من رجال التفسير والحديث. وعلى قمة هؤلاء رجال البلاغة الذين اتخذوا هذا المبدأ معياراً أساساً في التعامل مع بضاعتهم المتمثلة في وجوب التعادل والتوازن بين الكلام من هيئة وبناء المقام أو الحال الذي يلقي فيه هذا الكلام أو يصنع من أجله، وانتهوا من ذلك كله بوضع قاعدتهم المشهورة وجوب "مطابقة الكلام المقتضي الحال" بوصف هذه القاعدة أساس الحكم على الكلام من حيث كفايته في أداء الغرض وإحراز المنفعة.

ولا ننس من هذا المقام أن نشير إلى جهود العالم الكبير **ابن جني** بوجه خاص في تناوله لفكرة المقام، بوصفه سياقاً اجتماعياً يلف الكلام ويمنحه قيمة ويكسب معانيه، إذ بدونه يصبح الكلام مجرد ضوضاء تلقي في الهواء. وسنلاحظ هذا الاهتمام البالغ من هذا العلم في أعماله وإن جاءت هذه الجهود متناثرة موزعة هنا وهناك.

1160 - ليبيد.

1161 - ابن الأنباري، كتاب الأضداد . ص 1.

1162 - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث. ص 367. 375.

ثانياً: الدلالة والسياق عند ابن جني

إذا كان " فيرث " يرى في نظريته الدلالية أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجياً على مستويات اللغة كافة: الاجتماعية والصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، في قوله: ولمعرفة المعنى يمكن أن نتقبل الحدث اللغوي بشكل كامل، ويعد ذلك نختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي، وتقدم خلال النحو والمفردات إلى الأصوات ووظائفها. فإن ابن جني قد سبقه إلى هذه الرؤية، وإن جاءت مبعثرة تفتقر إلى التنظيم في إطار شامل متكامل.¹¹⁶³

ويحتاج الباحث فضل وقت و جهد كبير حتى يستطيع تقديم صورة آمنة لصنع ابن جني في هذا الشأن. ومن هنا كان الأولى تخصيص دراسة علمية مستقلة تعدل قيمة هذه الأعمال وتفي بأقاربها الرفيعة.

وابن جني كان على إدراك واضح بهذا الجانب، فعرض له في كتابه الخصائص في أكثر من موضع بالرغم من أنه لم يخصص الكثير من الأبواب فيما وصلنا من كتبه للحديث عن السياق وأثره في الدلالة، فإنه اهتم بالسياق وأكد أن المعاني لا يوصل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها. ومن ثم لا ينبغي أن يكتفي اللغوي " بالسماع " بل ينبغي أن يجمع إليه " الحضور والمشاهدة ". أي يحيط بظروف الكلام.¹¹⁶⁴

لقد نبه ابن جني في كتابه الخصائص إلى أنه ألف كتاباً بعنوان (التعاقب)، ويبدو خلال الاقتباس التالي أنه تناول فيه مسائل متعلقة بالسياق؛ حيث يقول ابن جني: « ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خير مقدم، أي قدمت خير مقدم. فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمراً، وللمرمي للهدف إذا أرسل التزغ فسمعت صوتاً: القرطاس والله، أي اضرب عمراً وأصاب القرطاس. فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته. وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالتعاقب من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى ». ¹¹⁶⁵

ورغم أن الكتاب الذي ذكره ابن جني لم يصلنا، فإن إشارته إلى استيفاء الحديث عن السياق فيه تفسر لنا ندرة المواضع النظرية في كتبه الأخرى عن السياق. حيث خصص ابن جني باباً سماه (الجوار) تحدث فيه عن تجاور الأزمنة وتجاور الأمكنة كما سأوضح لاحقاً.

1 _ المقال والدلالة

إن المعنى المقالي يضم المعنى الوظيفي الذي يشمل كل الأجزاء التحليلية التي تعرضنا لها حتى الآن، من المستوى الصوتي والصرفي والنحوي، بالإضافة إلى المعنى المعجمي؛ حيث إن تفاعل كل هذه المستويات المختلفة يؤدي إلى وجود الجانب المقالي إلى يمثل بالإضافة إلى الجانب المقامي المعنى اللغوي.

¹¹⁶³ - انظر عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 338.

¹¹⁶⁴ - انظر عبده الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية. ص 167.

¹¹⁶⁵ - الخصائص. ج 1 ص 264.

كما يمكننا ملاحظة قيمة المستويات المختلفة للمقال عند *ابن جنبي* في الموضوعات المختلفة التي تعرضنا لها حتى الآن؛ ففي المستوى الصوتي لاحظنا اعتماد *ابن جنبي* في رؤيته للإمساس والمقارنة بين دلالة لفظ مثل (أز) ولفظ مثل (هنز) على السياق المقالي الذي ترد فيه هاتان الكلمتان؛ لكي يشير إلى اختصاص المعنى الأقوى بالحرف الأقوى، وبالتالي اختصاص المعنى الأضعف بالحرف الأضعف.

وعلى مستوى الصرف وجدنا كذلك كيف كانت الدلالات اللفظية والصناعية والمعنوية التي تحدث عنها *ابن جنبي* تمثل رؤية تتجاوز الوقف عند اللفظ لتتناول علاقته بمصدره، وعلاقته بزمنه وعلاقته بفاعله. كما رأينا كيف اعتمد *ابن جنبي* على السياق المقالي في تناله للصيغ التي خرجت على شكل واحد على أهمية السياق بوجهيه: المقامي والمقالي في حسم المعنى الصربي الذي أتت عليه الصيغة. وفي كتاب سر صناعة الإعراب يقول *ابن جنبي* في هذا الخصوص: «وقالوا أيضًا في تكسير (الْفُلْكَ): (الْفُلْكَ) فكسروا (فُعْلًا) على (فُعْل) وله نظائر، فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام».¹¹⁶⁶ فيشير *ابن جنبي* إلى أهمية متقدم ومتأخر الكلام، أو السياق المقامي في تفسير هذا التوارد لا يعد عيبًا في اللغة، بل يشير إلى رؤية كلية نظر *ابن جنبي* إلى ما أرادته العرب في لغتها، حيث لم تقف بها عند الجزئيات، وإنما تجاوزت هذه الجزئيات اعتمادًا على سياق كلي يفني بالعرض الذي قصدوه.

أما على جانب التركيب يمكننا القول بأن الجديد في معالجات *ابن جنبي* النحوية وفي الموضوعات المختلفة التي تناولها فيما يختص بالتركيب، والتي يشد معظمها مفتاح أساسي هو حديثه التأصيلي عن شجاعة العربية، ويتضافر معه بعد لا يقل في الأهمية عنه، وأعني الحمل على المعنى _ هو رهان السياق. لقد اعتمد *ابن جنبي* اعتمادًا أساسيًا على السياق المقالي في توجيهه لما احتمال معنيين إلى أحد المعنيين أو كليهما، كان تضافر المستويات الأساسية للغة عنده حاكمًا لكثير من المسائل التي تناولها التقديم والتأخير، والاعتراض، والزيادة والنقصان، والحذف، ورؤيته للحروف. وبالطبع يعد أساس الحمل على المعنى أساسًا سياقيًا، على النحو الذي وضحناه عند تناول هذه الأقسام جميعًا بما يغني عن الإعادة هنا.

وفيما يخص الإعراب نستطيع أن نقول إن السياق المقالي في تفاعله مع السياق المقامي هو الذي ولّد فكرة التجاذب التي تناولها *ابن جنبي* فيما بين المعاني والإعراب. لأن *ابن جنبي* تحدث عن القرائن المقالية في الباب الذي

وضعه للقول على الإعراب، وذلك حين رأى أن لهذا الإعراب حدودًا يقف عندها، مما يجعلنا في أمس الحاجة إلى تبيين المعنى بالاعتماد على القرائن المقالية، والقرائن المقامية.

وإذا كانت المستويات السابقة تمثل المعنى الوظيفي للغة، فإن المعنى المعجمي يعد الرافد الثاني الذي يتفاعل معها معطيًا المعنى المقالي، ورأينا كيف حظي هذا الجانب بأهمية كبيرة عند ابن جنبي، وإن لم يركز عليه تركيزه على بقية المستويات مكتفياً بالإشارة إلى وجود جهود كثيرة تناولته قبله.

وأود أن أشير إلى أنني سأعرض هنا لفكرة واحدة مهمة عكست رؤية ابن جنبي لمقتضيات السياق، هي فكرة الجوار، مكتفياً في ذلك بالمواضع المختلفة التي أشرت فيها إلى اهتمام ابن جنبي بالسياق المقالي في المواضع المختلفة من هذا البحث.

السياق والجوار

لقد وضع ابن جنبي بابًا لتناول ظاهرة الجوار، وقسم كلامه فيه إلى قسمين؛ الأول: عالج فيه تجاور الألفاظ؛ وهو يرى أن تجاور الألفاظ يكون على ضربين؛ أحدهما في المتصل وتحدث فيه عن جوار الحركة للحرف، وثانيهما في المنفصل وتحدث فيه عن بعض الألفاظ التي كان حكمها الإعرابي حكمًا ما وتغير ليطابق مجاورًا له في الشكل الإعرابي الذي يختلف عن الحكم الذي هو له، وأشار إلى قسم بين؛ فهو تجاور لمنفصلين يجري مجرى التجاور في المتصل... وتجاوز الألفاظ هذا لا يدخل فيما تهتم به هذه الدراسة، ولقد أشار ابن جنبي إلى أنه باب بأكمله تحت الباب الأكبر الذي هو الجوار.¹¹⁶⁷ أما القسم الآخر وهو الذي نعينه هنا فهو تجاور الأحوال، وقصد به ابن جنبي أساسًا تجاور الأحيان أو الأزمنة، و غاب موقفه من تجاور الأمكنة، وسوف أقوم بشرح ذلك على النحو التالي:

1 - تجاور الأحيان أو الأزمنة: أخذ ابن جنبي في تأصيله للتجاوز أو الجوار بوصفها صورة لشيء مطرد في كلام العرب، وكثيرة في استعمالها وألسنيتها، ولقد ذكر أن هناك من أشار إلى تجاور الألفاظ، وأنه لم يشر أحد إلى تجاور الأحوال والأحيان باستثناءه هو، إلا أنه تجاوز في هذه المسألة - مسألة تجاور الأحوال والأحيان - مع أستاذه أبي علي واستقرار الأمر بينهما.

وفكرة الجوار تقوم على أنه على مستوى الصناعة أنه: «من شرط الفعل إذا نصب ظرفًا أن يكون واقعًا فيه أو في بعضه؛ كقولك: صمت يومًا وسرت فرسخًا، وزرتك يوم الجمعة، وجلست عندك. فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه، لا محالة». ¹¹⁶⁸ فإذا اختل هذا الشرط بأن يعمل فعل ما النصب في ظرف رغم أنه لم يقع فيه، وإنما وقع فيما يليه فنحن أمام حالة من حالات تجاوز الأزمنة وهذا ما قصده ابن جنبي بقوله: «وأما تجاوز الأحوال (فهو غريب). وذلك أنهم لتجاوز الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفًا ما لم يقع فيه من الفعل، وإنما وقع فيما يليه». ¹¹⁶⁹ ولقد أشار ابن جنبي إلى أنه تباحث في هذه المسألة مع أستاذه أبي علي الفارسي، أستر هذا الأمر بينهما من خلال مناقشتهما لبعض الأمثلة التي تدخل في الجوار.¹¹⁷⁰

1167 - الخصائص. ج 3 ص 218-222.

1168 - المرجع نفسه. ج 3 ص 222.

1169 - المرجع نفسه.

1170 - المرجع نفسه.

ومثل *ابن جنبي* لهذه الظاهرة بأمثلة تعرض لبعضها حتى نتبين كيفية تحليله لموضوع الجوار، يقول *ابن جنبي* في الخصائص: « نحو قولهم: أحسنت إليه إذا أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك؛ ألا ترى أن الإحسان مسبب الطاعة، وهي كالعلة له، ولا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب، كما لا بد من ذلك مع العلة. لكنه لما تقارب الزمانان، وتجاوزت الحلالان في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صار كأنهم إنما وقعا في زمان واحد... ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه؛ لكن لما كان الثاني سببا عن الأول تاليًا له، فاقتربت الحلالان، وتجاوز الزمانان، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو ونفسه فاعرفه ». ¹¹⁷¹

إذن التجاور الموجود في هذا المثال تجاور بين الزمن الواقع فيه الفعل الأول (أحسنت) ، والزمن الواقع فيه الظرف (إذ) الذي يطابق الزمن الواقع فيه الفعل الثاني (أطاع)، وجاء التجاور نتيجة لأن الزمن الواقع فيه (أحسنت) تالٍ للزمن الواقع فيه (إذ)، ولأن الفعل (أحسنت) هو العامل في الظرف (إذ)؛ أي التجاوز وقع لهذين السببين حال اجتماعهما.

لم يكتف *ابن جنبي* بالإشارة إلى تجاوز الزمانين فحسب في الفقرة السابقة، إنما أدخل في الحسبان أيضًا تجاور الحالين أو الحدتين، الطاعة والإحسان. وركز على أن التجاوز لا يحدث بين زمانين متباعدين، ونلاحظ هذا من تركيزه على أن الفعلين أو الزمنين كأنهما إنما وقعا في زمان واحد. ولقد ذكر *ابن جنبي* عددًا متتاليًا من أمثلة ركر فيه على أن هذا التجاوز نراه مع العديد من الظروف الدالة على الزمن: « ومثله لما شكرني زرتي، ولما استكفاني كفيته، وزرتي إذا استراري وأنتيت عليه حين أعطاني، وإذا أتيتي رحب بي، وكلما استنصرته نصرني (أي كل وقت أستنصره فيه ينصرني)، وإنما ينصرك فيما بعد زمان الانتصار ». ¹¹⁷²

ويقع الجوار أيضًا في زمنين متباعدين ليسا شديدي القرب، مشيرًا إلى أن هذا محمول على التجاوز والاتساع، ومثال ذلك: « وذلك كأن يقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان: لما ساءت حاله حسنتها، ولما اختلت معيشته عمرتها. ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان ». ¹¹⁷³

ويتضح لنا أن الفارق الأساسي بين الأمثلة الأخيرة وبين أمثلة الجوار الأولى فارق كمي في الأساس وليس كميًا، فإن *ابن جنبي* أولاً أصّل المسألة اعتمادًا على القرب الشديد بين الزمنين اللذين بينهما جوار، وانتقل ثانيًا إلى الاعتماد الجوار أصلاً تقاس عليه الأمثلة التي قد يتجاوز فيها زمانان متباعدان حمالاً على التجاوز والاتساع. ويبقى لنا الفرق الأساسي بين الصورة الأساسية للظرف وصورتَي الجوار _ الجوار القريب والجوار الذي يشمل زمنين متباعدين _ كما في أن:

أ - زمن الفعل العامل في الصورة الأساسية هو نفس زمن الظرف، بينما نجد زمنين في صورتَي الجوار (بغض النظر عن قربهما أو بعدهما)

ب - اختلاف الزمنين في صورتَي الجوار مبني على وجود فعلين مخلفين في وقت حدوثهما _ حتى وإن كان يتميان إلى نفس الزمن _ الناتج عن أحد الفعلين مشروط بحدوث الفعل الثاني زمينًا، فهو رد فعل له مبني حدوثه على حدوث الفعل الأول.

1171 - الخصائص. ج 3 ص 222.

1172 - المرجع نفسه.

1173 - المرجع نفسه.

ومما سبق نلاحظ أن معظم الأمثلة الممثلة للحوار تحتوي ظرفاً متضمناً معنى الشرط أو العلة أو السببية، وهذا المعنى هو الذي قضى بضرورة نفي التطابق الزمني بين الفعلين وافتراض تجاورهما زمنياً، حيث أحدهما أو لنقل ثانيهما_ زمنياً_ مشروط بوقوع أولهما أولاً.

كما يتضح الاختلاف الجلي بين الأمثلة التي ذكرها ابن جنبي للصورة الصناعية للظرف مثل: صمت يوماً، وزرتك يوم الجمعة، وبين الأمثلة التي مثل بها للحوار مثل: أحسنت إليه إذا أطاعني، ولما شكرني زرتك؛ حيث نرى أن الظرف في الأمثلة الأولى كلمة دالة على الزمن بمفردها، بينما في الأمثلة التالية الظرف مضاف إلى جملة بما فعل، ورغم أن الفعل في الجملة المضاف إليها واقع في نفس الزمن الذي وقع فيه الفعل العامل في الظرف وهو الزمن الماضي، فإنه_ أي فعل الجملة المضاف إليها_ قطعاً واقع في وقت ما ن الماضي المجاور_ وليس مطابقاً_ للوقت الذي وقع فيه الفعل العامل، رغم أنهما ماضيان.

إن أمثلة الحوار عند ابن جنبي: « يؤكد عندك حال إتباع الثاني للأول وأنه ليس معه في وقته، دخول الفاء في هذا النحو من الكلام، كقولك: إذا سألتك فإنه يعطيني، وإذا لقيته فإنه يبش بي، فدخول الفاء هنا أول دليل على التعقيب، وأن الفعلين لم يقعاً معاً في زمان واحد ». ¹¹⁷⁴

ولقد رفض ابن جنبي تماماً نفي ظاهرة الحوار واللجوء إلى ظاهرة الاكتفاء بالمسبب من السبب لتقدير محذوفات تقارب ما بين هذين الزمنين اللذين رأى بينهما جوراً؛ استناداً إلى أننا مهما قدرنا من محذوفات تقارب ما بين هذين الزمنين، فإننا سنظلم أمام فعلين لم يحدثا في نفس الوقت، أيًا كانت درجة القرب الزمني بين حدوثهما. ولقد صدق ابن جنبي فيما ذهب إليه، لسبب بسيط هو أن لفكرة الأساسية _ في اعتقادي _ المتضمنة في الحوار تجعل من المستحيل اتحاد الفعلين تماماً في الزمن، لأنهما يمثلان علة ومعلولاً، لا يمكن أن يقعاً في وقت واحد .

2 - الجوار في الأمكنة: وموقف ابن جنبي من الجوار في الأمكنة غير واضح، نرى هذا من خلال مقدمته النظرية ليبيّن استحالة حدوث الجوار في الأمكنة بعد أن مثل لذلك. فنجدده يقول لنفي الجوار عن الأمكنة: « وأنه إنما جاء هذا النحو في الأزمنة دون الأمكنة، من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه، وإنما يلي الثاني الأول خالفاً له، وعضاً منه ... فصار الوقتان كأهما واحد، وليس كذلك المكان لأن المكانين يوجدان في الوقت الواحد (بل في أوقات كثيرة غير منقضية. فلما كان المكانان بل الأمكنة كلها تجتمع في الوقت الواحد) والأوقات كلها، لم يقم بعضها مقام بعض ولم يجر مجراه ». ¹¹⁷⁵ ومن خلال هذا الكلام نستطيع أن نقول إن ابن جنبي يرفض جوار الأمكنة نظرياً.

ولكننا نجد يورد مثلاً لهذا النوع من الجوار في نهاية الباب الذي جعله للحوار حيث يقول: « وهذا الجوار الذي ذكرته في الأحوال والأحيان لم يعر له أحد من أصحابنا إنما ذكروا تجاور الألفاظ. وقد مر بنا شيء من هذا النحو في المكان؛ قال: ¹¹⁷⁶ وَهُوَ إِذَا النَّخِيلُ جَالُوا فِي كَوَائِبِهَا

وإنما يجول الراكب في سهوة الفرس لا في كتابته، لكنهما لما تجاورا جريا مجرى الجزء الواحد ». ¹¹⁷⁷

¹¹⁷⁴ - الخصائص. ج 3 ص 225.

¹¹⁷⁵ - المرجع نفسه.

¹¹⁷⁶ - زياد بن منقذ (أنشده الجوهرى في الصحاح) .

ما يهمننا في الفقرة السابقة المثال الذي ذكره ابن جنبي لجوار الأمكنة الذي رفضه نظريًا، وكيف يمكن أن يفسر هذا التناقض الظاهر؟

إن المثال الذي ذكره ابن جنبي في تجاوز الأمكنة يجعلنا أقرب إلى اعتماد إجازة ابن جنبي لتجاوز الأمكنة، حيث أنه حين يُشفع رأيًا بمثال ويُحلل المثال بصورة ينص فيها على ما اعتبره مسوغًا لتجاوز الأزمة وهو "لكنهما لما تجاوزا حريا مجرى الجزء الواحد" فإن هذا الرأي وهذا المثل وهذا النص مجتمعين يجعلوننا أقرب إلى اعتماد تجاوز الأمكنة رأيًا له. ويبقى أن ننظر في رفض ابن جنبي لتجاوز الأمكنة؛ فإذا أنعمنا النظر سنجد أن هذا الرفض اعتمد على أساس قد تخالف فيه ابن جنبي، و أستطيع أن أقول إن سبب هذه المخالفة تأتي من اعتماد ابن جنبي لمعيار تجاوز الأزمنة معيارا لتجاوز الأمكنة؛ وأغنى بذلك معيار التالي الزمني الذي ينتفي فيه الأول بمحيء الثاني. ولا يمكن _ في اعتقادي _ أن تنفي اعتماد تجاوز الأمكنة لأنها تجتمع في الوقت الواحد والأوقات كلها. كما أن هذا الاجتماع لا يؤدي بالضرورة إلى ألا يقوم بعض الأمكنة مكان بعض ويجري مجراه، وبالتالي نستطيع أن نقول إن الأساس النظري لرفض الجوار في الأمكنة ما كان ليصلح أصلاً للحكم على جوار الجوار في الأمكنة أو عدمه، بدليل اعتماد أن ابن جنبي نفسه لمثال مثل به للجوار في الأمكنة، معتمداً على الفكرة الأساسية للجوار أو التقرب الذي يشبه التطابق، تلك الفكرة التي اعتمدها معياراً للجوار عمومًا في الألفاظ و الأزمان.

2 _ المقام والدلالة

إن للسياق دور هام في توضيح المعنى وقد تناوله الدارسون قديما وحديثا، وهو الذي يطلق عليه المحدثون في نظرياتهم اللغوية الحديثة بـ **سياق الحال**،¹¹⁷⁸ والذي يحدد الدلالة الاجتماعية من خلال الإطار والبيئة للحدث والظروف المصاحبة له. و **سياق الحال** هو مجموع الظروف التي تحيط بالكلام أي أن تحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة هذه الظروف. وقد كان ابن جنبي على إدراك واضح بهذا الجانب، فعرض له في أكثر من موضع منها ما قرر فيه أن المعاني قد لا يوصل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، و من ثم لا ينبغي أن يكتف اللغوي "بالسمع"، بل ينبغي أن يجمع إليه " الحضور والمشاهدة"، أي يحيط بظروف "الكلام".¹¹⁷⁹

ولا يقلل من أهمية المقام عند ابن جنبي عدم إفراده أبوابًا لحديث منفصل يتناوله فيه، بل لعل ذلك يشير إلى أهمية خاصة للمقام بوصفه قاسمًا مشتركًا يتمثل في معظم الأفكار التي يتناولها ابن جنبي. ويوجد كثير من

¹¹⁷⁷ - الخصائص. ج 3 ص 227.

¹¹⁷⁸ - عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 166.

¹¹⁷⁹ - انظر الخصائص . ج 1 ص 260.

المواضع التي أشار فيها *ابن جنبي* إلى أهمية المقام بوصفه بعدد محوريًا في إدراك الدلالة في النصوص المختلفة من جهة، وبوصفه شاهدًا على اهتمام العرب بالأحوال المحيط بالنصوص المقالية من جهة ثانية. بل إننا نجد *ابن جنبي* لا يمل من ترديد سياق الحال، وتأكيد أهميته في فهم دلالة بعض الجمل.¹¹⁸⁰

وإنما أدرك *ابن جنبي* أن الدلالة تكون مستقاة إما من اللفظ وإما من سياق الحال، فإذا اختفى سياق الحال فلا بد من ذكر اللفظ يقول: « فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف العلة. فأما إذا عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فأن حذفها لا يجوز ». ¹¹⁸¹ يقصد بهذا أنه ليست الكلمة وحدها هي التي تحمل دلالة بل علينا الرجوع إلى السياق الذي وردت فيه لفهم المعنى المقصود لأن الكلمة لا يكون معناها واضحًا وهي منعزلة أو مفصولة عن السياق.

وتبلغ درجة التعظيم للسياق عند *ابن جنبي* والاهتمام به إلى درجة أنه يجعله ينوب مناب اللفظ فيقول: « من ذلك به إلى ترى رجلا قد سددهما نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل ما هو بسيف في يده: زيدا، أي: اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ». ¹¹⁸² فبذلك يرى *ابن جنبي* أن الحال المشاهد حدث غير كلامي ينوب ويقوم مقام اللفظ وله تأثير في بيان المعاني النحوية التي تترتب عليها المعاني الدلالية.

وذكر *ابن جنبي* في "سر صناعة الإعراب" مشيرًا فيه إلى أهمية المقام في تفسير اختلاف معاني الصيغ الصرفية التي جاءت على المستوى الصرفي الصناعي على صورة لفظية واحدة على حد ما تناولناه في الفصل المتعلق بالصرف، حيث يقول: « وذلك نحو ما حكاه سيوييه من قولهم: (ناقة هجان، ونوق هجان) و (دِرْع دِلاصّ و أدُرْع دِلاص) وقالوا أيضًا في جمع (شمال) وهي الخليقة والطبع: (شمال) قال عبد يعوث:

..... :. وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

أي: من شمالي. وقالوا أيضا في تكسير (القُلْك) (القُلْك) فكسروا (قُعْلًا) على (فُعْل) وله نظائر، فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق

على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام ». ¹¹⁸³ ولكن *ابن جنبي* لا يكتفي هنا باعتماد المقام مفسرًا للفرق بين تلك الصيغ، وإنما يلجأ إلى بعد أكثر أهمية يتمثل في إدراك العرب لهذا التشابه اللفظي وعدم القلق منه نتيجة

1180 - أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت. ص 47.

1181 - المرجع نفسه. ج 2 ص 371.

1182 - المرجع نفسه. ج 1 ص 285.

1183 - سر صناعة الإعراب. ج 2 ص 612.

إدراكهم أن فهم المعنى اللغوي لا يتمثل في اللفظ فحسب، وإنما يتمثل في تفاعل بين مستوى اللفظ الذي المستوى الوظيفي الذي يتعامل مع معنى الأجزاء التحليلية (الصوتية، والصرفية، والنحوية)، ومستوى المعجم – تلك المستويات التي تمثل بالإضافة إلى ما أشار إليه *ابن جنّي* هنا بـ (متقد ومتأخر الكلام) المستوى المقالي. ومستوى المقام الذي يُنظر إلى كل عناصر المقال من خلاله بصفه المحك الأساسي للفهم طبقاً للرؤية التي يطرحها تمام الحسن مثلاً. ¹¹⁸⁴

وبهذا المنطق مثل ما يقوم مقام القول وأغنى عنه عند العرب، وهو نفس ما ذهب إليه *ابن جنّي* في أول أبواب كتابه الخصائص في قوله: «فأما تجوزهم في تسميته الاعتقادات والآراء قولاً فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً؛ إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها؛ كما يسمى الشيء باسم غيره، إذا كان ملابساً له». ¹¹⁸⁵ حيث يعتبر *ابن جنّي* في شاهد الحال هنا وجه العملة الآخر للقول الذي قد يغني في الدلالة على ما يقصده المتكلم.

كما كان المقام عند *ابن جنّي* مفسراً ومجيزاً لبعض المسائل التي قد تعترض مستوى الإعراب. فقد أورد أمثلة أخرى اعتمد في تفسيرها على أهمية المقام، مثلما نجد في إشارته المهمة التي أوردتها في الباب الذي سَمَّاه باب القول على الإعراب التي يقول فيها: «لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيان لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه من حي كانت حال الأم من البنت معروفة. غير نكورة». ¹¹⁸⁶ حيث يتجه هنا *ابن جنّي* إلى عدم الإلزام بتقديم الفاعل وتأخير المفعول ليقوم مقام بيان الإعراب مثلما ذهب في المثال الذي أوردته قبل ذلك: ضرب يحيى بشري، اعتماداً على المقام الذي يحسم مسألة المعنى بشكل يُهمّش – إن جاز التعبير – مسألة أهمية تحديد مكان الفاعل والمفعول في المثالين المذكورين تهميشاً لا يقلل أن در أهمية الإعراب بقدر ما يشير إلى أهمية بعد المقام باعتباره فيصلاً اعتمدت عليه العرب في تبين مقاصدها.

كما يشير *ابن جنّي* في سياق الحال وتعلقه بالدلالة في مسائل الحذف: «وقد حذفنا الصفة ودلت عليها الحال، ¹¹⁸⁷ وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: "سير عليه ليل" وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله "طويل" أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت ذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقوا، "كان والله رجلاً"،

¹¹⁸⁴ - انظر رؤية د. تمام حسن لتشقيق المعنى في: الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص318. ونفس الرؤية مطروحة بشكل قريب

جدا في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها. ص339.

¹¹⁸⁵ - الخصائص. ج 1 ص119.

¹¹⁸⁶ - المرجع نفسه. ج 1 ص35.

¹¹⁸⁷ - لا يقصد بالحال هنا المصطلح النحوي ولكنه يقصد به السياق.

فتزيده في قوة اللفظ " الله"، هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بما عليها؛ أي رجالا فضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك». ¹¹⁸⁸

وأيا أوردا *ابن جنبي* أن أخذ حرف دلالة حرف آخر "وهو ما يعرف بالتضمنين"، مقيد عنده بسياق الحال وليس مطلقا في كل مناسبة. يقول سبحانه وتعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، ¹¹⁸⁹ أي مع الله ويقول سبحانه وتعالى ﴿وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، ¹¹⁹⁰ أي عليها، ويقولون: تكون الباء عن وعلى ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس؛ أي عنها وعليها». ¹¹⁹¹

ثم يعقب *ابن جنبي* على هذه الشواهد وغيرها مما ذكره قائلا: «ولسنا ندفع أن يكون كما قالوا، لكننا نقول أنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيدا، لازمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه، وزيد في عمر، وأنت عليه في العداوة وأن تقول: رويت الحديث بزید، وأنت تريد عنه ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش». ¹¹⁹²

وفي مثال آخر سجل *ابن جنبي* عند الكلام على تطابق "بعث" مبنيا للمعلوم و"بعث" مبنيا للمفعول في النطق، حيث يلجأ بعضهم إلى الاشتمال (عند من يلتزم الكسرة) في صيغة المفعول لمنع اللبس، وبعضهم لا يبال بالالتباس. يقول *ابن جنبي* في ذلك: «ومنهم من يدع الكسرة ولا يبال بالالتباس» ¹¹⁹³ ثم يعلل هذا الصنيع فيقول: «ولم يعبؤوا بالالتباس لأنهم قد يصلون إلى الإبانة أغراضهم بما يصحب الكرم مما يتقدم قبله أو بعده وبما تدل على الحال» ¹¹⁹⁴ ويستمر *ابن جنبي* في تأكيد دور السياق اللغوي في الإبانة وفهم الكلام فيقول: «إلا ترى أنك تقول في تحقير (تصغير) "عمرو" عمير، وكذلك تقول في تحقير "عمر" وكلاهما مصروف في التحقير وهذا باب واسع وإنما تعتمد على تحديد العرض فيه بما يصحب الكلام من أوله وآخره أو بدلالة الحال، فإن بلها في الإفادة المعنى تأثير كبيرا وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها». ¹¹⁹⁵

وإذا كنا نرى *ابن جنبي* في جوانب أخرى من دراسته الصوتية والصرفية والنحوية يسعى إلى تثبيت الدلالات العامة فإنه في تفسير لفظة "طفل" من قوله تعالى ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ ¹¹⁹⁶ يحاول كسر هذه القاعدة ليجعل دلالة المفردة خاضعة لتفاعلات تحكمها طبيعة التركيب دلالية أو فنية تميز كلمة "طفل" عن جمعها "أطفال" سوى الأفراد و الجمع، هذا إذا جردنا الكلمة عن سياقاتها اللغوية.

1188 - الخصائص. ج 1 ص 66.

1189 - الصف: 14.

1190 - طه: 71.

1191 - انظر أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. ص 49.

1192 - الخصائص. ج 2 ص 208.

1193 - ابن جنبي، المنصف في شرح التصريف للمازني. ص 279.

1194 - المرجع نفسه.

1195 - المرجع نفسه.

1196 - الحج: 5.

فيعمد إلى إخراج اللفظة من طبيعة السياق، ويرى أن لفظ الواحد أي " طفلاً " حسن في هذه القراءة، ويبرر حسنه في تأمل عقلي يتصل بالسياق ويتفاعل معه ويرتكز إلى مقولات فكرية وعقائدية. وتتحدد أبعاد تبرير من هذه القراءة في أن « الأفراد يخرج بالدلالة من الأحادية على معنى ينطوي على التحقير والتصغير، أي أن مخاطبة الله تعالى للناس بأنه جل شأنه أخرجهم فعلاً إنما هو لموضع تصغير لشأن الإنسان وتحقير لأمره، فلاق به ذكر الواحد لقلته عن الجماعة».¹¹⁹⁷

والملاحظ أن ابن جنبي: « خرج بكلمة طفل من الدلالة الأحادية إلى دلالة أخرى وبأني هذا سبب وعي فاعلية السياق، أي أنه عمد إلى تفسير هذه الكلمة بعيداً عن دلالتها المعجمية، ولأنه كد ذهنه ليفتش عن دلالاتها في إطار فاعليتها؟، وما يوحى هذا السياق وما يلقيه عليها من ضلال، وهذا يعني أن السياقات المختلفة لا تحمد الكلمة في إطار دلالات ثابتة، وإنما تضفي عليها دلالات متعددة، وبهذا لن تكون دلالة الكلمة ثابتة أبداً إلا في المعجمات، وتكون الدلالات متغايرة في السياقات لدرجة يصدق معها القول بأنه لا يمكن أن تتماثل دلالة الكلمة الواحدة في السياقات المختلفة».¹¹⁹⁸

وفيما يتعلق بالدلالة الثانية "أطفال": « فإنها تخرج من دلالات التعظيم والتحقير، إذ ليست الجماعة لدلالة التعظيم، كما أن الأفراد ليس دالاً على التحقير، وإنما يخرج المعنى إلى دلالة في تصوير مراحل نمو الإنسان، من الولادة حتى كونه مخلوقاً ناضجاً، ولذلك تتغاير الدلالات، ففي حين عتبت الدلالة الأولى بالفطم و الحقارة، أي عنايتها بدلالات معنوية تتصل بقيمة أخلاقية تجريدية، تتجاوز الدلالة في الحالة التالية- هذا البعد التجريدي إلى جانب تصويري إذ أجاز التعبير، فهو بعد حسي، يقول ابن جنبي إن معناه "يخرج كل واحد منكم طفلاً" وهو يتضمن المعنى السابق، وإن كان التغاير نسبياً، وهو لون من ألوان الاتساع الذي يتجاوب مع جذور فكرية، لأن وضع الواحد موضع الجماعة - لدى ابن جنبي - إنما هو اتساع في اللغة».¹¹⁹⁹

بهذا الشكل نستطيع أن نقول إن المقام يمثل بزواياه المتعددة بعداً محورياً عند ابن جنبي توقف عنده في أكثر من مكان، وناقشه في أكثر من مجال، وأشار إلى نيابته عن بعض ما ينتمي إلى مستوى المقال في الدلالة على مقاصد العرب، مثلما نجد في إشارته المتعددة خلال هذا البحث، وأضيف إليه إشارة مهمة وردت عنده في الباب الذي سماه: باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه، فهو يرى أن الحال المشاهدة أي الحدث غير الكلامي يمكن أن ينوب عن اللفظ ويكون له تأثيره في بيان المعاني النحوية التي تترتب عليها المعاني الدلالية. يقول ابن جنبي: « من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس و الله، أي أصاب القرطاس ف (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به».¹²⁰⁰

فالحال المشاهدة، إرسال السهم والهوي بالسيف، حدثان غير كلاميان نابا مناب الحدث الكلامي لأنهما جزء من سياق الحال فاستغنى بهما عن الفعل الناصب إذ كانت لهما نفس الدلالة وبالتالي نفس العمل. فالمقام هنا ناب في تأدية المعنى. هذا بجانب الإشارات المتعددة التي أشار فيها إلى اتجاه العرب إلى الحذف اعتماداً على نيابة الأحوال المشاهدة عن بعض عناصر

1197 - فقه اللغة في الكتب العربية. ص 148

1198 - المرجع نفسه.

1199 - المرجع نفسه.

1200 - الخصائص. ج 1 ص 285.

المقال إلى درجة رأى بها أن توكيد (المحذوف للدلالة عليه) يمثل نقضاً للغرض، ورغم أنه يشير بنقض الغرض هنا إلى تدافع حالي المحذف الذي هدفه الاختصار.

إن الاقتباسات السابقة تعد شهادة على اهتمام العرب بالأحوال المحيطة بالنصوص المقالية، بل نستطيع أن نتجاوز هذا التوازي الذي أشار إليه *ابن جنبي* بين المقال والمقام؛ لنصل إلى بُعد أكثر رحابة فيما يتصل بالمقام، وذلك حين يعلي *ابن جنبي* من شأنه وأهميته بإزاء المقال، بل يذهب أبعد من ذلك حين يجعل الاعتماد على المقام مما قصد إليه العرب قصداً في كلامهم، وذلك حين يشير إلى المقام في الباب الذي سماه: باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملائها عليها.¹²⁰¹

ويتجه *ابن جنبي* في هذا الباب إلى حسم مسألة الإرادة فيما فعلته العرب، مما يؤكد بالطبع وجهة نظر *ابن جنبي* في التواضع التي عرضت لها في أول هذا البحث، بل إنه لا يرى أن القول بالتوقيف يقلل من هذه الإرادة؛ حيث يذهب إلى القول بان ما يلاحظ في لغة العرب: «إن كان وحياً أو ما يجري مجراه فهو أنبه له، و أذهب في شرف الحال به؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم ذلك ووقفهم عليه؛ لأن في طباعهم قبولا له، وانطواء على صحة الوضع فيه؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب، لطف الحس وصفاته، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه، لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة، إلا ونفوسهم قابلة لها، محسنة لقوة الصنعة فيها، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها».¹²⁰² بهذا الشكل استطاع *ابن جنبي* أن يتجاوز الوقوف عند النظرات المجتزأة ليرى أن هناك على أية حال قدراً مهماً من الإرادة عند العرب.

يدلف *ابن جنبي* بعد ذلك إلى القول بأن ملامح هذه الإرادة تتمثل في اتجاهين: اتجاه حاضر معنا، واتجاه غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. ولقد فسر ابن جنبي ما يقصده بالاتجاه الثاني بأنه الأحوال الشاهدة بالقصود التي لاحظها العلماء الأول في العرب. وأورد بعض الروايات التي وردت عن العرب؛ لتشير إلى مقاصده فيما ذهبوا إليه حتى وإن رأى اللغويون أن ذلك خطأهم. يقول: «والذي يدل على أنهم قد أحسوا بما أحسنناه وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم من إرادته وقصده، شيئان: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصورها، من استخفافها شيئاً أو استتقاله، وتقبله أو إنكاره والأنس به والاستيحاش منه والرضا به والتعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الخالفة على ما في النفوس».¹²⁰³

فابن جنبي يريد تبيان وكشف مقدرة العرب من خلال ما يشاهدونه من أحوال المتكلمين ممن أتاحت للعرب رؤيتهم في أثناء حديثهم. وكذلك بما نقله العلماء عن أحوال المتكلمين وسجلوه عنهم ممن لم يحضروا حديثهم. كما نجد يلاحظ أحوال المتكلمين والملاحح التي ترتسم على وجوههم وما تصوره في النفس فقد يقسم السامع على صدق القول والكلام.

ويوضح ذلك بقوله: «ألا ترى إلى قوله:

1201 - الخصائص. ج 1 ص 237.

1202 - المرجع نفسه. ج 1 ص 23 - 238.

1203 - المرجع نفسه. ج 1 ص 260.

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا . : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ! ¹²⁰⁴

فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس _ من غير أن يذكر صك الوجه _ لأعلمنا بذلك أنها كنت متعجبة منكرةً، لكنه لما حكا الحال فقال (فصكت وجهها) عُلم بذلك قوة إنكارها، وتعاضم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها تصنُّك وجهها بيدها في الوقت نفسه سيكون أشدُّ تأثراً بحالها وأكثر معرفة بفعل هذين الحديثين¹²⁰⁵. من هنا عدَّ ابن جنبي حكاية الحال أو المقام الذي قيل فيه هذا البيت ذا دلالة حاسمة في توجيه المعنى المراد.

ما ذهب إليه ابن جنبي في الشاهد السابق _ وغيره _ جعله يؤمن إيماناً عميقاً بأهمية المقام بوصفه عنصرًا حاسمًا، كما جعله يشعر بالخطر الكبير الذي قد يعتور رؤية اللغوي للمسائل التي يتناولها إذا ما غاب عنه عنصر المقام الذي قد يجعله يعيد رؤيته كاملة إذا ما توفر له.

وهذه العبارة السالفة تصدق على ما يعنيه فيرت بمقولة: **الحدث غير الكلامي للمشاركي ولا أعالي إن قلت إن في كلام ابن جنبي وضوحًا وتفصيلًا أكثر خاصة حين يقول " الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس " كأن هذه التصرفات التي تبدر والملامح التي تتشكل على الوجه تصور ما في النفس تصوير لاشك فيه فكأنه شاهد يقسم على صدق قوله حتى لا يترك شبهة على ما يقول.**¹²⁰⁶

بهذا المعنى نفهم اهتمام ابن جنبي الشديد بالمقولة التي نسبها إلى سيبويه، التي تقول: «أو لعل لأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر»¹²⁰⁷ _ ولعله يقصد ما ذكره سيبويه في الباب الذي سماه: هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبًا عليه اسم حين قال: «فإنما ذاك لأننا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول»¹²⁰⁸. _ حيث أوردتها في ثلاثة مواطن مختلفة في الخصائص، منها قوله: «نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا، ألا ترى إلى قول سيبويه: أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد للحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر لبعده عن الحال لم يعرف السبب للتسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته قد رفع عقيرته، فلو ذهب نشق هذا بأن نجمع بين معنى الصوت وبين معنى "ع ق ر" للبعد عنك وأصله أن رجلاً قطعت غحدي رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأرفع صوته فقال الناس: رفع عقيرته»¹²⁰⁹.

كما أورد ابن جنبي مع هذه المقولة في موطن آخر شاهدًا مهمًا فيما نحن بصدده في مرتين من المرات الثلاث وهو قوله: «ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق، وأحتج أبو بكر عليه بأنه

1204 - أبو محلم السعدي .

1205 - الخصائص. ج 1 ص 245.

1206 - انظر عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 341.

1207 - الخصائص. ج 1 ص 66. ولقد أورد ابن جنبي نفس المقولة مرتين آخرين بذكر (لأن) بدلاً من (لعل)، وبلغت النظر أن تعليق د. محمد علي النجار على

(لعل) يشير إلى وجود (لأن) بدلاً من (لعل) في إحدى النسخ، انظر الخصائص. ج 1 ص 248، ج 2 ص 164.

1208 - الكتاب. ج 2 ص 102 - 103.

1209 - الخصائص. ج 1 ص 66.

لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندر ما حديثها، ومثل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوته. قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت ليعد الأمر جدًّا؛ وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجليه ووضعا على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة. قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا. ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال و الأوائل¹²¹⁰. حيث يؤيد هنا **ابن جنبي** موقف **ابن السراج** الذي كان يقتصد في الاشتقاق، ويراها أكثر احتياطاً من موقف الزجاج الذي كان مسرفاً في الاشتقاق، وذلك اعتماداً على غياب السياق المقامي الذي كان واضحاً وقت التسلية ثم خفت شيئاً فشيئاً.

وبهذا يتقدم بنا **ابن جنبي** خطوة أخرى لبيان ما للتعرف على سياق الكلام والظروف التي قيل فيها من ضرورة. والحقيقة أنه لولا معرفة المناسبة أو السياق الذي قيلت فيه لما أمكن أن نصل إلى ما نفهمه منها، لأنه ليس لدلالة العقيرة الوضعية أو لاشتقاقها أي صلة برفع الصوت، إذا فالفضل كل الفضل في إدراك دلالة " رفع عقيرته" للسبب والسياق الذي قيلت فيه. إذا فرفع عقيرته لم تكتسب هذا المعنى بأصواتها المكونة لها أي من دلالتها الصوتية المطردة بل اكتسبته من السبب والسياق الذي صاحبها.

إن **ابن جنبي** يرى في المقام عاملاً أصيلاً في فهم الدلالة، بل إن الدلالة لا تفهم إذا لم تقترن بسياق الحال، بل أن المشاهدة ومعرفة الأحوال قد تجعل أسافل الناس من الحمالين والحمامين والساسة والوقادين أكثر فهما لدلالة شعر الفرزدق من **أبي عمرو ابن العلاء**: « فالحمالون و الحماميون، والساسة، والوقادون ومن يليهم ويُعتدُّ منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يُحصِّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه، لم يحضره يُشده¹²¹¹. **فابن جنبي** يشير إلى أن غياب عنصر المقام عن اللغوي، بل عن لغوي في مرتب أبي عمرو، يفقد هذا اللغوي ميزة نسبية في غاية الأهمية. مما يؤثر على رؤيته الظاهرة التي يتناولها، بل ويجعل لرؤية من يمتلك هذه الميزة النسبية أهمية عن رؤية مثل هذا اللغوي، حتى وإن لم يمتلك هذا الشخص الرؤية اللغوية التي يمتلكها اللغوي الذي فقد مشاهدة هذه الأحوال، على الحد الذي ذهب إلى **ابن جنبي** في الشاهد السابق.

لقد أشار **ابن جنبي** إلى زاوية أخرى من الزوايا المتعددة التي نرى من خلالها إلى أهمية المقام، وتتمثل هذه الزاوية في أثر المقام على ما يقول به اللغوي نفسه؛ حيث إنه قد يرى في موقفين مختلفين رؤيتين مختلفتين طبقاً للظروف المقامية المختلفة التي قد تدفعه إلى القول بإحدى الرؤيتين دون الأخرى؛ حيث نجد مثلاً إشارته إلى أستاذه التي يقول فيها: « وكان أبو علي — رحمه الله — يقول في هيات: أنا أفنى مرة بكونها اسماً سمي به الفعل؛ كصه ومه أفنى مرة أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحظرني في الحال¹²¹². »

1210 - الخصائص. ج 1 ص 248.

1211 - المرجع نفسه. ج 1 ص 246.

1212 - المرجع نفسه. ج 1 ص 206.

كما بين ابن جنبي في الباب الذي سماه: باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين إلى هذه الظاهرة بل أشار إلى أنه نفسه مر بهذه التجربة التي تشير إلى أهمية المقام؛ حيث يقول: «ومن طريف حديث هذا الخاطر أنني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى أية ومعنى قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا .. فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ¹²¹³

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرت، ثم إني الآن _ وقد مضى له سنون _ أعانَ الخاطر وأستثمه، وأفانيه و أتودده على أن يسمح لي بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآية و البيت، وهو متعاصراً متأباً و ضنين به غير مُعطٍ». ¹²¹⁴

بعد كل ما سبق نستطيع أن نخرج بنتيجة واضحة، أن الأصالة في سياق الحال إنما هي لابن جنبي من اللغويين العرب وليست للغوي الإنجليزي فيرث. وذلك لأننا بعد مناقشة ما ورد عن ابن جنبي في ضوء ما ذكرته في مقدمة هذا البحث عن السياق في المدرسة الاجتماعية الحديثة، لم نجد أدنى فرق بينهما سوى أن الأخير قد عمل لسياق الحال نظرية منظمة، معطياً إياها الأهمية القصوى في بيان المعنى الدلالي. وقد نلاحظ جميعاً الأهمية نفسها عند ابن جنبي.

إن ما وصلنا إليه حتى الآن يجعلنا نقر برؤية كلية عند ابن جنبي نظر بما إلى اللغة العربية بوصفها تفاعلاً بين العديد من المستويات التي يعكس كل مستوى منها هدفاً جزئياً يتمثل في حدوده من ناحية، وهدفاً كلياً يتمثل في علاقاته ببقية المستويات من ناحية أخرى.

¹²¹³ - الشارف الظهري .

¹²¹⁴ - الخصائص. ج 1 ص 207.

ثالثاً: المعاصرة وأهمية ربط التراث الدلالي بالدرس اللغوي الحديث

اللسانيات المعاصرة ومنهج المعاودة

كان اهتمام العرب بالدلالة والبحث في أشكالها من أهم ما لفت اللغويين وأثار اهتمامهم. وقد بلغ العرب في معالجة بعض الإشكاليات والقضايا الدلالية ما لم تبلغه الأمم الأخرى في العصور المتعاقبة، ويؤكد دارسون القول أن العناية بالدلالة في التفكير اللغوي العربي القديم حقيقة ثابتة، والجهود المقدمة في هذا البحث لا مجال لإنكارها أو لتقزيمها، على الرغم من عدم عثورنا على مؤلف خاص يحمل عنوان "علم الدلالة". بل إن جهود العرب ما هي إلا دليل على تفوقهم في هذا الميدان واحتياجهم له عن جدارة. فقدموا بذلك آراء وأفكاراً رائدة تؤكد اجتهاداتهم الواضحة وخصوصيتهم المتميزة على الرغم مما لقيته من إجحاف الدراسات الغربية المعاصرة التي تتجاوز الدراسة العربية القديمة، و«أغفلت جهود الدالين العرب القدامى، فلم تأت على ذكرهم في سلسلة تطور الاهتمام الدلالي القديم». ¹²¹⁵ أما أسبقية الهنود واليونان في هذا المجال اللغوي فإنها أسبقية زمنية فقط وليس أسبقية امتياز، فالدرس الدلالي العربي هو الدرس الواضح المنظم. يقول **أحمد محمد قلدور**: «كثير من المسائل الدلالية طرقتها جهود القدماء الساميين والصينيين والهنود والرومان... ومع أن تتبع هذه المسائل يبقى ذا فائدة للدرس اللساني، فإن الدرس المنظم والواضح تخصيصهم بجانب مهم في سياق التأريخ اللغوي على صعيد العالم قديماً وحديثاً». ¹²¹⁶

وحتى بعض أهل اللغة من العرب المحدثين، يعتقدون أن نشأة هذا العلم في الدراسات العربية جاء نتيجة جهود علماء الغرب المحدثين. ¹²¹⁷ فأثناء البحث عن أصل مصطلح SEMANTICS (علم الدلالة) قام أصحاب هذا الرأي بالبحث اعتقاداً منهم أن هذا العلم نشأ في بيئة غربية أولاً قبل أن ينتقل إلى العربية. ورأوا من العلم والأمانة أن يتبعوا تاريخ نشأته في الغرب ثم دراسته بعد انتقاله إلى العربية حديثاً غير عابئين بتراثنا، وهم بذلك يتجاهلون جهود المفسرين والفقهاء، والبلاغيين واللغويين والكلاميين في بحث المعنى منذ القرن الأول الهجري. ¹²¹⁸

وينقلنا الحديث عن الدلالة العربية بين التراثيين والمعاصرين حتماً إلى الحديث عن الدرس اللغوي عموماً، فالدلالة أحد أنظمة اللغة الأساسية ومن ثم كل ما تتعرض له بحوث العربية من أحاديث ومواقف واتجاهات أهلها المعاصرين يصيب أيضاً في الدلالة.

¹²¹⁵ - فايز الداية، علم الدلالة العربي. ص 8.

¹²¹⁶ - انظر مبادئ اللسانيات العامة. ص 283.

¹²¹⁷ - انظر أحمد نعيم الكراعين، الدلالة بين النظر والتطبيق. ص 43.

¹²¹⁸ - المرجع نفسه. ص 84.

ولا شك أن الفكر اللساني الحديث بعد أن وفق بتكامل البنى التأسيسية في المعارف المتصلة بالظاهرة اللغوية وتؤكد من التحول النوعي الحاصل بموجب مفارقة منهج اللسانيات للمناهج الفيلولوجية المختلفة أعادوا قراءة التراث الإنساني، الذي تمثل اللغة محوره الأساسي شأن التراث اليوناني والتراث اللاتيني وما انبثق منهما وما زاد الأمر اهتماما هو ما ينتج عن إحياء التراث و إثارته بالمقولات اللسانية المعاصرة و تطوراتها التطبيقية، وهذا إذ وجد التوازن الحقيقي بين الحداثة والتراث.¹²¹⁹

وهذا المنهج السلفي أو العَوْدِي كما يصطلح عليه **زكي نجيب محمود** هو بمثابة البحث في خبايا التراث اللغوي بغية إدراك أسرار العلم اللساني الحديث من جهة، وتقييم الفكر التاريخي في الظاهرة اللغوية بمنظور حديث مكن جهة أخرى.

والذي زاد بعض اللسانيين الغربيين المعاصرين تشبثا بمنهج المعاودة، إنما هو اليقين الجازم بأن إحياء التراث وإغنائه عن طريق المقولات اللسانية المعاصرة ومتصوراتها الإجرائية، كثيرا ما يصحبه إحصاب للمعرفة اللغوية الحديثة نفسها عن طريق ابتعاث المخزون التراثي الأصيل، وذلك كلما وجد القارئ المقتدر على تحقيق التوازن في المعادلة الصعبة بين الحداثة والتراث.¹²²⁰

إن العودة إلى التراث اللغوي من أجل الوقوف على ما يتضمنه هذا التراث من آراء متطورة لهو من الأمور الهامة التي من شأنها أن تلقي على المواضيع العديدة التي يلتقي فيها هذا التراث مع أحدث ما توصل إليه البحث اللغوي. ولا يخفى علينا مدى الفائدة الكبرى التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا الربط، والذي بلا شك سيظهر مدى استمرارية الفكر اللغوي عبر الزمان.

لقد جاء كتاب "الألسنية الديكارتية" ليكون مثالا حيا، على اهتمام العلماء اللغويين المحدثين بضرورة العودة إلى التراث اللغوي، من أجل إظهار مواضع التقارب بين بعض جوانبه المهمة وبين المفاهيم اللغوية الحديثة. لقد استطاع **تشومسكي** في هذا الكتاب أن يقف على عديد من العناصر التي تمثل التقاء و اتفاقا بين معطيات نظريته التوليدية التحويلية وبين القواعد التي أرساها "ديكارت" فيما تعرف باسم "قواعد بورت رويال". كما نذكر من هؤلاء العلماء الذين ربطوا بين الفكر اللغوي القديم ونظريات البحث اللغوي الحديث، والذين أرحوا له من مناطق اهتمامهم بهذا الجانب، نذكر كلا من **لوروا M.leroy** و **وليتشي G-C-lepschy** وكذلك **جورج موانان G.Mouunin** و **كريستيفا J.Kristeva** و **روينر R.M.Robins**.¹²²¹

ويذهب **عبد السلام المسدي** عند حديثه عن قراءة المسار اللساني المعاصر للتراث اللغوي القديم أن أصحابه يتوزعون في ذلك مذهبين اثنين:¹²²²

أولهما مذهب القراءة المجردة التي تهدف إلى تسليط مقولات الفكر اللساني المعاصر على التراث اللغوي القديم بغية تقييمه بمنظور المتصورات الفعالة، وهذا المنهج ينطلق من إقرار أن التفكير اللساني الحديث قد بدأ فعلا مع سوسير دون نقض لذلك أو تشكيك في مصادراته الأولية، وفي هذا المسار تنتزل بعض أعمال **شومسكي** خاصة أثره "اللسانيات الديكارتية" و "من العناصر القارة في النظرية اللسانية" كما تتدرج كذلك قراءات **أ.راي** في نظريات العلامة والدلالة.

1219 - انظر **تقدم اللسانيات في الأفطار العربية**. وقائع ندوة جهوية. بيروت. ط:1. أبريل 1987 - 1991م. ص 395.

1220 - عبد السلام المسدي، **حد اللغة في التراث اللساني العربي**. كلية الآداب، تونس. ط:بلا. بلا ت. ص 395-396.

1221 - حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**. ص 7.2.

1222 - عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**. الدار العربية للكتاب. ط:بلا. بلا ت. ص 13.

أما المذهب الثاني فيتمثل في محاولة عديد من اللسانيين قراءة التراث اللغوي الغربي بحثاً عن منطلق الحدث اللساني المعاصر، ورجوعاً بالنظرية إلى روادها الحقيقيين قبل **سوسير**. وقد قاد هذا المنهج بعض اللسانيين إلى نقض ما تواضع عليه المعاصرون من ربط الحدث اللساني بسوسير، منكرين بذلك مبدأ الطفرة التلقائية في تاريخ علوم اللسان، ومؤكدين قاعدة التحولات التناسلية. وقد نحا بعضهم منحى تاريخياً فعمد تاريخياً إلى استعراض نظريات اللسانيين قبل **سوسير** لاسيما رواد القرن التاسع عشر، وهو ما قام به **ج. موانان**. واتجه البعض الآخر مباشرة إلى نقد باطني لنظرية **سوسير** في ضوء نظريات سابقه حتى عدهم الرواد الحقيقيين للسانيات المعاصرة، وهكذا يعمد كل من **جاكسون** و**بنفينيست** إلى فحص نقدي لمقومات نظرية سوسير لينتهي إلى سلبها كثيراً من طرافتها.

والأستاذ **المسدي** يرى أن حتمية اهتمام رواد اللسانيات العامة في عصرنا الحديث بمضمون الفكر اللغوي العربي، وذلك امتثالاً لأسباب ثلاثة تتداخل فيها القيم المبدئية مع القيم المنهجية:¹²²³

فأولها: أن التغافل عنه يفضي إلى حصول انحراف في سلسلة التأريخ للتفكير اللغوي عبر الحضارات اللسانية، وهذا مما يعطل كل محاولة تأصيلية عند تأسيس حركة العلم ونقد مقرراته.

ثانيها: أن رواد الحضارة العربية بعد أن فكروا في لغتهم النوعية واستنبطوا منظومتها العامة فحددوا فروع دراستها بتصنيف علوم اللسان العربي وتبويب محاورها نحواً وصرفاً وأصواتاً وبلاغة، تطرقوا إلى التفكير في اللغة من حيث هي ظاهرة كونية فاستكشفوا كثيراً من أسرارها الخفية ووقفوا على العديد من نوايسها العامة. فلما صاغوا ما عرفوه من شأنها أدركوا مرتبة الكليات التي تكاد تتطابق مع الصياغة الصورية التي يأخذها العقل في ذاتها ولذاتها خارج حدود اللغة التي تسلك فيها.

وأما ثالث الأسباب: فيتمثل في أن التراث العربي يتعين اتخاذه ملكاً إنسانياً يحمل رصيда مشاعاً، ويفوض حقاً مطلقاً، لأنه في ذاته ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الشامل، وقد تسنى له اكتساب هذه الخصوصية بفضل توفقه في تحقيق معادلته التاريخية العسيرة. فقد انبنى على استيعاب الروافد السابقة له إذ قد أفاد من كل ما توفر لديه عندئذ من مناهل التراث الإنساني: تمثل ثمار الموارث الهندية والفارسية واليونانية. فكان حلقة تواصل وامتداد على مسار الحضارة الإنسانية، ولكنه انبنى أيضاً على مبدأ الخصوصية؛ إذ تفرد بشمائل نوعية فلم يكن مجرد قناة تسلكها المضامين الفكرية السالفة، وإنما اتخذ من الوافد عليه مادةً تمثل مصاهرة حقق بمها التجاوز بعد الإفادة.

وإذا كان الربط بين التراث اللغوي القديم والفكر اللغوي الحديث قد حظي باهتمام واضح لدى العلماء الغربيين، فإن جهود علمائنا العرب في هذا السبيل تعد قليلة - حقاً - إذا ما قيست بجهود العلماء الغربيين. لأن مبدأ استلهام التراث ينتزل لدى العرب في عصرنا منزلة مولد التأصيل الفردي الذي بدونه يظل الفكر العربي سجين الأخذ، محظوراً عليه العطاء. وهذا الذي دفع **زكي نجيب محمود** بالقول: «لكننا ما نزال في دنيا الفكر متخلفين إلى الدرجة التي استأذن القارئ في أن أقول عنها إنها الدرجة الدنيا التي ليس لنا فيها فكر عربي معاصر، مع أن تراثنا يمدنا بالحمامة الولود التي يمكن أن نتخذ منها محوراً لموقف عربي أصيل إزاء القضايا الإنسانية الكبرى المطروحة على الألسنة والأقلام. ومع ذلك ترانا أحد رجلين؛ فإما ناقل لفكر غربي وإما ناشر لفكر عربي قديم. فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكراً عربياً معاصراً، لأننا في الحالة الأولى سنفقد

عنصر "العربي" وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر "المعاصرة" والمطلوب هو أن "نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا المكان لننقل عن الغرب أو عبرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين".¹²²⁴

وفي مقابل عدم اهتمام علمائنا من الباحثين والدارسين العرب من عنصر الاستلهام هذا، والتي لا تتناسب مع الكم الهائل من تراثنا اللغوي الفاحر، فإن عديدا من العلماء الغربيين سبقونا وأولوا تراثنا العربي اهتماما وعناية. وجاءت جل أعمالهم من العمق والتحليل والدراسة بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا والمشاكل اللغوية في لغتنا العربية،¹²²⁵ مكنهم من الوصول إلى هذه الإجابات إحاطاتهم الواسعة باللغات السامية الأخرى، ومن ثم فقد جاءت دراستهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم ونظريات البحث اللغوي الحديث على نحو من الدقة.

وإن كان بعض المعاصرين يرى أن تراثنا اللغوي العربي لم يحظ باهتمام العلماء الغربيين، وأن الربط التاريخي بين مناهج الدرس اللغوي الحديث والمفكر اللغوي العربي القديم حالت دون تحقيقه مجموعة من العوامل؛ تتمثل في جهل علماء اللغة الغربيين باللغة العربية ولتراثها اللغوي مما أدى إلى عدم الاهتمام بالنتائج اللغوية وعدم الاطلاع عليه. وأن هؤلاء العلماء قد أهملوا فترة القرون الوسطى بصفة عامة، تلك الفترة التي تمثل ازدهار الفكر اللغوي العربي. كما أن نزعة الغربيين إلى تجاهل كل ما لا ينتمي للحضارة الغربية بصورة وثيقة بدى واضحا، وأن *روبنز* Robins لم يخصص في كتابته "Ashort history of linguistics" سوى صفتين فقط لاستعراض الفكر اللغوي العربي، وأن *كريستافا* J.Knsterva لم تخصص سوى خمس صفحات الفكر اللغوي العربي حصرتها في بيان أهمية هذا الفكر في العصور الوسطى.¹²²⁶

حقا، إن إهمال العلماء الغربيين لفعالية التراث اللغوي العربي - بعامه - من خلال ربطه بالمناهج اللغوية الحديثة أمر واضح. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى القول بعدم اهتمام هؤلاء العلماء الغربيين المنصفين على قلتهم بتراثنا اللغوي العربي. فإن اعتراف هؤلاء العلماء الغربيين بتفوق الدراسات الصوتية عند العرب، وأنه لم تسبقهم أمة من الأمم في هذا الشأن سوى الهنود، واعترافهم بجهود العلماء العرب وتصنيفاتهم الجبارة في مجال الدراسات العجمية وأنه لم يسبقهم في هذه الدراسات سوى الصينيين لدليل أكيد على فعالية هذا التراث ومنهجيته. ثم إننا نزيد من خلال هذا التمثيل وإن كان مقتضبا من قبل الغربيين تجاه تراثنا العربي أن نبه إلى عامل السبق الذي يمتاز به الغربيون عامة بغض النظر عن مواقفهم المعتادة من التراث العربي.

فهذا *روبنز* يشير إلى أهمية الفكر اللغوي العربي إشارة جديدة للاعتبار، حيث يؤكد أن أي باحث لا يستطيع أن ينكر ما قدمه العرب من دراسات قيمة للغتهم، بل إنهم أثروا على الأعمال اللغوية والتفكير النحوي عند اليهود في دراستهم عن العبرية وذلك بعد اختلاطهم بالعرب بعد انتشار الإسلام وبعد بداية التأليف العلمي العربي.¹²²⁷

والحق إننا لا نعدم عددا من العلماء اللغويين الغربيين، الذين درسوا الفكر اللغوي العربي، بل أنهم ألفوا لذلك أعمالا، فهذا هو *برجشتراسر* يؤلف كتابا بعنوان "التطور النحوي".¹²²⁸ وذاك هو اللغوي *ليوهان فيك* يؤلف كتابه "العربية".¹²²⁹ كما أن

1224 - زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي. دار الشروق، بيروت القاهرة. ط: 2. 1973م. ص 254.

1225 - حسام البيهناوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث. ص 2. 7.

1226 - المرجع نفسه.

1227 - عالم اللغة، نشأته وتطوره. ص 37.

1228 - المستشرق *برجشتراسر*، التطور النحوي للغة العربي. تعليق: رمضان عبد التواب. القاهرة. ط: بلا. 1982 م.

1229 - *ليوهان فيك*، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. ترجمة: رمضان عبد التواب. القاهرة. ط: بلا. 1982 م.

وابين يؤلف كتابا بعنوان "لهجات غربي شبه الجزيرة العربية القديمة".¹²³⁰ وغيرها من المؤلفات العديدة التي قام بدراستها وتحقيقتها وإلقاء الضوء على محتوياتها النفسية في الفكر اللغوي العربي عديد من العلماء اللغويين الغربيين!

يقول اللغوي المستشرق **برجشتراسر** عن تفوق العلماء العرب في مجال الدراسات الصوتية أنه: لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلا قومان؛ العرب والهنود. ويقول اللغوي الإنجليزي **فيرث**: لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين، العربية والسنسكريتية. ويذكر **تمام حسان** أن العلماء العرب قد أجادوا في دراسة مستوى الصرف إجادة ما تزال تستحوذ إعجاب اللغويين في مختلف العالم: « وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما وحديثا، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم.¹²³¹

إن هذا المنهج اللساني الحديث في الرجوع إلى قراءة التراث كان سيحقق لنا في دراساتنا العربية المعاصرة قفزة في مسيرة نشاطنا اللغوي المعاصر بما نمتلكه من مخزون معرفي لغوي خام، ولكننا ما زلنا نفتقر كمجتمع عربي إلى التخصص اللغوي، ولا يمكن أن يتم إنقاذ ما يشكل عندنا قيمة لغوية علمية من الإهمال إلا من خلال أعمال البحث العلمي الرصين المتخصص في مجال التراث اللغوي.

قراءة الدارسين العرب للتراث اللغوي العربي

تتحلى أولى سلبيات الباحثين العرب في العصر الحديث إزاء التراث العربي وقوفهم موقفين مختلفين، سلفي يحاول إعادة إنتاج الموروث الحضاري العربي، بنفس الصفة القديمة أو بتعديل جزئي فيها، وحدثائي يحاول تبني ما أنتجته الحضارة الحديثة الغربية بكل تفاصيلها ويقطع صلته نهائيا مع التراث.¹²³²

ومنه كان الصراع من أجل دراسات عربية حديثة، يختلف في مرجعياته وأصوله الفكرية والتأثرات المحيطة به من مرجعية فيلولوجية استشرافية ومرجعية تراثية عربية.¹²³³ يقول **تمام حسان**: « وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تضاءل وتمطى ونفض عن نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب، و رأى أنه لو بعث هذا التراث و أحياه لكان دافعا لعة جديدة لا تقل روعة عن التأريخ العربي نفسه. ووجد أمامه طريقا في المستقبل معاملة ما في يد الأمم من علوم ومعارف... ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني لانقطعت به الحياة عن التاريخ، ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي يوحى إليه بالاعتزاز، و نصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة.»¹²³⁴

وإليك في هذا المقام صورتين من صور واقع قراءة الدارسين العرب للتراث اللغوي العربي الموزع بين إشكالية التراث والمعاصرة، وواقع الاضطراب في تعاملهم مع مبدأ إحياء التراث وإغنائه من طريق المقولات اللسانية المعاصرة ومتصوراتها الإجرائية.

1230 - اللهجات العربية القديمة. ترجمة: عبد الرحمن أيوب. الكويت. ط: بلا. 1986م.

1231 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص15.

1232 - انظر عبد السلام مسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية. ص 23.

1233 - المرجع نفسه.

1234 - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة.

1- نقد النحو العربي

كانت النظرية النحوية محل نقد شديد من قبل اللسانيين العرب، وفي نظرهم أن نظرية النحو العربي التي قدمتها الثقافة العربية الإسلامية ظلت المهيمنة على الدراسات اللغوية العربية خلال عصور طويلة. وهي نظرية أورتت الباحثين اللغويين أوهاما وخطا في التفكير حتى ذهبوا إلى القول « أنه قد منيت الدراسات اللغوية العربية مدة طويلة بسمعة الصعوبة وأحيانا بسمعة التعقيد ». ¹²³⁵

وكانت الظاهرة الإعرابية هي أول نقد وجهه اللسانيون العرب العصريون للنحو التقليدي، والتي كانت محل جدل ونقد شديدين من طرف اللسانيين العرب. وانقسموا في ذلك إلى طائفتين بين رافض لهذه الظاهرة ومتمن لها. فالأولى ترفض الإقرار بالإعراب في اللغة العربية وترى أنه صنيع النحويين الذين فرضوه على الاستعمال اللغوي. بينما ترى الثانية أنه من أسس اللغة العربية وأحد أهم خصائصها. ¹²³⁶

فأما الأولى فتنفي عن الإعراب أي وظيفة في التركيب، وذلك لأن « الإعراب لا يقوم بأهم ما تقوم به اللغة من وظائف وهو الاتصال ». ¹²³⁷ ويقدم إبراهيم أنيس أسسا يفسر بها الظاهرة الإعرابية على أنها ليست من صميم اللغة العربية ويمكن الاستغناء عنها هي: ¹²³⁸

- إن الحركات الإعرابية لم تكن مقاييس لتحديد المعاني في أذهان العرب القدماء.
- إن شيوع الوقف أو ما يصفه بأنه سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف دليل على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر، وأن تحركها هو ضرورة صوتية دعا إليها داعي الوصل.
- إن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين.
- وهناك من « رفض تعليل النحويين للإعراب بحاجة الكلمة إلى علامة إعرابية لتحديد معناها أو وظيفتها في تركيب الجملة. أي أن العلامة الإعرابية ليست هي التي تحدد معنى أو وظيفة الكلمة في الجملة مثل: علامة النصب مثلا لا تدل الكلمة المنصوبة على أنها وقع عليها الفعل دائما.

وأما الطائفة الثانية فهي تؤكد على أهمية الإعراب في تأدية المعنى الوظيفي. وهي بهذا تكون استمرارا للموقف القديم الذي ساد في المصنفات النحوية. فالإعراب « وسيلة لتناول معان وظيفية في اللغة، وأن النحويين العرب كانوا في منتهى الصواب حين قالوا إن الإعراب فرع المعنى ... فالإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي ». ¹²³⁹ أي أن الإعراب يحدد المعنى الذي تقوم به الكلمة داخل الجملة، ولا دخل لمعناها المعجمي ولا الدلالي.

1235 - انظر فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي. إتران للنشر، مصر . ط: 1. 2004م.

ص57.

1236 - المرجع نفسه. ص137 - 138.

1237 - المرجع نفسه.

1238 - انظر إبراهيم أنيس، ص229.

1239 - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة. ص 192 - 193.

وثمة ظاهرة نحوية أخرى أيضا كانت موضوع نقد من طرف اللسانيين العرب وهي العلامة الإعرابية، حيث يؤكدون أنه « ليس للحركة الإعرابية أي مدلول، وأن وظيفتها هي وصل الكلمات ببعضها ببعض ».¹²⁴⁰ وأن المصادفة العرفية هي التي جعلت الرفع للفاعلية من دون سبب منطقي واضح وكان من الممكن أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا.¹²⁴¹

ورغم هذا النقد الشديد الذي وجهه اللسانيون العرب للنحو التقليدي إلا أنهم ظلوا معتمدين على قواعده و « لم يستطيعوا أن يفكروا خارج ما قدمه التراث النحوي من مفاهيم ومصطلحات ظلت تتردد بشكل أساسي في مصنفاتهم من قبيل (الأصناف النحوية) و (تقسيم الجملة) و (أقسام الكلام) وغير ذلك ».¹²⁴²

2- محاولة إعادة وصف اللغة العربية

ومن ناحية القراءة الفكرية اللغوية القديمة، أسقط المتحمسون للسانيات الحديثة المسائل الوصفية على النصوص العربية، وقد نتج عن هذا الإسقاط رفض كثير من الأفكار النحوية العربية. والنتيجة هو قيام حركة ضد الوصفين تحاول تدعيم تمثيل العرب لمجموعة من الإشكالات والظواهر.¹²⁴³

لقد وقع اللسانيون العرب في مفارقة كبرى حين تبنوا اللسانيات الغربية بتفكيرها البنوي الذي يعنى بدراسة اللغة ووصفها على ما هي عليه وتطبيق ذلك على اللغة العربية القديمة. فقد حاول اللسانيون العرب تطبيق القواعد البنوية الواصفة التي تدعو إلى دراسة اللغة المستعملة الحالية، أي لا فرق بين الفصحى واللهجات في الدراسة على اللغة العربية القديمة. ومن ثم نجدهم حين يؤلفون في اللسانيات العربية يكتبون مصنفات في نقد النحو أو في إعادة وصف اللغة العربية القديمة، ولا يكتبون في دراسة اللغة العربية المعاصرة ومشكلاتهم الراهنة كما تدعو إليه اللسانيات الوصفية.¹²⁴⁴

حاول اللسانيون العرب إيجاد هيكل بنوي لدراسة اللغة العربية يستمد مقولاته من النظرية اللسانية الغربية دون الاعتماد على نتائج النظرية اللغوية النحوية التقليدية، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك. فنجدهم حين يعيدون وصف النظرية النحوية العربية القديمة، يستعملون مفاهيم (الحال)، و(المبتدأ)، و(الخبر)، و(الفاعل)، وسواها مما ينتمي إلى النظرية النحوية التقليدية العربية.¹²⁴⁵

كما تبنى اللسانيون العرب وفي محاولتهم لإعادة وصف اللغة العربية ما اقترحت اللسانيات البنوية من تقسيم إجرائي ومنهجي للغة على ثلاث مستويات: المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي.¹²⁴⁶ وهذا التقسيم للغة إلى مستويات يمثل « إضافة منهجية قدمتها اللسانيات العربية، إذ لم نعهد فكرة المستويات اللغوية فيما سبق من دراسات لغوية ».¹²⁴⁷

1240 - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة. ص 237.

1241 - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة. ص 151.

1242 - فاطمة الهاشمي، بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 136.

1243 - انظر عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية. منشورات عويدات، بيروت. ط: 1. 1986م. ص 58.

1244 - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 136.

1245 - المرجع نفسه. ص 100.

1246 - المرجع نفسه.

1247 - المرجع نفسه.

الطريق إلى قراءة التراث

ذكر عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه " اللسانيات واللغة العربية"¹²⁴⁸ أن البحث اللساني العربي يهتم بجوانب ثلاثة أساسا: ح

اتجاه أول: لسانيات الظواهر، وهي تتجسد في محاولة بناء أنحاء للغة العربية الحالية، أو اللهجات العربية الحالية. إلا أن قليلا جدا من الأبحاث ما اهتم بنحو اللغة العربية القديمة. وهذا الاتجاه برمته غير منتشر في العالم العربي، بل حل متزعميه يوجدون في الغرب أو درسوا هناك.

اتجاه ثان: اهتم بدراسة التراث النحوي اللغوي البلاغي، واقترح قراءات متعددة لهذا التراث. وهي نوعان: قراءات تقف عند شرح المادة الموجودة في التراث وتنظيمها، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر.

ثم يتحدث الكاتب عن اللاتاريخية الناجمة عن مواجهة الفكر اللغوي والقديم بالفكر اللساني المعاصر. وكيف يمكننا الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معنية بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج محققة لم يعد ممكنا معها أن تأخذ بتحليل القدماء برمتها. وفي هذا الإطار يقول الكاتب أن عددا من المفاهيم الوصفية عند القدماء، كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسمية والنواسخ، لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي. كذلك بالنسبة للأصول، فنظرية العامل عند العرب ليست هي نظرية العامل التي نحتاج إليها من الدرس الحديث.¹²⁴⁹

وهذا ما يطرح التساؤل التالي: كيف يكون الاهتمام بالتراث وكيف تكون إعادة قراءته؟

يقول **المسدي**¹²⁵⁰: « فمقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى حد مبدأ ثقافي منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التأثير والتجاوز. وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميز. فلا غرابة أن تعد قراءة التراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب، إلا أن قراءة التراث منهج لا يعوزه التأسيس اللساني في حد ذاته، فكل قراءة - كما هو معلوم- في اللسانيات العامة هي تفكيك لرسالة قائمة بنفسها ». ثم يسترسل معقبا: « وما التراث إلا موجود لغوي قائم لذات باعتباره كتلة من الدوال المتراصفة وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن. وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده، فكما أن الرسالة اللسانية عند بثها قد تصادف أكثر من قبل واحد فيفككها كل حسب أنماط جداوله اللغوية. فتتعدد القراءة آنيا للرسالة الواحدة حسب تعدد المتقبلين فكذلك تتعدد القراءة زمنيا يتعاقب المتقبلين للرسالة والمفكرين لبنائها عبر محور الزمن والتاريخ، وهكذا تتبين الشرعية اللسانية لمقولة القراءة والاستعادة طالما جاز تعدد المتقبلين للرسالة الواحدة وتنوع إدراكهم لأنماطها ».

1248 - انظر اللسانيات واللغة العربية. ص58.

1249 - اللسانيات واللغة العربية. ص58..

1250 - التفكير اللساني في الحضارة العربية . ص12.

إن عمل اللغويين العرب اليوم في تعاملهم مع التراث لا يقوم في منهجه إلا على جمع الظواهر وتبويب موادها، وإذا ارتقى يصف الصلات القائمة وينظمها في جدول وقوائم دون علم بوجود نظرية شاملة تفسر وتبني وتركب وتشرح الكيفية التي تقوم بها هذه الظواهر، وكيف تؤدي وظائفها وتولد بها القوانين وتستفيد بها. يقول **poincaré** « إنه لا يكف أن نلاحظ، إذ يجب أن تستخدم ملاحظات إذ يجب أن تستخدم ملاحظاتك، ومن أجل هذه يجب أن تعمم ». ¹²⁵¹ ويقول أيضا: « إن من واجب العالم أن ينظم. إننا نصنع العالم باستخدام الوقائع كما نبني البيت باستخدام الأحجار، ولكن تجميع الوقائع ليس علما، كما أن تراكم الأحجار ليس بيتا ». ¹²⁵² ومعنى هذا يتطلب وجود نظرية توظف بها معارفنا وتوظفها صحيحا. ويقول **Emmon** « يجب أن لا تكون النظرية مكونة من قائمة تجتمع فيها العناصر، ولكن يجب على النظرية أن تظهر بشكل أو بآخر، كيف تتألف هذه العناصر ». ¹²⁵³

وقد أشار Kari popper إلى ما يفيد في بناء نظرية من خلال المعالجة المنهجية المرتبطة بالتطبيق في قوله: « إننا نستطيع إذ أردنا أن نحدد أربع مراحل مختلفة نضع خلالها النظرية على محك التجربة: ¹²⁵⁴

- 1- المقارنة المنطقية للنتائج بين بعضهما بعضا، والمقارنة تتمكن من امتحان التماسك الداخلي للنظام.
- 2- في المرحلة الثانية يتم تنفيذ البحث واختيار شكل النظرية، المنطق، وهذا البحث يهدف إلى تقرير نوع النظرية، أي ذات صيغة تجريبية أن مجرد حشو من الكلام.
- 3- في المرحلة الثالثة يمكن عقد مقارنة للنظرية نفسها مع نظريات أخرى، وغاية هذه المقارنة هو التحقق مما إذا كانت النظرية تنطوي على تقدم علمي وتستطيع في حالة وضعها موضع الفحص أن تحافظ على صلاحيتها واستمرارها.
- 4- أخير، توضع النظرية تحت التجربة، وذلك بتطبيق المنهج التجريبي على النتائج التي نستخلصها منها.

إننا إذ ما قابلنا هذه الرؤى النقدية مع ما يمتاز به تراث العربية لوجدنا أن الباحثين العرب اهتموا فقط بنقد الدرس العربي القديم من حيث منهجه وتأثره بالمنطق اليوناني في النحو وأشياء أخرى، وأهملوا ملاحظة الجهود الهائل الذي قام به الأوائل في مجال دراسة اللغة والعناية الدقيقة التي بذلوها في جمع أصولها ولم شتاتها واستنباط أحكامها العامة. بل أكثر من ذلك بالإمكان ملاحظة المفاهيم المتطورة التي أتوا بها والتي بالإمكان مقارنتها ببعض المفاهيم الألسنية الحديثة. لقد أهمل هؤلاء جوانب الإبداع في تراثنا اللغوي من مثل ما ترك **أبو الفتح عثمان بن جني** أحد أكبر أعلام الحضارة العربية الإسلامية في اللغة وعلومها.

1251 - منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية. ص 13 - 14.

1252 - المرجع نفسه.

1253 - المرجع نفسه.

1254 - المرجع نفسه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة الدراسة

في هذا البحث الموسوم بـ «الدلالة اللغوية عند ابن جني دراسة في ضوء علم اللغة الحديث» حاولت فيه - ما وسعتني المحاولة - أن أكون في كل ما قلت أقرب ما أكون إل الواقع والصواب والوضوح والجللاء. وغاية حديثي في هذه الدراسة أن أبين أن ما قدمه ابن جني من فكر دلالي جلي متكامل الأركان على تفرقه وتشتته في ثنايا الخصائص وبعض كتبه يمكن أن يعد إسهاما فعالا يستفاد منه في أي عمل دلالي في المستقبل.

- كما لاحظنا جميعا أيضا كيف مثل الخصائص بعدا محوريا في هذه الدراسة بشكل جعل كل الأفكار الدلالية تقريبا تنطلق منه، وذلك ناتج عن أن ابن جني ألف هذا الكتاب وهو في درجة عالية من النضج الذي جعله يبلور كثيرا من الأفكار التي عرضها في كتبه الأخرى، وهذا أدى في كثير من الأحيان إلى اللجوء في هذه الدراسة إلى الخصائص بشكل أساسي والاهتمام بانعكاس الأفكار التي تناولها في كتبه الأخرى، من حيث إضاءة بعض النقاط المهمة، مثلما رأينا في المختسب، وسر صناعة الإعراب والخطاريات. وأما بقية الكتب فكانت أهميتها في الأمثلة التي تناول فيها ابن جني أفكاره النظرية، وهناك كتب اتسمت بشكل مدرسي أو على الأقل لم تمثل جانبا ذا بعد محوري في الدرس الدلالي.

- إن فكر ابن جني الدلالي يتقاطع مع أكثر من دائرة معرفية في القرن الرابع الهجري، فهو من الناحية الأساسية فكر لغوي يتناول اتجاهات مختلفة من البحث اللغوي، منها ما اشتمل عليه البحث ومنها ما خرج عن الإطار الأساسي لهذا البحث، مثل الجهد الذي تركه ابن جني في الصرف واللهجات وأصول النحو وغيرها. مما جعل هذا الفكر يدخل في دائرة أكبر تشمل البحث اللغوي عند العرب وما وصل إليه في هذه الفترة من تقاطع مع الفكر اللغوي السابق عليه.

- ومن ناحية أخرى لم يكن هذا الفكر بمنأى عن الأنساق المعرفية الأخرى التي كانت موجودة في هذا العصر، تلك الأنساق التي أثرت في الفكر اللغوي وتأثرت به من خلال تغلغلها في التكوين الفكري لعلماء هذا العصر، لدرجة يصعب معها تناول فكر هؤلاء العلماء دون الإشارة بين الحين والحين إلى مذاهب المتكلمين والفلاسفة والمناطقية والفقهاء وغيرهم التي فرضت نفسها بوصفها مكونات أساسية.

ومن خلال عرض الأفكار النظرية التي تحدث عنها ابن جني ومناقشتها وتحليل أمثلته التي ساقها في كتبه النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بمستويات التحليل الدلالي يمكننا عرض النتائج التالية:

1 - على مستوى تحليل الصوت والدلالة:

أ - استفادة ابن جني من الاشتقاق الأكبر في حل مشكلات عملية مثلما كان يفعل أبو علي الفارسي. ومن جانب آخر وجد صعوبة شاقة في تطبيق هذا الاشتقاق على جميع الأصول، مما جعله يتكلف إيجاد معنى متسعاً بقدر الإمكان، بالقدر الذي يجعل تنح إلى تأويل مفرط في بعض الأحيان، ليجمع إليه جميع تقاليد الجذر الواحد. وقد حدث نفس الأمر في بعض تأويلاته في التصاقب وفي الامساس.

ب - التداخل بين مستويات اللغة المختلفة في معالجة قضية إمساس الألفاظ أشباه المعاني، حيث ضم جزئية إمساس الأوزان الصرفية لمعانيها التي تندرج في المستوى الصرفي وعلاقته بالدلالة إلى الأنماط الأخرى من الامساس والتي تندرج في المستوى الصوتي وعلاقته بالدلالة.

ج - اهتمام ابن جني الشديد بطرح الأمثلة التي توضح فكره النظري ومعالجة الأمثلة المماثلة في كتبه التطبيقية بصورة تغطي جميع الأفكار النظرية التي يطرحها في أغلب الأحيان.

د - اضطراب ابن جني في تأصيل بعض الظواهر بين اعتبارها ظاهرة موجودة في اللغة، واعتبارها قانوناً عاماً مطرداً ينتظم جميع أجزاء اللغة التي يتناولها، مثلما اتضح في تناوله للاشتقاق والتصاقب والامساس.

2 - على مستوى تحليل الصرف والدلالة:

أ - إضافات ابن جني المتعددة إلى سابقه، سواء في وضع مصطلحات جديدة مثل: إمساس الأوزان الصرفية لمعانيها، والدلالات اللفظية والصناعية والمعنوية أو في الإضافة إلى ما قدمه من أنماط وأفكار. بجانب اهتمامه الشديد بجهد من سبقه فيما يتعلق بالرؤية الدلالية لبعض الموضوعات التي تدخل في إطار الصرف وخصوصاً الخليل وسيبويه وأستاذه أبو علي الفارسي.

ب - إعلاء ابن جني لجانب المعنى على جانب اللفظ، والتركيز في دراسة الألفاظ أو الصيغ على بيان اهتمام العرب بالمعاني أكثر من اهتمامهم بالألفاظ والصيغ.

ج - الاهتمام بالعلاقة بين مكان الوحدة الصرفية في الصيغة والدلالة التي تعبر عنها هذه الصيغة.

3 - على مستوى تحليل التركيب والدلالة:

أ - اهتمام ابن جني الشديد بالعلاقة بين الدلالة والتركيب، فعلى المستوى الكمي يعد هذا الجزء من دراسته الأكبر في تناوله، وعلى المستوى الكيفي لاحظنا التنوع الشديد بين الأفكار المطروحة فيه.

ب - رغم كثرة الموضوعات التي تدخل في إطار علاقة الدلالة بالتركيب، يمكننا القول أن ابن جني استطاع إيجاد رؤية عامة تنتظم معظم هذه الموضوعات. تلك الرؤية التي عبر عنها بمصطلح مهم تجاوز به الوقوف عند المعالجة الصناعية إلى التحليل الدلالي، وأعني مصطلح شجاعة العربية.

ج - الاهتمام الأكبر في التحليل التركيبي إلى ما يشير إلى الحذف وليس الزيادة اعتمادا على رؤية *ابن جني*، لأن العرب توجز أكثر مما تطنب، وعلى أن الحذف قد يشير إلى شجاعة العربية أكثر من الزيادة.

د - طغيان الجانب الصناعي أكثر على *ابن جني* من الواقع اللغوي في تناول بعض الموضوعات، بطريق جعلته يكتفي بمناقشة الآراء الصناعية دون الإمساك بالأمثلة اللغوية، مثلما وجدنا في التقديم والتأخير حيث ناقش الأحوال النحوية وليس الأمثلة.

4 - على مستوى تحليل المعجم والدلالة:

أ - اهتمام *ابن جني* بوضع المصطلحات الدالة على الظواهر التركيبية التي ناقشها، حيث وضع مصطلحات تدل على المجاز وكذلك فيما يختص بالاسم والسلب والترادف.

ب - الاضطراب الذي غلب على تداول بعض الموضوعات مثلما وجدنا ذلك في المجاز، وأسباب ذلك الاضطراب تعود في معظم الأحيان إلى محاولة سحب قانون عام من الظاهرة تنتظم جميع اللغة.

ج - التنوع الذي غلب على تناول *ابن جني* لأمثله والذي عكس ثراء بقدر ما عكس تفاوتاً وتذبذباً في بعض الأحيان.

أما النتيجة السريعة التي تشد الدارس فوراً بعد عملية التحليل، فهي تفاوت اهتمام *ابن جني* بمستويات اللغة المختلفة، حيث زاد اهتمامه ببعض المجالات كما رأينا في مجال التركيب، وقل اهتمامه بجوانب أخرى مثل الجوانب التي تتعلق بالمعجم مثلاً، وهذا ناتج عن وجود دراسات كثيرة تناولت هذه الجوانب التي لم يهتم بها في عصر *ابن جني* وقبله كما أشار هو نفسه إلى ذلك.

إن من وسع المرء أن يرى فيما اختطه *ابن جني* أثراً واضحاً أو غامضاً من آثار ما انتهت إليه المناهج اللغوية الحديثة. وعلى أي فهذا الأثر يمثل إرهاباً تراثياً لما انتهت إليه العقلية الحديثة من تفكير منهجي. فالمناهج الحديثة لم تأت من فراغ، فهي رحلة العقل الإنساني في التفكير تتداخل مراحلها وحلقاتها حتى تتشكل من هذه المراحل المعرفة والعلم.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية
<u>سورة البقرة</u>		
70	2	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
135	36	﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾
36	46 – 45	﴿إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾
139	60	﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾
188	115	﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾
195 – 167	187	﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثِ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾
168	195	﴿لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
139	196	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾
156	223	﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾
	233	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾
		129
154	275	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾
286		﴿لَهُ أَمَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.
		113

سورة آل عمران

242 - 167 - 166	52	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾
34	139	﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾
34	146	﴿ مَا ضَعَفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾
226	183	﴿ حَتَّى يَأْتَيْنَا بِالْقُرْبَانِ تَاكُلُهُ النَّارُ ﴾
186		﴿ لَسْتُ بِبَلُوءٍ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾
		138

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة النساء

226	10	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾
136	12	﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً ﴾
168	13	﴿ فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
34	28	﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾
145	155	﴿ فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
191 - 192	164	﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾
144	176	﴿ إِنَّ امْرَأَتَهُ هَلَكَتْ ﴾

سورة المائدة

33	48	﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا ﴾
145	13	﴿ فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾

سورة الأنعام

154	78	﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾
77	138	﴿ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ وَحِجْرٌ لَا يَطْعُمُهَا ﴾

سورة الأعراف

212	195	﴿أَلْهَمَ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا، قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنظِرُونَ﴾
-----	-----	---

سورة الأنفال

224	17	﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾
-----	----	--

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة التوبة

134	30	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾
-----	----	---

سورة يونس

118 – 117	22	﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَحَرَينَ بِحِمٍ﴾
-----------	----	--

سورة هود

226	64	﴿يَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾
-----	----	---

سورة يوسف

226	13	﴿أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّيبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾
57	25	﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ﴾
33	76	﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾
185	82	﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾

سورة النحل

8 ﴿ وَالْحَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ ﴾

179 76 ﴿ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاةٍ ﴾

سورة الإسراء

23 ﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾

6

سورة الكهف

28 ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾

190

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة مريم

229 5 ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي ﴾

91 - 85 - 47 83 ﴿ أَمْ تَرَأَى أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾

سورة طه

221 18-17 ﴿ وَ مَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى، قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ﴾

188 39 ﴿ وَأَهْمَشُ بِهَا عَلَى عَنَمِي وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى ﴾

242 - 166 - 165 71 ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾

99 92 ﴿ وَأَلْصَقْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾

﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾

سورة الأنبياء

184 75 ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾

سورة الحج

243	5	﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾
7	18	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾

سورة المؤمنون

156	6	﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾
168	40	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾

الآية رقمها رقم الصفحة

سورة الفرقان

226	7	﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾
20		﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾
		168

سورة الشعراء

117	119	﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾
156	165-166	﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رِزْقَكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾

سورة النمل

143	23	﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾
-----	----	---------------------------------

سورة الروم

143	4	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبْغُدْ﴾
-----	---	---

سورة سباء

226 - 25 14 ﴿ مَا ذُهِمَّ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾

سورة يس

117 41 ﴿ فِي الْفُلِّ الْمَشْجُونِ ﴾

189 71 ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾

سورة الصافات

164 147 ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة ص

57 ﴿ هَذَا فَلْيُدْوُوهُ حَمِيمٌ وَ عَسَاقٌ ﴾

159

سورة الزمر

188 56 ﴿ يَحْسُرْتَنِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي حَنْبِ اللَّهِ ﴾

188 67 ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾

سورة الزخرف

34 32 ﴿ لِيُنَجِّدَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ سُخْرِيًّا ﴾

سورة الأحقاف

217 - 140 35 ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾

سورة محمد

140 21 ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾

سورة الحجرات

226 12 ﴿أَجِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾

سورة النجم

143 54 ﴿فَعَشَاهَا مَا عَشَى﴾

سورة القمر

113 42 ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ﴾

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة الرحمن

188 27 ﴿يَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾

99_ 91 66 ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾

سورة الواقعة

158 75 ﴿فَلَا أَسِمْ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾

سورة الصف

195 14 ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾

سورة القلم

188 42 ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

سورة نوح

﴿مَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُعْرِفُوا فَاذْخُلُوا نَارًا﴾

168

25

سورة المدثر

100

42

﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾

سورة الانسان

164

1

﴿هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾

60

24

﴿وَلَا تُطْعَمُنَّهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾

سورة التكوير

144

1

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة الانشقاق

144

1

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

سورة الطارق

137

9 - 8

﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾

سورة الفجر

155

27

﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾

فهرس الأحاديث الشريفة

رقم الصفحة

الحديث

134

« لَا يُقْتَلُ قُرْشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ الْيَوْمِ »

183

« هُوَ بَحْرٌ »

188

« خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ »

189

« كُلُّ الصَّيْدِ فِي حَوْفِ الْفَرِّ »

156

« الْمَرْأَةُ ضَلَعٌ عَوْجَاءُ »

فهرس الأشعار

(الهمزة)

فَلَا وَ اللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا بِي . . وَلَا لِلْمَا بِهِيْم أَبَدًا دَوَاءً

عبد الله بن مسلم الهذلي ص 168

كَأَنَّ سَجِيْلَةً فِي كُلِّ فَجْرٍ . . عَلَى أَحْسَاءٍ يَمْوُودُ دَعَاءً

زهير بن أبي سلمى ص 87

كَأَنَّهَا وَ قَدْ رَأَاهَا الرُّؤَاءُ

أنشده الأصبغي ص 171

لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ صِدْقٌ لِقَاؤُ - . . بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ َ الثَّلُوصُ بَدَاءً

ابن الأعرابي ص 159

(الباء)

تَعْلَمُ وَ لَوْ كَانَتْهُ النَّاسُ أَنِّي .: عَلَيْكَ - وَلَمْ أَظْلِم - ذَلِكَ عَاتِبْتُ

لم يسلم قائله ص 159 _ 158

ثُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بِهِرًا .: عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

عمر بن أبي ربيعة ص 146

طَرِثْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ .: وَلَا لِعَبَا مَنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

الكميت ص 107

طَعَامُهُمْ إِذَا أَكَلُوا مَهْنًا .: وَمَا إِنْ لَا تَحَاك لَهْم تِيَاب

أنشده أمية ص 168

فَالْقُطَيْبَاتِ فَالدُّنُوبِ

معلقة عبيد بن الأبرص ص 157

تَصُونُ إِلَيْكَ مَنِّهَا .: كَصَبُونِكَ مِنْ رِذَاءِ شَرَعِي

الخطيبة ص 143

(التاء)

لَكَ الْمَرْحَى ظَلَّ الْعِمَامَةَ كُلَّمَا .: تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمُقْبِلِ اضْمَحَلَّتْ

كثير عزة ص 159

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي .: صَبَائِحِي، غَبَائِقِي، قِيَاتِي

ابن الأعرابي ص 146

وَإِنِّي وَتُهَيَامِي بَعْرَةٌ بَعْدَمَا .: تَحَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَحَلَّيْتُ

كثير عزة ص 159

(الجيم)

شَاطَ بِمِطِّ الرِّسَنِ الْمِحْمَلِجَا

العجاج ص 91

(الحاء)

بَدَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى .: وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

ذو الرمة ص 163

وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى - . نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّه وَنَوَائِحُ

معن بن أوس ص 159

وَكَانَ سَيِّانَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمَا . . أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتْ السُّوْحُ َ

لم يسم قائله ص 60

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِيٍّ كُلِّ حَاجَةٍ . . وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِخٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا . . وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمُطَيِّ الْأَبَاطِحِ

لم يسم قائله ص 52 _ 222

(النخاء)

كَشَفَتْ هُمَّ عَنْ سَاقِهَا . . وَبَدَا مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاخُ

بيت في الحماسة لجد طرفه ص 189

(الدال)

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي فِتْنَائِدَةٍ . . شَلَاكُمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشَّرِدَا

الهدلي ص 100

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - . . بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زَيْادِ

قيس بن زهير ص 158 _ 160

وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عَوَادًا

لم يسم قائله ص 167

مُرُوا عِجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ . . قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لِمُجْهُودَا

أحمد بن يحيى ص 168

شَهِدُوا وَغَبْنَا عَنْهُمْ فَتَحَكَّمُوا . . فِينَا وَلَيْسَ كَغَائِبٍ مَنْ يَشْهَدُ

المولد ص 189

(الراء)

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِالْأَلَا بَلَغَتْهُ . . فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَارِزُ

ذو الرمة ص 144

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاعَةِ إِذْ هَجَا . . تَمِّمًا بِبَطْنِ الشَّامِ أُمَّ مُتْسَاكِرُ

امرئ القيس ص 141

أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - . : بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ بْنِ تَمَلِّكَ يَبْقَرَا

امرئ القيس ص 158

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطِيئَتَنَا بَيْنَنَا . : فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فِجَارًا

نسبه كثيرون للفرزدق ص 174

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرَيْنَ سَطْرًا . : لِفَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرُ

رؤبة ص 159

أَوْ بَشَكِي وَخُدِ الظَّالِمِ النَّزْرُ

رؤبة ص 109

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا . : بِأَنَّكَ فِيهِمْ عَنَى مَضْرُ

ابن حارثة يهج ابن عمه رضوان ص 168

قُولُوا لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ . : سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةِ الْفَاحِرِ

الأعشى ص 53

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا . : فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

الشارف الظهري ص 247 _ 221

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا . : تَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

محمد بن وهب ص 135

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمَّا لَا كَمَعَشِرٍ . : أَتَوْنِي وَقَالُوا: مَنْ رُبِيعَةٌ أَوْ مُضْرُ؟

إسماعيل بن القاسم أبو العتاهية ص 146

فَلَمْ أَرَفْهُ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتُ . : فَطَعَنَهُ لِأَغْسٍ وَلَا بِمَعْمَرٍ

رواه أبو زيد ص 152

وَكَانَ بَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي . : ثَلَاثُ شُخُوصٍ: كَاعْبَانَ، وَمَعْمَرٍ

عمر بن أبي ربيعة ص 155

وَلَا أَلُومُ الْبَيْضَ إِلَّا تَسْخَرَا . : وَقَدْ رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْقَعْدَرَا

أبو النجم ص 169

(النزاي)

أَوْ بَشَكِي وَخُدِ الظَّالِمِ النَّزْ

رؤبة ص 109

(السين)

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا .: أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ!

أبو محلم السعدي ص 62 _ 245

(العين)

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ .: فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

عباس بن مرداس ص 144

إِنَّ الْخَلِيظَ بِرَأْمَتَيْنِ فَوَدَّعُوا .: أَوْ كَلَّمَا ظَعِنُوا لَبِيرَ تَجْرُعٍ

جرير ص 157

(الفاء)

..... .: بَعِيرٌ مَا عَصِفَ وَلَا اصْطَرَفَ

العجاج ص 168

(القاف)

وَأَهْيِجُ الْخَلْصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبُرْقِ

رؤبة ص 190

(اللام)

كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا الْمَوْتَ جَلَلٌ .: وَالْفَقَى يَسْعَى وَيُلِ هِيهِ الْأَمَلُ

..... .: .: وَمَا لَوْمِي أَحْيِي مِنْ شَمَالِيَا

عبد يغوث ص 241

كَأَنِّي وَرُحَلِي إِذَا هَجَرْتُ .: عَلَى جَمَزَى جَا رِي بِالرَّمَالِ
أَوْ أَصْحَمِ حَامِ جَرَامِيهِ .: خَزَائِيَةَ حَيْدَى بِالذَّحَالِ

أمية بن أبي عائذ ص 109

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا .: وَ إِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضُوا مَهَالًّا

الأعشى ص 140

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ .: لَقَدْ جَارَ الرِّمَانُ عَلَى عِيَالِي

الخطيبة ص 154 _ 155

وَمِيَّةٌ أَحْسَنَ الثَّقَلَيْنِ وَحَهَّ .: وَسَالَفُهُ وَ أَحْسَنَهُ قَدَالًا

ذو الرمة ص 156

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - .: أَسِنَّهُ قَوْمٌ لَأَ ضِعَافٌ وَ لَأَ عَزْلٌ

عامر بن مالك ص 158

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - تَعْرِفُ مَالِكَ .: وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرْهَاتِ الْبَاطِلِ

أنشده ابن بري ص 158

وَ بُدِّلَتْ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - .: أَهْيَقًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَ الشَّمَالِ

أبو النجم العجلي ص 158

أُرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ اللَّهِ أَيَّةً .: لِنَفْسِي - لَقَدْ طَالَبْتَ عَيْرَ مُنْبِلِ

لم يسم قائله ص 158 _ 160

أُرَانِي وَلَا كُفْرَانَ اللَّهِ إِنَّمَا .: أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَجِيلِ

عبد الله بن الحر ص 158

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ - .: أَنَّنَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولِ

لم يسم قائله ص 160

صَمَّ صَدَاهَا وَ عَفَا رَسْمَهَا .: وَاسْتَعَجَمَتْ عَنِ مَنْطِقِ السَّائِلِ

امرئ القيس ص 201

(الميم)

أَعَامَرَ ابْنَ مَالِكٍ يَا عَمَّ . . . أَفَنَيْتَ عَمَّ وَجَبَرْتَ عَمَّا

لم يسم قائله ص 35

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا . . . يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أبو علي النحوي الشاعر ص 146

يَا لَيْتَ دَارِي بِالْمَدِينَةِ أَصْبَحْتَ . . . بِأَجْفَارِ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاطِمِ

الفرزدق ص 157

سَائِلُ فَوَارِسٍ يَرُبُّوعٍ بِشِدَّتِنَا . . . أَهْلًا رَأَوْنَا يَسْفَحُ الْفُفَّ ذِي الْأَكْمِ

أنشده سيويه ص 164

(النون)

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَأْتُوَنِي . . . غُرْبَانٍ فِي جَدُولٍ مَنَحُونِي

أنشده أبو زيد ص 86

إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا

التغليبي ص 139

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا . . . وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

عبد الرحمن بن حسان ص 146

أَنْتِي حَزَوْنَا عَامِرًا سَبِيًّا بِفِعْلِهِمْ . . . أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السَّوَأَى مِنَ الْحُسْنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقَ بِهِ . . . رَيْمَانَ أَلْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ أَنْشَدَهُ

أنشده ابن جني ص 165

إِذَا مَا رَايَةً رُفِعَتْ لِحْدِي . . . تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

الشماع ص 189

(الهاء)

وَهُوَ إِذَا النَّحِيلُ جَالُوا فِي كَوَائِبِهَا

لم يسم قائله ص 238

أَبِي حَوْذَةَ لَا الْبِحِلَّ وَاسْتَعَجَلْتُ بِهِ . نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ

زياد بن منقذ ص 140

(الياء)

.: فَقَالَتْ لِي: يَا إِسْمَاعِيلُ صَبِرِي فَقُلْتُ لَهَا أَيَا أَسْمَا + عَيْلٍ صَبِرِي

صُرِّقَتْ الْبَابَ حَتَّى كَلَّ مَثْنِي .: فَلَمَّا + كَلَّ مَثْنِي كَلَّمْتَنِي

إسماعيل صبري ص 70

(الشطر الأول من البيت فقط)

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا .:

امرئ القيس ص 146 _ 147

وَمَا إِنْ يَكَادُ يَخْلِيهِمْ لَوْجَهُتِهِمْ .:

الأعشى ص 168

فهرس الأعلام

(حرف الألف همزة)

- 24..... أبو حيان التوحيدى
- 62..... أبو حنيفة
- 21..... أبو خيرة الأعرابى
- 152 _ 86 _ 21..... أبو زيد الأنصارى
- 36..... أبو الطيب اللغوى،
- 36 _ 32..... أبو عبيد القاسم بن سلام
- 37..... أبو عبيد
- 36 _ 32..... أبو عبيدة
- 246 _ 223 _ 169 _ 153..... أبو عمرو بن العلاء
- 21..... أبو مالك عمرو بن كركرة

- 245..... أبو محلم السعدي
- 197..... ابن أحرر الباهلي
- 40 _ 33 _ 32 _ 24 _ 15..... أبو هلال العسكري
- 169 _ 158..... أبو النجم الهذلي
- 156 _ 155 _ 76 _ 9..... أبو نواس
- 186 _ 142..... ابن الأثير (ضياء الدين)
- 159..... ابن الأعرابي
- 221 _ 197 _ 184 _ 57...../..... أحمد سليمان ياقوت
- 218..... أحمد المتوكل
- 248..... أحمد محمد قدور
- 222 _ 193 _ 129 _ 2..... أحمد مختار عمر
- 197 _ 169..... أحمد بن يحيى
- 226..... الأحنف بن قيس
- 197..... ابن الأحرر الباهلي
- 191 _ 169 _ 124 _ 46..... الأحنف (أبو الحسن)
- 8..... أرسطو
- 182..... Artony أرطوني
- 70..... اسماعيل صبري
- 126..... الأشموني
- 153 _ 31..... الأصمعي
- 32..... ابن الأعرابي
- 140..... الأعشى
- 24..... أفلاطون
- أم ضياء " ط " (مقدمة)
- 169 _ 109..... أمية بن عائذ الهذلي
- 201 _ 158 _ 147..... امرئ القيس
- 233 _ 37 _ 36..... ابن الأنباري
- 253 _ 221 _ 253 _ 177 _ 134 _ 98 _ 80 _ 67 _ 2..... أنيس (إبراهيم)
- 220 _ 219 _ 24..... أوجدن
- 222 _ 208 _ 61 _ 6..... أولمان
- 178..... إياس بن سلمة
- 256..... EMMON إيمون

(حرف الباء)

- 13.....الباقلايني
252 _ 251.....برجشتراسر
158.....ابن بري
231.....بشر بن المعتز
213 _ 212 _ 211 _ 67.....بلومفيلد
250.....بنفينيست
214....."بوستل"
256.....poincaré
249.....بورت رووايال

(حرف التاء)

- 182 _ 170 _ 137 _ 136 _ 131 _ 45 _ 44 _ 43 _ 42 - 40 _ 39 _ 18.....تشومسكي
249 _ 218 _ 217 _ 216 _ 214 _ 213
139.....التغلي
252 _ 230 _ 229 _ 135 _ 198 _ 98 _ 15 (مقدمة) " ح ".....تمام حسان

(حرف الثاء)

- 32 _ 21.....الثعالي (أبو منصور)

(حرف الجيم)

- 18 _ 17.....الجابري
231 _ 41 _ 40 _ 39 _ 38 _ 37 _ 29 _ 15 _ 14 _ 13.....(الجاحظ) أبو عثمان عمرو بن بحر
250.....جاكسون
182.....Jachondoff
190.....الجبائي (أبو علي)

- المرجاني (الشريف).....4.
- الجر جاني (عبد القاهر).....//.....13 _ 15 _ 18 _ 19 _ 22 _ 25 _ 28 _ 29 _ 30 _ 38 _ 39 _ 41
- 221 _ 132 _ 131 _ 129 _ 103 _ 100 _ 45 _ 44 _ 43 _ 42
- 231 _ 230
- جرير157
- جسر سن67 _ 59
- جورج موناتان G.Mouunin250 _ 249
- جون لينز....."أ" (مقدمة)

(حرف الحاء)

- الحاتمي82
- ابن حزم الأندلسي/.....7 _ 8 _ 208
- الحطيئة154
- حلمي خليل.....19

(حرف الخاء)

- ابن خالويه32
- الخليل بن أحمد الفراهيدي.....52 _ 55 _ 56 _ 76 _ 78 _ 90 _ 92 _ 108 _ 109 _ 110 _ 111 _ 208
- 233 _ 211 _ 209

(حرف الدال)

- ابن درسويه.....32 _ 35 _ 36
- ابن دريد21 _ 27 _ 46 _ 47
- ابن دقيق العيد5
- دلخوش جار الله حسين دزه ي "ح" (مقدمة)
- دوركاتيم.....206

211 _ 210 _ 209_ 208 _ 207 _ 206 _ 205 _ 67 _ 28 _ 18 _ 14 _ 9..... دو سوسير
250 _ 219 _
ديكارت.....249

(حرف الذال)

ذو الرمة.....163 _ 156

(حرف الراء)

أ راي 249
الرازي (أبي حاتم أحمد بن حمدان)..... 28 _ 12
الرازي (فخر الدين)..... 128 _ 100 _ 70 _ 32 _ 12
الراغب الأصفهاني..... 25
ابن رشد..... 8
ابن رشيق 29 _ 13
الرماني 46 _ 31 _ 13
روينز R.M.Robins..... 251 _ 249
روفت Ruweet 216
ريتشارد..... 220 _ 219 _ 24
رؤبة 159 _ 109

(حرف الزاي)

الزبيدي (أبو بكر)..... 47
الزجاج (أبو إسحاق) 208 _ 62 _ 46
الزجاجي..... 22
الزركشي 35
زكي نجيب..... 249
الزخشري..... 115

(حرف السين)

- 32..... السبكي -
36..... السجستاني (أبو حاتم) -
246 _ 76 _ 62 _ 46..... ابن السراج -
131 _ 82..... السكاكي -
142..... السهيلي -
28..... سويدان (سامي) -
35 _ 30 _ 28 _ 27 _ 23 _ 18 _ 17 _ 16 (مقدمة) حرف " د " ، " و " (مقدمة) سيويه -
111 _ 110 _ 109 _ 108 _ 104 _ 102 _ 92 _ 90 _ 55 _ 52 _ 40 _
210 _ 191 _ 190 _ 183 _ 174 _ 172 _ 171 _ 164 _ 123 _ 118 _
259 _ 233 _ 232 _ 218 _
3..... السيد أحمد خليل -
56 _ 21..... ابن سيده -
220 _ 28 _ 11 _ 10 9 _ 8 (مقدمة) حرف " د " ابن سينا (أبو علي) -
194 _ 79 _ 47 _ 36 _ 35 _ 22..... السيوطي -

(حرف الشين)

- 247 _ 221..... الشارف الظهري -
5..... الشاطبي -
7 _ 6..... الشافعي -
8 _ 7..... الشوكاني (محمد بن علي) -

(حرف العين)

- 158..... عامر بن مالك -
8..... عبد الجبار (القاضي) -
12 _ 11..... عبد الجليل منقور -
131..... عبد السلام السيد حامد -

- عبد السلام المسدي.....249 _ 250 _ 255
- عبد السلام هارون.....47
- عبد الغفار حامد محمد هلال " ز " (مقدمة)
- عبد القادر عبد الجليل " ح " (مقدمة) _ 99
- عبد القادر الفاسي الفهري255
- عبد الله بوخلخال " ط " (مقدمة)
- عبد الله بن حر.....158
- عبد الله بن مسلم الهذلي169
- عبد الواحد حسن الشيخ " ح " (مقدمة) _ 68
- عبد يغوث241
- عبيد157
- عثمان أمين51
- العجاج91
- ابن عصفور.....79
- العقاد.....28 _ 51 _ 52
- ابن عقيل.....142
- العكبري119
- العلايلي80
- العلوي (يحيى بن حمزة).....186
- عمر بن أبي ربيعة.....155
- عمر بن الخطاب.....178

(حرف الغين)

- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد) 5 _ 8 _ 9 _ 11 _ 35 _ 220 _ 221

(حرف الفاء)

- الفارابي....." د " (مقدمة) _ 8 _ 11 _ 12
- ابن فارس.....22 _ 26 _ 27 _ 32 _ 37 _ 46 _ 82 _ 106 _ 132
- الفاروقي32

- 130.....فايز الداية.
- 183 _ 37 _ 21 _ 20..... الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)
- 246 _ 174 _ 157..... الفرزدق
- 182..... G. Fauconnier فركونيه
- 130..... فريز
- 137 _ 105 _ 98..... فنديرس
- 214..... Fedor فودر
- 228..... فيتجنشتاين
- 252 - 234 _ 232 - 229 _ 228 _ 227 _ 179 _ 6..... فيرث
- 31..... الفيروزآبادي
- _ 160 _ 145 _ 121 _ 12 _ 78 _ 75 _ 55 _ 53 _ 52 _ 32 _ (مقدمة) " و " " د " ، " و " (أبو علي)..... الفارسي
- 259 _ 258 _ 236 _ 202 _ 195 _ 194 _ 190 _ 187 _ 172 _ 169

(حرف القاف)

- 102.....القيصي
- 36 _ 29 _ 21..... ابن قتيبة
- 232..... القزويني
- 183 _ 46 _ 37 _ 20..... قطرب (محمد بن المستنير)

(حرف الكاف)

- 214 _ 131..... Kats كاتز
- 159..... كثير كزة
- 52..... كارادوفو
- 256..... Kari popper كاري

- 35..... كراع النمل أبو الحسن الهانئ
- 212 _ 59 _ 47 _ 28 _ (مقدمة) " ح " " ح " كمال بشر
- 251 _ 249..... J.Kristeva كريستيفا
- 229..... كريم زكي حسام الدين
- 209 _ 142..... الكسائي

(حرف اللام)

- 233..... لبيد _
182..... ليكوف Lakoff _
182..... S.R.Levin _
59..... لهاميلت _
251..... ليوهان فوك _

(حرف الميم)

- 182..... ماثيوس Mathews _
228..... مارتني (أندري) _
51..... ماسنيون (لوي) _
31..... ابن مالك _
62 _ 20 _ 6..... مالك بن أنس _
230 _ 227 _ (مقدمة)..... " و " مالينوفيسكي _
46 _ 35 _ 30..... المير _
3..... محمد أبو زهرة _
19..... محمد حسين آل ياسين _

195..... محمد شاهين _
190..... محمد المبارك _
135..... محمد بن وهب _
176..... محمود فهمي حجازي _
40..... مشال زكريا _
142..... ابن مضاء _
271..... معاوية بن أبي سفيان _
35..... مقاتل بن سليمان البلخي _
159..... معن بن أوس _
178..... ابن منظور _
186 _ (مقدمة)..... " ح " منقور عبد الجليل _
176..... مهدي أسعد غرار _
182..... ميللر ليفين _

(حرف النون)

- 46..... النحاس -
21..... النظر بن شمائل -
النعيمي " ز " (مقدمة) -
182..... N.R. Norrick نوريك -

(حرف الهاء)

- 233 _ 142 _ 136 _ 23..... ابن هشام -
21..... الحمداني -
100..... الهذلي -

(حرف الواو)

- 206.....whitney وايتني -
249.....G C Lepschy وليتشي -

(حرف الياء)

- 226..... يزيد -
32..... ابن يعيش -

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

_ القرآن الكريم (رواية ورش)

- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. 1995 م.
- أحمد تيمور، أسرار البلاغة. القاهرة. ط: بلا. 1954.
- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبى). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا، 1994 م.

- أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 1994م.
- أحمد عزوز، " نظرية الحقول الدلالية، دراسة في التأسيس والتطبيق". دكتوراه دولة. جامعة وهران السانية. 2000.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. دار الفكر، بيروت، دمشق. ط: 1. 1416هـ. 1996م.
- أحمد مختار عمر:
- ♦ البحث اللغوي عند العرب.. دار المعارف، مصر. ط: بلا. 1971م.
 - ♦ علم الدلالة.. عالم الكتب، القاهرة. ط 5. 1998م.
- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. مكتبة لبنان ناشرون، لبنان. ط: 2. 1414هـ. 1993م.
- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا. 2002 م.
- أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. ط: بلا. 2001م.
- استيفن أولمان:
- ♦ الأسلوبية وعلم الدلالة. ترجمة: محي الدين محسن. دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر. ط: بلا. بلا ت.
 - ♦ دور الكلمة في اللغة. تحقيق: كمال بشير. دار غريب، القاهرة. ط: 12. بلا ت.
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيس الحلبي، القاهرة. ط: بلا. بلا ت.
- الأصفهاني (الحسين بن محمد، المعروف بالراغب)، المفردات في غريب القرآن. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ط: بلا. بلا ت.
- ابن الأنباري (أبو البركات عند الرحمن بن محمد):
- ♦ الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محي الدين عند الحميد.. دار الفكر، القاهرة. ط: بلا. بلا ت.
 - ♦ أسرار العربية. تحقيق: فخر صالح قدارة. دار الجليل، بيروت. ط: 1. 1995م.
- الأنباري (محمد بن القاسم)، كتاب الأضداد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. 1411هـ. 1991م.
- أنيس إبراهيم:
- ♦ دلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، مصر. ط: بلا. 1976م.
 - ♦ من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ط: 6. 1978م.

- بلمر، علم الدلالة. ترجمة: صبري إبراهيم. دار المعرفة الجامعية، القاهرة. ط: بلا. 1995م.
- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربي. تعليق: رمضان عبد التواب. القاهرة. ط: بلا. 1982 م.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب أبواب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة ط: 3. 1989م.

- تمام حسان:

- ◆ الأصول دراسة استمولوجية. عالم الكتاب، القاهرة. ط: بلا. 2000م.
- ◆ اللغة بين المعيارية و الوصفي. علم الكتاب، القاهرة. ط: 4 . 2004م.
- ◆ اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة. ط: 3. 1418هـ. 1998م.
- ◆ مناهج البحث اللغوي. دار الثقافة، الدار البيضاء. ط: بلا. 1407هـ. 1986م .

- التهاوني (محمد علي الفاروقي)، كشاف اصطلاحات الفنون. تحقيق: لطفي عبد البديع. الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة. ط: بلا. 1969م.

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

- ◆ البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت. ط: بلا. بلا ت.
- ◆ الحيوان. دار الكتاب العربي، بيروت. ط: 3. 1388هـ. 1969م.

- الجرجاني (علي بن محمد الشريف)، التعريفات. مؤسسة الحسن، الدار البيضاء. ط: 1. 1427هـ. 2006م.

- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني. عناية: علي بن محمد زينو. مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت. ط: 1. 1426هـ. 2005م.

- ابن جني (أبو الفتح عثمان):

- ◆ التصريف الملوكي. تحقيق: ديزيره سقال. دار الفكر العربي، بيروت. ط: 1. 1419هـ- 1998م.
- ◆ النمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. تحقيق: أحمد ناجي القيسي، أحمد مطلوب، وآخرون. مطبعة العاني، بغداد. ط: 1. 1381هـ. 1962م.
- ◆ تفسير أرجوزة أبي نواس. تحقيق: محمد بحة الأثري. مطبوعات مجمع اللغة العربية (المطبعة الهامشية)، دمشق. ط: بلا. 1386هـ. 1966م.
- ◆ الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت. ط: بلا. بلا ت.
- ◆ سر صناعة الاعراب. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ط: 1. 1405هـ. 1985م.
- ◆ الفسر الكبير، شرح ديوان المتنبي (الشرح الكبير). حقق منه صفاء خلوصي جزأين حتى الآن، طبع الجزء الأول منه سنة 1389هـ. 1969م. - وطبع الجزء الثاني سنة 1978م. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ◆ الخاطريات. تحقيق وتعليق: علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط: 1. 1408هـ. 1988م.
- ◆ اللمع في العربية. تحقيق: حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة. ط: 1. 1399هـ. 1979.

- ♦ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. تقديم وتحقيق: حسن هنداوي. دار القلم، دار المنارة، دمشق، بيروت. ط: 1. 1407 هـ. 1987 م.
- ♦ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي. طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة. ط: بلا. 1415 هـ. 1994 م.
- ♦ المذكر والمؤث. تحقيق: طارق نجم عبد الله. دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة. ط: 1. 1405 هـ. 1985 م.
- ♦ المنصف في شرح التصريف للمازني تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. ط: 1. 1373 هـ. 1954 م.
- ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام. دار الآفاق، بيروت. ط: 2. 1403 هـ. 1983 م.
- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب و نظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. ط: بلا. 1414 هـ. 1994 م.
- حسام سعيد النعيمي:
- ♦ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد. ط: 1. 1980 م.
- ♦ ابن جني عالم العربية. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ط: 1. 1990 م.
- حلمي خليل:
- ♦ العربية وعلم اللغة البنيوي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 1996 م.
- ♦ مقدمة لدراسة علم اللغة.: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 2003 م.
- حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة. دار وائل، عمان. ط: 1. 2006 م.
- حمدان حسين محمد، التفكير اللغوي الدلالي وتحديات الغزو الثقافي الغربي. كلية الدعوة الإسلامية. ليبيا. ط: 1. بلا ت.
- ابن دريد، الاشتقاق. تحقيق: عبد السلام هارون. مطبعة جونتجن، القاهرة. ط: بلا. 1958 م.
- دلخوش جار الله حسين دزه ي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه.: مكتبة الأسد، دمشق. ط: بلا. 1424 هـ. 2003 م.
- رابن، اللهجات العربية القديمة. ترجمة: عبد الرحمن أيوب. الكويت. ط: بلا. 1986 م.
- الرازي (أبو حاتم أحمد بن حمدان)، الزينة. تحقيق: حسين فيض الله الحمداي. دار الكتاب العربي، القاهرة. ط: بلا. 1957 م.
- الرازي (فخر الدين) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). تحقيق: خليل الميس. بيروت. ط: بلا. بلا ت.
- ابن رشيقي (أبو علي الحسن)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الجليل، بيروت. ط: 1. 1981 م.

- الرضي الاستريادي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية. دار الكتب العلمية، بيروت. ط: 3. 1982م.
- زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي. دار الشروق، بيروت القاهرة. ط: 2. 1973م.

- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر):

♦ أساس البلاغة، دار المعرفة، بيروت لبنان. ط: بلا. 1402 هـ. 1982م.

♦ المفصل في صناعة الإعراب. تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط: 1. 1993م.

- سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة. ترجمة: محمد بختين. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا. بلا ت.
- سامي السويدان، في دلالية القصص وشعرية السرد. دار الآداب، بيروت. ط: 1. 1991م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم. ومعه كتاب السيوطي إتمام الدراية لقراء النقاية. :
طبعة التقدم، القاهرة. ط: بلا. 1348 هـ .
- سيويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. ط: 1. بلا ت.
- السيد أحمد خليل، دراسات في القرآن. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. ط: بلا. 1969م.
- السيد أحمد عبد الغفار، التطور اللغوي عند الأصوليين.: عكاظ للنشر و التوزيع، جدة. ط: بلا. 1981م.
- ابن سينا (أبو علي)، العبارة. تحقيق: محمد الحضري، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة. ط: بلا. 1390 هـ .
1970م.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):

♦ الاتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. 1407 هـ .
1987م.

♦ المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: محمد أحمد وعلي محمد البحايوي وآخرون. المكتبة العصرية، بيروت. ط: 1.
1425 هـ 2004م.

♦ معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق: علي محمد بجاوي. دار الفكر العربي، بيروت. ط: بلا. بلا ت.

- الشاطبي (أبو إسحاق)، الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: محمد عبد الله دراز. دار الفكر، بيروت. ط: بلا. بلا ت.

- الشافعي (محمد بن إدريس)، الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الفكر، بيروت. ط: بلا. 1409 هـ .

- شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي. ط: 1. بلا ت.

- الشوكاني (محمد علي)، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. دار الكتب العلمية، بيروت. ط: بلا. بلا ت.

- الصاغاني (رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن عمر بن محسن)، كتاب الأضداد. تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. ط: بلا. 1409هـ - 1989م.
- صالح بلعيد، نظرية النظم. دار هومة، الجزائر. ط: بلا. 2002م.
- صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين، بيروت. ط: 8. 1980م.
- صبيح التميمي، دراسات لغوية في تراثنا القديم. دار مجدلاوي، عمان. ط: 1. 2003م.
- طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين. الدار الجامعية. الإسكندرية. ط: بلا. بلا ت.
- عادل الفاخوري. علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. ط: 1. 1985م.
- عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة. دار الثقافة، القاهرة. ط: بلا. 1987م.
- عباس العقاد، اللغة الشاعرة. القاهرة: مطبعة مخيمر، الاستقلال، ط: بلا. 1960م.
- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية. دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ط: 1. 1425هـ. 2004م.

- عبد السلام المسدي:

- ♦ التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب. ط: بلا. بلا ت.
- ♦ تقدم اللسانيات في الأقطار العربية. وقائع ندوة جهوية. دار العرب الإسلامي، بيروت. ط: 1. أبريل 1987 - 1991م.
- ♦ حد اللغة في التراث اللساني العربي. كلية الآداب، تونس. ط: بلا. بلا ت.
- عبد الغفار حامد محمد هلال، عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني. دار الفكر العربي، القاهرة. ط: 1. 1426 هـ. 2006م.

- عبد القادر عبد الجليل:

- ♦ علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق. ط: بلا. 2001م.
- ♦ علم اللسانيات الحديثة. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان. ط: 1. 1422هـ. 2002م.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية. منشورات عويدات، بيروت. ط: 1. 1986م.

- عبد الكريم مجاهد:

- ♦ الدلالة اللغوية عند العرب. دار أسامة للنشر، الأردن. ط: 1. 2005م.
- ♦ علم اللسان العربي فقه اللغة العربي. دار أسامة للنشر، الأردن. ط: 1. 2005م.

- عبد الكريم محمد حسن جبل، تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، دراسة تحليلية استقرائية للجذور الثلاثية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط:1. 1999م.

- عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق. دار المعارف، الإسكندرية. ط: بلا. 2003م.

- عبده الراجحي:

♦ فقه اللغة في الكتب العربية. دار النهضة العربية، بيروت. ط: بلا. 1972م.

♦ النحو العربي والدرس الحديث. مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة. ط: بلا. 1977م.

- عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي. مكتبة الإشعاع، مصر. ط:1. 1419هـ. 1999م.

- عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية. الدار القومية للتأليف والترجمة، 1965م.

- العسكري (أبو هلال)، كتاب الفروق. تقديم وضبط: أحمد سالم الحمصي. جروس برس، طرابلس، لبنان. ط:1. 1415هـ.

- 1994م.

- ابن عصفور (علي بن مؤمن)، الممتع في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. دار القلم العربي، حلب. ط:2. 1973م.

- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق، ط: 2. 1958م.

- العسكري (محب الدين عبد الله)

♦ التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي. ط: بلا. بلا ت.

♦ اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر، دمشق. ط:1. 1995م.

- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة. دار النهضة، مصر. ط:7. 1973م.

- الغزالي (أبو حامد):

♦ المستصفى في علم الأصول. تحقيق: مصطفى أبو العلا. مكتبة الجندي. مصر. ط: بلا. بلا ت.

♦ معيار العلم في فن المنطق. دار الأندلس، بيروت. ط:4. 1983م.

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق: الشورحي. المكتبة اللغوية العربية. القاهرة ط: بلا. بلا ت.

- الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، المسائل العسكرية. تحقيق: محمد شاطر أحمد. مطبعة المدني، القاهرة. ط:1. 1982م.

- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي. إتراك للنشر، مصر. ط:1. 2004م.

- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. دراسة تاريخية تأصيلية نقدية. دار الفكر، بيروت، سوريا ط: 5. 2006م.
- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة. ترجمة: صالح الفرماوي وآخرون. الدار العربية للكتاب، بيروت. ط: بلا. 1985م.
- الفيروزبادي (محمد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث من مؤسسة الرسالة. ط: بلا. 1407هـ. 1970م.
- القرطبي (محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري. الرياض، 1423هـ _ 2003م.
- قطبي الطاهر، بحوث في اللغة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ط: بلا. 1990م.
- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة. شرح: محمد عبد المنعم خفاجي. دار الكتاب اللبناني، بيروت. ط: بلا. 1975م.
- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. المطبعة اللغوية، القاهرة. ط: 3. 1421هـ. 2000م.
- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني). الكليات معجم المصطلحات و الفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، مصر. ط: 2. 1419هـ. 1992م.
- كلود جرمان، رمون لوبلون، علم الدلالة. ترجمة: نور الهدى لوشن. المكتب الحديث، القاهرة ط: بلا. بلا ت.
- كمال محمد بشر:
- ♦ التفكير اللغوي بين القديم والحديث. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ط: بلا. بلا ت.
- ♦ دراسات في علم اللغة (القسم الثاني). دار المعارف، مصر. 1969.
- ليوهان فيك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. ترجمة: رمضان عبد التواب. القاهرة. ط: بلا. 1982م.
- مارك رويشل، اكتساب اللغة. ترجمة: كمال بكداش. بيروت. ط: بلا. 1984م.
- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. ط: 1. 1988م.
- المررد (أبو العباس محمد بن يزيد)، الكامل في اللغة والأدب. دار النهضة، القاهرة. ط: بلا. بلا ت.
- محمد أبو زهرة، أصول الفقه. طبعة دار الفكر، القاهرة. ط: بلا. بلا ت.
- محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله وسائله. المكتبة العصرية، بيروت. ط: 1. 2005م.
- محمد الأنطائي، الوجيز في فقه اللغة. مكتبة الشرق، بيروت. ط: 2. بلا ت.
- محمد حبص:
- ♦ البحث الدلالي عند الأصوليين. مكتبة عالم الكتب، القاهرة. ط: بلا. 1990م.
- ♦ أثر الوقف على الدلالة التركيبية. القاهرة. ط: 1. 1993. بلا ت.
- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. دار مكتبة الحجاج، لبنان. ط: بلا. 1980م.
- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة. دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط: بلا. 2006م.
- محمد سعد محمد، في علم الدلالة. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة. ط: 1. 2002م.
- محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة. دار الحكمة، الجزائر. ط: بلا. 2001م.

- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ط: بلا. 1987م.
- محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام. عالم الكتب، بيروت. ط: 1. 2002م.
- محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية. دار الفكر، بيروت، لبنان. ط: بلا. 2005م.
- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. دار غريب، القاهرة. ط: بلا. 2001م.
- محمد محمد يونس، مقدمة في علمي الدلالة والنخاطب. دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت. ط: 1. 2004م.
- محمود درابسة، التلقي والإبداع قراءة في النقد العربي القديم. مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن. ط: بلا. 2003م.
- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. دار الفكر العربي، القاهرة ط: 2. 1420هـ. 1999م.

- محمود عكاشة:

- ♦ التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية. دار النشر للجامعات، القاهرة. ط: 1. 1426هـ. 2005م.
- الدلالة اللفظية. مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة. ط: بلا. 2000م.

- محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي. دار غريب، القاهرة. ط: بلا. بلا ت.
- مشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات. مؤسسة البلاغ، بيروت لبنان. ط: بلا. 1421هـ. 2000م.
- . منذر عياش:

- ♦ اللسانيات و الدلالة (الكلمة). مركز الإنماء الحضاري، حلب. ط: 2. 1996م.
- ♦ قضايا لسانية و حضارية.

- ابن منظور، لسان العرب. دار صادر، بيروت. ط: 3. 1414هـ. 1994م.
- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق. ط: بلا. بلا ت.
- __ مهدي أسعد غرار، جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية. عمان، دار وائل، ط: بلا. 2002م.

- ميشال زكريا:

- ♦ الألسنية المبادئ والإعلام. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط: 1. 1400هـ. 1980م.
- ♦ بحوث ألسنة عربية. المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت. ط: 1. 1412هـ. 1999م.
- ♦ مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغات. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان. ط: 2. 1985م.
- نايف حرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ط: بلا. 1398هـ- 1978م.
- نعوم تشومسكي، مظاهر النظرية النحوية. ترجمة: مرتضى جواد باقر. بغداد. ط: بلا. بلا ت.

- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. المكتبة الجامعية، الإسكندرية. ط: بلا. 2001م.
- الهادي نهر، الأساس في فقه اللغة العربية. دار الفكر. عمان. ط: بلا. 1423هـ. 2002م.

- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف):

- ♦ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت. ط: بلا. بلا ت.
- ♦ شرح شذور الذهب في معركة كلام العرب. تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق. ط: 1. 1984م.

- ♦ شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة. ط: 11. 1383هـ .
- ♦ مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: مازن مبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت. ط: 6. 1985م.

الدوريات

- محمود جفال، « شذرات معجمية في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ». مجلة أبحاث اليرموك. المجلد: 9. العدد: 1. 1411هـ. 1991م.

القادر للعلوم الإسلامية

الفهرس التطللي

مقدمة أ - ط

الفصل الأول: علم المعنى في العربية إلى عصر ابن جنبي 1 _ 65

أولاً: التفكير الدلالي عند العرب بين النشأة والمسار التاريخي 2 _

19

1. الدلالة في بحوث الأصوليين 3
2. بحوث الدلالة عند الفلاسفة 8
3. الدلالة عند البلاغيين والأدباء والنقاد 13
4. المعنى عند اللغويين 16

ثانياً: اتجاهات البحث الدلالي عند اللغويين العرب

20.....

الاتجاه الأول: دراسة اللفظ ومشكلاته

20.....

- 22..... "اللفظ والمعنى" نموذج الدراسة عن الاتجاه الأول .
- 25..... مصطلح "الدلالة و المعنى" في عرف اللغويين .
- 27..... العلاقة بين اللفظ والمعنى .
- 28..... النقاد القدامى بين أفضلية اللفظ أو المعنى .

الاتجاه الثاني: دراسة طوائف معينة من الألفاظ لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بكليهما.....30

- 31..... 1_ الترادف والدلالة .
- 34..... 2. المشترك اللفظي والدلالة .
- 36..... 3. الأضداد والدلالة .
- 37..... 4. المجاز والدلالة .

الاتجاه الثالث :
 علم المعاني والدلالة
 38.....
 39..... نظرية النظم وعلم المعنى النحوي .

الاتجاه الرابع: الاشتقاق والدلالة
 46.....
 46..... الضرب الأول .
 47..... الضرب الثاني .

نقد الجهد الدلالي عند العرب في مساره التاريخي إلى عصر ابن جني
 48.....

ثالثا: اللغة والمعنى وأسس الدلالة اللسانية عند ابن جني .
 50.....

أسس البحث الدلالي عند ابن جني
 54.....

54..... الأساس الأول: اللفظ والمعنى (الدال و المدلول) ومشكلاتهما عند ابن جني .

55..... العلاقة بين اللفظ والمعنى .

التغير الدلالي عند ابن جني
 60.....

63..... الأساس الثاني: علم المعنى محصلة تحليل المستويات اللغوية في دراسة ابن جني

الفصل الثاني: الصوت والدلالة عند ابن جني..... 66 _ 96

67..... مفاهيم حول الدلالة الصوتية.

75..... أولاً: الاشتقاق الأكبر والدلالة

82..... ثانياً: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (تقارب الحروف لتقارب المعاني)

82..... تعريف التصاقب

وجوه التصاقب عند ابن جني

84.....

85..... الوجه الأول: التصاقب في حرف واحد فقط بين الأصليين

الوجه الثاني: التصاقب في حرفين أصليين سواء أكان هذان الحرفان فاء وعينا أم عينا ولاما أم فاء

87..... ولاما.

89..... الوجه الثالث: التصاقب في الأحرف الثلاثة بين الأصليين.

ثالثاً: إمساس الألفاظ أشباه المعاني (تقارب المعاني لتقارب

الأصوات). 90.....

90..... تعريف مصطلح الإمساس

أشكال الإمساس في تطبيقات ابن جني اللغوية

92.....

92..... أولاً: إمساس الألفاظ أو مقابلتها بما يشاكل أصواتها من الأحداث

94..... ثانياً: ترتيب الأصوات بما يضاهاى وقوع الحدث

96..... ثالثاً: تسمية الأشياء بأصواتها:

96..... رابعاً: إمساس الأوزان الصرفية لمعانيها.

الفصل الثالث: الصرف والدلالة عند ابن جني..... 97 _ 126

103..... مفاهيم حول الصرف .. والدلالة عند ابن جني

108.....

109..... صور معالجة الأوزان الصرفية والمعاني التي تدل عليها عند ابن جني.....

ثانياً: قوة اللفظ لقوة

113.....المعنى

113..... أصناف الصيغ الدالة على المعنى

115.....ثالثاً: الصيغة الصرفية والاستعمال

115..... صور الاستعمال في الصيغ الصرفية.....

رابعاً: الإلحاق اللفظي الصناعي عند ابن جني

123.....

123..... التعريف والتطبيق.....

126..... حرف المعنى في الكلمة عند ابن جني.....

الفصل الرابع: التركيب والدلالة عند ابن جني 127 _ 174

. مفاهيم حول الدلالة التركيبية ... والدلالة النحوية في تراث ابن جني.....128

138.....أولاً: الحذف وشجاعة العربية

138..... أولاً: حذف الجملة.....

140..... ثانياً: حذف المفرد.....

145..... ثالثاً: حذف الحروف.....

147..... رابعاً: حذف الحركة.....

149.....ثانياً: التقديم والتأخير وشجاعة العربية

150..... التقديم والتأخير من شجاعة العربية ونماذج عن عدم جواز التقديم والتأخير.....

ثالثاً: الحمل على المعنى وشجاعة

153.....العربية

على

الحمل

أشكال

153.....المعنى

154..... 1 - تذكير المؤنث.....

155..... 2 - تأنيث المذكر.....

- 156..... 3 - تصور معنى الواحد في الجماعة (إيقاع المفرد موقع الجمع)
- 157..... 4 - تصور معنى الجماعة في الواحد. (إيقاع الجمع موقع المفرد)
- 157..... 5 - أقسام أخرى للحمل المعنى عند ابن جنبي
- 158..... رابعاً : الاعتراض للتوكيد
- 158..... نماذج الاعتراض عند ابن جنبي
- 162..... خامساً: الحروف والدلالة
- 163..... أولاً: معاني الحروف ودلالاتها
- 163..... المسار الأول
- 164..... المسار الثاني
- 165..... ثانياً: ورود الحرف بمعنى حرف آخر
- 168..... ثالثاً: زيادة الحروف وحذفها
- 170..... سادساً: الإعراب والدلالة
- 170..... أولاً: تقدير الإعراب وتفسير المعنى
- 172..... ثانياً: تجاذب المعاني و الإعراب
- 174..... ثالثاً: التفسير على المعنى دون اللفظ

الفصل الخامس: المعجم والدلالة عند ابن جنبي 175 _ 203

- 176..... مفاهيم حول الدلالة المعجمية

أولاً : المجاز والدلالة عند ابن

- 181..... جنبي

جنبي

ابن

عند

والمجاز

الحقيقة

- 183.....

أولاً:	الفرق	بين	الحقيقة
والمجاز.....	183.....		
ثانياً:	المجاز	إذا	كثير
بالحقيقة.....	185.....		
<hr/>			
ثانياً: الترادف والدلالة.....	193.....		
.....	193.....		
.....	196.....		
<hr/>			
ثالثاً: السلب والدلالة.....	200.....		

الفصل السادس: ابن جني والنظريات الدلالية الحديثة، مقارنة دلالية..... 204 _ 256

أولاً:	ابن جني	ومناهج	دراسة	المعنى	في	المدارس	اللسانية
العربية.....	205.....						
دراسة	المعنى	عند	ديسوسير				
.....	205.....						
.....	207.....						
.....	211.....						
المدرسة	التوليدية						
التحويلية.....	213.....						
.....	216.....						
.....	219.....						
.....	219.....						
.....	221.....						

ثانياً:	الدرس	الدلالي	الحديث	والسياق	عند	ابن جني
.....	225.....					

أولاً:	السياق	في	الدرس	الدلالي	الحديث
.....	225.....				
.....	225.....				
.....	227.....				
.....	230.....				

- 231..... 1 . البلاغيون وسياق الموقف
- 232..... 2 . النحاة وسياق الموقف

234..... ثانياً: الدلالة والسياق عند ابن جني

المقال 1

234..... والدلالة

236..... . السياق والجوار

والدلالة 2

المقام -

239.....

ثالثاً:

المعاصرة وأهمية ربط التراث الدلالي بالدرس اللغوي

الحديث 248.....

اللسانيات المعاصرة

ومنهج 248..... المعاودة

252..... قراءة الدارسين العرب للتراث اللغوي العربي

255..... الطريق إلى قراءة التراث

257..... خاتمة

303 _ 261..... الفهارس

162..... فهرس الآيات القرآنية

270..... فهرس الأحاديث الشريفة

271..... فهرس الأشعار

279..... فهرس الأعلام

289..... المصادر والمراجع

298..... الفهرس التحليلي

جامعة الأميرة
عبد القادر للعالم الإسلامي